كليّة الدراسات العليا

برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

التجربة البيروقراطية في القطاع العام الفلسطيني قي الضفة الغربية

The Bureaucratic Experience of the Palestinian Public Sector in the West Bank

المرشحة: غادة علي السمان

المشرف: د. روجر هيكوك

2023-2022

كلية الدراسات العليا
برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية

التجربة البيروقراطية في القطاع العام الفلسطيني في الضفة الغربية

The Bureaucratic Experience of the Palestinian Public Sector in the West Bank

غادة السمان

المشرف: د. روجر هيكوك

لجنة الأطروحة

د. آمنة بدران

د. منال بيشاوي

د. بدر الأعرج

قبلت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الاجتماعية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين.

31/5/2023

إهداء

أُهدي الأُطروحة إلى

روح والدي علي السمّان

أمي العزيزة سميرة أبو غزالة

أخي وأخواتي سمير ومي ومها

شكر وتقدير

أشكر مشرفي الدكتور روجر هيكوك لإشرافه على الأطروحة وعلى عطائه وجهده في هذا المشوار منذ بداية البحث كفكرة إلى نهايته كأطروحة دكتوراه فله كل الاحترام والتقدير. كما أشكر اللجنة الكريمة كل من الدكتور بدر الأعرج و د. منال بيشاوي و د. آمنة بدران على جهودهم في اعطاء توجيهات ونقد الأطروحة لكي تظهر في أحسن مستوى من المعرفة الأكاديمية.

كما أشكر صديقتي حليمة أبو هنية وأشكر أمي الحبيبة وأخواتي اللواتي دعمنني في مشواري الأكاديمي.

أشكركم وأقدر جهودكم جميعاً، ولكم كل الاحترام والتقدير.

الملخص

تتمحور البيروقراطية حول العمل الاداري من تخطيط وتنظيم وقيادة وضبط، وهي تتجسد من خلال القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات الدقيقة لتحقيق أهداف خاصة وعامة على مستوى المؤسسة. إنَّ الإدارة البيروقراطية لا تعتمد فقط على تقسيم العمل والتراتب الاداري والفصل بين المهنة (الوظيفة) والاعتبارات الشخصية، بل تتجاوز الترتيبات الإدارية، فهي مرتبطة بمفهوم السلطة والسيطرة والمراقبة وبمفهوم السِّيادة والدولة.

تهدف الأطروحة إلى تحليل ثلاثة مستويات من البيروقراطيات المتداخلة والمتشابكة في الضفة الغربية في مرحلة ما بعد أوسلو، هذه المستويات هي **أولاً: البيروقراطية الاستعمارية** حيث إنّ العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) ودولة الاحتلال الإسرائيلي نُظّمت من خلال اتفاقية أوسلو والتي أسست للحكم غير المباشر من خلال إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه علاقة هيمنت عليها الإدارة البيروقراطية وآلياتها من حيث التنسيق والفصل والمراحلية والتنظيم الإداري. **ثانياً: البيروقراطية النيوليبرالية** والتي تجسدت من خلال العلاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و مؤسسات دولية أخرى والتي فرضت النظام النيوليبرالي، والتي تُمول وتدعم وجود المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، حيث التمويل مقيَّد بشروط محددة، وعلاقة مبنية على كتابة التقارير وتطبيق الإجراءات الادارية والقوانين والسياسات والتعليمات العامة التي يفرضها الممولون والتي تُجسّد الاستعمار الجديد النيوليبرالي، وقد تجسدت البيروقراطية النيوليبرالية من خلال دمج الضفة الغربية في النظام النيوليبرالي العالمي، وإحداث تحولات عميقة في المجتمع الفلسطيني. **ثالثاً: البيروقراطية الفلسطينية** والتي نشأت تحت هيمنة البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية، وهذه البيروقراطيات انعكست على البنية الداخلية للمؤسسات الفلسطينية وتم استبطانها داخلياً، حيث عملت هذه المؤسسات ضمن سياق الاحتلال الاستعماري والسياق الخارجي الأوسع. إضافة إلى ذلك، توضيح السياق التاريخي ل م.ت.ف وانعكاس ذلك على البيروقراطية الفلسطينية، حيث البعد الحزبي والعائلي والجهوي وتأثيراتهم على النمط الإداري وطبيعته.

تصف الأطروحة البيروقراطية الاستعمارية من خلال خمسة مفاهيم: وهي الهرمية وعلاقات القوى، والفصل والمناورة والمؤقتية والإزاحة. أما البيروقراطية النيوليبرالية فتم تفسيرها من خلال مفاهيم النيوليبرالية وهي الفردانية والمادية والاستهلاك ومجتمع المخاطرة، وتأثيرهم من حيث تداخل العام مع الخاص وتداخل العلاقات الرسمية مع اللارسمية وشرعنة الصراعات الداخلية والعيش

في المُتخيّل الاجتماعي. أما البيروقراطية الفلسطينية فتم تحليلها من خلال مفاهيم البيروقراطية النيوليبرالية ومفاهيم البيروقراطية الاستعمارية مجتمعة وضمن السياق العربي الخاص القائم على عقلية الحزبية والقبلية والجهوية.

تستند الأطروحة على عدة منظرين فسروا مفهوم البيروقراطية، مثل بياتريس هيبو والتي فسرت البيروقراطية النيوليبرالية وآليات تجريد مفهمة الواقع وما آل ذلك إلى تداخل المجرد مع اللامجرد، وماكس فيبر الذي فصّل مفهوم البيروقراطية وسلوكها وربَطها بالدولة والسيادة والعنف المشروع والعقلانية الغربية، ورالف همل الذي فسر معنى التجربة البيروقراطية من خلال الفهم المعمق والتجربة وإنتاج المعنى. كما تستند إلى فرانتس فانون من حيث توصيف العلاقة والتركيبة المعقدة بين المستعمِر والمستعمَر.

يعتمد هذا البحث على الأسلوب المختلط من الكمي والكيفي حول البيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الفلسطينية، حيث اعتمدت الباحثة على المقابلات المعمقة مع ثلاثين مبحوثاً، وأيضاً توزيع 650 استبيان وزعت على موظفي الوزارات الحكومية المدنية المختلفة في رام الله والحصول على عائد 528. أما البيروقراطية الاستعمارية فقد تم تحليل اتفاقية أوسلو من خلال النص وتحليل آليات الاستعمار من خلال دراسات وبيانات وتقارير المؤسسات التي ترصد انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية.

من نتائج الدراسة أن البيروقراطية المتعددة الأبعاد اجتاحت المجتمع الفلسطيني بقوة واخترقت الحياة الاجتماعية والحياة الخاصة وأدت إلى بناء واقع اجتماعي معقد، حيث الخضوع للأجهزة البيروقراطية وصعوبة إيجاد أي آفاق أخرى. لقد ولدت البيروقراطية في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاقية أوسلو ونمت عبر الزمن ضمن طابعها الحتمي وقد توحشت، وبنت نظام جديد من علاقات السلطة بحيث من الصعب تحطيمها. إن اتفاقية أوسلو اسست لبيروقراطية استعمارية من خلال النص ومن خلال تطبيق النص. وقد أدت إلى مأسسة العلاقة الاستعمارية من خلال نظام بيروقراطي حدد بنية العلاقة الهرمية بين الاحتلال والسلطة الفلسطينية. وعلى مستوى آخر أدى الاندماج في النظام النيوليبرالي إلى هيمنة البيروقراطية النيوليبرالية وما أنتجته من تداخل بين العام والخاص والعيش في المتخيل الاجتماعي وشرعنة الصراعات الداخلية. لقد اخترقت البيروقراطية المجتمع الفلسطيني وهيمنت كنظام ضبط وسيطرة على المجتمع مع تجريد قوة الفعل الاجتماعي الجمعي الإنساني، وما آل ذلك إلى تعميق الاستعمار. كما انعكست آليات البيروقراطية الاستعمارية على ديناميكيات عمل البيروقراطية الفلسطينية حيث هيمنت الوسيلة على الغاية، واتصفت البيروقراطية بالتضخم والتوسع المستمر بدون الوصول إلى شيء. أما البيروقراطية النيوليبرالية فقد أدت إلى تجرد الواقع الاجتماعي وفرض النظام الفرداني والاندماج والتمفصل على المنظومة الرأسمالية والذي انعكس أيضاً على طبيعة عمل البيروقراطية

الفلسطينية. الأمر الذي أدى إلى تكريس ثقافة القبول بالأمر الواقع وتذويت الشعور بعدم القدرة على التغيير خاصة مع العمليات الممنهجة لإضعاف المجتمع الفلسطيني.

تنقسم الأطروحة إلى خمسة فصول: الفصل الأول يتناول الإطار النظري والمفاهيم المستخدمة في الدراسة والمنهجية ومراجعة الأدبيات. الفصل الثاني يشرح السياق التاريخي لنشأة وتطور البيروقراطية الفلسطينية، ويشمل نبذة تاريخية عن الإدارة في فلسطين، وتوضيح العلاقة بين الدولة والاستعمار والنيوليبرالية والبيروقراطية، وأيضاً يتعمق في بيروقراطية م.ت.ف وسعيها نحو الدولة، ويشرح عن التوجه نحو الدولة النيوليبرالية في مرحلة ما بعد أوسلو. الفصل الثالث والرابع والخامس عن البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الفلسطينية على التوالي، وفي الخلاصة تفسير كيفية تداخل هذه المستويات من البيروقراطيات.

Abstract

Bureaucracy revolves around the administrative work of planning, organizing, commanding, and controlling, which is embodied through laws, rules, instructions, and precise procedures to achieve private and public goals within the institution. Bureaucratic management does not depend only on division of labor, administrative hierarchy, separation between profession (job) and personal considerations, but also goes beyond administrative arrangements, as it is linked to the concept of authority, control, surveillance, and to the concept of sovereignty and the state.

The thesis aims to analyze three levels (dimensions) of overlapping bureaucracies in the West Bank in the post-oslo era. The first is the **colonial bureaucracy**, in which the relationship between the Israeli occupied state and the Palestinian Liberation Organization (PLO) was regulated through the oslo accord and lead to the establishment of an indirect rule through the Palestinian National Authority (PNA). This created a relationship of dominance that was organized through a bureaucratic administration that was applied

through the mechanisms of coordination, separation, phases (temporality), and administrative arrangements. The second level is the **neoliberal bureaucracy** that is epitomized through the external relations with the World Bank and the International Monetary Fund and other international institutions which finance and support the existence of Palestinian governmental and non-governmental institutions. This funding is restricted by specific conditions, and is a relationship based on writing reports and applying administrative procedures, laws, policies, and general instructions imposed by the funders, this relation embodies neoliberal colonialism. Neoliberal bureaucracy is manifested through imposing neoliberal concepts by integrating the society within the neoliberal system and bringing about a profound transformation in the Palestinian society. The third level is the **Palestinian bureaucracy** that arose under the domination of the colonial bureaucracy and neoliberal bureaucracy. These dominated bureaucracies were reflected and internalized in the internal structure of the Palestinian institutions, as these institutions have been managed within the wider colonial occupation and the external context. In addition to the explanation of the historical context of the PLO and its reflection on the Palestinian bureaucracy, that characterized by the dominance of partisanship, familial and regionalism which deeply affected on the administrative style and its nature.

The thesis was based on several theorists who interpreted the concept of bureaucracy such as Béatrice Hibou who explained neoliberal bureaucracy and the mechanisms of abstracting reality which led to the overlap of the abstract with the non-abstract; Max Weber, who detailed the concept of bureaucracy and its behavior linking it to the state, sovereignty, and legitimate violence; Ralph Hummel, who interpreted the meaning of bureaucracy through the deep understanding and the experience and the production of meaning; and Franz Fanon who describes the complex structure and relationship between the colonizer and the colonized,

The thesis describes the colonial bureaucracy through five concepts: hierarchy and power relations, separation, temporariness, maneuverability, and displacement (Izaha). As for the neoliberal bureaucracy, it was explained through the concepts of neoliberalism which are: individualism, materialism, consumption, and risk society. These concepts were used to explain the overlapping between the public and the private, overlapping between formal and the informal, the legitimation of conflicts, and living in the social imagination. As for the Palestinian bureaucracy, it was explained through the two mentioned levels with a focus on the five concepts, and within the private Arab context, which is based on the mentality of partisan, tribality and regionality.

The research depends on mixed approach of quantitative and qualitative methods in analyzing the neoliberal bureaucracy and the Palestinian bureaucracy. The researcher relied on in-depth interviews with thirty respondents from employees working in the civil governmental institutions and on obtaining a return of 528 questionnaires out of 650 distributed to different ministries in Ramallah. As for the colonial bureaucracy, the text of Oslo Agreement was analyzed, and the mechanisms of colonialism were analyzed through studies, reports, and data from different institutions that monitored the violations of the occupation in the West Bank.

The results of the research are that the multidimensional bureaucracy invaded the Palestinian society strongly and penetrated social and private life and led to the construction of a complex social reality, where submission to the bureaucratic apparatus and the difficulty of finding any other horizons. The bureaucracy has been born in the West Bank since signing the Oslo Accord and has grown over time within its inevitable nature. The Oslo Accord established a colonial bureaucracy through the text and through the implementation of the text. It led to the institutionalization of the colonial relationship through a bureaucratic system that defined the structure of the hierarchical relationship

between the occupation and the Palestinian Authority. On another level, integration into the neoliberal system led to the dominance of the neoliberal bureaucracy, that led to the overlapping between the abstract and the non- abstract. The bureaucracy penetrated the Palestinian society and dominated as a system of control over the society, with the abstraction of the power of human collective social action, and this led to the deepening of colonialism. The mechanisms of the colonial bureaucracy were also reflected on the functional dynamics of the Palestinian bureaucracy, where the means dominated over the ends, and the bureaucracy was characterized by continuous inflation and expansion without achieving anything. As for the neoliberal bureaucracy, it led to abstraction from the social reality, the imposition of individualism, and the articulation on the capitalist system, which was reflected on the functional dynamics of the Palestinian bureaucracy. This led to the establishment a culture of acceptance of the de-facto and creating an inner feeling among the Palestinians of the inability to change, especially under the systemic operations that aim to weaken the Palestinian society.

The thesis is divided into five chapters: the first chapter explains the theoretical frame, the concepts used, the methodology and the literature review. The second chapter is about the historical context of the emergence and the establishment of the Palestinian bureaucracy, which includes a historical overview about administration in Palestine, the relationship between the state and colonialism and neoliberalism and bureaucracy, the bureaucracy of the PLO and its pursuit toward the state, and the neoliberal system in the West Bank and the pursuit toward the “neoliberal state” in post-Oslo era. The third, fourth and the fifth chapters deal with the colonial bureaucracy, the neoliberal bureaucracy, and the Palestinian bureaucracy respectively. The conclusion explains how these levels of bureaucracies overlap.

Contents

Abstract

Introduction

1. **Chapter One: The Theoretical Frame and the Methodology and the Literature Review**
   - 1.1-Introduction
   - 1.2- Theoretical Frame: The Concept of Bureaucracy
     - 1.2.1- Max Weber, Béatrice Hibou and Ralph Hummel
     - 1.2.2- Frantz Fanon and Bruce Berman
     - 1.2.3- States' Experiences in Colonial Bureaucracy
       (Lord Lugard, Lord Cromer and the Apartheid System in South Africa)
   - 1.3- Concepts Derived from the Theoretical Frame
     - 1.3.1- Bureaucratic Concepts
     - 1.3.2- Neoliberal Concepts
   - 1.4- Methodology
     - 1.4.1- Quantitative Research
     - 1.4.2- Qualitative Research
     - 1.4.3- Other Issues
   - 1.5-Litreature Review

2. **Chapter Two: The Historical Context of the Emergence and Development of the Palestinian Bureaucracy**
   - 2.1- Introduction
   - 2.2- Brief History of Administration in Palestine
   - 2.3- The State and Colonialism and Neoliberalism and Bureaucracy
     - 2.3.1- The European Nation-State and Colonialism
     - 2.3.2- The Problematic Arabic State and Bureaucracy and Neo-Colonialism
     - 2.3.3- Neoliberalism and Neoliberal-State and Neo-Liberal Neo-Colonialism
     - 2.3.4- The Settler Colonial State-Israel
   - 2.4- PLO Bureaucracy and the Quest toward the State
   - 2.5- Neoliberalism in the West-Bank and the Quest toward the Liberal State
     - 2.5.1- Funding and the Polices of the Funders
     - 2.5.2- Salam Fayyad and the "Neoliberal State Project"
     - 2.5.3- The Neoliberal System in the West Bank

3. **Chapter Three: The Colonial Bureaucracy**
   - 3.1-Introduction
   - 3.2- The Oslo Accord and the Colonial Bureaucracy
     - 3.2.1- The General Context of signing Oslo Accord

3.2.2- The Oslo Accord and the Establishment of Colonial Bureaucracy
3.3- The Colonial Bureaucracy and the Post –Oslo Reality
3.4- The mechanism of the Colonial Bureaucracy
3.4.1- Separation
3.4,2- Temporality
3.4.3- Hierarchy and Power relations
3.4.4- Maneuver
3.4.5- Replacement (Izaha)
3.5- Conclusion

4. Chapter Four: Neoliberal Bureaucracy in the Palestinian Context
4.1- Introduction
4.2- Neoliberal Culture
4.2.1- Materialism and Market Culture
4.2.2-Individualism
4.2.3-Consumption
4.2.4- Risk Society
4.3- Neoliberal Bureaucracy
4.3.1- Overlap between Public and Private
4.3.2- Overlap between Formality and Informality
4.3.3- Legitimizing the Internal Conflicts
4.3.4- Living in the Social Imagination
4.4- Conclusion

5- Chapter Five: The Internal Bureaucratic Dynamics in State Institutions and the Overlap Between Colonial Bureaucracy and Neoliberal Bureaucracy
5.1- Introduction
5.2- The language and Behavior of Bureaucracy
5.3- Hierarchy and Power Relations
5.4- Separation
5.5- Maneuver and Temporality
5.6- Replacement (Izaha)
5.7- Conclusion

6- Conclusions

7- Theoretical Framing- Bureaucratic Experience in the Governmental Public Sector in a Colonial Context

References

Indexes

الفهرس

الصفحة

ملخص

المقدمة 1

1- الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجية ومراجعة الأدبيات

1.1- المقدمة 7

1.2- الإطار النظري: مفهوم البيروقراطية 8

1.2.1- ماكس فيبر ورالف همل وبياتريس هيبو 8

1.2.2- فرانتس فانون وبروس بيرمان 16

1.2.3- تجارب دول في البيروقراطية الاستعمارية: اللورد لوجارد واللورد كرومر ونظام الأبهارتايد في جنوب إفريقيا 18

1.3- المفاهيم المستنبطة من الإطار النظري 24

1.3.1- مفاهيم البيروقراطية 25

1.3.2- مفاهيم النيوليبرالية 28

1.4- المنهجية 38

1.4.1- البحث الكمي 40

1.4.2- البحث الكيفي 47

1.4.3- مسائل أخرى في البحث 49

1.5- مراجعة الأدبيات 51

2- الفصل الثاني- السياق التاريخي لنشأة وتطور البيروقراطية الفلسطينية

2.1- المقدمة 58

2.2- نبذة تاريخية عن الإدارة في فلسطين 59

2.3- الدولة والاستعمار والنيوليبرالية والبيروقراطية 65

2.3.1- الدولة القومية الأوروبية والاستعمار 65

2.3.2- إشكالية الدولة العربية والبيروقراطية والاستعمار الجديد 71

2.3.3- النيوليبرالية والدولة النيوليبرالية والاستعمار الجديد النيوليبرالي 74

2.3.4- دولة الاستيطان الاستعماري- إسرائيل 79

2.4- بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية والسعي نحو الدولة 80

2.5- النيوليبرالية في الضفة الغربية والسعي نحو "الدولة النيوليبرالية" 91

2.5.1- التمويل وسياسة الممولين 92

2.5.2- سلام فياض ومشروع "الدولة النيوليبرالية" 94

2.5.3- النظام النيوليبرالي في الضفة الغربية 96

3- الفصل الثالث: البيروقراطية الاستعمارية

3.1- المقدمة 102

3.2- اتفاقية أوسلو والبيروقراطية الاستعمارية 102

3.2.1- السياق العام لتوقيع اتفاقية أوسلو 103

3.2.2- اتفاقية أوسلو والتأسيس لبيروقراطية استعمارية 106

3.3- البيروقراطية الاستعمارية وواقع ما بعد اتفاقية أوسلو 109

3.4- آليات البيروقراطية الاستعمارية 118

3.4.1- الفصل 118

3.4.2- المؤقتية 122

3.4.3- الهرمية وعلاقات القوة 127

3.4.4- المناورة 131

3.4.5- الإزاحة 133

3.5- الخلاصة 133

4- الفصل الرابع: البيروقراطية النّيوليبرالية في السياق الفلسطيني

4.1- المقدمة 136

4.2- الثّقافة النّيوليبرالية 137

4.2.1- الماديَّة وثقافة السّوق 137

4.2.2- الفردانية 142

4,2.3- الاستهلاك 149

4.2.4- مجتمع المُخاطرة 156

4.3- البيروقراطية النّيوليبرالية 164

4.3.1- تداخل العام مع الخاص 166

4.3.2- تماهي اللارسمية والرسمية 170

4.3.3- شرعنة الصِّراعات الدَّاخلية 174

4.3.4-العيش في المُتخيّل الاجتماعي 176

4.4- الخلاصة 177

5- الفصل الخامس: الديناميكيات الداخلية البيروقراطية في مؤسسات الدولة وتداخل البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية

5.1- المقدمة 179

5.2- سلوك ولغة البيروقراطية 182

5.3- الهرميّة وعلاقات القوى 188

5.4- الفصل 195

5.5- المُناورة والمُؤقتية 205

5.6- الإزاحة 216

5.7- الخلاصة 227

6- استخلاصات 230

7- التأطير النظري- التجربة البيروقراطية في القطاع العام الحكومي في سياق استعماري 239

المراجع 259

الملاحق

ملحق (1) – الاستبيان الميداني ونتائجه 276

ملحق (2) – دليل المقابلة – البيروقراطية الفلسطينية 281

ملحق (3) – دليل المقابلة – البيروقراطية النيوليبرالية 282

ملحق (4) – الاستبيان الأولي التجريبي 283

ملحق (5) – كتاب قرار إحالة الموظفة سحر أبو زينة من وزارة التربية والتعليم 288

ملحق (6) – التحليل الاحصائي للبيروقراطية النيوليبرالية 289

ملحق (7) – التحليل الاحصائي للبيروقراطية الفلسطينية 304

الرسمات التوضيحية للمفاهيم

الرسمة (1-1) – تبين المفارقة بين البيروقراطية بمفهوم ماكس فيبر والبيروقراطية الفلسطينية 15

الرسمة (1-2) – تبين استخدام المفاهيم وتوظيفها في فهم البيروقراطية الفلسطينية 50

الرسمة (2-1) – تبين مراحل الرأسمالية وتطورها وأثرها على تحولات الاستعمار ومفهوم الدولة العربية 70

الرسمة (3-1) – تبين بنية وآليات البيروقراطية الاستعمارية 110

الرسمة (4-1) – تبين أدوات قياس مفهوم المادية ونتائجه الاجتماعية 141

الرسمة (4-2) – تبين أدوات قياس مفهوم الفردانية ونتائجه الاجتماعية 148

الرسمة (4–3) – تبين أدوات قياس مفهوم الاستهلاك ونتائجه الاجتماعية 156
الرسمة (4–4) – تبين أدوات قياس مفهوم مجتمع المخاطرة ونتائجه الاجتماعية 162
الرسمة (4–5) – تبين التحولات الاجتماعية نتيجة النظام النيوليبرالي 163
الرسمة (4–6) – تبين التحولات الاجتماعية التي أدت إلى البيروقراطية النيوليبرالية 165
الرسمة (5–1) – تبين تأثير البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية على ديناميكية عمل المؤسسات الحكومية الفلسطينية 180
الرسمة (5–2) – تبين كيفية تحول البيروقراطية من حيث هدفها وسلوكها ومعناها في السياق الفلسطيني 181
الرسمة (5–3) – تبين تراتبية مستويات البيروقراطيات الثلاث؛ الاستعمارية والنيوليبرالية والفلسطينية 182

الرسوم البيانية

الرسم البياني (1–1) – يبين نسبة توزيع الاستبيانات على الوزارات المختارة 45
الرسم البياني (4–1) – يبين توجهات الموظفين على جملة "العلاقات المادية في المجتمع مهيمنة وتؤثر على المكانة الاجتماعية" 137
الرسم البياني (4–2) – يبين توجهات الموظفين لمدى خوفهم من المستقبل 140
الرسم البياني (4–3) – يبين إدراك الموظفين ل " العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب " 140
الرسم البياني (4–4) – يبين نسبة الموظفين الذين يعتبرون أنفسهم فريدين 145
الرسم البياني (4–5) – يبين توجهات الموظفين في مدى التفكير بالسلعة حتى الحصول عليها 152
الرسم البياني (4–6) – يبين مدى ثقة الموظفين بالخبراء 158
الرسم البياني (4–7) – يبين مدى الشعور بعدم الأمان عند الموظفين 159
الرسم البياني (4–8) – يبين توجهات الموظفين في مدى ضياع اللحظة الحالية في التفكير في المستقبل 160
الرسم البياني (5–1) – يبين مدى موافقة الموظفين على مركزية القرارات في المؤسسات الحكومية 191
الرسم البياني (5–2) – يبين توجهات الموظفين لجملة " يتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول" 193
الرسم البياني (5–3) – يبين توجهات الموظفين لجملة " ليس المهم العمل بجد لتحقيق الأهداف، في النهاية هي مسألة علاقات" 194
الرسم البياني (5–4) – يبين توجهات الموظفين لجملة " هناك خوف شديد عند الموظف" 197
الرسم البياني (5–5) – يبين توجهات الموظفين لجملة " يتم تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول" 199
الرسم البياني (5–6) – يبين توجهات الموظفين لجملة "الموظف يضخم الحدث (عموماً)" 207
الرسم البياني (5–7) – يبين توجهات الموظفين لجملة "الاستثناء هو شيء عادي في المعاملات الحكومية" 208
الرسم البياني (5–8) – يبين توجهات الموظفين لجملة " هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات" 210

الجداول

الجدول (1–1) – يبين المفارقة بين إساءة فهم البيروقراطية وفهم البيروقراطية 12

الجدول (1–2) – يبين أسماء الوزارات وعدد الاستمارات التي تم الحصول عليها 40

.

المقدمة

تتمحور البيروقراطية حول العمل الاداري من تخطيط وتنظيم وقيادة وضبط، وهي تتجسد من خلال القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات الدقيقة لتحقيق أهداف خاصة وعامة على مستوى المؤسسة. إنَّ الإدارة البيروقراطية لا تعتمد فقط على تقسيم العمل والتراتب الاداري والكفاءة المهنية والفصل بين المهنة (الوظيفة) والاعتبارات الشخصية، بل تتجاوز الترتيبات الادارية، فهي مرتبطة بمفهوم السلطة والسيطرة والمراقبة وبمفهوم السِّيادة والدولة أيضاً. البيروقراطية هي من أهم أدوات الدولة كونها تجسد نظام يهدف إلى التنظيم والسيطرة لتحقيق السيادة والأمن وتنظيم العلاقات بين الناس وضمان الحقوق، ولكن من ناحية أخرى هناك نقد كبير حول البيروقراطية من حيث الإجراءات والآليات والزمن وسيطرة التكنوقراط. هذه الأطروحة لا تهدف إلى التعمق في ذلك إنما **تهدف إلى دراسة حالة خاصة من البيروقراطية، وهي البيروقراطية التي تُولد وتنمو تحت هيمنة استعمارية.**

البيروقراطية ليست مجرد فكرة إدارية وإنما مرتبطة بسياق أوروبي وتاريخ رأسمالي حداثي يؤسس "للعقلانية"، والبيروقراطية التي فسرها ماكس فيبر مرتبطة بفكرة الدولة وتاريخها وعنفها المشروع، فلا يمكن أن تنشأ البيروقراطية من فراغ وبدون وجود سياق تاريخي للدولة، فدونه ممكن لها أن تأخذ شكل مغاير وتنقلب على ذاتها. ومن أجل فهم البيروقراطية ممكن النظر إليها أنها مثل الكائن الحي الذي يولد وينمو ويصارع من أجل وجوده، وهو تعبير عن الطابع الحتمي لها. لذلك رأى فيبر أنه في اللحظة التي تدخل البيروقراطية النظام المجتمعي، فإنّه من الصعب تحطيمها.

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في عام 1987 تمرداً على الاحتلال الإسرائيلي وسياسته العنصرية. في عام 1991 هدأت الانتفاضة وانتهت عام 1993 إثر توقيع اتفاقية أوسلو، حيث تم توقيع الاتفاقية بين الجانبين الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وذلك من خلال إجراء انتخابات مباشرة وحرة وعامة تمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه بنفسه. بناء على ذلك تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، والتي تكونت من المجلس الوزاري والسلطة القضائية والمجلس التشريعي والوزارات والمؤسسات الأخرى، إضافة إلى الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الأمن الوقائي والشرطة والمخابرات والأمن الرئاسي. هذه المؤسسات تم دعمها من الخارج من المجتمع الدولي.

تم الدخول في تسوية مع الاحتلال من خلال اتفاقية أوسلو التي اتصفت بعدم التكافؤ بين الطرفين، ومن ناحية أخرى بالغموض في القضايا الجوهرية مثل القدس، واللاجئين، والمستوطنات والحدود والعلاقات الخارجية مع التركيز على الأمن الإسرائيلي. إن اتفاقية أوسلو أدت إلى احداث تحول في البنية السياسية من حيث انشاء حكم غير مباشر في الضفة الغربية، كما احتوت على آليات مثل التنسيق، اللجان، التفاوض، الفصل، المراحلية (وجود مراحل) ووجود سلاسل زمنية متفرعة. هذا التحول على مستوى البنية والآليات أدى إلى الدخول في نمط وواقع استعماري آخر يتصف بتمركز وسيادة البيروقراطية والذي لم يخرج عن جوهر الاتفاقية وطبيعتها.

تم انشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بدعم وتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى، بالإضافة إلى الدعم الخارجي للمؤسسات غير الحكومية، بهدف إدارة الحكم الذاتي والتوجه نحو تحقيق الدولة وكان هذا مقترن بشروط عملية السلام واتفاقية أوسلو. تجسدت العلاقة مع الخارج من خلال تمويل المشاريع المختلفة والتحكم في أنواع المشاريع وفي سياق التمويل من حيث الكيفية والتوقيت والمراحل وماهية الأهداف والإجراءات والآليات، مع فصل الواقع الاحتلالي. ونتيجة لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تم دمج المجتمع في النظام النيوليبرالي العالمي (وهو النظام الرأسمالي) والذي جعل المجتمع يتمحور حول السوق وثقافته، والتوجه نحو الربح والمادية والفردانية والاستهلاك والريادة والمبادرة... الخ. إضافة إلى ذلك تبني المؤسسات المختلفة الخطاب النيوليبرالي ودمجه في ثقافة المجتمع من أجل الحصول على التمويل من المؤسسات الدولية المختلفة واستمراريته.

إن البيروقراطية النيوليبرالية لا تتجزأ عن طبيعة النظام النيوليبرالي، فهي من وجهة نظر بياترس هيبو تخترق كافة مجالات الحياة، وأهم ما يُميّزها هو التّهجين الراهن ما بين "العام" و"الخاص"، وهي مُرتبطة بتفريغ الدولة من قوّتها ومؤسساتها في إطار طمس الحدود بين "العام" و"الخاص"، وتقوم البيروقراطية النّيوليبرالية على شرعنة الصراعات الداخلية وتقويتها واستمراريتها، والعيش في المُتخيل الاجتماعي. وهنا تأتي المحاولة لفهم المجتمع الفلسطيني من خلال ما أحدثته البيروقراطية النيوليبرالية من تحولات في المجتمع الفلسطيني.

نشأت ونمت البيروقراطية الفلسطينية تحت هيمنة البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية، فهي بيروقراطية مُتجرّدة من مُقوماتها من سيادة ووجود مصادر وتواصل جغرافي، وبيروقراطية مقترنة بفكرة "الدولة" نفسها والتي يوجد في مُحتواها وفكرتها

أُسس تتناقض مع المجتمع نفسه. في فلسطين لا يمكن فهم القضية بدون فهم مستويات أخرى، من حيث فهم الاستعمار ومعنى "دولة إسرائيل" ومعنى "الدولة الأوروبية القومية" ومعنى " الدولة النيوليبرالية" ومعنى "الإدارة والبيروقراطية" ومعنى "الدولة العربية" وفهم السياق التاريخي ل م.ت.ف، فلا بُد من الرجوع إلى هذه المفاهيم وفهم السياق من أجل فهم المجتمع الفلسطيني، وهذا ما تُبيّنه الباحثة من خلال ربطها بالمفاهيم المختلفة.

تهدف الأطروحة إلى توصيف ثلاثة مستويات من البيروقراطيات المتداخلة والمتشابكة في الضفة الغربية في مرحلة ما بعد أوسلو. هذه المستويات هي **أولا: البيروقراطية الاستعمارية** حيث نُظّمت العلاقة بين دولة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال اتفاقية أوسلو وهي علاقة هيمنت عليها الإدارة البيروقراطية وآلياتها. **ثانياً: البيروقراطية النيوليبرالية** والتي تجسدت من خلال العلاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى، والتي تُمول وتدعم وجود المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية. هذا التمويل مقيَّد بشروط محددة، وعلاقة مبنية على كتابة التقارير وتطبيق الإجراءات الادارية والقوانين والسياسات والتعليمات العامة التي يفرضها المموّلون والتي تُجسّد الاستعمار الجديد النيوليبرالي، والتي أحدثت تحولات عميقة في المجتمع الفلسطيني. **ثالثاً: البيروقراطية الفلسطينية** والتي تتمثّل في كيفية انعكاس البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية على البنية الداخلية للمؤسسات الفلسطينية وإدارتها ضمن سياق الاحتلال الاستعماري والسياق الخارجي الأوسع، وتأثير بيروقراطية م.ت.ف على البيروقراطية الفلسطينية من خلال سعيها لتوقيع اتفاقية أوسلو والسعي نحو فكرة الدولة.

في فلسطين وفي مرحلة ما بعد أوسلو هدف الاحتلال والجهات المانحة الخارجية إلى بناء أجهزة بيروقراطية؛ جهاز بمعنى شيء بنيته الداخلية مرتبطة بشكل معقد فيما بين أجزاءه وله قوة وديناميكية خاصة به. حاول الاحتلال والجهات المانحة أن يُدخلوا كل التحركات والقوى الداخلية الفلسطينية والفلتان الأمني والمقاومة في هذا الجهاز، حتى بعد الانتفاضة الثانية تم إعادة بناء كل ما حطمه الاحتلال من أجل الاستمرارية وبناء هذا الجهاز ومفصلة الحياة الاجتماعية عليه. ولاحقا عند فوز حركة حماس في الانتخابات عمد الدعم الخارجي إلى مأسسة العلاقة والصراع بين حركة فتح وحركة حماس من خلال المؤسسات البيروقراطية، وكأن هدف الاحتلال والتدخلات الخارجية إدخالهم في الجهاز البيروقراطي.

يهدف البحث إلى فهم التعقيدات والعلاقات على عدة مستويات من أجل فهم الواقع الفلسطيني، من خلال تتبع تطور مفاهيم تفصيلية داخل بنية النظام البيروقراطي وكيف انبثقت وتشكلت طبيعة البيروقراطية الفلسطينية، كما تُبين قوة البيروقراطية الاستعمارية

كبنية وآلية من أجل تجسيد الهيمنة والعنصرية واللامساواة وقوة تأثيرها على انضباط السكان من خلال ادراكهم لأنفسهم ووجوديتهم في هذا النظام، وتبين قوة البيروقراطية النيوليبرالية في إعادة تركيب البنية الاجتماعية ودور آلياتها وديناميكيتها في إحداث تحول عميق في الثقافة الفلسطينية، فالبيروقراطية ليست فقد أداة ادارية إنما هي أيضاً ممارسة اجتماعية.

ماكس فيبر فسَّر البيروقراطية وصفاتها وسلوكها ضمن تطور السياق الرأسمالي الأوروبي، وقد استخدم مصطلح "الشَّبَح" فهي ضمن تقسيماتها ومتجزئاتها لا يمكن تتبعها. هذا الشَّبح يصبح أكثر قوة وأكثر تَخفّي عندما تكون البيروقراطية نفسها مُجردة ومفروضة ويُتحكم بها على مستويات أخرى، أي بيروقراطية استعمارية وأخرى نيوليبرالية، وتُصبح البيروقراطية ليست شبح وإنما أشباح تخترق المجتمع الفلسطيني.

تأتي أهمية هذه الدراسة بطرح إطار لفهم البيروقراطية بشكل عام وفهم الخصوصية الفلسطينية، فلم تجد الباحثة دراسة متخصصة عن البيروقراطية النيوليبرالية أو البيروقراطية الفلسطينية. أما البيروقراطية الاستعمارية فيوجد كتابات للباحثة Yael Berda (2017,2023, 2013، 2012) وتحديداً عن بيروقراطية الاحتلال الإسرائيلي، لكن ما يميز هذا البحث هو ربط واقع ما بعد أوسلو باتفاقية أوسلو نفسها وبيان أن الواقع لم يخرج عن جوهر الاتفاقية، كما تم استخدام البيروقراطية الاستعمارية من أجل فهم البيروقراطية الفلسطينية. فإن ما يميز الدراسة هو الربط بين الثلاث مستويات من البيروقراطيات.

مجتمع البحث هو المؤسسات الحكومية الفلسطينية، ودراسة هذه المؤسسات وديناميكية عملها الداخلية من خلال الموظفين العموميين في الوزارات الحكومية المَدنيّة في مدينة رام الله، حيث محاولة فهم لهذه الفئة ضمن علاقتها بالمؤسسة من خلال تجربتها البيروقراطية. استخدمت الباحثة أساليب البحث المختلطة الكمي والكيفي، حيث اعتمدت استبيان لجمع البيانات وشمل محاور متنوعة عن البيروقراطية الفلسطينية ومفاهيم النيوليبرالية، واعتمدت أيضاً المقابلات المعمقة مع موظفين يعملون في المؤسسات الحكومية منذ زمن طويل. إضافة إلى ذلك تمّ الاعتماد على الوثائق كأداة لجمع البيانات مثل اتفاقية أوسلو والتقارير الحكومية والتعريفات الرسمية للوزارات من خلال الصفحات الرسمية، وأيضاً تقارير مؤسسات مختلفة عن انتهاكات الاحتلال، وبعض الأحداث التي لاقت الكثير من التفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي، وتم عمل تحليل مضمون لهذه الوثائق المختلفة. أما عن أداة التحليل فشملت تحليل بيانات الاستبيان من خلال برنامج الرزمة الإحصائية SPSS, كما تم تحليل موضوعات المقابلات وفرز البيانات ضمن المفاهيم الخمسة المستخدمة في البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية الفلسطينية وهي الهرمية وعلاقات القوى والفصل والمناورة والمؤقتية والإزاحة، وضمن المفاهيم النيوليبرالية وهي المادية والفردانية والاستهلاك ومجتمع

المخاطرة، وأثرهم في إحداث تداخلات بين العام والخاص وتداخل بين المجرد واللامجرد وشرعنة الصراعات الداخلية والعيش في المتخيل الاجتماعي. جمعت الباحثة جميع هذه البيانات في نهاية العام 2020 وحللتها، كما أن الباحثة كانت موظفة في مؤسسة حكومية لفترة طويلة من الزمن، وكانت مطلعة (insider) على طبيعة عمل البيروقراطية من خلال تجربتها الذاتية، فكان لخبرتها أثر على تعميق هذا البحث.

تتكون الدراسة من خمسة فصول:

الفصل الأول يشمل الإطار النظري والمنهجية ومراجعة الأدبيات؛ الجزء الأول يُناقش الأفكار المطروحة من قِبل المنظرين المستخدمين لفهم ظاهرة البيروقراطية، وبشكل أساسي أفكار كل من ماكس فيبر وبياترس هيبو ورالف همل مع بيان الإطار العام لكل منهم في فهم البيروقراطية. الجزء الثاني يبين المفاهيم المستخدمة في الدراسة في تحليل البيروقراطيات الثلاث مع التعمق في كل مفهوم، ويشمل أيضاً أسئلة البحث وأهميته. إضافة لذلك يوضح المنهجية المستخدمة بشكل مفصل من حيث نوع البحث وآلية جمع البيانات والعيّنة وأدوات التحليل وبُنية الأسئلة ومحددات البحث. أما الجزء الثالث فيبين الأدبيات التي تناولت موضوع البيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية الفلسطينية ويبين موقع الدراسة من هذا الإنتاج المعرفي.

الفصل الثاني بعنوان "السياق التاريخي لنشوء وتطور البيروقراطية الفلسطينية" ويُناقش السياق التاريخي للإدارة في فلسطين منذ الانتداب البريطاني حتى توقيع اتفاقية أوسلو. كما يناقش اشكالية فكرة الدولة ضمن السياق الأوروبي وتأثيراتها على إنشاء "الدولة العربية" مع بيان اشكالية مفهوم "الدولة" وتحولاتها وعلاقتها مع الاستعمار والنظام الرأسمالي والبيروقراطية. ويبين أيضاً السياق التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية وسعيها نحو فكرة "الدولة" وتوجهها نحو عملية السلام ولاحقاً توقيع اتفاقية أوسلو. الجزء الأخير من الفصل يبين سياسات الممولين وأهدافهم في مرحلة ما بعد أوسلو، ودور سلام فياض – الذي عين رئيس لمجلس الوزراء عام 2007 و 2012 ووزير المالية خلال فترات مختلفة – في التوجه نحو "الدولة النيوليبرالية" بدعم وتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأثر ذلك في دمج الضفة الغربية في النظام النيوليبرالي.

الفصل الثالث بعنوان " البيروقراطية الاستعمارية" ويبدأ بتوضيح السياق العام لتوقيع اتفاقية أوسلو وكيفية تأسيسها لبيروقراطية استعمارية، ولاحقاً ممارستها على أرض الواقع، وسياسات الهيمنة التي مارسها المستعمِر على المستعمَر وكيفية تطور الجهاز البيروقراطي الاستعماري والذي لم يخرج عن جوهر اتفاقية أوسلو.

الفصل الرابع يتناول البيروقراطية النيوليبرالية ويتكون من جزئين: الجزء الأول يتعمق في كيفية اختراق النيوليبرالية للمجتمع الفلسطيني وتحوله نحو الفردانية والاستهلاك والماديّة ودمجه في قضايا النظام العالمي من خلال العيش في مجتمع المخاطرة، ومن هذه المفاهيم يتم تفسير البيروقراطية النيوليبرالية.

الفصل الخامس يتناول البيروقراطية الفلسطينية ويُفسر طبيعة البيروقراطية ولغتها، وتوجهات الموظفين في ادراكهم لطبيعة الجهاز البيروقراطي. كما يبين ديناميكيات العمل البيروقراطي داخل المؤسسات الفلسطينية من خلال بيان المستويات المختلفة في داخل كل مفهوم من مفاهيم الدراسة وهي الهرمية وعلاقات القوى الداخلية والفصل والمناورة والمؤقتية والإزاحة، ومن خلال هذه المفاهيم تفسير طبيعة الصراعات الوظيفية وتداخل العلاقات الرسمية والغير رسمية والعيش في المتخيل الاجتماعي وتداخل اللغة البيروقراطية مع اللغة المجتمعية (هو تعبير عن البيروقراطية النيوليبرالية).

والجزء الأخير "الاستخلاصات"، يُجمل نتائج البحث وكيفية تداخل المستويات الثلاث من البيروقراطيات، ويقترح دراسات مستقبلية للبيروقراطية على مستوى فلسطيني ومستوى خارجي. كما يخرج بتأطير نظري لكيفية نمط سلوك البيروقراطية في السياق الاستعماري.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم وتفسير التجربة الفلسطينية من خلال المفاهيم والمستويات الثلاث من البيروقراطيات: الاستعمارية والنيوليبرالية والفلسطينية وفهم قوة تداخلاتهم، والتركيز على ما آلت إليه اتفاقية أوسلو من تحولات مجتمعية بعد أكثر من ربع قرن على توقيعها. وتبني هذه الدراسة أساس لفهم أعمق وأشمل للمجتمع الفلسطيني، ولدراسات فلسطينية مستقبلية أخرى عن الإدارة الاستعمارية والسياق التاريخي لمرحلة ما بعد أوسلو، ودراسات عن المؤسسات الفلسطينية والنظام النيوليبرالي وتداعيات ذلك على المجتمع الفلسطيني.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجية ومراجعة الأدبيات

1.1- المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى التعمّق في مفاهيم البيروقراطية والبيروقراطية الاستعمارية والنيوليبرالية وتوضيح طبيعة كل منها، ويركّز على أهم المنظرين الذين فسروا مفهوم البيروقراطية، مثل بياتريس هيبو والتي فسرت البيروقراطية النيوليبرالية وآليات تجريد مفهمة الواقع وما آل ذلك إلى تداخل المجرد مع اللامجرد، وماكس فيبر الذي فصّل مفهوم البيروقراطية وسلوكها وربَطها بالدولة والسيادة والعنف المشروع، ورالف همل الذي فسر معنى التجربة البيروقراطية من خلال الفهم المعمق والتجربة وإنتاج المعنى. كما يناقش هذا الفصل أفكار فرانتس فانون من حيث توصيف العلاقة والتركيبة المعقدة بين المستعمِر والمستعمَر، وبروس بيرمان الذي استنبط مفهوم التمفصل من البيروقراطية ليبيّن كيفية اختراق النظام الرأسمالي للمجتمعات الإفريقية. ومن الناحية العملية وضمن تجارب استعمارية يناقش هذا الفصل البيروقراطية الاستعمارية بالاستناد إلى أفكار اللورد لوجارد والذي وضع أسس الحكم غير المباشر في المستعمرات البريطانية، وسياسات اللورد كرومر في مصر، وتعريف الأبهارتيد في جنوب إفريقيا. أيضاً يشمل شرح المفاهيم المستنبطة من الإطار النظري للدراسة ظاهرة البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الفلسطينية، والتي استخدمت في تنظيم جمع البيانات من الحقل الميداني وفي عمل الاستبيان. ويبين هذا الفصل أسئلة الدراسة وكيفية قياس المفاهيم، ويوضح المنهجية بما فيها أدوات جمع البيانات ومجتمع البحث والعينة وأسئلة الاستبيان وأدوات التحليل ومحددات البحث.

ويشمل هذا الفصل مراجعة الأدبيات عن موضوع البيروقراطية وتشمل البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الفلسطينية، ويوضح الإضافة المعرفية لهذا البحث ضمن هذا الإنتاج المعرفي.

1.2- الإطار النظري: مفهوم البيروقراطية

1.2.1- ماكس فيبر ورالف همل وبياتريس هيبو

ناقش **ماكس فيبر** (2015) في كتابه "الاقتصاد والمجتمع – الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية المخلفات – السيادة" معنى وسلوك البيروقراطية بكافة أبعادها وتأثيراتها وارتباطها بالمفاهيم الخاصة بالتجربة الأوروبية الرأسمالية الحديثة، وتشمل الحداثة والقوة والسيادة والسلطة العقلانية والانضباط ونظام المؤسسة والهرمية والسيطرة والإدارة والضبط والعنف المشروع. ويرى فيبر أن البيروقراطية الهرمية هي المجتمع الحديث وتتصف بأنها عقلانية تقنية وبدون مشاعر. إنّ العقلانية تعني أن القانون المُعقلن هو الذي يسيطر على العملية الادارية وليس الأفراد. وكلما كانت البيروقراطية أكثر كمالاً كلما فقدت إنسانيتها أكثر. يَعتبر فيبر أن النّظام الرأسمالي هو نتاج التطور العلمي والتكنولوجي ونتيجة للأخلاق والقيم البروتستانتية التي احتوت على مفاهيم تقديس العمل والدقة والكفاءة والتقشف وعمل الثروة، وأن هذا التطور مقترن بتطور البيروقراطية كتكنولوجية إدارية. ويعتبر أن تاريخ التطور الكامل للدولة الحديثة بالخصوص هو مماثل لتاريخ سِلك الوظيفة الحديثة والمؤسسة البيروقراطية. كما أن التطور الكامل للرأسمالية الحديثة الكبرى أيضاً مماثل للبيروقراطية المتزايدة لدى المؤسسات الاقتصادية فنصيب أشكال السيادة البيروقراطية ينمو حيثما شاء. إن ماكس فيبر يُقرن البيروقراطية مع الدولة الحديثة ومع الحداثة والعقلانية الغربية، فجميعهم يشكلون تطور النظام الرأسمالي.

ويرى فيبر أنه لا بد من درجة تطور للاقتصاد المالي كشرط طبيعي، إن لم يكن لتكوين الأنظمة البيروقراطية الخالصة فلضمان بقائها على حالها، إذ بدونه يصبح من الصعب جداً تفادي التغيير الكبير الذي يحصل في صميم البنية البيروقراطية، وحتى انقلابها إلى ضدها (فيبر 2015، 226). أيضاً البيروقراطية ليست أداة تجسيد للسلطة العقلانية فحسب، بل إنها تخضع أيضاً إلى منطق خاص بها. ويمكنها في ظل بعض الظروف، أن تدخل في صدام مع السلطة العقلانية أو مع سيد المنظمة. يمكن أن تؤدي الخصائص نفسها – (التي تؤسس تفّوق البيروقراطية على ما سواها من أشكال الإدارة) – إلى أن تتحول من أداة بسيطة إلى غاية في حد ذاتها (فيبر 2015، 126).

يقول بوخريسة:

> لقد رسم فيبر لوحة سوداوية عن المستقبل الذي يترصد المجتمع باجتياح العملية البيروقراطية "المطلقة" والخالصة لكامل الحياة الاجتماعية العامة، ولا تترك رؤيتها الجهنمية أي أمل بديل عن ذلك. وهو يقول في هذا الصدد، "أن الخاضعين لا يمكنهم أن يتحرروا من الجهاز البيروقراطي للسلطة، ما إن يوجد، ولا أن يستبدلوه إلى درجة أن فكرة أي شكل من أشكال الخلاص من هذا النظام، تصبح أكثر فأكثر طوباوية/ بعدما تتم سيرورة بيروقراطية الإدارة، بشكل كامل ونهائي، ينشأ نوع جديد من علاقات السلطة التي يكون من المستحيل كسرها". هذه النبوءة التي ترتكز على التشخيص السوسيولوجي للطابع الحتمي والأكيد لبيروقراطية الدولة (بوخريسة 2014، 196).

يشرح فيبر كيف يصبح البيروقراطيين حاميين للنظام ضمن نظام طبقي، فالبيروقراطية سواء كانت داخل المتاجر أو في الوظيفة العمومية، هي حاملة لتطور "طبقي" خاص (فيبر 2015، 241)، "ففي الدولة البيروقراطية، يكونون الناس في حاجة ماسة إلى "نظام" ونظام فقط، فإنهم يصبحون عصبيين وخونة في اللحظات التي يترنح فيها هذا النظام، ويبدون مضطربين، عندما يقتلعون من تكيفهم الحصري مع هذا النظام. ويتمثل سؤال فيبر المركزي في معرفة: ماذا سيمكننا فعله من أجل معارضة ومواجهة هذه الآلية، للاحتماء ضد هذه الاستبدادية من مثل بيروقراطية الوجود؟" (فيبر 2015، 126 206)، أيضاً يبين فيبر أن الديمقراطية هي عدوة السيادة البيروقراطية، ومن هنا تَخلق تحت ظروف معينة مقاطع حساسة جداً للبيروقراطية وحواجز (فيبر 2015، 266). إن أهم شيء تُحدثه السيادة البيروقراطية هي تحويل عناصر فعل جماعي غير مُتبلور (جمعنة) إلى ظاهرة اجتماعية مُعقلنة (فيبر 2015، 261).

ركّز فيبر على مبدأ الطاعة والخضوع في تشكيل نظام المؤسسة وهي الصفة الجوهرية لسيادة البيروقراطية، ولا يحصل الامتثال/ الطاعة للشخص بحكم حقه الخاص، وإنما للنظام المقنن الذي يتحدد بصورة واضحة لمن يكون له الامتثال وإلى أي حد وحتى الآمر نفسه يمتثل/ يطيع نظاماً حينما يُعطى أمراً: أي يمتثل "للقانون" أو "للائحة" أو لمعيار صورة مجرد. ونموذج الآمر هو "الرئيس" الذي يكون حق سيادته مشروعاً من خلال نظام مقنن ضمن "كفاءة" موضوعية، فواجب الامتثال/ الطاعة يكون متدرج حسب التسلسل الهرمي للوظائف مع خضوع الدونيين لمن هم فوقهم ووفق إجراء منظم للشكوى، وأساس التسيير التقني هو: نظام المؤسسة. ويبين فيبر مدى أهمية البيروقراطية فإنّ "أي نظام معقلن/ رشيد ومرتب للموظفين يواصل عمله بانتظام حتى

في أيدي العدو، إذا ما احتل هذا الأخير الإقليم، وذلك بتغيير قمة الهرم فقط لأنه من صالح الجميع، بما في ذلك العدو نفسه أولاً، أن يعمل (أُنظر فيبر 2015، 223–228– 262,–744). ويوضح فيبر مدى تشابك الفرد مع الجهاز، حيث إنه "لا يمكن للموظف بمفرده الانفصال عن الجهاز الذي ينتمي إليه، اذ الموظف المحترف مرتبط تمام بعمله، مادياً ومعنوياً... إضافة إلى ذلك فإن الموظف ملتحم أيضاً بمصالح جميع من اندمج في هذا الجهاز من موظفين وفي مقدمتها أن يواصل الجهاز عمله وأن تتواصل السيادة المشتركة (فيبر 2015، 261).

يمايز فيبر بين ثلاثة أنواع من السلطة: الأولى السلطة التقليدية والتي ترجع إلى العرف والقواعد المجتمعية، والسلطة الكاريزمية والمقترنة بشخص فهي سلطة شخصية أخذت طابع القداسة أو البطولة، والسلطة الأخيرة هي سلطة القانون والتي يتجسد فيها النظام البيروقراطي.

رالف همل (Ralph Hummel) (1982) يستند في كتابه "التجربة البيروقراطية" إلى منهج الظاهرتية[1]، ويبين كيف تعيد البيروقراطية تنظيم المجتمع وتفرض لغة خاصة مغايرة عن لغة المجتمع، فالبيروقراطية هي مجتمع جديد وثقافة جديدة، وتختلف عن المجتمع الذي وُلدنا فيه على مستوى اجتماعي وثقافي ونفسي ولغوي وسياسي، وأن البيروقراطية هي طريق جديد لممارسة القوة. وينتقد طرح ماكس فيبر وهو يرى أن التحوّل من حياة إنسانية طبيعية بدأت تحديداً مع تطور المؤسسة الحديثة.

يناقش همل كيف تمنع البيروقراطية إنتاج المعنى الاجتماعي لأن كل فرد مُحدد ضمن مهامه البيروقراطية، فهي عقلانية ومُنظِمة ووسيلة للسيطرة لا منافس لها. البيروقراطية تنفي الفكر والقصدية والشعور والتفاعل الاجتماعي، وتكمن لغتها في الإجراءات والمعاملات والحالات والقوانين، كما أنها تستند على مبدأ فصل الذات عن الوظيفة. ويبين كيف تُنشئ البيروقراطية صراع وتضاد على مستوى الحياة اليومية بين الحاجات الإنسانية وحاجات النظام، ولكن في النهاية الفرد هو الذي يعاني، فالبيروقراطية حسب

[1] - الظاهرتية، وتسمى أيضا الفينومينولوجيا، هي منهج وفلسفة ومؤسسها أدموند هوسرل (1866–838). انبثقت الظاهرتية من وجود أزمة في العلوم الإنسانية في الغرب. "الفينومينولوجيا تؤمن بالغائية وبأن الوعي يعني انتباهاً مركزاً مقصوداً على الأشياء، وبأن الأشياء لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقاتها العلائقية بين الموضوع المدروس والذات الدارسة وافتراض أن الحقيقة توجد كاملة بمقدار ما يتحقق هذا الفصل بين الجانبين. لقد ظل هوسرل ينادي بأن الجانب الأساس في المنهج الفينومينولوجي هو ربط الفهم العقلي الخالص للوجود والأشياء بالخبرة اليومية المعاشة للناس" (السليم 2014، 3).

همل تتمركز على المكاتب وهدفها هو البقاء حيّة وهي بلا ثقافة، على عكس الثقافة والتي هي نموذج للمعايير والسلوك والمقترنة بالماضي والحاضر والمستقبل في المجتمع (أُنظر همل 1982، 28–33).

ويرى همل أن البيروقراطية تؤدي إلى تمزيق الوعي وتشظي "الأنا"، أي فقدان الانسجام الاجتماعي وفقدان التجربة وفقدان السيطرة والعيش في عالم مغلق واقتران الوجود بالقواعد. كما أن لغة البيروقراطية هي لغة أوامر، هي لغة وظيفية لا إنسانية وتسلك في اتجاه واحد، وهي أيضاً غير قادرة على إنتاج لغة مجتمعية، أي لغة تواصل ولغة فهم، فهي لغة تفصل الناس عن لغتهم. أيضاً من أجل التكيف مع البيروقراطية لا بد للموظف أن يخضع لعملية غسل الأدمغة وإحلال معايير جديدة وإلا تزداد احتمالية فشله في المؤسسة (همل 1982، 14–16). ومن خلال المؤسسة يمكننا تشويه المعايير الاجتماعية، فمن خلال التذرع بمنطق البيروقراطية، نحن قادرون على جعل ما هو شخصي غير شخصي، وما هو أخلاقي غير أخلاقي. المؤسسة هي أداة للإنجاز، ولكن تصبح قوة أخلاقية للتبرئة من المسؤولية الشخصية، كما تخفي المساءلة على وجودية البيروقراطية (همل 1982، 93–94).

إنَّ موت المؤسسة دائماً يبرز من خلال الصراع الأساسي بين البيروقراطية والمجتمع، البيروقراطية تُعنى بالوسيلة والمجتمع يُعنى بالنتائج، وهنا يكمن الاختلاف الجوهري في المعايير الثقافية لكل منهما. وهو بالأساس صراع بين السيطرة والخدمة. الخدمة العامة هي الحتمية الخارجية والتي تم إنشاء بيروقراطية لها، والسيطرة هي الحتمية الداخلية لأي بيروقراطية سواء عامة أو خاصة. ومن خلال البيروقراطية فإن التّوجه هو إحلال السيطرة والتحكم الداخلي مكان الخدمة الظاهرية (همل 1982، 67–71).

يبين همل المفارقة بين لغة المجتمع واللغة البيروقراطية فما هو مهم للمجتمع يختلف عمّا هو مهم للبيروقراطية، يبين الجدول (1–1) المفارقة بين اساءة فهم البيروقراطية وفهمها على حقيقتها، كما يبين اختلاف توجهات ما هو مهم للبيروقراطية وما هو مهم للمجتمع ضمن توضيح معايير كل منهما.

الجدول (1-1) يبين المفارقة بين إساءة فهم البيروقراطية وفهم البيروقراطية			
نقد البيروقراطية من وجه نظر رالف همل			
الحياة في البيروقراطية مختلفة بشكل جذري عن الحياة في المجتمع			
	المستويات	**إساءة فهم للبيروقراطية**	**فهم البيروقراطية**
1	اجتماعي	البيروقراطيون يتعاملون مع الناس	البيروقراطيون يتعاملون مع حالات
2	ثقافي	البيروقراطيون يهتمون بنفس الأشياء التي نهتم بها العدالة، الحرية، الحب، المرض، الاضطهاد...الخ	البيروقراطيون يهتمون بالسيطرة والفاعلية
3	نفسي	البيروقراطيون أناس مثلنا	البيروقراطيون هم شخصية جديدة بدون روح وحس
4	لغوي	التواصل مع البيروقراطيين ممكن، نحن نتكلم نفس اللغة	البيروقراطييون يجدون في مصلحتهم تشكيل وتبليغ بدلاً من التواصل: إنهم يوجدون لغتهم الخاصة السرية
5	سياسي	البيروقراطيات العامة هي مؤسسات خدماتية مسؤولة أمام المجتمع	البيروقراطيات العامة هي مؤسسات سيطرة وتحكم المجتمع بشكل متزايد
Source: Ralph Hummel 1983, p 3			
المفارقة بين معايير المجتمع ومعايير البيروقراطية			
ما هو مهم للمجتمع: العدالة، الحرية، العنف، الاضطهاد، السعادة، الفقر، المرض، الربح والخسارة، الحب والكره، الخلاص واللعنة			
ما هو مهم للبيروقراطية: الدقة، الاستقرار، الانضباط، الموثوقية، حساب النتائج، الرسمية العقلانية، الرسمية اللاشخصية، المساواة الرسمية في التعامل.			
Source: Ralph Hummel 1983, p61			

أما بياتريس هيبو (2015) (Be'atrice Hibou) فناقشت في كتابها "برقرقط العالم في مرحلة النيوليبرالية" موضوع البيروقراطية النيوليبرالية وبينت قوتها وأثرها في فهم النظام العالمي والتي تأخذ الطابع العقلاني الشديد التّجريد، حيث إنّ هذا التجريد يصبح هو الواقع، ويرجع ذلك إلى هيمنة فلسفة السوق وآليات المؤسسة. وتستند إلى ماكس فيبر الذي يبين أن الحركة البيروقراطية تتساوى مع العملية الرأسمالية للعقلانية، حيث يتحول المجتمع من فعل اجتماعي إلى فعل عقلاني منظم. وترى هيبو أنّ

النيوليبرالية هي أحد أوجه البيروقراطية حيث تحتاج إلى القواعد والآليات لفرض ذاتها، فالعملية "العقلانية" مثل ترسيخ قوانين غير شخصية، هي متجذرة في البيروقراطية، وتصفها أنها الحكم عن بعد وممارسة الهيمنة.

تعرّف هيبو البيروقراطية النيوليبرالية بأنها المبادئ والأعراف والقواعد والمعايير والأرقام وترميز الإجراءات، وإضفاء الطابع الرسمي على السلوك، ويجب فهمها من خلال عملية التجريد التي تُوجه الحياة في المجتمع. وتُفسر أن النيوليبرالية تظهر على أنها بيروقراطية عالمية، فإن انتشار البيروقراطية من خلال القواعد والأعراف والإجراءات الرسمية هي ليست محددة على عالم العمل والمهن، فنستطيع الذهاب إلى أبعد من ذلك، فصِفة جعل العالم بيروقراطياً في الوضع المعاصر تُنتج تعميمات هذه الشكليات. هذه التعميمات مشحونة بالشعور بالخوف وعدم الأمان والريبة، وإدارة هذه المخاوف تكون من خلال مبادئ الحيطة (الوقاية) والحذر (هيبو 2015، 29). استناداً إلى هيبو، فإن البيروقراطية النيوليبرالية لها خاصيتان:

الأولى: تكمن إلى حد كبير في الطابع "الخاص" في الأعراف والقواعد والآليات والتي تشكل البيروقراطية. هذه الرسميات عادة تتشارك في إنتاجها مع ما نُطلق عليه الحيز "العام" و"الخاص"، حيث من الصعب تعريفهم وتمييزهم مع وجود درجة عالية من عملية التهجين، أو بشكل أدق التمفصل والتداخل، والتي تؤدي إلى تحول في المعاني للحيّزان.

الثانية: تكمن في تفاقم طبيعتها الرسمية، حيث إنّ عملية التجريد والتعميم تأخذ بُعد عميق، وتجعله عام، إلى حد تحطيم معنى العمليات العقلية التي توجهها وتتجه إلى مساواة الترميز والرسمية مع الواقع بذاته، وتصف هيبو البيروقراطية المجردة بأنها خيال الواقع (هيبو 2015، 16).

وبالتالي فإن عملية التجريد ينشأ عنها مستويين هما الرسمي واللارسمي (المجرد واللامجرد)، ويؤدي ذلك إلى شرعنة الصراعات الداخلية وتقويتها واستمرارها، وإعادة تعريف وإحداث تمويه بين العام والخاص، وأن النيوليبرالية تنشأ من التخيُل بنفس القيمة التي تنشأ على أسس اجتماعية، وهي ممارسة غير متجانسة (أُنظر هيبو 2015، xii، 16، 98، 142).

وتُبين مدى كثافة النيوليبرالية من خلال تحويل أشكال البيروقراطية – والتي تمر في التدخل المباشر ومشاركة المؤسسات والإدارات أكثر من استخدام القواعد والأعراف والرسميات– إلى ممارسة السلطة من خلال الهرمية وفرض إتباع الأوامر من الخارج. يتم تمثيل ذلك كموافقة طوعية وتوجيه سلوك الناس بشكل أسهل لأن هذه القواعد والمعايير والرسميات تم تجريدها من مفهمة الواقع، وتمثلت في العقلانية والمنطقية. وفي سياق الدولة فإن تكثيف وانتشار الحكومة بالمعنى المجرد هو أن عملية المفهمة ضائعة وتقودنا إلى أخذ المجرد كتمثيل للواقع وكشيء محايد وبديهي وموضوعي، أي اعتباره الواقع نفسه. يتعدى التجريد

أكثر من ذلك فهو كنمط حكومي لم يعد فقط في واقع وعالم المُشرع وحكومة عقلانية وتقنية وحدها، بل هو أيضاً طريقة تُمارس القوة من خلال المُشرّع والمُطبع والقانوني ومشاركة فاعلين آخرين في هذه العملية، حيث إنّ المجتمع مكون من المُشرّع، وفاعلين اقتصاديين وماليين، من قبل بِروقراطيّ الفكر... وهكذا" (هيبو2015، 30).

البيروقراطية النيوليبرالية تأخذ شكلها من كل فرد في المجتمع: "كلنا بيروقراطيون، وأحياناً بيروقراطيون من أنفسنا، كلنا وسطاء، فاعلون أكثر أو أقل وعياً لهذه العملية، ونلعب دور في نشر هذه الرسميات، وقد نكون في الوقت ذاته ضحاياها" (هيبو 2015، xvi). إن عملية تجريد المحلي delocalization، والاستعانة بمصادر خارجية، وانهيار الإنتاج، وتجزئة سلسة القيم، تنتج انفجار في المعايير وتدّخل ممنهج، وآليات تنسيق وأيضاً ضبط ومراقبة، والتي تجسد "سلاسل غير مرئية" من الهيمنة" (هيبو 2015، 91). ترى هيبو أن تفاقم الطبيعة الرسمية، عملية التجريد والتعميم تطبق على مدى واسع، إلى درجة أنها تدمر معنى العمليات العقلية التي توجهها وتهدف إلى تعادل التجريد واختفاء طابع الرسمية مع الواقع نفسه، وهذا على المدى البعيد يفسر شعور السلب وفقدان المعنى.

تم استخدام أفكار المنظرين الثلاثة فيبر وهيبو وهمل لتحليل الواقع الفلسطيني:

ماكس فيبر استخدمت أفكاره لتوصيف البيروقراطية الفلسطينية من حيث السلوك التي تسلكه في حالة نشوءها ضمن سياق لا تاريخي واقتصادي على مستوى الدولة والبيروقراطية. وتم ذلك من خلال استخدام مفهوم الهرمية التي تتصف بالعقلانية التقنية وتمثل المجتمع الحديث، وتقترن بالخضوع والطاعة حسب التسلسل الهرمي الوظيفي بناء على النظام المقنن. فالهرمية تعبّر عن السلطة وتراتبها والهيمنة والخضوع وآليات اتخاذ القرار وسلوك الفئة العليا والسلوك الوظيفي عموماً. كما استخدمت أفكار فيبر من حيث تحول البيروقراطية من أداة بسيطة إلى غاية في حد ذاتها وإمكانية انقلابها إلى ضدها، في تحليل البيروقراطية الفلسطينية.

إن البيروقراطية الفلسطينية وسياق ولادتها ونشأتها تختلف عما طرحه ماكس فيبر، حيث وضّح فيبر أنه من أجل نجاح البيروقراطية لا بد من تطور سياق تاريخي للاقتصاد والدولة وأن تكون الدولة ذات سيادة، في حين نشأت البيروقراطية الفلسطينية نتيجة اتفاقية ضعيفة وغامضة وبدون سياق تطوري للدولة والاقتصاد وبدون وجود سيادة على مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية التي نصّت عليها اتفاقية أوسلو (كما هو مفصل في الفصل الثالث). أيضاً فسّر فيبر أنه يجب أن تكون الإدارة مستقلة ويجب

أن تهيمن العقلانية على العملية الادارية والتصدي لطابع الشخصنة، في حين نشأت البيروقراطية الفلسطينية تحت هيمنة استعمارية مزدوجة، كما أن الشخصّنة والعلاقات أثرت بشكل قوي في تشكل الهرم البيروقراطي (وهو مفصل في الفصل الأخير عن البيروقراطية الفلسطينية).

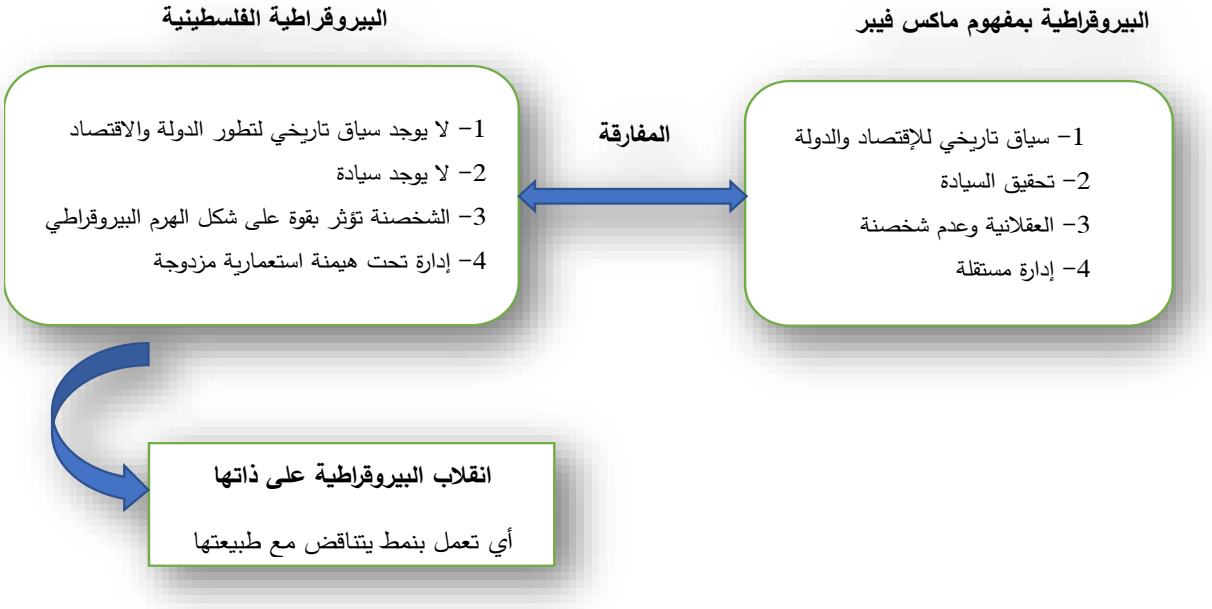

الرسمة (1-1) توضح المفارقة بين البيروقراطية بمفهوم ماكس فيبر وواقع البيروقراطية الفلسطينية

بياتريس هيبو استُخدمت أفكارها في تعريف البيروقراطية النيوليبرالية في السياق الفلسطيني وصفاتها وسلوكها وخصائصها، من حيث تجريد الواقع وما ينشأ عنه من مستويين الرسمي واللارسمي (المجرد واللامجرد)، وما ينتج عن ذلك من إحداث تمويه بين العام والخاص وشرعنة الصراعات الداخلية وتقويتها واستمرارها، والعيش في المُتخيّل الاجتماعي، وكيفية اختراق البيروقراطية النيوليبرالية للضفة الغربية من خلال سعي السلطة الفلسطينية لتحقيق "الدولة النيوليبرالية" والاندماج في النظام النيوليبرالي العالمي.

أما همل فاستخدمت أفكاره في تفسير طبيعة اللغة البيروقراطية داخل المؤسسات الفلسطينية، فتم استخدام مفهوم الفصل من حيث فصل الذات عن الوظيفة والشعور بالاغتراب، والفصل بمعنى فقدان الانسجام الاجتماعي وفقدان التجربة وفقدان السيطرة

والعيش في عالم مغلق واقتران الوجود بالقواعد، وتأثير ذلك على إنتاج المعنى ونشوء تضاد بين الحاجات الإنسانية وحاجات النظام، ومدى التناقض بين اللغة الاجتماعية واللغة البيروقراطية وما آل ذلك إلى إنتاج حالة انفصام عن الواقع الاجتماعي.

1.2.2- فرانتس فانون وبروس بيرمان

يطرح فرانتس فانون (1972) في كتابه "معذبو الأرض" الإطار العام للعلاقات الاستعمارية وطبيعتها بين المستعمَر والمستعمِر، والعلاقات الثنائية المتناقدة حيث الأبيض والأسود، المستعمِر والمستعمَر، والفوقي والدوني. ويرى أن العلاقات بين المستعمِر والمستعمَر هي علاقات جماعة بجماعة، والمستعمَر يقاوم كثرة العدد بكثرة القوة" (فانون 1972، 47). ويتحدث فانون عن الرؤيا المزدوجة للمستعمَر حيث ينبذ المستعمَر المستعمِر ولكن في نفس الوقت يعيد إنتاج لغتة وواقعه. ويبين الآثار المترتبة لعدم الخوض في تجربة الثورة وبناء الذات كمرحلة أولى، والالتحاق بالمرحلة "الاجتماعية" الثانية بدون إنهاء المرحلة الأولى وهي المرحلة القومية حيث بناء وعي ذاتي عن هوية المستعمَر من خلال خوض تجربة الثورة. يصف فانون المرحلة التي يتم فيها تسوية مع المستعمِر مع خروجه من البلاد ولكن بدون وجود تحرر فعلي من الاستعمار. في هذه الحالة يتم احتكار المؤسسات من قبل البرجوازية الوطنية والتي يكون فكرها مُعولَم في قراراته، وتتصف هذه البرجوازية بأنها متخلفة وقوتها الاقتصادية تكاد تكون صفراً والاستقلال ما يلبث أن يضعها في مآزق حرجة، فلا تستطيع التوجه نحو الإنتاج والابتكار والبناء والعمل، لذلك تضع يدها على مكاتب الأعمال والتجارة التي كان يشغلها المستوطنون الأجانب، فهي تتبنى المهمة التاريخية في أن تكون وسيطاً بين البلاد وبين رأسمالية مضطرة إلى التخفي تحت قناع الاستعمار الجديد. ويشرح فانون أن هذه البرجوازية التي تتسلم مقاليد السلطة، تصب طموحها الطبقي على احتكار الوظائف، لذلك تكون في بداياتها وتظل لمدة طويلة برجوازية موظفين، فالوظائف التي تحتلها في الإدارة الوطنية الجديدة هي التي تهب لها الهدوء والمتانة. وسرعان ما تسود قيَم الفساد والرشوة والتحيز والمحاباة والتهريب والتحايل والسوق السوداء بين الموظفين مما يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد القومي، وتفكيك الأجهزة. ويشرح فانون في هذا السياق علاقة الداخل مع الخارج حيث يصبح الخارج هو المحور والجهود تتوجه نحوه على حساب الداخل. وهذا السياق ينشئ بنية استعمارية أكثر عمقاً وتجذراً (أُنظر فانون 1972، 116-119).

أما بروس بيرمان (Bruce Berman) (1984) فيطرح مفهوم التمفصل في مقالته "البنية والآليات في الدول البيروقراطية لإفريقيا المستعمَرة"، حيث يصف أن أهم ما يميز الدولة الاستعمارية (فترة الاستعمار) هو الغموض، فهي تمتلك صفات متناقضة لبنياتها وأساليبها، فالدولة هي مجموعة واعية من البنيات الآلية والممارسات من أجل إعادة إنتاج وتوسع المجتمع الرأسمالي ونموذج لإنتاج العلاقات وهيمنة الطبقية فيه. ويرى بيرمان أن البيروقراطية هي المبدأ التعبيري لقيادة وزيادة أداة السيطرة على البنية والممارسة الاجتماعية من خلال التدرج الهرمي لبيروقراطية الموظفين المهنيين والتخصص الوظيفي للوحدات والتأكيد على "نزاهة" الخبراء، والحساب العقلاني للوسائل والغايات. إن تمايز البنيات والممارسات في الدولة الاستعمارية في إفريقيا للفترة ما بين ال 1880–1960 مشتقة من الصفات الخاصة للقوى الاجتماعية التي تتصارع فيما بينها على منصب الرئاسة، وهذا الصراع يتجذر في العملية المعقدة "للتمفصل" التي من خلالها يتم اختراق أشكال ما قبل الرأسمالية للمجتمعات الإفريقية، والهيمنة عليها من قوى رأسمالية خارجية. ويأخذ مفهوم التمفصل أيضاً معنى اقتصادي، فهو عملية ربط مجتمعين، تهيمن في كل منهما ديناميكيات تطورية مختلفة لوسائل الإنتاج، حيث إن هيمنة الرأسمالية تُخضع وسائل الإنتاج الأخرى إلى عملياتها الخاصة وتدمجهم لحاجاتها ومنطقها الخاص في ميكانيزمات إعادة إنتاجها.

يبين بيرمان أن هناك عدة مستويات يتم السيطرة عليها وإحداث التمفصل وهي:

1. قوة القانون: وهي القوة القسرية التي تنتقل إلى السلطة التي تطلب الطاعة للأوامر ضمن القانون، وتُطبق القوة في شكلُ متوقع ومُسيطر عليه كعقوبة للجناة الأفراد، بدلاً من الهجوم المسلح ضد مقاومة جماعية.
2. إنشاء طبقة مستفيدة من المنظومة الاستعمارية.
3. تمركز القرار (مركزية الدولة).
4. تفتيت المجتمع وتركيز كل هذه الصراعات على الدولة.

ويبين بيرمان أنه في هذا السياق انبثق منطق إنهاء الاستعمار decolonization، وأُنتج طبقة حاكمة – أوليجاركية وهم (الوسطاء).

تم استخدام فانون لفهم السياق الفلسطيني، حيث تم السعي نحو مرحلة التحرر في الانتفاضة الأولى، ولكن لم تتحول إلى ثورة وتم انهائها في عملية السلام ضمن تسوية غير متكافئة مع الاحتلال واتفاقية غامضة ومناوِرة أنتجت حكم ذاتي مختَرق

استعمارياً. وتم توجيه المجتمع نحو الأفق الاجتماعي بدون إحداث تحرر على المستوى الفكري وعلى مستوى إحداث مكاسب على أرض الواقع، مما أدى إلى تعميق الهيمنة الاستعمارية، وبرز ذلك في النظام والسلوك البيروقراطي في المؤسسات الفلسطينية. كما أن الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لا ينفي طبيعة العلاقة الاستعمارية، وسلوك المستعمَر حيث ينبذ المستعمِر، ولكن في نفس الوقت يعيد إنتاج لغته. إضافة إلى ذلك أن العلاقة بينهم هي علاقة جماعة بجماعة، فقد أدى النظام النيوليبرالي إلى فرض النظام الفرداني مما أضعف قوة المواجهة.

كما تم استخدام مفهوم التمفصل لبيرمان لتوضيح كيف تمفصل المجتمع الفلسطيني على الجهاز البيروقراطي الاستعماري والنيوليبرالي.

1.2.3- تجارب دول في البيروقراطية الاستعمارية: اللورد لوجارد واللورد كرومر ونظام الأبهارتيد في جنوب افريقيا

تُستخدم البيروقراطية الاستعمارية لإدارة الآخر من خلال رؤية فوقية تهدف إلى قمع المستعمَر وتطويعة وإخضاعه من خلال نظام بيروقراطي مقنن يعيد تعريف الواقع ويعمق هذه الهيمنة. وتتصف البيروقراطية الاستعمارية بالعنصرية والمناورة، وتُطبق ضمن هيمنة اقتصادية بحيث يكون الاقتصاد المحلي تابع للنظام الاستعماري الرأسمالي (أُنظر بيرمان ومفهوم التمفصل)، ويُفرض على السكان الأصليين فئة حاكمة (النخبة) تتولى إدارة الشؤون المحلية، والتي يكون لها مصالح خاصة للتعاون مع الاستعمار، وبالتالي تُستخدم هذه النخبة لتنفيذ الحكم غير المباشر للاستعمار.

قام اللورد لوجارد[2] – والذي حكم نيجيريا خلال الفترة (1914–1919) – بوضع أسس الحكم غير المباشر محاولاً أن يضع تأطير نظري لكيفية حكم "الآخر" من خلال كتابه "الانتداب المزدوج في إفريقيا الاستوائية البريطانية" عام 1922، واعتَبر أنّ لذلك منفعة متبادلة حيث تستفيد الإمبراطورية البريطانية اقتصادياً ويستفيد الأفارقة من حيث تطوير مجتمعاتهم. وطُبق الحكم غير المباشر في القارة الأفريقية، من خلال إعطاء الحكم للزعماء أو القياديين لتولي الشؤون المحلية للسكان، فهم يحلون النزاعات الداخلية فيما بينهم ويأخذون الضرائب ويقومون بإدارة الأمن الداخلي والمحافظة على المؤسسات التقليدية المحلية.

[2] - اللورد فريدريك لوجارد مسؤول استعماري بريطاني رفيع المستوى.

اعتبر لوجارد أن هناك ثلاثة عناصر لنجاح الحكم غير المباشر وهي: التعاون واللامركزية والاستمرارية، معتبراً الاستمرارية أهم عنصر. يقول لوجارد: "إذا كانت الاستمرارية واللامركزية، كما قلت، هي الأولى وأهم الاعتبارات في الحفاظ على إدارة فعالة، فالتعاون هو المفتاح، لاحظ النجاح في التعاون المستمر للتطبيق بين كل رابط في السلسلة، من رئيس الإدارة لأعضائها المبتدئين والتعاون بين الحكومة والمجتمع التجاري، وقبل كل شيء، بين موظفين المقاطعة والحكام الأصليين. كل فرد يضيف حصته ليس فقط لتحقيق الوضع المثالي، ولكن لتحقيق المثالية بحد ذاتها" (Lugard 1922, 193)، وتمثلت رؤية لوجارد للحكم غير المباشر بثلاثة مستويات هي المحاكم المحلية وجباية الضرائب وصناعة النخبة:

1. المحاكم المحلية: "كانت المحاكم المحلية في رأي لوجارد أداة غرس شعور بالمسؤولية وتطور الحسّ في الشعور بالانضباط واحترام السلطة عند المجتمع البدائي. فإنّ ترأس الأفارقة للمحاكم، وتوجيهها بشكل رئيسي نحو الشؤون الداخلية، جعلها تلتزم بأكبر قدر ممكن بالقانون العرفي الإفريقي، والتي تتعدل فقط عندما تكون الأعراف الأساسية غير متوافقة مع القواعد الإنجليزية الأساسية" (UNESCO 1990, 324).
2. جباية الضرائب: كان نظام الضرائب مهم من أجل تغطية مصاريف الإدارة المحلية واستغلال الفائض لصالح الاستعمار، حيث اعتبر لوجارد أنّ "الضريبة .... هي إلى حد ما أساس النظام برمته، فهي توفر الوسائل للدفع للأمير وموظفيه" (لوجارد 1922، 210)، وفي هذا السياق توضح اليونسكو أنّ:

> المؤسسة التي كانت من خلالها ناجحة هي "الخزينة الوطنية"، فكرة جاءت من السيد شارلز تمبل وهو يعمل في خدمة لوجارد في شمال نيجيريا. كل سلطة محلية عليها أن تُرجع نسبة معينة من الضرائب التي جمعت من منطقتها. هذا المبلغ يشّكل جزءاً من الخزينة، والتي يتم إثراؤها من خلال مختلف رسوم التراخيص والغرامات المحصلة في المحاكم. من هذا المبلغ، كان الأمير أو الرئيس يستمد إيراداته ويؤّمن مرتبات مرؤوسيه، وكانت الأموال المتبقية تستخدم في الخدمات العامة وتحسين الإدلاء بالبيانات... استناداً إلى لوجارد يتم الحكم غير المباشر من خلال جميع الأجهزة الاستعمارية، كان النظام الضريبي هو النظام الأكثر وضوحاً والذي شجع التطور البيروقراطي للحكم الاستعماري (يونسكو1990، 325).

3. صناعة النخبة: تم إعطاء دور فعال للنخبة من خلال هذا النظام والذي كان فعالاً في إدارة المستعمَرين وأقل تكلفة، وكان ذلك من خلال إيجاد نخبة محلية تتعاون مع الاستعمار، "وبصفة اللورد لوجارد المندوب السامي البريطاني في

نيجيريا الشمالية، أكبر مستعمرات التاج البريطاني، تمكّن من أن يحكم مساحة هائلة حوالي 350000 ميل مربع بميزانية متقشفة، وعَيّن وكيلاً بريطانياً "الخط الأبيض الرفيع" في كل بلاط لحاكم إسلامي محلي، ودعم هؤلاء الوكلاء بمساعدات يقدمونها للأمراء ورؤساء القبائل وأحياناً لشن حملات عسكرية عقابية. كان جوهر نظام حكم لوجارد غير المباشر هو "ممارسة السلطة من وراء ستار" (ماير وبريزاك 2010). وبالتالي عمل لوجارد على ترسيخ بنية السلطة من خلال إعطاء دور قوي للزعامة المحلية ودعمها والتحكم فيها عن بعد.

أما اللورد كرومر افيلينج الذي حكم مصر أثناء احتلال بريطانيا لها في الفترة ما بين (1883–1907)، عمل على تنظيم إدارة السيطرة وتدمير المجتمع المصري على أربعة مستويات: التعليم ومحاولة تدميره، وفرض الضرائب من أجل زيادة الإيرادات لتستطيع مصر الوفاء بالديون، وإحلال الموظفين المحليين بالموظفين الأجانب في المستويات العليا من الهرم، وتبني نظام قمعي وعقابي، واتصفت سياسته بالغموض والمناورة. ويذكر شفيق غربال

أن الاحتلال البريطاني بدأ على أثر تدخل دولي، ثم انفرد بذاته وأنشأ علاقة خاصة بين مصر وإنجلترا، بدأت منذ العام 1882 وتطورت. واستخدم قدراً من القوة العسكرية لمحو المقاومة المصرية، ولم يحتاج بعد ذلك إلا الحفاظ بها رمزاً ووسيلة يلجأ إليها عند اللزوم، وجعل جل اعتماده على الإبهام الذي أحاط به، حيث بقي مبهما بتغليب الجوهر على العرض، وبعدم الاستعجال، وكان الرجل الذي فهم الاحتلال على هذا النحو، ثم شكله هذا التشكيل ووجهه هذا التوجيه (الشلق 2014، 22)

نبذ كرومر المجتمع المصري، من حيث الثقافة والدين والشعب والحكومة، وجميعها موجودة في إطار أوسع وهو " فكرة الشرق"، ورأى أن الغرب عليه التدخل في إعادة المنظومة الادارية والمالية والتي بدورها سوف تؤثر على المستويات المذكورة، وبرأيه لن تنجح الإدارة المالية إلا إذا حدث تحوُّل في "العقلية المصرية"، والذي سوف يقودهم إلى الحكم الذاتي. أيضاً تدخل كرومر في التعليم حيث قام بتقليص ميزانية التعليم وحدّ من التعليم العالي ومنع المدارس المجانية، وقام بإدخال اللغة الانجليزية بالمنهاج، وتوظيف أجانب للتعليم. كما دنّى من ظروف المستوى التعليمي من حيث المدرسين وعدد الطلاب في الصف، وكانت نتيجة سياسات كرومر أن زاد الجهل والعنف والفقر. وفي كتاب "دمار مصر" يبين ثيودور روثشتاين أن كرومر أقرّ بزيادة الفقر وبرر ذلك إلى طمع الناس لأنها تريد المزيد بعد أن تحسن وضعها. واعترف بزيادة الجريمة في المجتمع المصري وبررها بضعف

القضاء، وأنّ القانون لا يتصدى كفاية لإرهاب الفاعلين الأشرار، ويفسر روثشتاين أن ظاهرة الجريمة تكمن جذورها في تدمير التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الذي اتسم به الحكم البريطاني خلال ربع قرن وهي أعمق بكثير من طريقة تطبيق القانون، حيث تمت الإطاحة بجميع أفراد السلطة الأصلية بضربة واحدة وتم إحلالهم بأجانب ليس لديهم معرفة عن العادات أو حتى لغة الشعب، وبالتالي عملوا على إصدار الأوامر القطعية ومعاقبة المخالفين بشدة (Rothstein 1910, 310–315). واتصفت سياسة كرومر بالمناورة والعنصرية والخداع والتحول، فيصف شنحاف وبيردا بيروقراطية كرومر في قولهم: "كانت بيروقراطية كرومر جهازاً سيادياً وظيفته "إدارة الأعراق الخاضعة" في مناطق المستعمرات وكان يمثل أجهزة الدولة وقانون الدولة.. كانت بيروقراطيه تقوم على أساس مبدأ الاستثناء والتي تفقد به الدوله كاعتبارها تصنيفاً سياساً مغزاها المنتظم ... هذه البيروقراطية أشبه بجهاز شبحي يصنع قرارات فجائية، لكنه جهاز يخفي موقع عملية القرار وأسلوب العمل الداخلي لآليته" (وشنحاف وبيردا 2012، 416–417).

أما بالنسبة لنظام الأبهارتيد (الفصل العنصري) في جنوب إفريقيا فإن الإدارة الاستعمارية تعمل على مبدأ الفصل، من حيث فصل المستعمِر عن المستعمَر، والتي تنشأ من التمييز العنصري الاستعماري ما بينهم. هذا الفصل يشمل القوانين والمؤسسات والتي ميزت كل منهما ضمن علاقة هرمية، ويشمل أيضاً فصل الواقع السياسي عن الواقع الاقتصادي فالاقتصاد المحلي اقتصاد تابع، كما أن الشؤون السياسية العامة تخضع لهيمنة المستعمِر.

تعرضت جنوب إفريقيا للاستيطان الاستعماري حيث كانت القبائل الإفريقية تعيش، ففي عام 1652 استوطنها الهولنديين (البوير) واستقروا فيها، وأخذوها وطناً لهم وقد تم تسميتهم بالأفارقة (Afrikaners). اتصفت رؤيتهم بالفوقية والمركزية الأوروبية للسكان الأصليين، فلم يستوعبوا القبائل وثقافتهم وتم نبذهم واستباحتهم، وفي فترة الستينات من القرن السابع عشر تم اكتشاف الماس والذهب فيها، وقد استولى البوير وعدد من البريطانيين (5000 بريطاني) على جميع المصادر واستخدموا السكان الأصليين كعبيد وعمالة رخيصة. وبعدها في بداية القرن التاسع عشر جاء البريطانيون إلى جنوب إفريقيا واستعمروها (أُنظر وايدنر 1976).

تعرضت جنوب إفريقيا لنوعين من الاستعمار: الاستعمار البريطاني والذي كان هدف وجوده اقتصادي، والاستيطان الاستعماري للهولنديين والبريطانيين، وهذا الاستعمار المزدوج أخذ فترة زمنية طويلة بتحولاته وأشكاله المختلفة منذ عام 1652 وحتى الآن ولم يسلم من أشكال مختلفة من البيروقراطية.

وفي عام 1910 تم إنشاء الدولة وتوحيد جنوب إفريقيا – الكيب تاون والنتال والأورنج وترانسفال–وهي تعتبر مرحلة مهمة في سيطرة البيض ومأسسة النظام العنصري، حيث إنّ الحقوق للبيض، وتم استعباد واستغلال السكان الأصليين السود كعمال ومزارعين وخدم (أُنظر وايدنر 1976، Marqurad 1962).

تم تطبيق سياسة الفصل العنصري بين البيض والسود، ومأسسة هذا الفصل بيروقراطياً من خلال القوانين والعقوبات المختلفة، بما فيها قوانين الاستيلاء على الأراضي وقوانين العقوبات وإعطاء القوة للشرطة والأمن لتطبيق هذه القوانين. في عام 1948 وبعد انسحاب بريطانيا من جنوب إفريقيا، سيطر وفاز الحزب الوطني للبوير وعند سيطرته على الحكم قام بفرض نظام الأبهارتيد، وهو امتداد لما قبل عام 1948 من حيث الفصل المكاني والفصل الديمغرافي (من خلال نظام التصاريح) ولكن أكثر حدة من حيث مأسسته، إضافة إلى الفصل السياسي، وما اقترن بذلك من فرض وتطبيق قوانين جديدة (أُنظر Samman 2006).

تم تجزئة المجتمع الإفريقي إلى عشرة مناطق (بانتوستونات) وتم تحويل القبائل إلى قوميات مختلفة، مع تحديد مناطق القبائل بحيث أصبحت كل قبيلة متمركزة في ذاتها. تم تبرير ذلك بأنه في سبيل تأهيل هذه "القوميات" و"الإثنيات" نحو بناء الدولة. لكن هذا الفصل لم يكن نقياً بحيث يوجد عند قبيلة الزولو أفراد من الإكسوزوا والعكس، أي إنتاج أقليات ضمن أكثرية داخل كل بانتوستونات (محميات)، والحدود لم تكن واضحة، مما أدى إلى وجود نزاع بين القبائل. تم إعطاء كل محمية هوية خاصة بها، وفرض نظام التصاريح للخروج منها. وتم إنشاء طبقة حاكمة من زعماء القبائل والتي كانت تتعامل بشكل رسمي مع الحكومة الاستعمارية (أُنظر Bulhan 1985، Anzovin 1987، Cristopher 1982، Staples 1975)

يرِد تعريف الفصل العنصري في اتفاقية الفصل العنصري لعام 1973 بأنه "أفعال لاإنسانية المرتَكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عرقية ما على أية فئة عرقية أخرى واضطهادها بصورة منهجية" (قطان 2011). ترى ليلى فرسخ (2013) أن الفصل السياسي هو الركيزة الأساسية للأبهارتيد والذي أقيم من أجله الفصل الديمغرافي والجغرافي، حيث تم إعطاؤهم حيّز لإقامة حكم ذاتي قابل للتحول مستقبلياً إلى دولة، وإعطائهم حكم ذاتي بمعنى وجود مجلس تشريعي وجهاز قضائي وانتخابات ومجالس محلية. كما تم إعطاؤهم الحق في تحديد سياستهم الاقتصادية والتربوية والسياحية، وسُمح لهم ببعض إمكانيات الاستثمار والبناء

كبناء مناطق صناعية على الحدود. وفي عام 1974 تم الإعلان عن أربعة بانتوستونات جاهزة للتحول إلى دول مستقلة ولإقامة علاقات دبلوماسية معها. وترى فرسخ أن أهمية البانتوستونات نابعة من كونها أداة فصل سياسية بين أصحاب الأرض الأصليين والمستوطنين الذين جاؤوا إلى جنوب إفريقيا.

في عام 1984، حدثت ثورة داخلية ضد نظام الأبهارتيد، وتم الدخول في مفاوضات بين الحزب الوطني للبوير وحزب المؤتمر الإفريقي. هذا أدى إلى عملية السلام وإنهاء نظام الأبهارتد وتم المفاوضة على الشكل الجديد للنظام بين 1990–1993. وفي تلك الفترة كان النظام السوفييتي قد انهار وأصبحت المنظومة النيوليبرالية والرأسمالية أكثر قوة وتأثيراً في العالم. في عام 1994 تم إجراء انتخابات وفاز حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأصبح نيلسون مانديلا رئيساً لجنوب إفريقيا.

في مرحلة ما بعد السلام كان الوضع قد وصل لمرحلة نضوج في تحويل المجتمع الإفريقي ضمن وجود الزعامات والنزاعات و"الشرطة السود" والعلاقة الوثيقة بين قبيلة الزولو والمستعمِر، وقيادة في الخارج أعادت دورها في الداخل. وكانت نتيجة الانفتاح على السوق العالمي والخصخصة، وأصبحت الثروة تُسيطر عليها الشركات العالمية، والقطاع الخاص يُسيطر عليه عدة أفراد، والحكومة نفسها تمتلك الشركات. وأخذت تزداد الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأصبحت أكثر حدة، وزادت البطالة والكثير من العائلات حُرموا من الماء والكهرباء لعدم قدرتهم على دفع الفواتير. أيضاً ازداد العنف وأخذ طابع تنظيمي من خلال عصابات المافيا والتوجه نحو تدمير ذاتي داخلي للمجتمع (أُنظر Lyman 1996، Vale and Maseko 1998). وكانت المافيات تعمل في تجارة المخدرات والسلاح والبضائع المسروقة، وهذه الجرائم شارك بها جزء من جهاز الشرطة الافريقي (أُنظر Mark 1998).

تزامنت عملية السلام مع هيمنة النيوليبرالية وتدخل صندوق النقد الدولي في إدارة جنوب إفريقيا، كما بقيت الأملاك والمصادر بيد الأقلية البيض، واتجه المجتمع نحو الخصخصة أكثر وأكثر، حيث توضح كلاين:

> في عام 2003 كان المصارف والمناجم والمصانع الكبرى التي تعهد مانديلا بتأميمها، قد بقيت في أيدي أربع تكتلات عملاقة تعود إلى البيض، وتتحكم في 80% من سوق الأوراق المالية في جوهنسبورغ، في عام 2005 لم يكن السود يملكون 4% فقط من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، وكان البيض لا يزالون يحتكرون 70% من الأراضي علما أنهم يشكلون 10%، ومنذ 1990 انخفض متوسط العمر في جنوب إفريقيا ثلاثة عشر عاما (كلاين 2011، 293–294).

في ظل المنظومة النيوليبرالية عمل البنك الدولي على تجريد الدولة من دورها الاجتماعي، وأصبح دورها حفظ الرأسمال العالمي، وكان ما آلت إليه عملية السلام أن بقيت الأرض والمصادر بيد البيض، وتحول السود نحو الحكم ضمن مصادر محدودة وديون مُلتزم بها للبنك الدولي، لذلك ازداد الوضع سوءاً على مستوى الفقر والعنف والمرض. وبالتالي أخذ الاستعمار الاستيطاني شكل آخر ضمن تغير دور الدولة وهيمنة البيروقراطية النيوليبرلية.

نستنتج من التجارب السابقة أن الاستعمار عمد إلى تطبيق أشكال مختلفة من البيروقراطية في سياق تبنّيه لسياسة فرّق تسد من خلال تفضيل مناطقي غير متكافئ، وإثارة النزاعات بين القبائل، وإعطاء وتقوية جماعة على حساب جماعة أخرى، وإنشاء حالة من التضاد بين الحاكم والمحكوم، وكل ذلك طفى على السطح حتى بعد خروج الاستعمار. أما على مستوى القوانين، فقد قام الاستعمار بإدخال قوانين جديدة وفرض نمط إداري بيروقراطي يتماشى مع هيمنة الاستعمار وتنظيم إدارة السكان الأصليين، بما فيها القوانين التي تتصدى لأي مقاومة داخلية، والقوانين التي تضع المستعمِر تحت مراقبة شديدة وتحِد من حريته، وعلى مدار فترة طويلة من الاستعمار أثرت هذه القوانين على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للبلدان المستعمرة، حيث تبلورت طبقة برجوازية (النخبة) أخذت مكان ودور المستعمِر مع فشل الدولة وتفشي الفساد العميق فيها.

استناداً لهذه المفاهيم فقد تم تحليل الواقع الفلسطيني من خلال فهم السياق الاستعماري في فلسطين، واستمرار الواقع الاستعماري في مرحلة ما بعد أوسلو وإنشاء مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية كتمهيد للدولة، وما نتج عن ذلك من حيث تبلور النخبة والتبعية الاقتصادية وتحكم الاحتلال في السياسات الضرائبية، والفصل السياسي والجغرافي والديمغرافي. إضافة إلى ذلك فهم الممارسة الاستعمارية في الإدارة البيروقراطية من حيث المراوغة والمناورة والخداع واستخدام العنف أحياناً، والممارسة على مستوى المحافظة على العلاقات مع النخبة (الاستمرارية والتعاون واللامركزية).

1.3 – المفاهيم المستنبطة من الإطار النظري

تم استنباط مفاهيم الدراسة العملية من خلال المنظرين ماكس فيبر ورالف همل. فيما يلي تم تحديد مفاهيم البيروقراطية الفلسطينية والمستخدمة في الفصل الخامس لتفسير ديناميكية عمل مؤسسات الدولة:

1.3.1- مفاهيم البيروقراطية

1- مفهوم الهرمية

تم استنباط مفهوم الهرمية (hierarchy) من ماكس فيبر الذي اعتبر أنها هي المؤسسة الحديثة. الهرمية تعنى التراتبية وتمايز المستويات، وترتبط بمدى تعقيد النظام الاجتماعي حيث تُحدد المستويات المختلفة من السلطة والإجراءات الدقيقة في التداولات والتعاملات الخاصة بها، وعلى مستوى آخر تُحدد مسار الأوامر والمصادقات من أعلى إلى أسفل، ونقل التفاصيل والمعلومات من أسفل إلى أعلى، مع وجود شبكات علاقاتية مختلفة تتمحور ضمن التركيبة البنيوية والآليات والإجراءات التي تعمل ضمن هذه البنية. ويرى Herbst (1976) أن الشكل الهرمي يأخذ ست صفات وهي: شكل واحد من العلاقات، ونوع مُوحد من علاقة الرئيس (الأعلى) بالمرؤوس (الأدنى)، وحدود واضحة للمهمات بين الوحدات والأفراد، وقرارات منفصلة عن أداء المهمات، وأن المستوى الأعلى له اتخاذ القرارات وليس بالضرورة إنجاز المهمات، في حين المستوى السفلي يشارك في أداء المهمات ولكن ليس بالضرورة اتخاذ القرارات.

تأخذ المؤسسة طابع تطوري مع الزمن ضمن البيئة المحيطة بها، حيث تبني المؤسسة طابعها العام من خلال تفاعلها مع البيئة وما تفرضه عليها من قيود واعتبارات خاصة بها. المؤسسات تعمل في ظل شبكة من العلاقات على مستوى داخلها وخارجها. "الهرميات والشبكات متشابكان على نحو لا يمكن فصله، أي أن هرميات المؤسسات متجذرة ضمن شبكات أوسع، في حين العلاقات المتشابكة تنتج من خلال حدود البنيات الهرمية" (Kovziridze 2008, 60 in Scharpf 1993, 159).

ترتبط الهرمية بمستويات متعددة من المفاهيم: العمق العمودي، الشبكات الاجتماعية (الداخلية والخارجية)، مركزية القرار وآلية اتخاذها، العلاقات الرسمية والغير رسمية، دور المستوى الأدنى في إعطاء المعلومات، والسلطة وتراتبها والهيمنة والخضوع.

2- مفهوم الفصل

تم استنباط مفهوم الفصل من رالف همل وتعني كلمة الفصل في قاموس معجم المعاني وضع حاجز، أو الإبعاد، أو الإحكام، أو التفريق، أو القطع. إن الفصل يأخذ أبعاد مختلفة: فصل مكاني وفصل زماني وفصل قانوني وفصل معرفي وفصل هرمي

وفصل ذاتي وفصل مجتمعي وفصل تعايشي وفصل سياسي وفصل سياقي، وهي على مستوى الذات تقترن بمفهوم الاغتراب من حيث فقدان القوة والرغبة والتحفيز والشعور باللامبالاة.

3- مفهوم المناورة ومفهوم المؤقتية ومفهوم الإزاحة

وهي مفاهيم تم استحداثها من قبل الباحثة لتوصيف واقع عبّر عنه ماكس فيبر عند نقاشه حول تحوّل الغاية إلى وسيلة وانقلاب البيروقراطية على ذاتها، وعبّر همل عنه من خلال قدرة البيروقراطية على تحويل المعايير الاجتماعية وعلى إخفاء المسائلة عنها.

المناورة هي مفهوم عسكري يستخدم عندما توجد نزاعات أو صراعات، والهدف منها هو الفوز والسيطرة على العدو بأقل تكلفة من خلال كسر إرادته، مع عدم الوصول إلى مرحلة الحرب. يبين تزو (2010) في كتابه " فن الحرب" أن "القتال والانتصار في جميع المعارك ليس هو قمة المهارة، التفوق الأعظم هو كسر مقاومة العدو دون أي قتال" (89). الحرب لا تكسب بالقوة بل بالخداع وعدم الاستعجال". "الخبير يمر بلطف ورهافة لا تترك أثراً ولا صوتاً وبهذا يتسيّد على مصير العدو (21)، " إن ما يصلح للتطبيق في الحرب، يصلح للتطبيق في الحياة اليومية" (64).

استناداً إلى دراسة مؤسسة كلاوز (2018) فان السياق البنيوي للمناورة ممكن فهمها من خلال عدة مسلمات منها:

أ- آلية الهزيمة: في المناورة، من المهم فهم ديناميات آلية الهزيمة، حيث تعمل كعلاقة تفاعلية وتبادلية بين عاملين رئيسيين: ارادة وقدرة الخصم والوسائل المتاحة لهما: -الاضطراب والإزاحة والاختلال pre-emption, dislocation and disruption. والأهم من ذلك، يحتاج تفكيك من أجل فهمه في نطاق أوسع. وهذا يعني، في اللغة العسكرية، يمكن أن يكون الانزياح (dislocation) من أربعة أنواع: الخلل البدني والنفسي والزمني والوظيفي. لذلك، لا يزال الانزياح في قلب نظرية المناورة ويتم تنفيذه في حرب المناورة. في ضوء ذلك، يكمن الجانب الحاسم في تنفيذ التفكك واستهداف إرادة وقدرة الخصم.

ب- البعد التشغيلي للزمن والمكان والقوة والمعلومات: إن التنفيذ الناجح للمناورة ينبع من الرغبة في امتلاك هذه العوامل التشغيلية الأساسية الأربعة وهي الزمان والمكان والقوة والمعلومات. فيما يتعلق بالفضاء، يُعتبر أيضاً الفضاء المادي والنفسي مهماً. كلها مترابطة وتحتاج إلى التوازن والانسجام الصحيح في تنفيذ إطلاق النار والمناورة والعكس بالعكس.

تعتمد نظرية المناورة على السرعة والخداع والمفاجأة وتطبيق القوة النارية والحركة. تركّز المبادئ الأساسية لنظرية المناورة على تطبيق القوة ضد الضعيف، وإدراك واستغلال الخصائص المتأصلة للحرب المتمثلة في الاحتكاك والخطر وعدم اليقين والفوضى، مع التركيز على التخطيط الودي لهزيمة خطة العدو بدلاً من هزيمة قوات العدو(CLAWS 2018, 21).

ترتبط المناورة بالخداع والتشويش والتضخيم والخوف والشك وفقدان الثقة وترتبط بالإحساس الذاتي بفقدان القوة والسيطرة، كما ترتبط بصراعات القوة والتخطيط وتداول المعلومات والمكان والزمان وقوة الإرادة.

المؤقتية هي المراحلية، العابر، الانتقالي (temporality) وتُعنى بالزمن وكيفية ادراكه والتمفصل على تحولاته. "وأي دراسة جدية عن الحياة يجب أن تأخذ بالاعتبار الزمن والسياق والعمليات"(Elder 1991, 58). ترتبط المراحلية بمسألة الزمن والتسلسلات الزمنية وهي مقترنة بالتغيرات التي تحدث على مستوى المجتمع والذات وكيف يتم ادراكها والتعامل معها. إن إيقاع الزمن المتكرر على مرحلة زمنية طويلة يصبح جزء من طبيعة الحياة اليومية للفرد على مستوى مكاني/ زماني.
يبين Jaques (1982) أن الوقت الماضي والوقت الحاضر والوقت المستقبلي ليسوا موجودين فقط في عقل الإنسان، ولكن هي جوهر الإنسان، في شكل تفاعلي بين الذاكرة، والادراك والمشاركة والرغبة، والتي تسمح لكل واحد تعقب أهداف حياته. وأيضاً يميز بين الزمن التجريبي للإنسان: 1- الزمن – المتتالي وهو الزمن الواضح (الساعة، المعرفة، الوعي، الكلمات، الميكانيكي) والزمن القصدي ويشمل (الإحساس، اللاوعي، المعنى، المؤقت، الغامض(الباطن). كما يميز داير سميث توجهات استخدام الوقت، حيث يرى أن البعض يروا أنفسهم "يستخدمون الوقت" وآخرون أنهم " يُستخدَمون بالوقت": الأول مفيد في عملية تنطوي على شيء ذي قيمة، أما الثانية فهي تحط من الإنسان ككائن مستغل من قوة خارجية كلية، ومثل هذا التوجه سيشكل ضغطاً في حد ذاته مستقل عن ضغط الأحداث الحقيقية وفسيولوجية الشخص (Dyer 2006, 246).

إن المؤقتية ترتبط بالزمن الحقيقي والزمن القصدي وترتبط بالتسلسلات الزمنية الماضية والحاضرة والمستقبلية، وهي تستخدم كأداة من أجل السيطرة والهيمنة.

الإزاحة ترتبط بفقدان المعايير وبتحولات تبتعد عن حقيقة الأمر الواقع ضمن الانغماس في مسارات أخرى عميقة بعيدة عن أصل الشيء، فلا يوجد معيار يحكم السلوك الإنساني وهذا نابع من تناقض مجتمعي وذاتي وفعل هروبي، وهيمنة تتناقض مع

رغبات الذات، حيث تبرر الأفعال والأقوال بالعودة الدائمة إلى شيء آخر غير ذواتها، وقد يأخذ بُعد إحلالي أو بعد تدميري. كما تنتج الإزاحة نتيجة ضعف النظام القائم والذي يؤدي إلى نمو أنظمة داخلية للتصدي والتعايش مع هذا الضعف.

إنّ استخدام الخمسة مفاهيم لتوصيف البيروقراطية الفلسطينية يكمن في تحليل العلاقات الهرمية وما تنتجه من علاقات سلطوية من خلال تمايز المستويات الادارية، والتعمق بمستويات الفصل المختلفة سواء على مستوى العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر وعلى مستوى المؤسسة الفلسطينية وعلى مستوى الذات، وتفسير استخدام المناورة لكسر المستعمِر إرادة المستعمَر وانعكاس هذه اللغة على المؤسسات الحكومية الفلسطينية، وبيان قوة المؤقتية في بعثرة الزمن الفلسطيني، وتحليل مفهوم الإزاحة في فهم التحولات المجتمعية الفلسطينية. تم استخدام هذه المفاهيم لفهم سلوك البيروقراطية بعيداً عن طابعها التجريدي وفي السياق الاستعماري.

تم استخدام هذه المفاهيم في تقسيم البحث الميداني على مستوى الاستبيان وعلى مستوى المقابلات المعمقة.

1.3.2- مفاهيم النيوليبرالية

إن النيوليبرالية هي نظام عالمي وهي فلسفة اقتصادية واجتماعية، تنطلق من فكرة وهيمنة السوق وديناميكياته على المجتمع وتقترن بالثقافة النيوليبرالية والتي تؤسس للمادية (ثقافة السوق) والفردانية والاستهلاك ومجتمع المخاطرة، فيما يلي توضيح لذلك:

المادية

تتعلق المادية في هيمنة المادة والمصالح الذاتية للأفراد كذوات فاعلة في المجتمع، ويكون ذلك على حساب اعتبارات إنسانية أخرى. يرى شرم وآخرون أنَّ "المادية هي المدى الذي يحاول فيه الأفراد الانخراط في بناء الذات والحفاظ عليها من خلال اكتساب واستخدام المنتجات أو الخدمات أو الخبرات أو العلاقات التي يُنظر إليها على أنها توفر قيمة رمزية مرغوبة" (Shrum and others 2013, 1180). الماديّة تجعل الفرد مُوجه نحو التفكير في المادة وتستحوذ على تفكيره. "وغالباً ما يقلل الأشخاص الماديون بقوة من قيمة العلاقات الوثيقة والحميمة والاندماج في المجتمع. وبالتالي، يتجاهلون أحياناً علاقاتهم، ولا يهتموا كثيراً بإقامة علاقات صحية. ثانياً، يبدو أنّ القيم المادية تتسرب إلى العلاقات، وتلوثها بطرق تضر بجودة الترابط وتقلل من القدرة على تلبية احتياجات العلاقة الحميمة والتقارب والتواصل" (Kasser 2002, 64). كما أنه "عندما تفشل الظروف الثقافية في

دعم وتلبية القوت واحتياجات الأمن والسلامة، تشير الدلائل إلى أن الناس يميلون بشكل متزايد إلى تقييم المساعي المادية" (كاسر 2002، 34). فالتوجه نحو المادية يؤدي إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية والتوجه نحو الذات وليس المجتمع.

يفسر Richins and Scott (1992) الماديّة ضمن ثلاثة مستويات، وهي الايمان بأن الاستحواذ مهم للسعادة، وأنَّ الميل إلى الحكم على نجاح المرء والآخرين يعتمد على حجم ممتلكاتهم، وتمركز حياة الشخص على الامتلاك والاستحواذ. كانت نتيجة دراستهم أنَّه كلما كان هناك توجه أكثر نحو المادية كلما كان هناك رغبة أكبر في دخل أعلى، ووضع تركيزاً أكبر على الأمن المالي وتركيز أقل على العلاقات الشخصية وتفضيل الصرف على أنفسهم أكثر وأقل على الآخرين، ومشاركة أقل في الأعمال التطوعية البسيطة، وكانوا أقل رضا عن حياتهم الشخصية.

أما رسل بيلك فإنه يُفسر المادية من خلال ثلاثة مستويات، وهي الحسد وحب الامتلاك والبُخل (عدم الكرم)، حيث يُعرف الماديّة بأنها "الأهمية التي يعطيها المُستهلك للممتلكات الدنيوية. في أعلى مستويات المادية، هذه الممتلكات تحتل مكانة مركزية في حياة الشخص، ويؤمن بأنها تُوفر أكبر مصادر الرضا وعدم الرضا" (Belk 1984, 291). يُعرّف البُخل بأنه عدم الرغبة في إعطاء ممتلكات أو مشاركتها مع الآخرين، حب الامتلاك هو الميل للاحتفاظ بالسيطرة أو الملكية للممتلكات، أما الحسد فيتضمن مجال الرغبة في ممتلكات الآخرين سواء كانت أشياء أو خبرات أو الأشخاص، أيضاً الشخص الحاسد يستاء من هؤلاء الذين يمتلكون ممتلكات مرغوب بها (بيلك 1984، 293).

يتبين أن المادية يعبّر عنها من خلال حب الاستملاك وكيفية تقدير الذات والرغبة في الامتلاك والحسد وكيفية تقدير نجاح الآخرين، وهي تؤثر على المجتمع ونمط علاقاته.

الفردانية

إنَّ الفردانية تؤكد وتتمحور على الايمان بالذات كفاعل اجتماعي قادر على اتخاذ قراراته وتحقيق أهدافه، وتعظيم الذات والتأكيد على حريتها واستقلاليتها، وإعطاءها الأولوية على اعتبارات اجتماعية أخرى، ويكون دور الدولة المحافظة على هذا النمط الفردي. تقترن الفردانية في النظام الرأسمالي الذي يرى أن الفرد يدرك مصلحته ومنفعته الذاتية وهو قادر على اتخاذ القرارات التي تدعم ذلك.

يُعتبر دي توكفل من أهم من كتب عن الفردانية في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" والذي كتبه عام 1835، ويُعتبر "مصطلح الفردانية" قد دخل لأول مرة في اللغة الإنجليزية من خلال ترجمة هذا الكتاب" (هايك 2020). ويرى دي توكفل أن المجتمع الأمريكي يمتاز بالديمقراطية من حيث تحقيق ظروف متساوية للأفراد، ولكن بالمقابل يرى أنها تنتج الفردانية حيث هيمنة الحيز الخاص على الحيز العام والانعزال نحو الحياة الخاصة والتوجه نحو المادية. ويوصف الفردانية "أنها مشاعر ناضجة وهادئة، تجعل كل فرد من أفراد المجتمع يخدم نفسه ضمن مجموعته وأبناء جنسه، ويفصل نفسه عن عائلته وأصدقائه، وبذلك يكون قد شكل دائرة صغيرة خاصة به ويترك المجتمع ككل ويتوجه نحو ذاته عن طيب خاطره" (De Tocqueville 1940, 203)، كما يقرّنها بالأنانية حيث يرى أن "الأنانية تنبع من الغريزة العمياء: الفردية تنبع من الحكم الخاطئ أكثر من المشاعر الفاسدة. إنها تنشأ من قصور العقل بقدر ما تنشأ من فساد القلب" (توكفل 1940، 203). ويجادل دي توكفيل "أن التحول الديمقراطي يحل الروابط أو الواجبات التي تربط البشر ببعضهم البعض تلك التي تشكل الأسرة والدين والمجتمع السياسي... والدمقرطة تعني تحرير الفرد من حكم الآخرين من أجل الحكم الذاتي.... ومن أعمق عواقب إدراك حقيقة الفردانية هي أنه لا خيار أمام المرء سوى محاولة إشباع رغباته بنفسه" (Lawler 2014). يركز دي توكفيل على الاستبداد ويصف طبيعته بالجبن، حيث إبقاء الرجال في حالة من العزلة هو من أكثر ما يعطي الاستبداد أمناً واستمرارية، فلا يوجد رذيلة في قلب الإنسان مقبولة عند الاستبداد مثل الأنانية (توكفل 1940، 210). إن دي توكفل فسّر الفردانية من حيث التوجه نحو الذات على حساب المجتمع والانهماك في الذات نتيجة فصل الأفراد عن بعضهم، كما أنه وصف هذه الحالة بالاستبداد حيث فرض الهيمنة نتيجة الفصل وتحديد حيز الفرد الخاص به والتوجه نحو رغبات الذات.

تُنتج الفردانية الإنسان المجرد بمفهوم Steven Lukes (1973) والذي يشرح الفردانية من خلال خمسة مستويات: أ- كرامة الإنسان: وهي مرتبطة بتاريخ عصر التنوير، وأفكار أبرز المفكرين مثل كانط وروسو، لإعطاء القداسة للفرد والعقل. ب- الاستقلالية: أي أنَّ الفرد مسؤول عن حياته ومصيره. ج- الخصوصية: وهي تتعلق بالفرد دون أي تدخل خارجي بجسده وعقله. د- تطوير الذات: أي تكريس الجهد نحو تطوير الذات. هـ- الفرد المُجرد: الفردانية تنتج "الفردانية المجردة" حيث يتم التعامل مع الإنسان بما لديه من رغبات واحتياجات وأهداف وغرائز بالشكل المُجرد عن السياق الاجتماعي، والدولة عليها تنظيم تلك الرغبات الفردية.

أما هوي وترياندس يروا أن الفردانية هي: 1- إخضاع الأهداف الجمعية إلى أهداف فردانية 2-الحس بالاستقلالية 3- عدم الاكتراث في الآخرين (Hui and Triandis 1986 in Realo and others 2002, 165).

أما Realo and others (2002) فقاموا باقتراح ثلاث مكونات ممكنة للفردانية، وهي الاستقلالية والمسؤولية الذاتية الناضجة والتفرد. وتشير الاستقلالية إلى قدرة الشخص على التفكير المستقل والحكم والقدرة على البقاء. تَعني المسؤولية الذاتية الناضجة أن يقبل الشخص المسؤولية عن نفسه وعن أفعاله، ونتيجة لهذا القبول، يثق الفرد في قدرته. أما التفرد ويعني وعي الشخص بأنه فريد، وليس مثل الآخرين وهو مختلف عنهم.

تتناقض الفردانية مع التضحية والتي ترتبط بكيان جمعي، "الفردية هي أعلى قيمة في المجتمع، يرى الأفراد الناس يتعاملون بشكل أساسي مع الواقع الفردي؛ كل إنسان هو غاية في ذاته، لا ينبغي التضحية بأي فرد من أجل شخص آخر، وهذا هو السبب في اعتبارهم الفرد وحدة الإنجاز" (Soares 2018, 16).

إن الفردانية يعبّر عنها من خلال الاستقلالية والتطوير الذاتي والحرية الفكرية والجسدية والايمان بتفرد الذات والتركيز على الأهداف الفردية وتعظيم الذات والبعد عن التضحية.

الاستهلاك

إنَ الاستهلاك هو الذي يؤدي إلى إنجاح السوق، فالسوق لا يمكن له النجاح بدون وجود استهلاك على المستوى الكلي للمجتمع، فالإعلام والأيديولوجيا السائدة والعلاقات المادية وقيمة الشخص اجتماعياً وتحدي الخوف وطريقة نمط الحياة وثقافة تحفيز احتياجات الفرد، والاستهلاك المتزايد لإرضاء الرغبات المستمرة غير المنتهية، كل ذلك يدعم السوق ويُنجحه.

يؤدي الاستهلاك إلى المؤقتية في التعامل مع الأشياء من حيث إحلال السلعة الجديدة مكان القديمة، كما يُفقد الحس في الزمن لأنه مبني على رغبات الفرد وتحولاتها ضمن العالم الاستهلاكي، كما أنها تقترن في مفهوم الفردانية. إن نمط الاستهلاك يتغلغل إلى العلاقات الإنسانية ويوضح كاسر ذلك قائلاً: "فنحن ندمج رسائل المجتمع الاستهلاكي ضمن قيَمنا الخاصة ونظام معتقداتنا، ثم تبدأ هذه القيم في تنظيم حياتنا من خلال التأثير على الأهداف التي نسعى إليها، والتوجهات التي نتبعها اتجاه أشخاص وأشياء معينين، والسلوكيات التي ننخرط بها" (كاسر 2002، 26).

ويبين بوكوك كيف يبني الاستهلاك شخص من نوع محدد:

في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية، حيث أصبح الاستهلاك مقترن في الرغبات، من خلال استخدام الاشارات والرموز في المنتجات لأغلبية المستهلكين. هذه الرغبات أنتجت نوع شخص محدد من خلال استهلاك الأشياء سواء الملابس، أو أنماط الأثاث، والتي لا تنتهي في فترات الركود الاقتصادي. وهي تستمر في التأثير على الأشخاص الذين يظلون موظفين، وحتى البعض من العاطلين عن العمل، قد يظلون كامنين لبعض الوقت، في انتظار إعادة تنشيطهم عندما يتم إعطاء الضوء الأخضر مرة أخرى، وارتفاع الدخل المتناول (بوكوك 1993، 3).

كما أن "كل شيء (object) أو كل منتوج له وجود مزدوج: المُدرك (الملموس) والوجود الزائف، كل ذلك ممكن استهلاكه (من سلع) هو رمزية للاستهلاك، والمستهلِك يعتمد على هذا الرمز، أي على رمز البراعة والثروة، العيش على رمز السعادة والحب، الرموز والمعاني تحتل الواقع، وهذا الاستبدال والتحول هو فقط نوع من الدوخة– وهم مشوه والذي هو خارج عن معناه" (Lefebvre 1971, 108). إنَّ "قوة صناعة أيديولوجية الثقافة هي في إحلال الامتثال مكان الوعي" (Adorno 1991, 104). كما غالباً ما يواجه المستهلكون إحساساً بالفراغ بمجرد شراءهم الشيء الذي ادخروا من أجله وتاقوا إليه، وغالباً إن تجربة التوقعات من الاستهلاك تكون أكثر متعة من الاستهلاك نفسه (Baudrillard 1988 in Bocock 1993, 68). إن الاستهلاك أحدث تحول في الأدوار الجندرية، "قبل 1950 كان دور الرجل الإنتاج ودور المرأة الاستهلاك مع وجود قوة وهيمنة للرجل، مع تحولات المجتمع من الإنتاج إلى الاستهلاك أدى إلى جندرة الاستهلاك، أصبح الرجال مستهلكين مثل النساء من حيث الملابس والشكل والجاذبية والامتلاك... (بوكوك، 1993)، مما أثر على أدوارهم وتوجهاتهم الاجتماعية.

يؤثر الاستهلاك على الإحساس في الزمن، "فالإدراك الزمني للمجتمع المستهلك يختلف عن الادراك الزمني لمجتمع موجه نحو الإنتاج" (Sulkunen 1997, 4). كما "لم تعد القوة الدافعة للنشاط الاستهلاكي تكمن في الحاجات الظاهرة، بل في الرغبة، تلك الكينونة التي لا تشير إلى شيء خارجها، وتفوق الحاجات في سرعة التقلب والتحول والزوال والروغان. إنها قوة دافعة تلد نفسها بنفسها، وتستمد حركتها من داخلها بحيث لا تحتاج إلى تسويغ أو "علة" تبرر وجودها" (باومان 2016، 129).

تم قياس مفهوم الاستهلاك من خلال علاقة الإنسان بالسلعة من حيث احتوائها وادراكها والتفكير بها والاحتفاظ بها، والادراك الذاتي للفرد لما يعطيه الاستهلاك من قيمة اجتماعية ورمزية من حيث السعادة والتميز.

إن الاستهلاك يُحدث تغيير في الثقافة من خلال تحفيز الرغبة الدائمة في الاستهلاك واقترانها بقيمة الشخص اجتماعياً، فهو بدوره يؤثر على العلاقات الجندرية ويُحدث تغيير في مفهوم الطبقة، ويوجه الفرد نحو الانهماك في الذات من خلال تعظيم احتياجاته. كما أن العالم الاستهلاكي وكيفية التعامل معه ينعكس ويتغلغل إلى العلاقات الإنسانية.

المخاطرة

تتجسد المخاطرة في فرض الواقع النيوليبرالي من حيث تصوير الأحداث العالمية سواء الاقتصادية أو الصحية أو السياسية، وقوة معرفة الخبراء في تشكيل تصور تلك الأحداث وفرض المفاهيم، وفي ظل نظام العولمة يشعر الفرد أن كل شي قريب منه. إن المخاطرة تقترن في دمج الأحداث المحلية مع الأحداث العالمية وما يرتبط بذلك من تفكير وسلوك الفرد في إدارة تلك المخاطر.

يُبينAaron Doyle (2007) المستويات التي تقترن في مجتمع المخاطرة وهي– أولاً: أن مجتمع المخاطرة يتصف بدرجة وعي عالية للمخاطرة، ويتم إعطاء الكثير من الجهد للإدارة والسيطرة على المخاطر، وتعتمد بشكل كبير على معرفة الخبراء. ثانياً: الهرمية الاجتماعية تعتمد على المخاطرة بدلاً من الثروة. ثالثاً: هناك أيضاً "مخاطرة في الحكومة" حيث يتم استخدام المخاطرة ومعرفة الخبراء من أجل تصنيف العامة، وتكون ظاهرة بشكل "علمي". رابعاً: بالرغم من كل الجهود لإدارة المخاطر إلا أنها تبقى خارجة عن السيطرة، وهي مقترنة بإنتاج معنى المخاطرة ومدى الشك والخوف منها. خامساً: الثقة –على مستوى أفراد ومؤسسات– في الإعلام والمعرفة والعلوم يلعبون دور في تعريف وتحديد كيفية التعامل مع المخاطرة. سادساً: مجتمع المخاطرة موجه بشكل كبير نحو الفهم والسيطرة على المستقبل. سابعاً: مجتمع المخاطرة مرتبط بالعولمة ومواجهة القضايا العالمية. ثامناً: مجتمع المخاطرة يتجه بنحو متزايد نحو الفردانية، حيث التجريد من الدعم المتنوع، والاعتماد على الذات في الدفاع عن النفس.

"ونظراً لأن عدم اليقين ينشأ غالباً من عدم المعرفة الكافية للتنبؤ بما سيحدث، فإن البحث عن مزيد من المعلومات أو الفهم الأعمق هو أحد أقوى الطُرق لاحتوائه. لكن أين تبحث؟ وما الذي تبحث عنه؟ سيتحدد من خلال التداخل المعقد للافتراضات الثقافية والشخصية" (Marris 1996, 8).

إنَّ مجتمع المخاطرة جعل العالم مكان واحد، حيث المراقبة والتأثيرات شديدة القوة، لذلك يرى Wynne Braim أن المخاطر هي في جوهرها تهديدات للهويات الاجتماعية الأساسية – التهديدات التي تسببها النماذج الغريبة وغير الملائمة للطبيعة البشرية والعلاقات الإنسانية المتجسدة ضمنياً في خطابات الخبراء الموضوعية. إنها تهديدات لأنها لا تأتي كمجرد افتراضات أو فرضيات يتم اختبارها – وربما مراجعتها – في الممارسة، ولكن باعتبارها وصفات أو أشكال من الرقابة الاجتماعية (Wynne 1996, 95).

إنَّ هذا التشابك العالمي، اقترن في محاولة إدارة الأزمات ضمن علاقات القوى بين الدول. "فالمخاطرة تشطر وتستبعد وتصنف، وهكذا تتكون حدود جديدة للإدراك والاتصال، وفي الوقت ذاته، تتبلور جهود ومشاكل تطرح لأول مرة رهن التأثير العام من أجل تقديم الحلول بما يتخطى الحدود. وانطلاقاً من هذه العواقب يُحرك إخراج وتصوير المخاطرة العالمية إنتاجاً اجتماعياً وبنية للواقع. هكذا تصبح المخاطرة سبباً ووسيطاً لإعادة التشكيل المجتمعية" (بيك 2013، 46).

إنَّ الجدال حول المخاطرة يرتبط بمفاهيم خارجة عن التجربة المحلية، حيث تُدمج على مستوى المحلي الداخلي حتى تصبح جزء من الخطاب العالمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي مثل الإرهاب، والعنف ضد المرأة وحق المثلية الجنسية...الخ، حيث يوجد هيمنة خارجية في تقييم تلك المخاطرة من خلال كيفية تصويرها، وكيفية التصدي لها. و" كلما قلَّت إمكانية تقدير الخطر، اكتسب الادراك الثقافي المتنوع للمخاطرة ثقلاً أكبر، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح التمييز بين المخاطرة والادراك الثقافي للمخاطرة غير واضح المعالم" (بيك 2013، 37).

إن المخاطرة يعبّر عنها من خلال الشعور بعدم الأمان، والانهماك في التفكير في المستقبل والثقة في الأخبار الإعلامية والشعور بالضغط من متطلبات الحياة العصرية والثقة في الخبراء والفردانية. "المخاطرة هي كلها أفكار ومعتقدات وبناءات"(Sjoberg 1999, 11)، حيث تقترن في مدى الشعور بعدم الأمان والظروف التي يعيشها الفرد.

تم استخدام هذه المفاهيم الأربعة لفهم التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية نتيجة الاندماج في النظام النيوليبرالي، ومن خلالها تم تفسير البيروقراطية النيوليبرالية. تم استخدام هذه المفاهيم في تقسيم البحث الميداني على مستوى الاستبيان وعلى مستوى المقابلات المعمقة.

أما البيروقراطية النيوليبرالية فإنها تتجسد من خلال تداخل العام والخاص وتداخل الرسمي مع اللارسمي والعيش في المتخيل الاجتماعي وشرعنة الصراعات الداخلية: –

تعريفات العام والخاص

تختلف التوجهات الفكرية المتنوعة في تعريفها للعام والخاص والتمايز بينهم وضمن سياقات مختلفة. يُقَسم Jeff Weintraub (1997) التوجهات العامة في تعريفات العام والخاص إلى ما يلي:

1– النموذج الليبرالي الاقتصادي، وهو المهيمن في معظم تحليلات "السياسة العامة" وفي الكثير من الشؤون القانونية والسياسية اليومية، ويَعتبر أن تمايز العام / الخاص بشكل أساسي يستند إلى تمايز إدارة الدولة والسوق الاقتصادي. ويرى أنَّ النوع الأول هو المهيمن وهو ضمن إطار أوسع لافتراضات النفعية النيوليبرالية.

2– التوجه الكلاسيكي والجمهورية الفضيلة، والذي يرى أن الواقع "العام" من ناحية المواطنة والمجتمع السياسي، وتحليلياً يتمايز عن السوق وإدارة الدولة.

3– توجه يرى أن الواقع "العام" يتصف بالسيولة وهو اجتماعي متعدد الأشكال، ويسعى إلى تحليل المواثيق الاجتماعية والدراماتيكية التي تجعلها ممكنة (هذا التوجه ممكن تسميته دراماتيكي/ تمثيلي)، وهذا التوجه يتصف بعدم الوضوح.

4– هناك اتجاه، والذي أصبح مهم في عدة تفرعات في التحليل النسوي، حيث إدراك التمايز بين "العام" و"الخاص" ضمن التمايز ما بين العائلة والنظام الاقتصادي والسياسي الأكبر، حيث عادة يصبح اقتصاد السوق الواقع النموذجي "للعام".

ترى هيبو أنه في ظل النظام البيروقراطي النيوليبرالي حيث العام هو السوق والخاص هو المبادر (entrepreneur)، ولكن يوجد درجة عالية من التهجين بينهم، أو أكثر دقة هناك تمفصل وتداخل بينهم، والذي يؤدي إلى تحول في معاني الإثنين لمفاهيمهم (هيبو 2015، 16). وترى أنه ممكن فهم القوة من خلال الخاص والعام.

تداخل العلاقات الرسمية مع اللارسمية

إن هذه الرسميات هي تجريدات (طالما أنهم يصرحوا أنهم ليسوا الواقع بذاته، إنما هي تفصيلات، تمثيل عقلي للحياة الحقيقية، والتي تنبع من عالم محدد (السوق مع منافسته، والمشروعات الادارية والصناعية الكبيرة)، ولكنهم يُعتبروا عالمي، وبالتالي مرتبطين في المجتمع ككل" (هيبو 2015، xi)، هذا يؤدي إلى تداخل الرسمي مع اللارسمي أي تداخل المجرد مع اللامجرد.

يقترن تداخل العلاقات غير الرسمية مع العلاقات الرسمية بضعف الدولة أو الحكومة. يفسر ماكس فيبر أن السمة غير الرسمية تظهر عند عدم قدرة الدولة على أداء واجباتها والالتزام اتجاه المواطنين لعدم قدرتها على الحفاظ على الشرعية اللازمة للحكم. إن الطابع غير الرسمي "يُنظر إليه عموماً على أنه طريقة للتعامل مع جميع أنواع المفاوضات والمواقف والعلاقات الإنسانية دون استخدام أو الإشارة إلى الإطار القانوني / الرسمي أو مدونة سلوك صحيحة سياسياً أو أخلاقياً" (Ruegg 2013, 297). يبين كريستيان جيراندو من خلال تجربته التاريخية الأنثروبولوجية، أن مدى انتشار الزبائنية والفساد وأشباه المافيات في المجتمعات التي لا تثق في العام، مرتبطة بالخلاف الدائم بين المجتمع والدولة، اللارسمية هي إذن مبدأ كاف للتنظيم الاجتماعي مرتبط بالتجارب المروعة التي مر بها أعضاء مجتمع معين باستمرار مع الدولة، في الماضي القريب والبعيد" (Giorando 2013, 15).

تُعبر اللارسمية عن المجتمع وثقافته وطبيعة علاقاته. "فإن اللارسمية ليس لها قيمة في ذاتها، ولكنها تعرف من خلال التمثلات الاجتماعية، واللارسمية وهي جزء من الهوية" (رويج 2013، 300). لذلك لا يمكن أن ينتهي تأثيرها وتبقى في حالة صراع وأحياناً أخرى توزان مع الطابع الرسمي وتؤثر كل منها على الأخرى في تشكيلها. "هناك ثلاث صفات مهمة للهيكلية غير الرسمية: أ- تبرز بشكل عفوي، ب- أسس العلاقات هي شخصية تشمل عناصر الهيبة، والقبول ضمن المجموعة، والعلاقات هي علاقات قوة موجه نحو تقنيات (فن) السيطرة (Selznick 1943, 51). هذه العلاقات تلعب دور جوهري في التصدي للطابع الرسمي الذي يعمل على تهميش أو إضعاف قوة اللارسمي، ولكن بالمقابل اللارسمية تفقد قوتها إذا لم تتمفصل على الرسمية. أيضاً، "عندما ترتبط اللارسمية بما يسمى بالمجال العام، تأخذ السمة غير الرسمية معنى مختلفاً تماماً. في هذه الحالة يصبح مرادفاً للخداع، وعدم الشرعية، والتعامل المزدوج، والخلل الوظيفي، وعدم الموثوقية، والمخالفة، والمحسوبية، والفساد" (جيورديانو 2013، 30).

يوضح جيوردانو كيفية ارتباط العلاقات الرسمية مع غير الرسمية، حيث تتضمن الشبكة الوثيقة من علاقات القرابة ذات الطبيعة الرمزية، استراتيجية عمل تهدف إلى إقامة تحالف طويل الأمد بين أفراد أو مجموعات مختلفة تربطهم علاقات الدم، وأقارب يتشاركون في وضع اجتماعي متكافئ إلى حد ما... ويميل الفقراء والتابعون والضعفاء إلى اختيار العرابين (الناس المؤثرين) من بين الأغنياء والأقوياء الذين يمكنهم تقديم المساعدة اللازمة لتأمين المصالح الشخصية في المجال العام، في إطار هذا

التحليل نحتاج إلى التأكيد على ذلك أن روابط القرابة الرمزية تعني دائماً حقوقاً وواجبات متبادلة، والتي تضمن التبادل غير الرسمي للمزايا والمزايا المضادة بين الفاعلين المتفوقين اجتماعياً والأدنى اجتماعياً (جيوردانو 2013، 32–33).

إن تداخل العلاقات الرسمية واللارسمية تقترن بضعف الدولة، وبروز شبكات اجتماعية مختلفة لتجاوز هذا الضعف، كما تقترن بطبيعة الثقافة المحلية وما ينتج عن ذلك من الزبائنية والمحسوبيات.

أهمية الدراسة

إن أهمية الدراسة تتجسد في فهم التعقيدات المتخفية في النمط البيروقراطي من خلال **فهم تشابك العالمي مع المحلي مع الخاص** وديناميكية العلاقة بينهم: **من حيث العلاقة مع الخارج (هيمنة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والعلاقة مع الاحتلال على المستوى المحلي، والعلاقات الخاصة داخل حيز الحكم الذاتي الفلسطيني ضمن المؤسسات الحكومية.**

أيضاً، تبين هذه الدراسة **الإشكالية المعرفية على مستوى المفاهيم**، وهي المفاهيم التي تم تبنيها في التجربة الفلسطينية من حيث مفهوم الدولة بمعانيها وتحولاتها المختلفة، والاستعمار، والبيروقراطية، والإدارة (أُنظر الفصل الثاني).

وتسعى الدراسة إلى التعمق في فهم العالم الداخلي الاجتماعي للبيروقراطية من حيث انتاج المعنى، والفكر والسلوك الاجتماعي، وربطه بالسياق الأشمل وهو النظام الاستعماري والنظام النيوليبرالي من خلال مفهوم البيروقراطية. **وهذه الدراسة تخرج عن النمط المعرفي الذي يتعامل مع البيروقراطية كشيء مجرد** من سياقها السياسي والتاريخي والاجتماعي، وبالتالي تعطي مجالاً لدراسة البيروقراطية من زوايا مختلفة خارج عن طابعها المجرد.

تبين هذه الدراسة **عمق التناقضات التي وصل لها المجتمع الفلسطيني** ضمن العيش في متخيل الدولة في سياق فقدان الدولة لمقوماتها، والمقترنة بهيمنة الاحتلال، وتُفَسر طبيعة وآليات هذه الهيمنة والمقترنة بالنمط البيروقراطي، والتي أخذت الطابع الخفي المجرد ضمن التقسيمات اللامنتهية، وهي تعبّر عن الاختراق الخفي للبيروقراطية (شبح البيروقراطية).

أسئلة البحث

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية وعلى عدة مستويات: –

المستوى الأول المفاهيمي –الدولة والنظام الرأسمالي والبيروقراطية:

- **ما هي إشكالية الدولة كمفهوم؟ وما علاقة الدولة بالاستعمار والنيوليبرالية والبيروقراطية؟**
- **فلسطينياً في الضفة الغربية – ما هي الطبيعة الاستعمارية التي تحكم الضفة الغربية؟**

المستوى الثاني–الحكم غير المباشر والبيروقراطية الاستعمارية:

- **كيف أسست اتفاقية أوسلو إلى بيروقراطية استعمارية؟**
- **كيف تجسدت بيروقراطية اتفاقية أوسلو على أرض الواقع؟**

المستوى الثالث– البيروقراطية النيوليبرالية

- **كيف تجسد النظام النيوليبرالي في الضفة الغربية وما دور سلام فياض (رئيس وزراء سابق) في تجذير النيوليبرالية؟**
- **ما أثر النظام النيوليبرالي على تحولات العلاقات والبنية الاجتماعية الفلسطينية؟**
- **كيف تجسدت البيروقراطية النيوليبرالية على الواقع الفلسطيني؟**

المستوى الرابع– البيروقراطية الفلسطينية

- **ما طبيعة بيروقراطية م.ت.ف وكيف أثرت على بيروقراطية مؤسسات السلطة الفلسطينية؟**
- **كيف أثرت بيروقراطية الاحتلال على طبيعة الديناميكية الداخلية لمؤسسات السلطة الفلسطينية ضمن طبيعة العلاقة الاستعمارية؟**
- **كيف أثرت البيروقراطية النيوليبرالية على طبيعة الديناميكية الداخلية في المؤسسات الحكومية؟**

المستوى الخامس– المستوى النظري

- **ماكس فيبر هو الذي وضع أسس البيروقراطية وفسرها وربطها بالدولة وتطور النظام الرأسمالي. إلى أي مدى تنطبق نظرية فيبر على السياق الفلسطيني، وما مدى الاختلاف ولماذا؟**

1.4– المنهجية

يسعى البحث إلى دراسة الواقع الفلسطيني في ظل سياق ما بعد أوسلو من حيث انبثاق السلطة الوطنية الفلسطينية وما تمارسه من بيروقراطية متأثرة بالنظام الاستعماري والنظام النيوليبرالي، وبالأخص داخل المؤسسات الحكومية الفلسطينية في رام الله. تم

اختيار مدينة رام الله لأن يوجد فيها الوزارات المركزية ومقر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي والجهاز الأمني، والمكاتب في محافظات الضفة تابعة لها من حيث القرارات وكتابة التقارير والإدارة فهي تعتبر العاصمة الإدارية المؤقتة، ويوجد فيها عدد كبير من المؤسسات غير الحكومية المحلية والأجنبية. أيضا تعتبر مدينة رام الله المركز حيث التمركز الثقافي والسياسي وتوجه حركة السكان نحوها بما فيها الموظفين من محافظات مختلفة، والهجرة الداخلية نحوها.

اعتمد البحث على مراجعة وتحليل النظريات التي ناقشت مفهوم البيروقراطية ضمن سياقات مختلفة، وربطها بفكرة الدولة والنظام النيوليبرالي والاستعمار، ومن ثمّ استنباط المفاهيم التي وُظفت في بناء البحث الكمي والكيفي، من خلال بيانات هدفت للتعمق في ظاهرة البيروقراطية ومعرفة مدى انتشارها في مؤسسات الحكومة الفلسطينية المدنيّة. اعتمد البحث الكيفي على إجراء مقابلات معمقة والبحث الكمي على توزيع استبيان على موظفي مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية في رام الله خلال الفترة من أيلول إلى كانون الأول من العام 2020.

وبالتالي فإنّ مجتمع البحث هو المؤسسات الحكومية المدنية كمؤسسات بيروقراطية تعبّر عن الحكم الذاتي الفلسطيني وتم دراستها من خلال الموظفين العاملين بها أي الموظفين العموميين في المؤسسات الحكومية في رام الله. تم اختيارهم لأنهم يمثلوا فئة تُعتبر من أهم الفئات التي عاشت التجربة البيروقراطية ومارست السلوك البيروقراطي، كما أن سلوكهم متأثر بالسياق الأشمل الاستعماري والنيوليبرالي والذي أسس لوجود السلطة الفلسطينية. تنقسم المؤسسات الحكومية المدنية إلى وزارات وهيئات وسلطات ومجالس ودواوين، وتم اختيار إحدى عشر وزارة وتوزيع الاستبيان على مستويات مختلفة من الهرم الاداري، بالإضافة إلى عمل مقابلات مع موظفين من عدة وزارات.

يفسر هذا الجزء من الفصل الأول المنهجية من حيث عينة البحث الكمي وقياس المفاهيم، وعينة البحث الكيفي وأدوات جمع البيانات وأدوات التحليل، وصدق البيانات ومحددات البحث، مع إضافة دليل المقابلات الخاص بالبيروقراطية الفلسطينية والبيروقراطية النيوليبرالية في الملاحق.

1.4.1- البحث الكمي

تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات من خلال العينة العشوائية لمجتمع البحث من أجل قياس مفاهيم الدراسة، علماً أن المجتمع متجانس لأنه يخضع لنفس النظام والقوانين والإجراءات، كما أن حجم العينة مناسب احصائياً لتمثيل مجتمع البحث ضمن درجة ثقة 95%.

جدول (1-2): أسماء الوزارات وعدد الاستمارات التي تم الحصول عليها

رقم	اسم الوزارة	عدد الاستمارات	رقم	اسم الوزارة	عدد الاستمارات
1	وزارة المالية والتخطيط	76	7	وزارة الداخلية	50
2	وزارة العدل	36	8	ديوان الرقابة والمالية الادارية	43
3	وزارة الصحة	71	9	وزارة الاقتصاد	46
4	ديوان الموظفين العام	76	10	وزارة التنمية الاجتماعية	36
5	وزارة العمل	33	11	وزارة الأشغال العامة والإسكان	31
6	وزارة الزراعة	30	--	----------	
المجموع		**528**			

في البداية تم توزيع عدد من الاستبيانات على وزارة المالية كعينة استطلاعية piloting، حيث استفادت الباحثة من إعادة مراجعة الأسئلة في الاستبيان الذي اعتمد لاحقاً (أُنظر الملحق (4)). وبعد ذلك، تم توزيع ال650 استبيان وتم الحصول على عائد 528 استجابة، أي نسبة العائد 80% وتُعتبر نسبة جيدة إحصائياً. والنتائج قابلة للتعميم على المؤسسات الحكومية المدنية في الضفة الغربية ضمن هامش خطأ 5%.

إن البحث الكيفي يبين عمق الظاهرة وأبعادها المختلفة الاجتماعية والإدارية والسياسية في حين يبين البحث الكمي مدى انتشارها، كما أن تشابه نتائجهم يبين صدق البحث في فهم الظاهرة البيروقراطية.

تم التركيز على بعض الوزارات لأهمية عملها ومركزيتها كوزارة الصحة التي تحصل على أكبر نسبة من ميزانية الحكومة بعد التعليم والقطاع الأمني، ووزارة المالية والتخطيط التي من خلالها يتم إدارة المال العام وتوزيعه على القطاعات المختلفة ومن خلالها يتم الاتصال مع الجهات الخارجية، ووزارة العدل التي تلعب دور كسلطة قضائية وواحدة من ثلاث سلطات (التشريعية

والقضائية والتنفيذية)، وديوان الموظفين العام كمؤسسة تدير شؤون موظفي السلطة، وديوان الرقابة المالية والإدارية والذي له دور حيوي في الاطلاع على كافة أعمال الوزارات والمؤسسات الحكومية. أما بالنسبة لوزارة التعليم فتم اختيارها إلا أنه تم إلغاؤها لاحقاً لأسباب بيروقراطية.

ليس من السهل حصر إطار المعاينة في المؤسسات الحكومية نظراً لان بعض الأقسام وخصوصا الفئة العليا لا توافق على الاستجابة لأي نوع من الاستبيان، أو الموظفون الذين يتعاملون مع الجمهور لضيق وقتهم، أو الموظفون الذين يعملون في الميدان أو من هم في إجازة خاصة أو مرضية أو رفضهم أخذ الاستبيان. ولكن نظراً لأن مجتمع البحث متجانس فهذا يجعل العينة أكثر مصداقية.

قامت الباحثة بتوزيع الاستبيان بنفسها على الموظفين بعد أخذ الإذن الرسمي من الإدارات المختصة، وأكدت الباحثة على كل موظف أن يعبئ الاستبيان بصدق من أجل دقّة ومصداقية الدراسة، والموظفين الذين أفادوا أنهم يعبئون الاستبيان بعشوائية لم يتم إعطاؤهم الاستبيان. كما قامت الباحثة بتفريغ البيانات بنفسها والتأكد بشكل مستمر من صحة البيانات المدخلة على الحاسوب. تم تحليل البيانات من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية لتحليل البيانات (SPSS)، من حيث معالجة البيانات والحصول على النسب المئوية والعلاقات بين المتغيرات.

الاستبيان وقياس المفاهيم

تم تقسيم الاستبيان إلى أربعة أقسام: **القسم الأول** يحتوي على معلومات عامة (النوع والخبرة والراتب)؛ **القسم الثاني** يقيس البيروقراطية الفلسطينية ضمن الخمسة مفاهيم وهو مُقسم إلى خمسة محاور (الهرمية وعلاقات القوى والفصل والإزاحة والمؤقتية والمناورة)؛ **القسم الثالث** مُقسم إلى أربعة محاور هي القيم المادية والفردانية/الجمعية والاستهلاك ومجتمع المخاطرة؛ **والقسم الرابع** يحتوي على أسئلة شبه مقننة يُعبر فيها المبحوثين عن رؤيتهم للمؤسسة والمجتمع الفلسطيني، وكان هناك تجاوب كبير من الموظفين في كتابة آراءهم وأفكارهم في هذا الجزء من الاستبيان، والذي أثرى البحث بمعلومات وأفكار عميقة ومهمة جداً لم تتوقعها الباحثة.

القسم الأول من الاستبيان وهو عام وشمل ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول شمل بيانات عامة مثل النوع (ذكر أو أنثى) والدّخل والتعليم والعمر وسنوات الخبرة والدرجة الوظيفية، فيما يلي توضيح لهذا الجزء:

- سنوات الخبرة حيث تم تقسيمها إلى فئات على خمس سنوات: 1–5 سنوات، 6–10... والأخير 21 سنة وأكثر.
- الدرجة الوظيفية تم تقسيمها إلى فئات: درجة 5 أو أقل، 3–4، 1–2، مدير، مدير عام فما فوق، عقد عمل.
- المؤهل العلمي حيث تم الاعتماد على نوع الشهادة: توجيهي أو دبلوم أو بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراة.
- العمر تم تقسيمه إلى فئات على عشر سنوات: 29 سنة أو أقل، 30–39، 40–49، 50 فما فوق.
- الدخل وتم تقسيمه إلى فئات بفارق 1500 شيكل وشمل: 2000 أو أقل، 2001–3500، 3501–5000 ...أكثر من 6500.

الجزء الثاني شمل أسئلة عن العمل، فتم كتابة جملة "أنا راض عن عملي" وجملة "أنا أحب عملي"، والإجابات كانت نعم، وسط، غير راض. وسؤال آخر عن مدى معرفة الموظف عن وصفه الوظيفي وإذا كان الوصف يتماشى مع العمل الحقيقي، وكانت الإجابات للسؤالين نعم أو لا.

الجزء الثالث شمل أسئلة عن القروض، من حيث التزام الموظف بقرض أم لا. وسؤال آخر عن نوع القرض إذا كان بهدف شراء بيت أو سيارة أو أرض أو عمل مشروع أو غير ذلك، والمدة التي ينتهي بها القرض؛ من خلال فئات على ثلاثة سنوات: 3 سنوات أو أقل، 4–6، ...16 سنة فما فوق.

القسم الثاني من الاستبيان وهو عن البيروقراطية الفلسطينية

شمل الاستبيان قياس خمسة مفاهيم، والإجابات كانت حسب مقياس "ليكرت" وهي موافق جداً، موافق، نوعاً ما، لا أوافق، ولا أوافق بشدة، ولا أعرف. وفيما يلي كيفية قياس كل مفهوم:

الهرمية وعلاقات القوى: تم قياس مركزية القرارات، والخوف عند الموظف، وتقدير الخبرة، وتجربة التهميش، ومدى استخدام الفئة العليا طرقاً غير مهنية لمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين، ومدى التفكير بالترقيات والعلاوات ومدى الشعور بالفراغ الوظيفي على مستوى المهمات والزمن.

الإزاحة: تم قياسها من خلال معرفة مدى تراجع القيم الاجتماعية، ووجود الواسطة والمحسوبيات، والتعامل على اعتبار الاستثناء شيء عادي، وإدراك الموظف لهيمنة العلاقات على أهداف العمل، وإدراك أنّ البقاء للأقوى وليس الأفضل.

الفصل: تم قياسه من خلال مدى الشعور بالاغتراب، والفصل بين الفئة العليا وباقي الموظفين، والتقيد بالإجراءات البيروقراطية، ومدى اعتبار أن العمل روتيني وممل، ومدى تأثير العمل على الحياة الشخصية، وحاجة الموظف للوظيفة لأنه لا يوجد خيارات أخرى.

المؤقتية: تم قياسها من خلال معرفة مدى تغير العلاقات الوظيفية؛ من ناحية التغيرات الداخلية، وتغير الصلاحيات، وتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول، وعن مدى الخوف من المستقبل وخصوصاً في ظل التقلبات السياسية.

المناورة: وشملت وجود قياس مدى الخمول الذهني عند الموظف، وتضخيم العمل، وتضخيم الحدث، والمزاجية في توزيع الصلاحيات وانتشار النفاق الاجتماعي والوظيفي بين الموظفين.

القسم الثالث من الاستبيان وهو عن مفاهيم النيوليبرالية:

تم استخدام مقياس "ليكرت" لجميع الأسئلة وشملت موافق جداً، موافق، نوعاً ما، لا أوافق، ولا أوافق بشدة، ولا أعرف. فيما يلي المفاهيم التي تم قياسها:

الماديّة: وشملت أسئلة عن مدى هيمنة العلاقات المادية، وإن كان الامتلاك يعكس النجاح، والاحتفاظ بالأشياء وعدم مشاركتها مع الآخرين، والاستمتاع في الإنفاق على الكماليات، وحساب كل شيء، والرضا عن الحياة، وأن تكون الحياة أفضل عند الاستملاك.

الفردانية/ الجمعية: الفردانية تم قياسها من خلال مدى الرغبة في الاستقلالية، وأهمية تحقيق الأهداف الشخصية، واعتبار الذات فريدة، وعدم السماح بالتدخل بالخصوصيات، والاهتمام بالذات وعدم إعطاء اعتبار واهتمام لأحد، ورغبة بالمسؤولية عن أمور مهمة. أما الجمعية فتم قياسها على مستوى تعريف الذات ضمن الجماعة، وتجنب الخلافات مع أعضاء المجموعة، والتشاور مع الآخرين، وتفضيل العمل الجماعي، والاهتمام بمشاعر الآخرين عند الحديث أو الفعل.

الاستهلاك: تم قياسه على مستوى اختيارات السلع للتعبير عن الذات، ومدى تفضيل المراكز التجارية والسلع العالمية على السوق المحلي، ومدى سرعة التغير والتقلب في العلاقات بين الناس، وإحلال السلعة الجديدة مكان القديمة، والتفكير بالسلعة بشكل دائم، وشراء السلعة حتى مع عدم المقدرة على ذلك، والتأثر في الإعلام والدعايات، وإن كان انتقاء الماركات يعطي الإنسان طابع الفخامة والحضور.

المخاطرة: تم قياسها من خلال مدى الشعور بالضغط من كثرة متطلبات الحياة العصرية، وضياع اللحظة في التفكير في المستقبل، ومدى الثقة في الخبراء، ومدى الثقة في الأخبار الإعلامية وعدم الشعور بالأمان.

وشمل هذا الاستبيان جمل أخرى وهي "هذه الوظيفة أعطتني أكثر مما أعطيتها، وجملة "أثر الاحتلال الإسرائيلي قوي جداً حيث من الصعب مواجهته".

القسم الرابع: شمل أسئلة شبه مقننة عن الوظيفة وهي عن وجود حدث أزعج الموظف في الوزارة، والتناقض في المجتمع الفلسطيني وماذا غيرت به الوظيفة. الجزء الثاني شمل أسئلة عن إدراك الموظف لمدى توجه المجتمع نحو الفردانية، وفقدان الاحترام بين الناس، ومدى وجود تضحية في المجتمع ولأي مدى الاهتمام بين الناس (سلبي أو ايجابي)، وإن هناك أي فكرة أخرى.

مصادر الأسئلة

الأسئلة عن البيروقراطية الفلسطينية هي من الباحثة، باستثناء سؤالين:

- سؤال S6 – عملي بشكل عام روتيني وممل، ولا يعطي إلا مجالا قليلاً للابداع (Mottaz 1981)
- سؤالS3 – الراتب هو أهم شيء يربطني في المؤسسة (Mottaz 1981)

الأسئلة التي تخص الثقافة النيوليبرالية، مجتمع المخاطرة والاستهلاك من الباحثة أما الباقي:

- المادية: Y1، Y6، Y7 من الباحثة، Y5, Y2 ،Y4: Richens& Scott, 2004 ، Belk: Y3
- الفردانية/الجمعية: D5،L1 من الباحثة، D1،D3،D4،L2،L3،L4 : .Oyserman et al
  Chen and others 2001: L5 ،Realo and others 2002: D2،D6،D7

مواصفات العينة (أقرب إلى 1 صحيح)

شملت العينة 52% من الإناث و48% من الذكور، ومن ناحية التعليم 65% يحملون شهادات جامعية مستوى بكالوريوس، و22% ماجستير، و1% دكتوراه و9% دبلوم و3% توجيهي أو أقل. ومن حيث الدخل، 36% منهم يتراوح دخلهم بين 2001–3500 شيكل، 32% بين 3501–5000، 21% بين 5001– 6500، 4% أقل من 2000، و6% أكثر من 6501.

النسبة الأكبر من الموظفين هي من عمر 30–39 وتشّكل 40%، والعمر بين 40–49 وتشكل 32%، 16% خمسون فما فوق، و13% 29 عاما فما أقل. أما الخبرة الوظيفية 15% أقل من خمس سنوات، 18% بين 6–10، 30% لديهم خبرة تتراوح بين 11–15 سنة، 18% بين 16–20 و19% 21 عاماً وأكثر.

بالنسبة للشكل الهرمي للمؤسسة فحوالي ثلث الموظفين مدراء (32%)، 48% من درجة (4–1)، 5% مدراء عامين أو أكثر، 14% درجة خامسة أو أكثر، 1% عقد.

أما بالنسبة لنسب توزيع الاستبيان على الوزارات فهي مبينة في الرسم البياني (2–1) التالي:

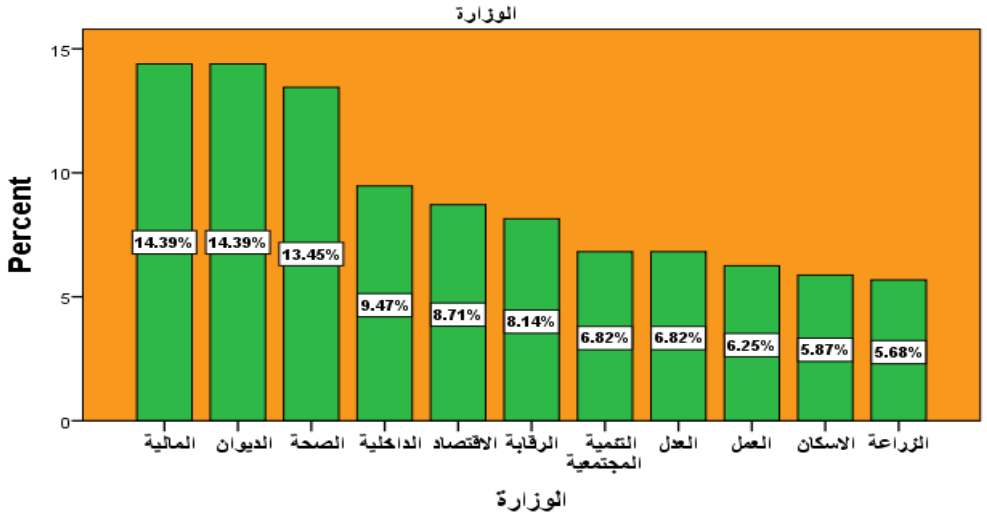

الرسم البياني (1–1): يبين نسبة توزيع الاستبيانات على الوزارات المختارة

ثبات الأداة

أما على مستوى ثبات الأداة، فقد تم توزيع استبيان أولي على وزارة المالية في منتصف العام 2020، وكانت النتائج على درجة كبيرة من التشابه مع نتائج الاستبيان المعتمد لاحقاً والذي وُزّع بعد حوالي خمسة أشهر. ويوجد تناسق بين الأسئلة لكل مفهوم حيث كانت قيمة "Cronbach Alpha" تساوي 0.7 أو أكثر لكل مفهوم مما يدل على وجود تناسق في الأسئلة، باستثناء مفهوم الماديّة والمخاطرة حيث قيمة ألفا 0.60 و0.65 على التوالي وتعتبر هذه الأرقام مقبولة إحصائياً.

التحليل

تم تحليل بيانات البحث الكمي من خلال:

1. النسب المئوية لجميع البيانات بما فيها المتغيّرات المستقلة في القسم الأول (العمر، الخبرة، الوزارة ...)، والأقسام الأخرى التي تقيس المفاهيم.
2. تقنية "regression" لتحليل العلاقات بين مفاهيم الدراسة.
3. تم تحليل علاقة المتغيرات المستقلة (Dummy variables) مع المتغيّرات الخاصة بقياس المفاهيم واستخدام تقنية Anova و Chi square و Bivariate analysis.

تجانس مجتمع البحث

يعتبر مجتمع البحث متجانس حيث تخضع المؤسسات لنفس النظام والقوانين العامة. استناداً إلى التحليل الإحصائي يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لعدد قليل من الأسئلة وهي:

يوجد علاقة بين طبيعة الوزارة ومدى التغييرات التي تحدث فيها: في وزارة التنمية الاجتماعية 75 % وافقوا على أن "التغييرات الداخلية من حيث التعيينات والتنقلات كثيرة في الوزارة"، يليها 67% في وزارة العمل وافقوا على ذلك، 64% وزارة الاقتصاد، 60% وزارة الصحة، 51% وزارة المالية، 44% وزارة الزراعة، 37% وزارة الداخلية، 36% وزارة العدل، 23% ديوان الموظفين، 21% ديوان الرقابة المالية والادارية، 20% وزارة الأشغال العامة والاسكان، ويرجع ذلك إلى طبيعة الوزارة وأهميتها.

يوجد علاقة بين طبيعة الوزارة وظاهرة تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول حيث يوجد تباين في النسب، فمثلاً يوافق على ذلك:31% من ديوان الموظفين، 45% وزارة الزراعة، 47% وزارة الصحة، 49% وزارة التنمية الاجتماعية، 50% وزارة الداخلية، 50% وزارة المالية، 58% وزارة العمل، 58% وزارة الإسكان، 61% وزارة الاقتصاد، 66% ديوان الرقابة المالية والادارية، 71% وزارة العدل.

يوجد علاقة بين طبيعة الوزارة والادراك أن البقاء للأقوى ويرجع ذلك إلى حدة الصراعات في كل وزارة، كانت نسبة الموافقة لجميع الوزارات تتراوح بين 60–70% باستثناء ديوان الموظفين العام 35%، ووزارة العمل 72% وافق على ذلك.

يوجد علاقة بين طبيعة الوزارة ووجود مزاجية في توزيع الصلاحيات، فيما يلي الموافقات على ذلك: ديوان الموظفين 36%، وزارة التنمية الاجتماعية 43%، وزارة الإسكان 48%، وزارة الصحة 49%، وزارة المالية 49%، وزارة الداخلية 51%، وزارة العدل 56%، وزارة الزراعة 61%، وزارة العمل 61%، وزارة الاقتصاد 61%، وديوان الرقابة المالية والادارية 65%.

ويوجد علاقة بين طبيعة الوزارة ووجود المحسوبيات وانتشار النفاق بين الموظفين، ولكن العلاقات جميعها ضعيفة جداً حيث قيم Pearson أقل من 0.1.

العلاقة بين النوع وطبيعة البيروقراطية الفلسطينية

على مستوى النوع لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، إلا لثلاثة متغيرات، حيث كانت النساء أكثر موافقة عليهم من الرجال وهي: تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول 59% من النساء وافقوا على ذلك مقابل 44% من الرجال، 36% من النساء يتقيدوا بالإجراءات البيروقراطية مقابل 23% من الرجال، كما أن النساء تشعرن أكثر بأن العمل روتيني وممل ولا يعطي إلا مجالاً قليلاً للإبداع حيث وافق على ذلك 34% منهم مقابل 24% من الرجال. وقد يرجع ذلك إلى تدني نسبة النساء في الوظائف العليا من الهرم الإداري، ووجودهم في المستويات الأدنى والتي تأخذ طابع أكثر روتيني وتنفيذي، حيث أن 9% من الرجال مدراء عاميون فما فوق مقابل 1% من النساء، 42% من الرجال مدراء مقابل 23% من النساء، في حين درجة 5 أو أقل (الأدنى) تشكل النساء منهم 20% مقابل 9% من الذكور.

1.4.2- البحث الكيفي

المقابلات

تم اختيار عينة قصدية من ثلاثين موظف من المؤسسات الحكومية المختلفة وعمل مقابلات معمقة معهم لفهم ظاهرة البيروقراطية من خلال الموظفين الذين عاشوا تلك التجربة، بمعنى أن "المقابلة شملت مواضيع متنوعة ومتداخلة وتطرح الأسئلة أو الموضوعات بطرق مختلفة أو ترتيب مختلف بما يتلاءم مع كل مقابلة، وهي تتيح للمبحوث أن يجيب عن الأسئلة أو يناقش

الموضوع بطريقته مستعملاً كلماته الخاصة للتعبير" (ماتيوز وروس 2016، 455)، فالمقابلات المعمقة أعطت مجالاً للمبحوثين للتعبير عن أفكارهم و مشاعرهم وتوجهاتهم وتجاربهم، واتصفت بالمرونة والبساطة والعمق.

تم عمل سبعة عشر مقابلة استهدفت موضوع البيروقراطية الفلسطينية وثلاثة عشر مقابلة عن البيروقراطية النيوليبرالية مع مراعات التنوع في الجنس والخبرة والعمر. المقابلات الخاصة بموضوع البيروقراطية الفلسطينية سعت إلى فهم ديناميكيات البيروقراطية الداخلية، وقد شملت موظفين من مستويات إدارية مختلفة؛ 4 مدراء عاميون فما فوق، 7 مدراء، 5 أقل من مدير، 1 خارج المؤسسات (ولكن له صلة بالمؤسسات)، معظمهم من الذكور وجميعهم لهم خبرة في المؤسسات الحكومية. لم يتم ذكر الأسماء والمؤسسات لاشتراط المبحوثين على ذلك، وقد تراوح وقت المقابلات ما بين ساعتين إلى خمس ساعات.

أما المقابلات الخاصة بالبيروقراطية النيوليبرالية فسعت إلى فهم تحولات المجتمع والعلاقات الجندرية وإنتاج المعنى ومدى وجود ترابط اجتماعي من خلال مفاهيم المادية والفردانية والاستهلاك ومجتمع المخاطرة، وشملت موظفين من ست وزارات. وشملت المقابلات سبع إناث وستة ذكور، وهم من وظائف ومستويات إدارية مختلفة وجميعهم لهم خبرة في المؤسسات الحكومية.

وتم تحليل موضوعات المقابلات ومعالجة البيانات الخام من خلال تصنيفها وترقيمها ضمن المفاهيم المستخدمة في الدراسة، لتفسير سلوك الموظفين من خلال ادراكهم لتجربتهم البيروقراطية.

التجربة الشخصية autoethnography: لدى الباحثة تجربة شخصية ضمن عملها السابق كموظفة في وزارة المالية في الإدارة العامة للشؤون الادارية والمالية لسنوات طويلة، فالتفاعل الاجتماعي مع الموظفين من مستويات هرمية مختلفة، وتجربتها بطبيعة العلاقات والقرارات والصراعات الداخلية، ومواقف ومقولات وقصص عاشتها الباحثة أثرى معرفتها بطبيعة العمل الحكومي ودراسة البيروقراطية في المؤسسات الحكومية.

الوثائق: تشمل مراجعة اتفاقية أوسلو وملحقاتها والصفحات الرسمية للوزارات وتقارير عن المؤسسات الحكومية وصفحات الفيسبوك للمؤسسات الحكومية، وأخرى مرتبطة بها مثل صفحة الرواتب والترقيات والصفحات الناقدة للمجتمع الفلسطيني، ووثائق تشمل القرارات الرسمية للحكومة أو أي تصريحات رسمية، وتقارير عن أحداث مختلفة تعبر عن السلوك البيروقراطي الحكومي من مواقف أو ردات فعل الشارع الفلسطيني عليها، حيث تم تحليل الوثائق واللغة الحكومية المستخدمة من مصطلحات وإشعارات وتصريحات.

1.4.3- مسائل أخرى في البحث

صدق البيانات validity

إن صدق البيانات يرتبط بعدة مستويات من خلال المراحل المختلفة للبحث: التزمت الباحثة بالدقة في أخذ المعلومات من المبحوثين من خلال المقابلات والتعبير عنها بصورة دقيقة وواضحة. وقامت الباحثة بتوزيع الاستبيان بنفسها على المبحوثين مع التأكيد عليهم بتعبئتها بجدية واستثناء الموظفين الذين أبدوا عدم جديتهم. أيضاً إنّ تناسق البيانات بين البحث الكمي والكيفي تدل على صدق البيانات. إضافة إلى ذلك، حاولت الباحثة تفسير البيانات من توجهات نظرية مختلفة. وهذه المستويات جميعها تعبّر عن صدق البيانات في تفسير الواقع الاجتماعي.

القضايا الأخلاقية

لا تذكر الباحثة أسماء المبحوثين ولا الوزارات لأن المبحوثين أكدوا على عدم ذلك ومنهم من اشترط ذلك، فالهدف من البحث هو فهم التجربة البيروقراطية بعموميتها وفهم ديناميكية عمل المؤسسات الحكومية المدنية وليس فهم أشخاص محددين. أيضاً الهدف من البحث فهم الواقع الفلسطيني وليس الهدف تجريح أو نبذ أي جهة أو شخص محدد، ضمن جدال ورؤيا نقدية وموضوعية للواقع الفلسطيني.

صعوبات البحث

واجهت الباحثة بعض الصعوبات في توزيع الاستبيان، حيث كان من المقرر توزيع استبيان على وزارة التربية والتعليم، إلا أنّ تعقيدات الإجراءات البيروقراطية في الوزارة حالت دون ذلك. كما كان على الباحثة الذهاب إلى كل وزارة من أجل الحصول على الموافقة وتوزيعها على الموظفين، وكان عليها الذهاب أكثر من مرة من أجل إحضار الاستبيانات وحث أو تذكير الموظفين الذين لم يعبئوها، من خلال المرور على كافة الموظفين ضمن المستويات الادارية المختلفة.

محددات البحث

لم تتمكن الباحثة من توزيع الاستبيان على المحافظات الأخرى والتركيز على المؤسسات المركزية في رام الله. كما كان البحث الميداني خلال فترة انتشار فايروس كورونا، وكان الدوام في الوزارات غير مستقر ومقسم بين الموظفين، لذلك سعت الباحثة إلى زيادة عدد الوزارات من أجل الحصول على عينة كبيرة. إضافة إلى ذلك، أكد المبحوثين في المقابلات المعمقة على عدم ذكر

أسمائهم، لذلك في النص تم استخدام مبحوث 1، مبحوث2، مبحوث 3 ...الخ، كما لم تستطع الباحثة بيان وزاراتهم. إن الوضع المؤسساتي –وهو ما سوف يدركه القارئ من النص– لا يعطي مجالاً لذكر أسماء المبحوثين.

كما عملت الباحثة في وزارة المالية لفترة طويلة ولها تجربتها كموظفة (insider) في القطاع الحكومي، وهذا له ايجابيات من حيث عمق البيانات وصدقها ومحاولة الوصول إلى فهم للظاهرة، التي من الصعب للباحث الخارجي أن يدركها، ولكن بالمقابل لهذه الأداة سلبيات عموماً وهي تحيز الباحث للتجربة الذاتية من حيث إدراكه للأمور وميوله وأفكاره وآراءه وتأثير ذلك على البيانات، وبالرغم من وعي الباحثة لذلك ومحاولتها التزام الموضوعية لأقصى درجة من حيث أنها عملت الأطروحة بعد تركها المؤسسة والنظر وتقييم تلك التجربة عن بُعد، واستخدام أسلوب بحثي مختلط، وتوخي الدقة في الحصول على المعلومات من حيث تسجيل البيانات في المقابلات، والتأكيد على الموظفين تعبئة الاستبيان بدقة وصدق، إلا أنها تبقى من محددات البحث.

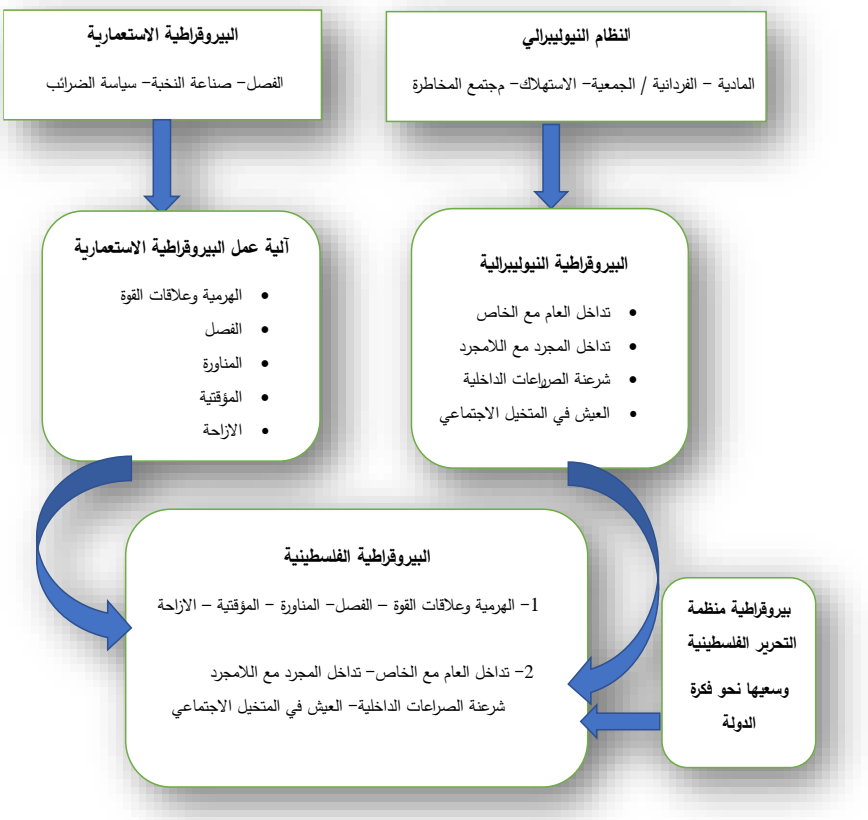

رسمة (1–2) – تبين استخدام المفاهيم وتوظيفها في فهم البيروقراطية الفلسطينية

1.5- مراجعة الأدبيات

في المجتمعات العربية ارتبطت الدراسات عن البيروقراطية مع طبيعة الدولة العربية، ففي كتاب نزيه الأيوبي (2010) بعنوان "تضخم الدولة العربية – السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"، حيث ينتقد الأيوبي الدولة العربية وطبيعتها وسلوكها، ويفسر ذلك من منطلق اقتصادي سياسي ويقارن بين مجموعة من الدول العربية، ويفسر الأيوبي أنّ المقصود ب "تضخيم" الدولة العربية أن ثمة مغالاة في تقدير قوة هذه الدولة وفعاليتها وأهميتها الحقيقية، وأنّ نمو الدول العربية ليس نمواً طبيعياً من رحم تاريخها الاجتماعي– الاقتصادي أو تقاليدها الثقافية والفكرية الخاصة بها؛ إنها دولة "ضارية"، ويرى أن معظم الزعماء في الدول العربية لديهم هوس بالسلطة حيث يسعون لها كهدف أعلى من التنمية في حد ذاتها. وهذا يظهر في العمل الإداري حيث يسعى الزعماء إلى سلطة الزعيم الفرد، ونفوذ الآخرين يعتمد على مدى وصولهم إليه، فالوزرات منهمكة من أجل الحصول على مخصصات أكثر، ليس لتنفيذ برامج معينة إنما لاختبار مستمر لموقعها داخل التراتبية البيروقراطية. وهذا ما يعطي البيروقراطية سمة التصلب والرسمية وصفة الاعتباطية.

وفي كتاب بعنوان "الدولة والسلطة والسياسة " في الشرق الأوسط" للكتاب روجر أوين (2004)، وهو يبحث في التاريخ السياسي لعدد من الدول في الشرق الأوسط من خلال دراسته للدولة وتطورها بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، ويرى أن التمدد الهائل في جهاز الدولة يُعد سمة مشتركة بين دول الشرق الأوسط بعد الاستقلال. وهذا ناجم في معظمه عن نمو حجم الجهاز البيروقراطي والشرطة والجيش وعدد المشروعات العامة، وللسيطرة على هذا الجهاز الضخم وما يمثله من التزامات ضخمة أضحت فئة محدودة من الأفراد لها سلطات هائلة وعلى قمة هذا النوع من النظم الحاكمة. وكانت النتيجة قيام نوع من الأنظمة يوصف بأحسن أحواله بالفاشستية[3]، فهو نظام تتركز فيه السلطات في بؤره واحدة وتتعرض التعددية فيه للشكوك ويمارس فيه النظام سلطة احتكارية على كل الأنشطة السياسية المشروعة.

---

[3] - إن الأنظمة الفاشستية تختلف عن الأنظمة الشمولية، فهي تفتقر إلى المؤسسات القوية الضرورية للسيطرة على المجتمع أو تحويله بالطرق البيروقراطية وحدها. ونتيجة لذلك يصبح من الضروري حشد الجماهير وتوحيد الفئات من مختلف الاتجاهات واحتواء المعارضة من خلال سبل شتى تتراوح بين الترهيب والبطش (العصا) والترغيب الاقتصادي (الجزرة)، وبين اللجوء إلى الانتماءات الشخصية والعرقية والطبقية وبين العضوية الإجبارية في نقابات أقيمت بحرص شديد وتكتلات مهنية صممت لتوجيه هؤلاء كل في مكانه (أوين 2004، 52).

وفي دراسة للباحث أشرف عثمان (2015) بعنوان "الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية" حيث يرى الباحث أن الدولة في المشرق العربي في أزمة متصاعدة منذ الحادي عشر من أيلول، ويركز المحللون على الدور السلبي للطائفية في الحد من اكتمال الدولة القومية، في حين ينظر الباحث من منظار مختلف ويربط الطائفية في أزمة الدولة، وأن عملية استمرار الطائفية لا تكون بالخصائص الذاتية للطائفية، انما بالعودة إلى أنماط التحديث ونموذج الدولة، حيث أن غياب / تغييب الدولة الوطنية الحديثة في المشرق العربي هو لمصلحة نمط آخر من الدولة وهو النيوباتريمونيالية[4] حيث تجري إعادة إنتاج متواصلة للبنى التقليدية وتحويلها إلى شبكات باتريمونيالية، وعوضاً عن تنظيم علاقة دولة– مواطن على أساس مبدأ المواطنة، يجري تنظيمها على أساس زبائني وعبر أساليب وقنوات غير رسمية، ويرى أن التسلطية هي احدى خصائص الدولة الباتريمونيالية وهذا يفسر توسع الجهاز البيروقراطي كتمديد للشبكات الباتريمونيالية وهي العلاقات التي يمكن تفحصها في علاقتها بخطوط التقسيم الاثنية والتي تفسر حالة الانبعاث الطائفي التي تعيشها مجتمعات المشرق العربي.

على مستوى الدراسات عن فلسطين والبيروقراطية الاستعمارية، هناك دراسات كثيرة عن سياسات إسرائيل الاستعمارية وهناك مؤسسات تُصدر تقارير عن الانتهاكات الإسرائيلية مثل مؤسسة بيتسيليم ومؤسسة أريج، كما يوجد كتابات للباحثة Yael Berda (2023, 2017، 2013، 2012) عن بيروقراطية الاستعمارية حيث في دراساتها المختلفة تناولت المفهوم من عدة مستويات؛ البيروقراطية الاستعمارية في فترة الانتداب البريطاني في فلسطين، ودراسات مقارنة بين حالات مختلفة، إضافة إلى ربط الإرث الاستعماري للبيروقراطية الاستعمارية بالسياق العالمي وربطها مع مفهوم المواطنة والمراقبة والحرب على الارهاب، وأيضا استخدمته في وصف السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ففي آخر اصداراتها عام 2022 كتاب بعنوان " البيروقراطية الاستعمارية والمواطنة المعاصرة"" حيث تدرس الباحثة البيروقراطية الاستعمارية وعلاقتها في تشكيل المواطنة الحديثة وتركز على المستعمرات البريطانية في الهند وقبرص وفلسطين، وتستنتج أن البيروقراطية الاستعمارية تم استخدامها في دول ما بعد الاستعمار والتي لعبت دور مهم في تشكيل معنى المواطنة. في كتاب أخر 2017 بعنوان " العيش في حالة الطوارئ: نظام

[4] - يستند الباحث إلى تعريف (Muno 2010) للدولة الباتريمونيالية، حيث الدولة في الأساس علاقة تقوم على قواعد غير رسمية تكون الزبونية (clientelism) هي شكلها الأساسي، ويستخدم فيها الفرد الراعي (Patron) نفوذه وموارده الخاصة لتوفير الحماية أو المنفعة أو كلتيهما لشخص أدنى منزلة – العميل client الذي يعرض من جانبه الدعم بمعناه العام، بما في ذلك الخدمات الشخصية. والعلاقات في هذه الشبكة الزبونية علاقات غير متكافئة وشخصية.

التصاريح الإسرائيلي في الضفة الغربية"، تناقش الباحثة نظام التصاريح في الضفة الغربية من وجهة نظر قانونية واثنوجرافية، وتبين بيروقراطية إسرائيل من خلال السيطرة والتحكم في حركة السكان من خلال قانون الطوارئ الذي صدر بعد توقيع اتفاقية أوسلو والذي يمنع خروج سكان الضفة الغربية إلى المناطق الإسرائيلية. قامت بجمع البيانات من خلال المقابلات مع الفلسطينيين والأرشيف ومقابلات مع مسؤولين إسرائيليين. وتعتبر نظام التصاريح أكثر الأنظمة تعقيداً وتطرفاً في إدارة السكان في العالم، وتبين كيفية سيطرة المخابرات الإسرائيلية والحكومة والإدارة المدنية العسكرية على السكان الفلسطينيين، وأن هذه الممارسات والسيطرة الإدارية تجسد حالة طوارئ وأداة للمراقبة. وتصف الإدارة بأنها مرنة فلا يوجد لها نمط محدد وهي متناقضة مما يؤدي إلى انشاء تبعية فلسطينية للنظام الإداري، كم أنها تؤدي إلى ارباك الفلسطيني حيث العيش في اللايقين.

وفي دراسة بعنوان " إدارة السكان الخطرين: الموروثات الاستعمارية للأمن والمراقبة" (2013) حيث تربط ممارسات مراقبة السكان بالحداثة الغربية وتكثيف الإجراءات الأمنية في "الحرب العالمية على الإرهاب"، وتقرن أساليب المراقبة مع الموروث الاستعماري في إدارة السكان المدنيين. وفي دراسة (2012) بعنوان "بيروقراطية الاحتلال: نظام التصاريح في الضفة الغربية 2000–2006" (باللغة العبرية) حيث تتعمق في بيروقراطية الاحتلال والممارسات المختلفة من أجل السيطرة على حركة السكان.

على مستوى الكتابات عن فلسطين، يوجد كتاب بعنوان "سياسة السلطة الفلسطينية: من أوسلو إلى الأقصى" للكتاب (Nigel Parsons) (2005)، والذي يتعمق في السياق التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتحولها إلى السلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو حتى انتفاضة الأقصى مركزاً على التحول الديمقراطي ومركزاً على القيادة الفلسطينية، ويُظهر ضمن تحليلاته فشل اتفاقية أوسلو والتي هي أبعد ما يكون عن حل الصراع. في الفصل الخامس من الكتاب بعنوان "البيروقراطية والجهاز الأمني للمشروع الوطني" يركز بارسونز على تحول مؤسسات م.ت.ف وموظفيها إلى السلطة الفلسطينية، والتي أدت إلى اتساع هيمنة فصيل فتح حيث حافظ أعضاء حركة فتح على مركزيتهم في السلطة في م.ت.ف. ونجحت النخبة في الشتات في تأكيد قيادتهم الدكتاتورية، مدعومة بالتحول العملي للمؤسسات البيروقراطية والعسكرية ل م.ت.ف إلى جهاز شبه دولة للسلطة الفلسطينية. وارتكز جداله على ثلاثة محاور: قيادة دكتاتورية وبيروقراطية وقوات مسلحة خاضعة، ويرى أنه بعد إقامة السلطة الفلسطينية تعززت قوتها من خلال دعم وسند النخب المحلية، وكانت مشاركة رجال الأعمال الأثرياء والبارزين من المجتمع المحلي في

مؤسسات السلطة الفلسطينية قد جعلت لهم حصة في نظام المحسوبيات في شبه الدولة، معطية الفرصة لنشوء الرأسمال الخاص. لقد ناقش بارسونز موضوع البيروقراطية والأجهزة الأمنية بشكل عام دون التعمق في آلياتها.

أما البيروقراطية النيوليبرالية فيوجد كتاب David Graeber (2015) بعنوان " يوتوبيا القواعد: في التكنولوجيا والغباء والضحكات السرية للبيروقراطية"، حيث يتكون الكتاب من مجموعة من المقالات. يشرح جريبر تاريخ تطور البيروقراطية ويرى أنه تم اهمالها كمفهوم في المرحلة الحالية، ويربط الباحث ما بين النظام النيوليبرالي وهيمنة البيروقراطية، حيث يرى أن البيروقراطية تزداد قوة تحت ظروف السوق النيوليبرالية. ويرى أن مبدأ " اتركه يعمل" –حيث الحد من تدخل الحكومة في الاقتصاد– أدى في الواقع إلى انتاج المزيد من اللوائح والمزيد من البيروقراطيين والمزيد من الشرطة، والتي يصفها جربير "القانون الحديدي لليبرالية". وكلما زاد التوجه نحو مبدأ "اتركه يعمل" كلما زادت البيروقراطية وما يسمى في عصرنا "ما بعد البيروقراطية" هو في واقع الأمر "البيروقراطية الشاملة". ويرى أن البيروقراطية تقمع الخيال وتسيطر على كل جوانب الحياة كما تؤدي إلى تداخل قوة العام مع قوة الخاص ككيان واحد من أجل تحقيق الربح، كما تؤدي إلى العنف الوجودي. ويرى أن تبني الحكومة "حلول السوق" من أجل حل كل مشكلة اجتماعية ايماناً بالفاعلية والكفاءة، أدى إلى الخصخصة وادماج مبادئ السوق وحوافز السوق وعمليات المساءلة إلى هيكلية البيروقراطية نفسها. إن هذا الكتاب يركز على البيروقراطية في أمريكا والمجتمعات الأوروبية، كما أنه لم يستخدم مفهوم "البيروقراطية النيوليبرالية"، انما وصف البيروقراطية ضمن السياق النيوليبرالي.

تقييم الدراسات السابقة

ارتبطت الدراسات العربية عن البيروقراطية في نقد فكرة الدولة من حيث نشوؤها وطبيعتها، حيث نقد البيروقراطية المرتبطة بالدولة من حيث تضخمها ومركزيتها وعجزها عن احداث تقدم، فهي تتصف بالتصلب والاعتباطية. أيضاً تم ربطها بمركزية الفئة الحاكمة التي تحتكر السلطة لصالحها الشخصي وما ينتج عن ذلك من أنظمة ديكتاتورية. كما تم ربط الدولة بالآثار التي تحدث على أرض الواقع من نزاعات وتحفيز الطائفية حيث تخترقها العلاقات الزبائنية والفئات المختلفة التي تشكل المجتمع، وما ينتج عن ذلك عدم حيادية الدولة نحو شعبها والذي انعكس على طبيعة البيروقراطية حيث تتمدد وتتوسع ضمن هذه الشبكات.

إن هذه الدراسات أرجعت مشكلة الأنظمة العربية إلى طبيعة الدولة ولم ترجع إلى أصول فكرة الدولة الأوروبية، والتي تم توريد نمطها إلى الدول الأضعف. إضافة إلى ذلك، لم يتم التطرق إلى الاستعمار الخارجي سواء الاستعمار الجديد أو الاستعمار الجديد النيوليبرالي، وهو استعمار يوجه الدولة ويفرض عليها السياسات والاندماج في النظام النيوليبرالي (وهو النظام الرأسمالي). في هذه الدراسة تم النظر إلى الدولة ضمن السياق التاريخي " للدولة الأوروبية" واشكاليتها، وانعكاسها على الدول العربية ضمن تناقضاتها الداخلية. أيضاً، تأثير الاستعمار على تشكل تلك الدول وطبيعتها والتي ما زالت تحت الاستعمار والهيمنة الرأسمالية.

أما مصطلح "البيروقراطية الاستعمارية" فهو مفهوم يتداخل مع "الإدارة الاستعمارية"، حيث تركز الاخيرة على الجانب العام للإدارة من حيث انشاء النخبة محلية، وانشاء اقتصاد تابع وممارسة العنف وارتباط الإدارة في الدولة الأم المستعمِرة. في حين البيروقراطية الاستعمارية تركز على البيروقراطية كجهاز اداري حيث يوجد تسلسل هرمي واداري وقوانين، وإجراءات وقواعد وتنظيم، والتي استخدمته يائيل بيردا في كتاباتها وهي تصدر دراسات بشكل مستمر عن هذا الموضوع كونها متخصصة به.

البيروقراطية النيوليبرالية هو موضوع جديد وهو مصطلح طرحته الباحثة بياتريس هيبو في كتابها "برقرقط العالم في مرحلة النيوليبرالية" والذي صدر باللغة الإنجليزية عام 2015 ولاحقاً تم ترجمته إلى العربية. وهي تضع التأطير النظري للمفهوم في الكتاب والذي تم استخدامه كإطار نظري للأطروحة، فلم تجد الباحثة كتابات عملية أو دراسات عن حالات تستخدم هذا المفهوم.

أما موضوع "البيروقراطية الفلسطينية" فيتم ربطها بالسياق التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح كنقد ل م.ت.ف، ولم تجد الباحثة دراسات عن بيروقراطية المؤسسات الحكومية الفلسطينية.

الإضافة المعرفية

تندرج الإضافة المعرفية ضمن دراسات التابع Subaltern Studies والدراسات الاستعمارية لآليات السيطرة والتحكم، من خلال فهم النظام البيروقراطي وسلوكه في السياق الاستعماري، والمختلف عن سلوك البيروقراطية في الاطار الطبيعي لتطور الدولة والنظام الرأسمالي. تم ذلك من خلال استنباط مفهوم الهرمية وعلاقات القوة من ماكس فيبر وتطوير مفهوم الفصل عند رالف

همل، واستخدام ثلاثة مفاهيم من الباحثة وهي المناورة والمؤقتية والازاحة، حيث قامت بتطويرهم لفهم ديناميكيات البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية الفلسطينية. كما ساهمت الباحثة في عمل استبيان عن البيروقراطية في المؤسسات التي تعمل ضمن سياق استعماري ينسجم مع الواقع الموجود وليس استخدام أسئلة من دراسات من سياقات أخرى لا تنسجم مع السياق الفلسطيني. أيضاً استخدام مفهوم "البيروقراطية النيوليبرلية" في دراسة عملية وربطه بطبيعة النظام النيوليبرالي في الدراسة عن المؤسسات الفلسطينية الحكومية.

تم دراسة طبيعة البيروقراطية الفلسطينية وربطها بالسياق الأوسع والأشمل حيث هيمنة البيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الاستعمارية لدولة استيطان استعماري، كما تم دراستها من منطلق اجتماعي وسياسي بعيداً عن الطبيعة التجريدية للبيروقراطية، وحاولت الباحثة أن تخرج بإطار نظري عام عن سلوك البيروقراطية في السياق الاستعماري.

يمكن الاستفادة من البحث على المستوى المحلي حيث استفادة الباحثين من مجالات مختلفة – الاجتماعيين والسياسيين والنفسيين والاقتصاديين والاداريين – والتي تتركز دراستهم عن الضفة الغربية، لأنها توضح الإطار العام والشمولي للضفة الغربية، وطبيعة الحكم غير المباشر للسلطة الوطنية، والمقترن وجودها بهيمنة الاحتلال. أيضاً يستفيد من هذه الدراسة الموظفون في القطاع الحكومي لفهم واقعهم المعاش، لأنها تصف الإطار العام والبيئة التي تعمل بها المؤسسات الحكومي، والتي تفرض الطابع العام على الضفة الغربية. أما على الصعيد العملي، يستفيد منها الفئة التي تؤثر على السياسات العامة، إن كانت تهدف إلى إصلاح جذري في النظام البيروقراطي، والمقترن في احداث تغيير في الواقع الاجتماعي والسياسي.

على مستوى خارج فلسطين، ممكن الاستفادة من الدراسة على مستوى نظري حيث تعطي هذه الدراسة أفق لكيفية استخدام نظرية ماكس فيبر في السياق الاستعماري، واستخدام مفهوم "البيروقراطية النيوليبرالية" على دراسة عملية، وأيضاً تعطي أفق في فهم البيروقراطية من خلال انتاج المعنى الاجتماعي بعيداً عن الطبيعة التجريدية الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، ممكن الاستفادة منها في مجال الدراسات الاستعمارية وآليات الهيمنة والسيطرة من خلال النظام الإداري، ودراسات عن النظام النيوليبرالي العالمي وأثره على التحولات الاجتماعية في بلدان مختلفة.

شمل هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيم المستخدمة في البحث الميداني ومستويات البيروقراطية المراد قياسها، وبيّن أهمية الدراسة وأسئلة الدراسة، كما تم توضيح المنهجية وأدوات جمع البيانات وأدوات التحليل، وشمل الجزء الأخير مراجعة الأدبيات وبيان موقع هذا البحث ضمن الإنتاج المعرفي عن موضوع البيروقراطية.

ومن خلال ذلك سوف ينطلق البحث إلى الفصول الأخرى، الفصل التالي يتحدث عن السياق التاريخي لنشأة وتطور البيروقراطية الفلسطينية، وبعدها الفصول الثلاثة التي تبحث في البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية والبيروقراطية الفلسطينية على التوالي.

الفصل الثاني

السياق التاريخي لنشأة وتطور البيروقراطية الفلسطينية

2.1- المقدمة

يبدأ هذا الفصل بوصف موجز عن الإدارة الاستعمارية في فلسطين ضمن المراحل التاريخية المختلفة، منذ بداية الانتداب البريطاني ولاحقاً إقامة دولة الاحتلال، ويليها الإدارة الاستعمارية لفلسطين بعد احتلالها كاملة نتيجة حرب 1967 وإنشاء الإدارة المدنية لاحقاً حتى توقيع اتفاقية أوسلو، مركزاً على نمط الإدارة في كل مرحلة من المراحل التاريخية.

يتعمق الجزء الثاني من هذا الفصل في مفهوم الدولة ويبدأ في تتبع السياق التاريخي لفكرة الدولة–الأمة الأوروبية، وكيفية توريد هذا النمط من الدولة إلى دول "العالم الثالث" والتي أنتجت استعمار داخلي وتحولت إثر تحولات التجربة الأوروبية. ويوضح اقتران تاريخ تطور مفهوم الدولة بالاستعمار والحداثة والبيروقراطية والرأسمالية والتي جميعها مفاهيم متحولة وقد أخذت أشكال وأنماط مختلفة عبر الزمن، وفُرضت هذه الأنماط على الدول الأضعف مع استمرارية الاستعمار. لاحقاً يشرح مفهوم الدولة العربية وكيفية إنتاجها وتأثراتها وتحولاتها ضمن التحولات الغربية، والشكل النهائي لها حيث أخذت شكل "الدولة النيوليبرالية"، مع توضيح مفهوم النيوليبرالية واشكالية الدولة النيوليبرالية كمرحلة متطورة من الرأسمالية وعلاقتها بالمنظومة الاستعمارية. وأيضاً يتعمق في ماهية دولة إسرائيل والتي اقترن تاريخها ووجودها مع تاريخ الاستعمار الأوروبي، لبناء دولة على نمط الدولة القومية الأوروبية، وتوضيح نوع الاستعمار الذي مارسته والذي ما زال مستمراً حتى الآن.

يبين الجزء الثالث إشكالية الدولة في السياق الفلسطيني من حيث سعي منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) إلى الدولة منذ نشوئها متأثرة بالسياق العربي وفكرة "الدولة العربية" وسعيها إلى الدخول في عملية السلام من أجل الدولة، والتي أدت إلى توقيع اتفاقية أوسلو، وعلى أثرها تم انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

الجزء الأخير من الفصل يبين أثر التمويل وسياساته في توجيه المؤسسات الحكومية الفلسطينية المختلفة بما فيها الأجهزة الأمنية، ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بفرض الهيمنة الاقتصادية من خلال فرض النظام النيوليبرالي، وتعيين سلام فياض لتحقيق مشروع "الدولة النيوليبرالية"، والذي لعب دور جوهري في ذلك من خلال تبني نظام السوق الحر وسياسات

الخصخصة وتحديد دور الدولة (السلطة)، وتقوية الجهاز البيروقراطي، وإعطاء دور وقوة للبنوك، وتقوية القطاع الخاص وتقوية الجهاز الأمني.

2.2- نبذة تاريخية عن الإدارة في فلسطين

سيطرت القوات البريطانية على فلسطين خلال الفترة من تشرين الأول إلى كانون الأول من العام 1917 وتم إعلان الحكم العسكري فيها، وخلال تلك الفترة وتحديداً في تاريخ 1917/11/2 تم الإعلان عن وعد بلفور الذي تُقر فيه بريطانيا عن إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين متجاهلة وجود السكان الأصليين. وبعد انتهاء الحكم والسيطرة العثمانية في عام 1918، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الأمة العربية وفي تاريخ فلسطين، وقد تكشفت خيانة بريطانيا لعهودها للثوار القوميين العرب بإعطائهم الاستقلال (أُنظر شوفاني 1996، 350-353، 342، 345-346). لاحقاً أخذ الاحتلال البريطاني صفة الانتداب من أجل تأهيل السكان لحكم أنفسهم، إلا أنه في الحقيقة كان يهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة للحركة الصهيونية من أجل الاستحواذ على فلسطين وبناء وطن لهم، والذي ظهر بشكل واضح في وعد بلفور وصك الانتداب (وهو الوثيقة الرسمية التي تبين دور الدولة المنتدبة على المنطقة المنتدب عليها)، كما كان يهدف لتحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية في المنطقة ضمن السياق الاستعماري. في تلك المرحلة برزت حقيقتين؛ "الأولى أنّ فلسطين المعاصرة تشكلت مع بداية الاحتلال البريطاني ثم تقسمت مع نهايته، والثانية أنّ شعب فلسطين المعاصر بدأ تكوُّنه في ظل هذا الاحتلال واكتسب هويته الوطنية المتميزة من خلال الكفاح الوطني الذي ثابر عليه ضد الاستعمار والصهيونية معاً" (حوراني، 2012).

تحكمت الإدارة البريطانية بالسكان المحليين من خلال إعادة تصنيف المجموعات وممارسة العنف وإنشاء القوانين والإدارة المؤسساتية، فمن ناحية التصنيفات تم تصنيف السكان كيهود أو مسلمين أو مسيحيين وليس عرب. أما العنف فقد مارست سياسات القمع من خلال تبنيها العقوبة الجماعية والإعدام، فكانت في فترة الثورة قد أعدمت وحاكمت الشعب أفراداً ودمرت المحاصيل وهدمت البيوت مبررة ذلك بمكافحة الإرهاب. وعلى مستوى القوانين، حاولت أن تستخدم القوانين العثمانية لصالحها بما فيها قانون الجمعيات وقانون الإعدام. كما سعت الإدارة الاستعمارية إلى إنشاء نظام مالي إداري من أجل تغطية المصاريف

الإدارية، مع تحجيم إمكانية بناء مؤسسات مالية واقتصادية وصناعية من قبل السكان، بل دمجهم في منظومة "الحكم" في ظل بناء طبقة حاكمة مركزية، وتحفيز الصراعات الداخلية في المجتمع.

في عام 1922 صادقت عصبة الأمم المتحدة على الوجود البريطاني في فلسطين تحت مسمى "الانتداب"، حيث كان صك الانتداب عبارة عن صيغة أكثر دقة من وعد بلفور وقد أخذ الصفة الأعلى في الدستور (انظر Davis 1947, pp217–39، في خلة 1982، 285–287)، وكان الانتداب السلطة الفعلية في التشريع والإدارة وتم إعطاء قوة للمندوب السامي[5] في إدارة فلسطين من خلال الصلاحيات المخولة له ومركزية الإدارة. لقد تم إدارة السكان الفلسطينيين من خلال مأسسة الاستعمار ضمن الدستور العام والذي يشكل الإطار العام الشمولي لتلك الإدارة.

تجسدت الإدارة الاستعمارية منذ بدايتها بتقسيم الحدود بين الدول العربية، وإحلال أنظمة جديدة مكان الأنظمة المحلية من خلال عدة مستويات وهي المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والمستوى الإداري، وفيما يلي توضيح لهذه المستويات:

أولاً المستوى السياسي: تجسدت الإدارة السياسة في عهد الانتداب من خلال تحديد حدود فلسطين، وإدخال مفهوم المواطنة والجنسية وما يقترن بهما بإعطاء حقوق لليهود في امتلاك الأراضي والهيمنة على المصادر (أُنظر Bentwich 1939، قفيشه 2000)، وإنشاء "حكومة فلسطين" وجعلها مركزية وإعطاء البريطانيين الصلاحيات والقوة في اتخاذ القرارات من أجل تطبيق صك الانتداب (أُنظر بسيسو 1989، 617)، وإنشاء المجلس الأعلى الإسلامي لإدارة الشؤون المحلية للسكان الأصليين مع إعطاء قوة وسلطة للمفتي (أُنظر Mathews 2006, 33).

ثانياً الإدارة الاقتصادية والاجتماعية: والتي تجسدت من خلال عدم السماح لأي تطور اقتصادي فلسطيني وإنتاج اقتصاد تابع للهيمنة الصهيونية، والمراقبة على التعليم والتركيز على المرحلة الابتدائية وممارسة إدارة مركزية للسيطرة على العملية التعليمية

---

[5] - المندوب السامي، بشكل عام، هو موظف رفيع تم اختياره من قبل الحكومة البريطانية في لندن، بموجب توصية من وزارة المستعمرات البريطانية، وتوكيله بمهمة إدارة شؤون المحميات والأراضي التي لم تكن تحت السيادة البريطانية بالكامل. وفي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، أطلق عليه اسم "المندوب السامي لفلسطين" واشغل هذا المنصب بين 1920 و1948. تمتع المندوب السامي بمكانة رفيعة في الأوساط السياسية العربية واليهودية، إذ كان المرجعية العليا لكل ما له علاقة بأحوال فلسطين من جميع النواحي. حاول الموظفون الذين أشغلوا هذا المنصب أن يتخذوا مواقف شبه حيادية، إلا أن كثيرين منهم انحازوا إلى دعم اليهود والهجرة اليهودية، وغضوا النظر عن نشاطات العصابات الصهيونية وتسلحها استعداداً لترحيل الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم في العام 1948 (مركز مدار).

وعدم توفير العدد الكافي من المدارس لتغطية الحاجات التعليمية، والتركيز على مسألة الأمن العام. بالمقابل تنظيم نقل الأراضي إلى اليهود وإعطاءهم قوة في الهيمنة على المصادر وإدارتها، وتقديم الدعم المالي لهم وإعطاءهم الحيز في إدارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً التحولات الإدارية: والتي اتسمت بتغيير المصطلحات الادارية وإحداث تحول في دورها، وإتباع أسلوب المناورة من خلال إعطاء وعود للعرب وعدم تنفيذها، واستخدام العنف بما فيها سياسة الإعدام عند تمرد العرب على سياستهم، وفصل اليهود عن العرب، وتحديد الشكل الهرمي للإدارة في حكومة فلسطين وإعطاء المناصب الهامة للبريطانيين الموالين للصهيونية، وإنشاء الدوائر المختلفة لتسهيل اقامة الوطن اليهودي، وجعل الإدارة مركزية في المجلس الإسلامي الأعلى فيما يخص إدارة الشؤون الفلسطينية المحلية، وإعطاء دور لأصحاب النفوذ في الإدارة الداخلية المحلية للسكان الأصليين.

عمل الانتداب البريطاني على تهيئة الظروف المناسبة لإقامة وطن لليهود وقد انتهى وجوده بإقامة دولة اسرائيل عام 1948 على 78% من أرض فلسطين الانتدابية. بعد النكبة أصبحت فلسطين تحت أنظمة مختلفة، وأصبحت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وغزة تحت الإدارة المصرية. بعد ولادة دولة الاستعمار الصهيوني أصبح فلسطينيو الداخل تحت هيمنة نظام استعماري، وقد غدت الإدارة الصهيونية على نمط الإدارة البريطانية حيث تم الفصل بين اليهود والعرب، ومارست الحكم العسكري واستبدلته لاحقاً بالحكم المدني والذي لم يختلف من حيث الجوهر عن الحكم العسكري، مع التدخل في السياسات التعليمية والتحكم في الحيز العربي مع تأكيد تبعثره (عدم وجود حيز متواصل)، والتعامل مع فئة قليلة من النخب لإدارة الشؤون المحلية للعرب، ومراقبة شديدة للعرب ووضع قيود عليهم لضمان عدم إحداث أي تطور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، وممارسة السياسات العقابية (أُنظر بويمل 2012، سيجف 1986، الصباغ 1990، مصطفى وغانم 2012، خمايسي 2012، أبو سعد 2012، Al-Haj 1995)

أما الضفة الغربية ففي عام 1950 أعلنت الأردن رسمياً ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية تحت حكم النظام الهامشي، وتم استخدام مصطلح الضفة الغربية وليس فلسطين وتم فرض القوانين الأردنية ودمج إدارتها مع النظام الأردني، وقد بقي الحكم الأردني على الضفة الغربية حتى حرب 67 حيث هيمن الاحتلال على كامل فلسطين. اتصفت العلاقة بين الأردن وفلسطين بوجود تضادات حيث لم يسمح النظام الأردني بتطور سياسي فلسطيني، وقام بإنشاء طبقة مهيمنة داعمة للنظام الأردني مع قمع أي مقاومة فلسطينية، أما فلسطينياً فكان هناك توجه ورغبة وخصوصاً عند أصحاب رؤوس الأموال في الاندماج مع النظام

الأردني وإحداث تطور اجتماعي واقتصادي، وتوجه آخر ضد النظام الهاشمي نتيجة سياساته الموالية للغرب والمعادية للقومية العربية (أنظر براند 1991، 149–157). تأثرت الضفة الغربية بالحكم الأردني الذي دام حوالي 18 عاماً، وقد اندمجت بالنظام القانوني والإداري الأردني والذي بقي مطبق فيها حتى الآن. كما وانعكست السياسات الأردنية على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية. وكان نتيجة حرب 67 أن أدت إلى بقاء عدد كبير من الفلسطينيين في الأردن، إضافة إلى الذين هاجروا إليها قبل وأثناء وبعد النكبة، ولاحقاً أثناء حرب 1967 (النكسة)، والذين جميعهم يشكلون الآن نسبة كبيرة من الأردنيين من أصل فلسطيني.

في قطاع غزة وبعد النكبة أصبحت غزة تحت الإدارة المصرية، ولم تكن هناك رغبة عند الحكومة المصرية في توطين اللاجئين في مصر لذلك وضعت قيود على ذلك ولم تكن معنية في ضم قطاع غزة إلى مصر، ولكن بالمقابل أعطت مجالاً محدوداً لإحداث تطور اقتصادي وسياسي في القطاع (أُنظر براند 1991، 51–63).

أدت حرب 1967 إلى تحول عميق في واقع الصراع العربي– الإسرائيلي. في تلك الفترة أصبحت دولة الاحتلال تسيطر على منطقة أكبر وعلى عدد سكان من العرب أكثر، حيث بلغ عدد السكان في تلك الفترة بعد الحرب– وبعد نزوح عدد كبير من الفلسطينيين خارج فلسطين حوالي 400 ألف– 362 ألف نسمة في قطاع غزة و603 ألف نسمة في الضفة الغربية (وكالة وفا 2022)، إضافة إلى السكان في الجولان المحتل الذي تم تهجير معظمهم، وأدى ذلك إلى تعميق حاجتها إلى الأمن نظراً للزيادة الديمغرافية للسكان العرب مقارنة مع عدد اليهود وزيادة جبهات المواجهة. منذ ذلك الوقت قام الاحتلال بإدارة هذه المناطق مع إحداث تحولات إدارية، أُعتُمِد في البداية قانون الطوارئ الذي استخدمه الانتداب البريطاني عام 1945، والذي استخدمه الاحتلال بعد النكبة على فلسطينيّو 1948، ولاحقاً تم إنشاء الإدارة المدنية كمقدمة لإعطاء حكم ذاتي.

بعد الحرب 1967 كان هناك عدة مقترحات لإقامة المستوطنات في الضفة الغربية. وفي عام 1977 وبعد تولي حزب الليكود السلطة بدأ الاحتلال بإقامة المستوطنات التي أخذت تتمدد وتتوسع في الضفة الغربية. "إن المستوطنات استخدمت كوسيلة للسيطرة الاجتماعية من خلال ثلاثة مستويات: 1– تقييد حركة الفلسطينيين 2– استخدامها كأدوات للمراقبة 3– استخدامهم كآليات سياساتية عرقية" (Gordan 2008, 118–122).

يمكن فهم إدارة الاحتلال من خلال فهم أهدافها العامة وهي زيادة المستوطنات ومساحة الأراضي بدون وجود عربي، وفصل السكان المستوطنين عن الفلسطينيين، مع تحديد الحيّز الخاص بهم الذي لا يسمح بوجود أي تطور. تم التمييز بين فلسطينيّي 1948 عن باقي الفلسطينيين في الأماكن الأخرى، وكانت رؤية الحكومة للمناطق التي أحتلت في عام 1967 أن يتم حكمهم عن بعد، لذلك "حدد موشي دايان– وزير الدفاع في تلك الفترة– طبيعة السياسة الإسرائيلية في تلك المناطق "سلطة احتلال غير مرئية قدر ما أمكن، وتطبيع حياة السكان العرب المحتلين، وإقامة علاقة مستمرة حرة لهم مع العالم العربي، عبّر عنها بشكل بارز ومعروف "الجسور المفتوحة" وسياسة عقوبات مدروسة ومحكمة" (غازيت 2019، 3). وركز دايان على مبدأ الفصل وقال "أن يولد الفلسطيني ويتوفى منذ المستشفى حتى المقبرة دون أن يرى إسرائيلياً" (عنبتاوي 2018، 24).

منذ عام 1967 حتى بداية السبعينات تم تطبيق الحكم العسكري بصرامة مع وجود قيود شديدة على مسألة الأمن من أجل تثبيت أسس النظام العسكري (أُنظر شحادة 1990). كان الحكم الفعلي للحاكم العسكري في كل الشؤون الاقتصادية وتحديداً ما يخص الأراضي وملكيتها والشؤون الزراعية والإدارية والاجتماعية، مما جعل الإدارة تتصف بأنها شديدة المركزية، حيث هدفت إلى فرض أمر واقع على المستعمرين.

في السبعينات نظمت الأوامر العسكرية الفصل القانوني لمكانة المستوطنين والفلسطينيين، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منظومتين من العمل القانوني لفئتين من السكان على الرقعة نفسها من الأرض (عنبتاوي 2018، 36). تم استخدام هجين من القوانين مستنبطة من القوانين البريطانية والأردنية والعثمانية وقوانين إسرائيلية بما يخدم مصالح الاحتلال (أُنظر شحادة 1990، 2–4). وتم الاعتماد على المخاتير والبلديات في إدارة الحكم، فكان رؤساء البلديات في فترة الحكم الأردني يقومون بدور الوسطاء بين السكان الذي يعيشون في نطاق سلطتهم فقط والسلطة المركزية في عمان، ولم يكن لهؤلاء الرؤساء أي تطلعات سياسة أو هوياتية للسكان. لذلك بعد حرب1967 سمحت إسرائيل لهم بالبقاء لمساعدتهم في إدارة السكان. قامت الحكومة الإسرائيلية بالمحافظة على سلطة المخاتير في الريف، ومجالس البلدية في المدن وأعضاء الغرف التجارية، مع إصدار قوانين أخرى تحد من سلطتهم مع تحجيم مهامهم، أما المؤسسات الإدارية الأخرى تم تفكيكها. وبقي الحال كما هو، حتى سمحت إسرائيل بإجراء انتخابات بلدية عام 1972 مستندة إلى القانون الأردني في تحديد المخولين للتصويت، وكان الهدف هو إعطاء شرعية لهم من قبل الشعب والتوجه للتعاون معهم أكثر، وبالتالي تطبيع الاحتلال، وتحفيز الانقسامات العائلية الداخلية (جوردن 2008، 96–101).

في بداية الثمانينات تغير شكل النظام الإداري وتم إنشاء الإدارة المدنية عام 1981، وهو "تغيير إداري تم بموجبه الفصل التام ما بين الفرع الإداري في الحكومة العسكرية والفرع المدني، وعلى أرض الواقع كان لهذا الأمر أبعاد سياسية مهمة. حيث إنه محاولة إسرائيلية لتمرير مفهومها للحكم الذاتي وخلق ظروف قانونية وإدارية لا رجعة فيها" (اشتية 2011، 56). لقد كان ذلك ظاهرياً أما في الحقيقية فقد بقيت مرتبطة بالجهاز العسكري. "تم التمييز بين الإدارة المدنية أو رئيسها من جهة وبين الحاكم العسكري وقائد المنطقة (المشرع الرسمي) من جهة أخرى، ... ما يظهر أن ثمة صلاحيات أبقاها الحاكم العسكري بيده، دون إعطاء الإدارة المدنية حق التصرف فيها (عنبتاوي 2018، 39). أيضاً شملت الإدارة المدنية انتداب ممثلين عن الوزارات الإسرائيلية المختلفة ليترأسوا أقساماً حيوية داخل الإدارة المدنية. وعليه تحولت الإدارة المدنية إلى "شبه حكومة" مختصة بشؤون الأرض المحتلة، من خلال تعيين اختصاصيين يمتلكون صلاحيات شبيهة بصلاحيات الوزراء، هؤلاء الاختصاصيون، الذين يطلق عليهم مجازا اسم "ضباط" (أو بالعبرية "كمات")، هم في الواقع مدنيون انتدبوا من قبل الوزارات والسلطات الإسرائيلية المختلفة، لكنهم يعملون تحت إمرة الجيش الإسرائيلي داخل الإدارة المدنية (Comptroller 2020 في حباس 2021، 3).

في فترة الثمانينات كان هناك توجه إسرائيلي لإعطاء حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن تحت الهيمنة الإسرائيلية وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الأمن، إلا أنه رُفض لمعارضة الأغلبية في الكنيست وخصوصاً بعد اتفاقية كامب ديفيد[6]. تم إنشاء الإدارة المدنية كمقدمة لذلك، إلا أنه في عام 1987 انطلقت الانتفاضة الأولى تمرداً على سياسات الاحتلال، الأمر الذي أدى إلى زيادة استخدام القمع وتطبيق الأحكام العسكرية ضد السكان، وانتهت بالدخول في عملية السلام ولاحقاً توقيع اتفاقية أوسلو وإعطاء حكم ذاتي فلسطيني على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة.

[6] - هي اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل والتي وقعت عام 1979، وعلى آثرها تم ارجاع سيناء لمصر، وتطبيع العلاقات بينهم، واقتراح حل القضية الفلسطينية وإعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين.

2.3- الدولة والاستعمار والنيوليبرالية والبيروقراطية

يتداخل مفهوم الدولة مع الاستعمار والنظام الرأسمالي والبيروقراطية، حيث اقترن تاريخ تطور الدولة القومية الأوروبية بالاستعمار والحداثة والبيروقراطية والرأسمالية والتي جميعها مفاهيم متحولة وقد أخذت أشكال وأنماط مختلفة عبر الزمن، وفُرضت هذه الأنماط على الدول الأضعف مع استمرارية الاستعمار.

2.3.1- الدولة القومية الأوروبية والاستعمار

بدأت ملامح الدولة الأوروبية تتأسس منذ تطور النظام الرأسمالي، وأخذت تتحول طبيعة الدولة مع التحولات الرأسمالية، دامجين بها الدول الأضعف. أنتج هذا السياق نظام عالمي فيه "مركز وتابع"، فيه "العالم الأول" والعالم الثالث"، وتمّ توريد النمط الإداري والاقتصادي ونظام الحكم إلى دول "العالم الثالث" من خلال صناعة نخبة رأسمالية حاكمة من السكان والتي أنتجت نظام استعماري داخلي في دولها.

يصف فانون أوروبا بأنها مِن صُنع العالم الثالث ويعتبرها لا أخلاقية باستعبادها وفرض نموذجها على الآخر، ويقول "أليس علينا أن نفعل شيئاً آخر غير خلق أوروبا ثالثة، لقد أراد الغرب أن يكون مغامرة للفكر، وباسم الفكر، فكر أوروبا طبعاً إنما سوغت أوروبا جرائمها، وجعلت استعبادها لأربعة أخماس الإنسانية شرعياً" (فانون 1972، 222). ويرى شارلز تيلي (Tilly) (1985) أن الدولة الأوروبية تقوم على العنف والاحتكار والبلطجة وهي لا تختلف عن عمل الجريمة المنظمة، وقد أدت وسائل العنف المنظمة في ظهور وتحول تلك الأشكال المميزة من الحكم إلى إنتاج ما يطلق عليها الدولة–الأمة. يربط تيلي بين الرأسمالية التجارية وبناء الدولة فكلاهما عززا بعضهما البعض خلال الفترة التاريخية الطويلة التي أصبحت فيها الدولة – الأمة التنظيم المهيمن في الدول الغربية. يرى ماكدوف (Magdoff) (1982) أنه منذ البداية استخدمت القوى الاستعمارية الأوروبية قوتها العسكرية من خلال القرصنة والنهب لضم المناطق الأجنبية، ويقسّم التطور الرأسمالي إلى مراحل حيث المراحل الأخيرة هي احتكار رأسمال والامبريالية الجديدة (1880 حتى الحرب العالمية الأولى)، حيث تم تقسيم 85% من العالم بين الدول الاستعمارية، وكان أهم تحول جوهري في تلك الفترة هو التحول من المنافسة إلى الاحتكار الرأسمالي، وإحداث تدخل أعمق في النظام الاقتصادي العالمي، فالعالم أصبح مكان لإنتاج حاجات الدول الاستعمارية. وبعد ذلك إزالة الاستعمار وصعود الشركات

المتعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية وظهور الولايات المتحدة كقوة محافظة على النظام الاستعماري الجديد والتدخل في الساحة الدولية بشكل مباشر وغير مباشر بالمستعمرات السابقة، بالأخص من خلال دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أما نشوء الحداثة ضمن التاريخ الأوروبي فتكمن جذورها في التجربة والفكر الغربي كمحاولة لتفسيرهم واقعهم الاجتماعي، والتي "سعت إلى فكرة الاستمرارية، ولكن ليس بشكل محايد وإنما كتقدم وتطور" (Smith 2003, 44). فقد تبنت أوروبا العقلانية والعلمانية كأساس فكري لإزالة أي عائق على التقدم وللوصول إلى حالة من "اليوتوبيا" أي المجتمع المثالي مع تقديس العقل الإنساني والحرية، والتمرد على السلطة الدينية المسيحية والتحرر من استبدادها. وارتبطت الحداثة العقلانية بالإدارة البيروقراطية حيث هيمنت الفاعلية كقيمة عليا للمجتمع. لذلك يرى هارفي أن مشروع الحداثة (وهو مصطلح أطلقة هابرماس) يرجع إلى القرن 18 ويرى أن فكرة "التدمير الخلاق" مهم لفهم الحداثة لأنها نابعة من مآزق العملية التي واجهت تطبيق مشروع الحداثة، والذي يتطلب تدمير كل شيء لبناء عالم جديد.

ويرى بيرمان أنّ الحداثة توحد البشرية، لكنها وحدة أضداد، وحدة اللاوحدة، فهي تحيلنا جميعاً إلى خضم تيار من العزلة المتزايدة والولادة من جديد، من الكفاح والتناقض، من الغموض والقلق العميق، فأن تكون حداثياً هو أن تكون جزءاً من عالم حداثي (Berman 1982, 15). ويبين هارفي (2005) أن من نتائج الحياة الحداثية تخلي الحداثة حتى عن ماضيها الخاص، ناهيك عن أي نظام اجتماعي سابق للحداثة، فالانتقالية التي باتت تحكم الأشياء جعلت من الصعوبة بمكان الاحتفاظ بحس التاريخ وديمومته. وإذا كان هناك من معنى للتاريخ، فيجب العثور عليه وتعريفه من داخل دوامة التغيير. تستلزم الحداثة قطيعة لا ترحم مع الشروط التاريخية السابقة، على مستوى الأجزاء، كما على مستوى الكل. بل تتم أكثر من ذلك بصيرورة انقطاعات وتشذرات داخل الذات لا آخر لها. ويرى هارفي أن الجانب المخفي في الحداثة هو احتفائها الضمني بالسلطة والعقلانية البيروقراطية المؤسساتية، تحت قناع العودة إلى العبادة الظاهرة لفاعلية الآلة كخرافة مناسبة تجسد أحلام البشر.

أما مرحلة "ما بعد الحداثة" فقد جاءت كرد فعل على الحداثة واقترنت بأفكار ومفاهيم التشظي والانقطاعات والفوضى والضياع والتداخل وعمق التحول في بنية المشاعر، والتمرد على أفكار التنوير من تقدم وعقلانية، والانفصام وانهيار النظام الزمني للأشياء واللارواية والمصطنع والسطحية واللحظية والحياد وعدم الارتباط بمشروع له طابع كلي وفقدان العمق والآخر ووجود عوالم أخرى، وارتباطها بالرأسمالية وتوحدها في الحياة اليومية.

تزامن مع الحداثة **ظهور القومية**، وهي ظاهرة سياسية وثقافية وأيديولوجية. "هي ظاهرة حديثة أخذت في الانتشار في أواخر القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من وجود أفكار مشابهة لها في أزمنة سابقة، فإن تطور القومية جاء ملازماً لتطور الدولة الحديثة" (ادجار وسيدوجويك 2009، 489). يتوافق ذلك مع طرح بندكت أندروسن الذي يرجح ظهور القومية إلى نهاية القرن الثامن عشر ويرى أنها نتاج الحداثة ونتاج الرأسمالية. يعرّف غدنز القومية بأنها "منظومة من المعتقدات والرموز التي تعبر عن الوحدة والتماهي بجماعة قومية محددة" (غدنز 2005، 759)، "إن الدولة القومية هي التي تتمتع بالاستقلال السياسي والمعايير المتميزة والمبادئ القانونية الخاصة، وذلك فيما يتصل بأنظمتها الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، كما أنها تتمتع بهوية اقتصادية مستقلة استقلالاً نسبياً (إدجار وسيدوجويك 2009، 304). إنّ الحداثة والدولة القومية هي مفاهيم متشابكة ومحورية في التاريخ الرأسمالي الأوروبي والعالمي، وأثرت على دول العالم. يرى Gellner (1983) أن الاستعمار والامبريالية ومحاولة التحرر منهم أدى إلى نشر القومية في العالم. ويدافع كليفورد غيرتز (2009) عن القومية ويرى أن فيها اللغة والتاريخ والثقافة ولكن لديها سمعة سيئة فيتم التركيز على سلبياتها، ويرى أن القومية أدت إلى توحيد الناس وإلى التخلي عن رموز مفتتة ومشتتة وأدت إلى التضامن وإنشاء روح القومية وهي ما دعا لها كل من غاندي وفانون، فأبطال القومية يصنعون الدولة والدولة تتكفل بصناعة الأمة، ويرى أن الاستعمار أدى إلى توحيد الشعوب المستعمرة في دولها من خلال تبنيها القومية في مواجهة الاستعمار وعندما تحررت أصبحت دول محددة نحو ذاتها ووجود ذاتية جماعية (نحن) تنساب منها أنشطة الدولة تلقائياً.

لاحقاً بعد تطور القومية في المجتمعات الأوروبية، أصبحت مفهوم مشكوك فيه وجدلي في القرن الواحد وعشرون من وجهة نظر الغرب، يرى ويمر (2019) أن القومية الآن تعتبر أيديولوجية خطيرة من وجهة نظر العديد من الغربيين المتعلمين وأنها ضيقة الأفق وغير أخلاقية وتعزز الولاء الأعمى لبلد على حساب الالتزامات الأعمق بالعدالة والإنسانية. وأصبح هناك تمايز بين مفهوم القومية ومفهوم الوطنية ويظهر ذلك في تعبير رئيس فرنسا إيمانويل ماكرون "أن القومية خيانة للوطنية"[7]. ولكن بالمقابل هناك الشعبيون الذين ما زالوا يدافعون عن القومية وعن مصالحهم ضد المهاجرين والنخب المفتقرة إلى المعرفة

---

[7] - عبر الرئيس الفرنسي أن " القومية خيانة للوطنية" وقد نشرت في عدة محطات:

أُنظر: قناة جلوبال نيوز 2018- https://www.youtube.com/watch?v=Ir2Fw5CK3Rw

أُنظر: قناة فوكس 2018: https://sports.yahoo.com/macron-calls-nationalism-betrayal-patriotism-232120233.html

أُنظر: U.S.A today- https://www.usatoday.com/story/news/politics/2018/11/11/macron-world-leaders-rebuk

والتعاطف، ويفسر ويمر أن الوطنية هي شكل من أشكال القومية، وهي أحد المبادئ التأسيسية للعالم الحديث. أيضاً يفيد ويمر أن من إيجابيات القومية تحقيق العدالة والديمقراطية وتحقيق دولة الرفاه، إلا أنها أنتجت أحداث دموية على مستوى العالم، وهي تميل إلى العنف الذي يوزع بشكل غير متساو عبر العالم.

ينتقد بارثا شترجي القومية في بلدان العالم الثالث وآلية توظيفها ضمن النظام الاستعماري ويقول:

> إن القومية، منظوراً إليها كجزء من قصة الحرية، يمكن تعريفها كإطار أيديولوجي عقلاني لتحقيق الغايات السياسية العقلانية والجديرة بالثناء. لكن تلك لم تكن هي الكيفية التي جعلت بها القومية حضورها ملموساً في الكثير من التاريخ الحديث. فقد كانت السبب في الحروب الأكثر تدميراً التي شهدت؛ وسوغت وحشية النازية والفاشية؛ وأصبحت أيديولوجيا الكراهية العرقية في المستعمرات وولدت بعضاً من الحركات الإحيائية الأكثر لاعقلانية إضافة إلى الأنظمة السياسية الأكثر قمعية في العالم المعاصر. كان الدليل دامغاً بالفعل على أن القومية والحرية يمكن في غالب الأحيان أن تكونا متعارضتين على نحو لا يقبل المصالحة (تشترجي 2013، 30).

نستنتج من الجدال السابق أن اشكالية الدولة القومية في دول "العالم الثالث" تتجسد ضمن عدة مستويات:

أولاً: كيفية بناءها القائم على النهب والعنف والاستعمار واستباحة الآخر، فقد ظهرت ضمن تطور الرأسمالية، وثانياً: الحداثة وما بعد الحداثة واشكالية العقلانية الغربية ومحاولة تجريد المجتمعات من ثقافتها، والصراع بين الرأسمالية والاشتراكية على من يقود مشروع الحداثة من رؤيا استشراقية. ثالثاً: الدمار التي أحدثته في العالم منذ نشوئها وحتى الآن وتحديداً ما أنتجته من حربين عالميتين. رابعاً: تم توريد شكل الدولة القومية إلى دول العالم الثالث بكل معطياتها المتناقضة، وعلى مستوى آخر الاستمرارية في استعمارها والسيطرة عليها واستغلالها وافقارها، وما أنتجته من دمار داخلي على مستوى الحروب والنزاعات الداخلية في تلك الدول من خلال إثارة القبلية والطائفية والمناطقية والاختلافات الدينية. خامساً: تبني مفاهيم لم تنبثق من التجربة الذاتية المحلية في دول "العالم الثالث" وإنما نتاج ما فرضه الاستعمار على تلك الدول من خلال فرض النظام البيروقراطي وإحداث تغييرات إدارية ومالية في النظام. إضافة إلى ذلك التناقضات الذاتية في جوهر المفهوم من حيث تبني العقلانية الغربية والمساواة وسيادة القانون، ولكن بالمقابل ممارسة الاستعمار وممارسة العنف.

إن المنظومة الرأسمالية وتحولاتها لا يمكن فصلها عن الاستعمار الذي سعى إلى امتلاك المصادر والأراضي والسلطة واستغلال العمال وممارسة الفوقية الأوروبية، واستباحة الآخر ، وفرض لغته ومفاهيمه. تُمايز آنيا لومبا بين الاستعمار قبل النظام الرأسمالي وبعده، حيث ترى أن الاستعمار الحديث تأسس جنباً إلى جنب مع الرأسمالية في أوروبا الغربية، وقد فعل أكثر من استخلاص الأتاوات والبضائع والثروة من البلدان المقهورة، إذ أعاد بناء اقتصاديات البلدان المقهورة، وأدخلها في علاقة معقدة مع اقتصاده ... وترى أنّ الاستعمار كان القابلة التي ساعدت في مولد الرأسمالية الأوروبية، أو أنه بدون الامتداد الاستعماري فإن التحول إلى الرأسمالية لم يكن ليحصل في أوروبا (لومبا 2007، 19). يأخذ الاستعمار أبعاد ثقافية واجتماعية وعرقية وجندرية واقتصادية وتاريخية، في حين أن الرأسمالية تبدو أن لها بعد اقتصادي فقط، ولكن في الواقع أن النظام الرأسمالي وآلياته مقترن بثقافة الربح والفردانية والاستغلال وتراكم رأسمال، كما أن لها تاريخ تطوري ومنطق خاص بها، ولا يمكن فصلها عن الثقافة والتي ظهرت بوضوح في مرحلة النيوليبرالية حيث أصبح كل شيء متمفصل على المنظومة الرأسمالية، في سياق أصبح العالم أكثر تقارباً وتأثراً في ظل التطور التكنولوجي وهيمنة العولمة، وارتباطه جميعه بأحداث تمس العالم كله.

اقترن تحول الدولة الأوروبية بتحول في طبيعتها الاستعمارية، ففي البداية كان استعمار وجودي، ولاحقاً بعد الخروج من تلك الدول تحول إلى استعمار جديد مع إنشاء دول على نمط "الدولة القومية" ولاحقاً تم إحلالها بالدولة الوطنية، وفي فترة هيمنة الولايات المتحدة كقوة عالمية تحول الاستعمار الجديد إلى استعمار جديد مختلف مقترن مع تحولات الحداثة إلى ما بعد الحداثة، والدولة الوطنية إلى دولة نيوليبرالية ومتأثرين بالنظام البيروقراطي النيوليبرالي العالمي، مع وجود تداخلات بينهم، وهو ما يطلق عليه هذا البحث مصطلح "الاستعمار الجديد النيوليبرالي".

تلخص الرسمة (2–1) أدناه التحولات الرأسمالية في أوروبا وما ترتب عليها من تحولات وتطورات في الدول المستعمَرة، ومدى تأثير ذلك وتداعياته على الدول العربية وعلى فلسطين تحديداً. أدى تطور النظام الرأسمالي إلى نشوء القومية والحداثة الغربية وبيروقراطية الدولة، وكان الاستعمار محور رئيسي لتطور النظام الرأسمالي، لذلك استعمرت أوروبا معظم العالم، واستعمرت المناطق العربية وحددت حدودها، وأحلت أنظمة جديدة تخدم مصالحها في تلك المستعمرات.

بعد انتهاء الوجود الاستعماري في تلك الدول والحصول على استقلالها، أخذ الاستعمار شكل آخر وهو الاستعمار الجديد، وقد تأثرت تلك الدول في الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية والذي انعكس على تجاربهم التاريخية الخاصة، إضافة إلى التوجه نحو الحداثة. لاحقاً وبعد هيمنة الرأسمالية تحولت وأخذت الدولة طابع جديد وهي " الدولة النيوليبرالية" حيث هيمنة النظام النيوليبرالي والتحول من الاستعمار الجديد إلى الاستعمار الجديد النيوليبرالي وتأثرهم فيما بعد الحداثة والبيروقراطية النيوليبرالية. أما فلسطين فقد تعرضت لاستيطان استعماري وما زالت تحت سيطرته، وأيضاً تحت هيمنة الاستعمار الجديد النيوليبرالي.

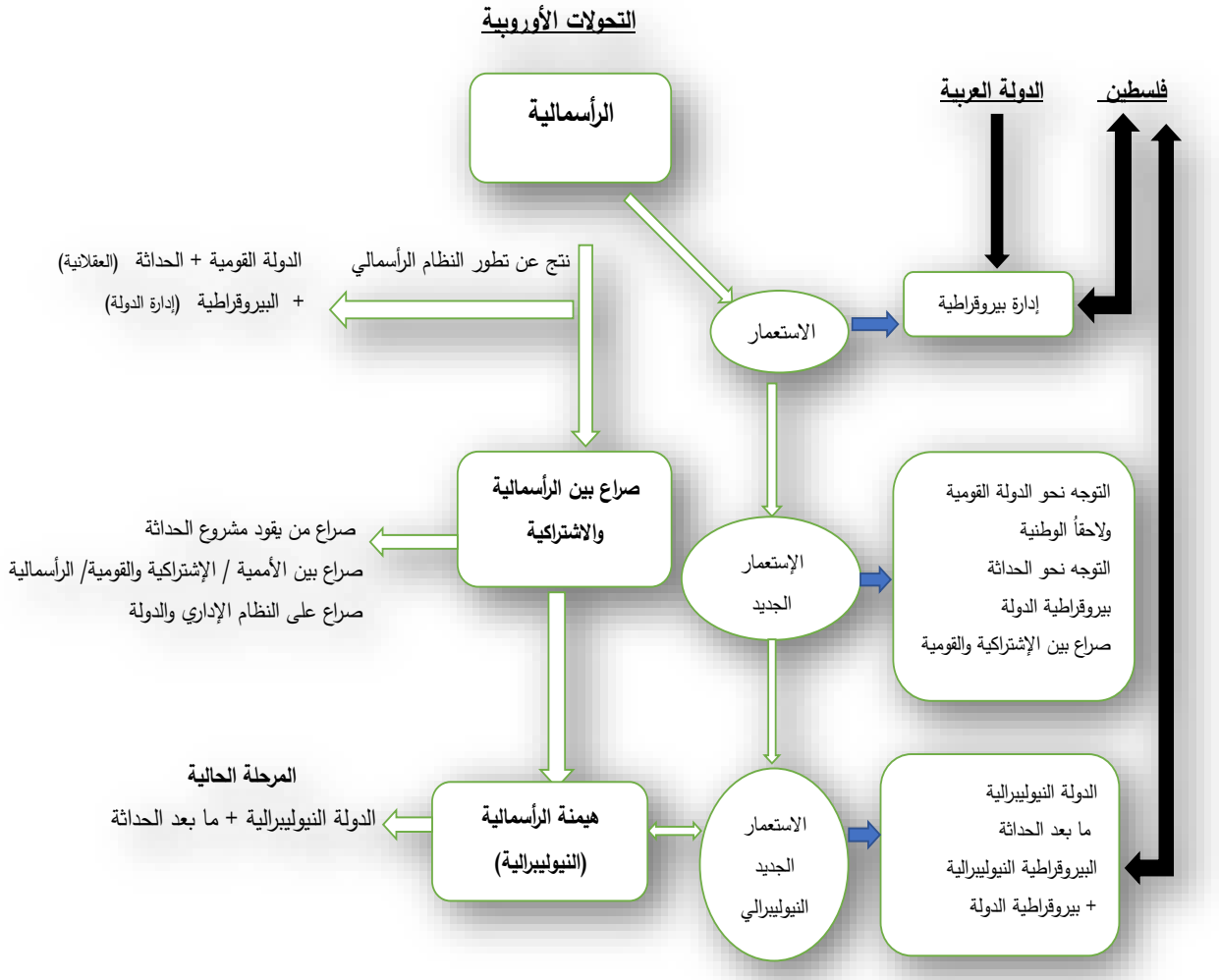

الرسمة (2–1) تبين مراحل الرأسمالية وتطورها وأثرها على تحولات الاستعمار ومفهوم الدولة العربية

2.3.2- اشكالية الدولة العربية والبيروقراطية والاستعمار الجديد

تُدار الدولة من خلال نظام بيروقراطي حيث تُنظِم البيروقراطية العلاقة بين الحكومة والشعب والعلاقة بين الناس، ويُستخدم لذلك مصطلح بيروقراطية الدولة، وعندما تهيمن البيروقراطية على الدولة تصبح "الدولة البيروقراطية". فتُعبّر البيروقراطية عن بنية الدولة ونظامها وجهازها وهي التي تعطي طابع الدولة، ومن خلالها تُقَر قوّة الدولة وهيمنتها على العنف المشروع، كما أنّها تعبّر عن النظام العقلاني ضمن فعل عقلاني منظم من منظور فيبر، فهي تجسد العقلانية الغربية ضمن نظام يتعالى على مصالح وأطماع وصراعات الأفراد من خلال القوانين والإجراءات وآليات التنفيذ لتحقيق الضبط والفاعلية والكفاءة في العمل. اقترنت البيروقراطية بظهور وتطور الحداثة والتركيز على الفاعلية والإنتاج والدقة في العمل ضمن السياق التاريخي الأوروبي. وتعمل البيروقراطية على استمرارية النظام والدولة وصعوبة إحداث تغيير جوهري فهي تعيد إنتاج نفسها داخلياً وتساهم في تعريف الواقع الاجتماعي، لأنها تعتمد على التراتبية والخضوع والطاعة للنظام المقنن. في عام 1917 قسَّم الاستعمار حدود المنطقة العربية ووضع حدود المشرق العربي على الخارطة. ولاحقاً حصلت المناطق المقسمة حدودياً على الاستقلال وضمن الحدود الاستعمارية بعد عدة عقود وفي أزمان متفاوتة، وهو استقلال مقترن مع بناء "الدولة" على نمط الدولة– القومية الأوروبية والمقترنة أيضاً بالنظام الإداري البيروقراطي والمتأثر بالسياق الحداثي والصراع الأوسع بين الاشتراكية والرأسمالية.

منذ حصول الدول العربية على استقلالهم وهم في معظم الوقت في حالة من الفوضى مع وجود فجوة بين الدولة نفسها والمجتمع، حيث أصبح يطلق عليهم الدول الاستبدادية أو التسلطية. وعندما يتم توصيف موقف من حدث ما، يتم المفارقة بين موقف الدولة وموقف الشعب نفسه. في سعيها إلى التحرر من الاستعمار ومن النظام الرأسمالي والذي استولى على خيراتها، توجهت الدول العربية نحو القومية وتبني الحداثة الغربية، فعندما خرج الاستعمار (الوجود العسكري) حاولت الدول العربية أن تطرح "القومية العربية" وكان لجمال عبد الناصر دور جوهري على الساحة العربية، إلا أنّ هذه الفكرة لم تنجح بعد فصل الاتحاد بين جمهورية مصر العربية وسوريا والتي لم تدم أكثر من أربعة سنوات (1958–1961)، وبعدها بسنوات قليلة حدثت النكسة (1967)، إضافة إلى وجود صراع على الساحة العربية بين جمال عبد الناصر (الناصرية) وعبد الكريم ناصر رئيس وزراء العراق على من يسيطر ويقود مشروع الحداثة العربي "القومي الرأسمالي" أم "الأممي/ الاشتراكي"، وكأنه انعكاس للسياق الأوروبي وهيمنته على السياق العربي.

مع تبنيها وتوجهها نحو الحداثة الغربية أخذت الدول العربية فكرة "الدولة الوطنية" بعد أن ضعفت فكرة القومية. وكانت فترة الحرب الباردة بين الاشتراكية والرأسمالية قد أعطت بعض المجال للفكر والتطور نتيجة تخفيف قبضة أوروبا على "العالم الثالث" ضمن المنافسة بينهما ومحاولة كسب كل منهم الأطراف إلى جانبه، لذلك كان هناك نوع من الازدهار والتطور في تلك الفترة في البلدان العربية. وحاولت المجتمعات العربية تبني الحداثة في ظل المحافظة على القيم والثقافة والتراث، ولكن هذا أدخلها في تناقضات حادة لأن تبني الحداثة الغربية العقلانية تفرض تدمير ما قبل من أجل بناء ما بعد. ومن أجل بناء "دولة" على النمط الغربي لا بد من الاستعمار، لأن بناء الدولة الأوروبية كان من خلال استعمار العالم والشعوب، والتي تمفصلت واقترنت مع تطور الرأسمالية. يبين برهان غليون أنّ "المشكلات الكبرى والأزمات والتصدعات التي تعانيها المجتمعات العربية هي الثمرة المرّة لمشروع الحداثة ذاتها، ويرى أن مشروع التحديث فشل في الدول العربية حيث تختصر الدول التحديثية التي عرفتها المجتمعات العربية الحديثة، مثلها مثل أغلبية المجتمعات الفقيرة والنامية، التناقضات والمطبات والمخانق كلها التي حولت الحداثة في معظم المجتمعات من ديناميكية تحررية إلى مصدر للإعاقة ومراكمة الانسداد والاحتقانات والتوترات والنزاعات" (غليون 2015، 9). لقد تحول الاستعمار إلى الداخل وتم تكوين طبقة بيروقراطية ورأسمالية حلت مكان المستعمِر وأخذت تصارع لوجودها المقترن بالدولة، والتي أخذت تُنفذ السياسات المفروضة عليها، وتنهش بالدولة ولذلك أصبحت هذه الدول تُجسد "الاستعمار الجديد".

في كتاب Nkrumah Kwame الذي نُشر عام 1965 بعنوان "الاستعمار الجديد– آخر مراحل الامبريالية"، يرى الباحث أن جوهر الاستعمار الجديد هو أن الدولة هي نظرياً مستقلة ولها كل الزخارف الخارجية للسيادة الدولية، ولكن في الواقع نظامها الاقتصادي موجه من الخارج وبالتالي سياستها كذلك. ويرى أن نتائج الاستعمار الجديد تجعل الأموال الأجنبية تُستخدم للاستغلال وليس لتنمية الدول الأقل تطوراً في العالم. إنّ الاستثمار تحت الاستعمار الجديد يزيد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، ويرى أنه أسوأ شكل من الامبريالية، فهؤلاء الذين يمارسونه، يسعوا للقوة بدون مسؤولية، وأولئك الذين يعانون منه، يمارس عليهم الاستغلال بدون إصلاح.

اقترن نشوء الدولة العربية بتبني الحداثة الغربية المتمثلة بالعقلانية والتقدم والتطور مع الاستعمار الجديد (خروج المحتلين)، وتبني نظام بيروقراطي متضخم. ويرتبط المجتمع الحداثي بنفي المجتمع التقليدي، حيث لا يحدث تطور نحو مجتمع حداثي إلا

بمقدار التخلي عن المجتمع التقليدي، وهذا بدوره يؤثر على الأدوار التقليدية مثل الأسرة والعائلة والحمولة، ويُحدث تحول ضمني في المؤسسات التي تتبنى العقلانية البيروقراطية فتتداخل مع الأدوار التقليدية في المجتمع.

إن فكرة الدولة بعد الاستقلال ارتبطت بمؤسسات بيروقراطية يحتكرها أقلية لصالحهم مع فرض النظام على الشعب من خلالها. "إن الدولة الوطنية استطاعت التوسع في دورها وسلطتها الدولتية، فأصبحت متضخمة في الطبقة البيروقراطية وحجم الجيش والقوى الأمنية، ولكن قدرتها ظلت محدودة في النفاذ إلى المجتمع وافتقدت قوى ضبط حقيقية نظراً لضعف بنيتها التحتية (عبد الرحمن 2019، 9). وهذا مقترن بفكرة الدولة وأسسها اللاأخلاقية، ويرى غليون أن ذلك "يؤدي افتقار الدولة إلى مستوى الفاعلية السياسية أو القوة الوطنية وإلى سيطرة الروح التكنوقراطية عليها، فافتقار الدول إلى عمق أخلاقي يجعلها تعيش في مستوى فكرة البيروقراطية. وتتحول السياسة فيها إلى مسألة تنظيمية وتعبوية، لا إلى تنمية القيم الأخلاقية. ويحل في مكان المواطنين الأحرار المشاركين في المشروع الوطني عبر الدولة أشباه المواطنين التابعين لها والمتوسلين حمايتها (2015، 39).

في دولة "الاستعمار الجديد" تأخذ البيروقراطية قوة في شكل الدولة وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية ضمن منظومتها، حيث تتشكل عدة أنظمة داخلية تتداخل فيما بينها وتتأثر بالمتغيرات المحلية، حيث يوجد سُلطة الحزب وسُلطة العائلة أو الحمولة وسلطة البيروقراطية نفسها. وهنا ينشأ نظامان؛ النظام الرسمي والنظام غير الرسمي حيث يتم مفصلة النظام الغير الرسمي على المنظومة الرسمية، وكليهما له قوة، وتصبح العلاقات الزبائنية أساسية في طبيعة استمرارية مؤسسات الدولة مع البعد عن هدف المؤسسة نفسها.

في مرحلة الاستعمار تبنى المستعمِر بيروقراطية استعمارية من أجل إدارة السكان المحليين، والتي عملت على إحداث لاتكافئ بين المناطق وبين السكان، وتنفيذ سياسة فرق تسد، ومحاولة قمع أي توجه للتطور الداخلي على مستوى الفكر والثقافة، وقمع أي مقاومة للاستعمار أيضاً. فسر ماكس فيبر البيروقراطية باقترانها بالتطور الرأسمالي والعقلانية الغربية، وهي لا تتحدد على مؤسسات الدولة وإنما تشمل المؤسسات الاجتماعية الأخرى الدينية والتعليمية والثقافية وقد وربطها بالسياق التاريخي لتطور الدولة. وبعد خروج الاستعمار ظهرت الدولة العربية ضمن سياق تاريخي استعماري والذي أوجد نظام محدد وعمل على تطويره، واستمرت تلك الدول في استخدام مفاهيم البيروقراطية في إدارة مؤسسات الدولة وقد اتصفت بالتضخم والجمود. لاحقاً بعد ذلك وضمن تطور التجربة الأوروبية وتطور النظام الرأسمالي تم إحداث تحول في الجهاز البيروقراطي حيث وجود بيروقراطية الدولة

وأيضاً بيروقراطية نيوليبرالية، والمقترنة فيما حدث من تحولات في النظام الاقتصادي العالمي ودور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إدارة اقتصاد العالم.

تعاني الدولة العربية من أزمة الشرعية فهي ليست امتداد للتجربة الذاتية التحررية للمستعمَرين، بل مفروضة عليهم وتشكل امتداد للاستعمار، وهذا يعبر عن أزمة في الثقافة والنظام بكل تجلياته. ويرى العروي أن المرء يجد الدولة العربية المعاصرة مهووسة بالسلطة والقوة، وقد تكون في الواقع في "جسمها". غير أن عنف هذه الدولة هو في حقيقة الأمر مؤشر على ضعفها وهشاشتها؛ فقد يكون الجهاز القسري قوياً لكن الدولة بمجملها ضعيفة لأنها تفتقر إلى العقلانية وإلى الدعم الأخلاقي والأيديولوجي والتربوي (العروي 1981، في الأيوبي 2010، 77). ويرى غليون أن سبب المحنة العربية هي الدولة نفسها وليس المجتمع، وأن الخروج على الدولة ليس خروجاً على دولة تمثل إرادة الأمة، إنما ثورة على دولة انقلبت على الأمة فصارت دولة ضد الأمة، لا تعيش إلا بتفكيك المجتمع واخضاعه ونزع الوعي الوطني والإرادة منه. أما الأيوبي فيرى أنّ المقصود ب "تضخيم" الدولة العربية أن ثمة مغالاة في تقدير قوة هذه الدولة وفعاليتها وأهميتها الحقيقية، وأنّ نمو الدول العربية ليس نمواً طبيعياً من رحم تاريخها الاجتماعي– الاقتصادي أو تقاليدها الثقافية والفكرية الخاصة بها؛ إنها دولة "ضارية" (الأيوبي 2010، 36).

إنّ الدولة العربية تأثرت بفكرة الدولة الأوروبية– القومية، وتطوراتها الحداثية والصراعية، وقد أنتجت دول مرتبطة هيئتها وبنيتها ووجودها بالنظام الاستعماري الرأسمالي، وأخذت هذه الدول تتحول على مسار التطورات الزمنية الأوروبية والذي أثّر على طبيعتها لتتماشى مع تلك التحولات، لذلك فكرة الدولة العربية مفهوم فيه اشكالية كونها أخذت طابع استبدادي ولا تكاملي وعنيف ضمن السياق الاستعماري وضمن التناقضات الداخلية الأوروبية والتي تجسدت في القومية والحداثة والاستعمار والبيروقراطية.

2.3.3– النيوليبرالية والدولة النيوليبرالية والاستعمار الجديد النيوليبرالي

إن المعرفة الإدارية المستخدمة اليوم في العالم الحديث اشتُقت من التجربة الأوروبية الحديثة حيث هدفت إلى تحقيق الفعالية والدقة وزيادة الإنتاج في السياق الحداثي، وتم التعامل معها ضمن العلوم الطبيعية المجردة مع نفي وتجريد الطابع الإنساني، كما أنها ترجع في جوهرها إلى الثقافة النيوليبرالية التي تعزز ثقافة الربح والمادية والفردية والاستهلاك، وهي مقترنه بفكرة الدولة الحديثة والنظام الرأسمالي.

في مقال Sumantra Ghoshal (2005) بعنوان "نظريات إدارية سيئة تدمر ممارسات إدارية جيدة"، يحاول الباحث الاجابة على سؤال وهو: ما هي القضايا النقدية للإدارة كمعرفة؟ ويجيب على هذا السؤال موضحاً أربع نقاط هي:

1. إن النظريات الإدارية لها تأثيرات سيئة على الممارسات الإدارية لأنها تُدرس من رؤيا العلوم الطبيعية، مثل الفيزياء (العلاقات السببية) والأحياء (العلاقات الوظيفية) مع إهمال الرؤيا الإنسانية (القصدية والثقافة والنظام القيَمي).
2. المفاهيم الادارية تكمن في جوهرها إلى أفكار ومفاهيم ليبرالية، مثل فلسفة السوق والفعالية والفردانية والربح والاستهلاك ...الخ، وبناءً على هذه الافتراضات (التي تم التعامل معها أنها الحقيقة)، تم بناء النظريات الإدارية بأيديولوجية محددة اخترقت معظم التخصصات، فالليبرالية هي أيديولوجية مبنية على أسس تفاؤلية عن الأفراد والمؤسسات، ولكنها في الحقيقة هي رؤيا قاتمة.
3. إن النظريات الإدارية أنتجت "الرجل العملي" وهو بمفهوم "الرجل العبد".
4. إن النظرية الإدارية تأخذ أبعاد تأثيرية مختلفة على الواقع الاجتماعي، حيث تُغير سلوك المدراء بناء عليها.

يتماشى طرح جوشال مع رؤية Fredrich Hayek (1989) حيث يبين أن المعرفة تم تنظيرها معتمدة على تحليل مُجزأ؛ نفي الدور الإنساني القصدي أو الاختياري، واستخدام افتراضات حادة والمنطق الاستنتاجي. حيث إن الفضيلة أو الأخلاقيات لا يمكن فصلها عن القصدية الإنسانية، والشرط المسبق لجعل دراسات إدارة الأعمال هو علم معناه نفي الاعتبارات الأخلاقية في النظريات وبالتالي في توصيفنا للممارسات الإدارية أيضاً.

يوجد اشكالية في الأسس الإدارية كحقل معرفي كما يوجد اشكالية في الدولة، فلا يمكن فصل الدولة عن الطبيعة الإدارية الخاصة بها، فالإدارة نشأت على أسس علمية وليس إنسانية، كما أنّ أصولها ترجع إلى الفردانية والربح والمادية. عندما تُطبق الإدارة على مستوى المؤسسات فإنها تُنتج واقع مُستنبط من الأُسس التي نشأت منه، وهي بالتالي تُعزز النظام النيوليبرالي. وعندما تُفسر هيبو البيروقراطية النيوليبرالية فإنها تصفها بالمجردة عن الواقع الإنساني إلى درجة أنّ التجريد أصبح الواقع بذاته. أيضاً ماكس فيبر وصف مكونات الإدارة البيروقراطية بوجود الفصل بين الذات والوظيفة ووجود النظام المقنن، وبيّن أنه كلما هيمنت البيروقراطية أكثر كلما فقد إنسانيتها أكثر.

النيوليبرالية هي نظام عالمي وهي تعبير عن العقلانية الغربية، وهي فلسفة اقتصادية واجتماعية تتمحور حول فكرة السوق وآلياته، بحيث تُحدث تحول في المجتمع والنظام ليتوافق مع السوق وديناميكياته، ويكمن دور الدولة بحماية وتطوير هذا النظام، إلى الحد الذي تصبح فيه شريكة مع الطبقة الرأسمالية المسيطرة. وحدد النظام النيوليبرالي دور الدولة وربطها ضمن النظام العالمي الرأسمالي، فالدولة تعمل على خصخصة العام وحماية الأسواق والملكيات الخاصة وفرض الأمن. فإنّ

> النيوليبرالية تتناول شكل وجودنا – الطريقة التي نوجه بها سلوك أنفسنا، وعلاقتنا مع أنفسنا والآخرين. النيوليبرالية تعرّف قواعد وجودية معينة في المجتمعات الغربية، وبعيداً عنهم– تفرض ذلك على المجتمعات الأخرى التي تتبعهم على مسار الحداثة... وتحاذي العلاقات الاجتماعية ضمن نموذج السوق. تعزز وتبرر عدم المساواة المتزايد، وتُحدث تحول في الفرد حيث يعيد إدراك ذاته وسلوكه ضمن فكرة المغامرة "المشروع" أو المؤسسة (Darot and Laval 2013, 8).

تأخذ الدولة صفتها من النظام النيوليبرالي فهي الدولة النيوليبرالية التي تتميز بالسمات التالية: "الحد الأدنى من نطاق ودور الدولة، إحلال الملكية العامة بالمؤسسة الخاصة والإدارة وسيطرتهم، التحالفات المتزايدة بين الدولة ورأسمال الخاص، سحب برامج الرفاهية واعتماد قيادة السوق للسلع والخدمات، وتحويل المؤسسات العامة على أساس الهياكل والاستراتيجيات التجارية" (Haque 1999, 204). إنّ سيطرة أمريكا على العالم واختراق مؤسساتها للدول، جعلت معظم الدول النامية تعمل على استبدال الأهداف التنموية للدولة مثل بناء الدولة والتطور الاجتماعي والتنمية البشرية بأهداف تجارية مثل الفعالية والإنتاجية والنمو الاقتصادي (Martin 1993). و"على مستوى آخر فرضت النيوليبرالية تحول في طبيعة الدولة والتي انعكست على سياساتها، في الثمانينات التنوع في تشكل الدولة تم إحلاله بنموذج دولة موحد عالمياً مبني على افتراضات وسياسات نيوليبرالية– نموذج دولة يخدم الرأسمال الخاص، والذي يُفضّل السوق ويقلد إدارة الأعمال" (Haque 2008, 12). اقترن النظام النيوليبرالي بالخصخصة والتي أدت إلى تداخل العام مع الخاص عندما تم خصخصة المؤسسات العامة من مستشفيات ومدارس واتصالات ومواصلات وتحولها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدُولي الدور الجوهري في انتشار النيوليبرالية في العالم وخصوصاً في دول "العالم الثالث" عندما فرضوا "برامج التكيّف الهيكلي" في الثمانينات متبنين مبدأ "حجم واحد يناسب الجميع"، أي فرض نفس النظام على تلك الدول، وهذا أدى إلى السيطرة على الدول وإفقارها من خلال الهيمنة الاقتصادية وذلك بإعطاء القروض للدولة، وتقوية الطبقة

الحاكمة ومساعدتهم عسكرياً، والسيطرة البحرية والجوية (بناء قوة عسكرية). هذه البرامج أدت إلى زيادة الفقر والعنف والصراعات في بلدان عديدة، مع فرض أنظمة قمعية استبدادية، إضافة إلى إثقالها بالديون والفوائد. فُرِضت المنظومة النيوليبرالية على مستوى عالمي، فهي عابرة للحدود، حيث تم تحديد دور الدولة وإلزامها في اتفاقيات اقتصادية دُولية تُلزم الدولة بإعطاء الحماية للاستثمارات الخارجية وتوفير كافة التسهيلات لهم. تُعتبر الدولة عنصر مهم لحماية وازدهار السوق، فيصبح هناك تعاون ومصالح بين الدولة ومالكي رأسمال (الشركات العملاقة)، وهذا يتنافى مع المفهوم الاقتصادي "أُتركه يعمل" laissez-faire[8]، أي عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.

ويرى جووا أن برامج التكيف الهيكلي أثرت على إفريقيا فأولاً أدى ذلك إلى تآكل الالتحام الثقافي والاقتصادي والسياسي الذي سعى إلى دمج العناصر المختلفة للدولة القومية. ثانياً، عمقت عملية التنمية غير المتكافئة على أسس عرقية وإقليمية التوتر والشعور بالإقصاء على جميع مستويات الحكم. ثالثاً، أدى الاستقطاب الاجتماعي الذي رافق هذه العملية إلى تقويض بقاء الطبقة الوسطى التي كانت ستوفر استقرار قوة للدولة، رابعاً، أدت إلى ازدهار التطرف العرقي والديني لأن فقدان الضمان الاجتماعي والذي تمثله الدولة شكل تضامناً دينياً وعرقياً لمواقع بديلة لتنظيم الحياة الاجتماعية" (Egwu 2007, 425).

أيضاً تقترن النيوليبرالية بالثقافة فلولا الثقافة لما كان للسوق أن ينجح. يوضح هارفي أنّ عملية التحول نحو النيوليبرالية قد أفرزت الكثير من التدمير الخلاق ليس فقط في الأطر المؤسساتية والسلطات السابقة لها بل وأيضاً في تقسيم العمل والعلاقات الاجتماعية وفي تقديمات الرفاه، وحتى في التكنولوجيا وأسلوب الحياة والتفكير والأنشطة الانجابية وفي الانتماء للأرض وعادات القلوب (الألفة). وبمقدار ما تثمن النيوليبرالية تبادلات الأسواق وتُعدّها أخلاقاً بحد ذاتها فهي قادرة على أن تكون بمثابة مرشد ودليل لكل أفعال الإنسان (هارفي 2013، 8).

ويعبّر آخرون عن تأثير النيوليبرالية بالقول: "كنتيجة للنيوليبرالية العالمية، يبدو أنَّ اللغة والنموذج المؤسساتي للسوق تسرّبت لجميع جوانب الحياة المعاصرة، فالإعلام والثقافة العامة تشربت مفهوم أنه ينبغي علينا امتلاك ذوات ريادية، وأنَّه يجب علينا أن

---

[8]- اتركه يعمل- هو مفهوم اقتصادي وتعريفه في القاموس" عقيدة تعارض التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية إلى أبعد من الحد الأدنى الضروري للحفاظ على السلام وحقوق الملكية. وهي أيضا فلسفة وممارسة تتميز عادة بالامتناع المتعمد عن التوجيه أو التدخل خاصةً في حرية الاختيار والعمل الفردي (Merriam Webster Dictionary).

نكون دائماً على أهبّة الاستعداد لإعادة تأهيل ذواتنا تأهباً لفُرص جديدة، وأنّ السعي وراء المنفعة الذاتية أمر طبيعي، وأن الثراء العريض هو مجرد مكافأة للمبتكرين والمبدعين" (Evans and Sewell 2013, 6). تلعب النيوليبرالية الدور المركزي في تشكيل البنية الاقتصادية والثقافية والسياسية العالمية والمحلية، "النيوليبرالية هي عقلانية الرأسمالية الجديدة، رأسمالية متحررة من مرجعيتها القديمة" (داروت ولافال 2013، 9).

إن النيوليبرالية هي مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الأوروبي الذي بدأ منذ القرن الخامس عشر، والاستعمار الجديد النيوليبرالي هو مرحلة من مراحل تطور الاستعمار حيث الحكم والهيمنة عن بعد، مع إخفاء أسس المساءلة واختراق أي قوة تتصدى له من خلال ممارسة البيروقراطية النيوليبرالية. لعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدور المحوري بإدارة اقتصاد العالم وتم اختراق الاقتصاد من خلال الشركات والبنوك والشركات متعددة الجنسيات والذي هدفهم الربح. هذه المرحلة بدأت تأخذ بُعداً أكثر قوة وسيطرة عند سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث أصبحت الولايات المتحدة محتكرة للقوة، وأصبح العالم أكثر انفتاحاً.

إنّ تحول الدولة العربية إلى نيوليبرالية أدى إلى تجريد الدولة من دورها وتبني سياسات أكثر قمعية، وُضِعت الدولة في مأزق لأن الشعب في السابق كان في حالة من الهدوء، حيث كانت الدولة توفر الخدمات الأساسية والقدرة على العيش وتحافظ على الثقافة. هذا التحول في دور الدولة أدى إلى الفقر وتهديد الثقافة وجاء مرتبطاً في الطبيعة التحولية للحداثة، حيث فقدان المعنى وفقدان هيبة الدولة والانفتاح الثقافي والتوجه نحو الفردانية. اقترن ذلك مع بداية ضعف وترهل الثقافة الغربية التي أصبحت في مأزق أخلاقي وثقافي وتاريخي، مأزق العقلانية الغربية "أزمة ما بعد الحداثة" "إشكالية القومية". كل ذلك جعل المجتمعات العربية في حالة من الفوضى بين ثقافة في حالة جمود نتيجة قمع واستبداد لفترة طويلة من الزمن، وتحول في دور الدولة من اجتماعي إلى محافظ على رؤوس الأموال، وثقافة عالمية متناقضة غربية مهيمنة حيث المواطنة والحرية وحقوق الإنسان وفردانية قوية ومجتمع مدني. هذا الضعف أدى إلى تفجر العالم العربي سواء على مستوى العلاقة مع الغرب وعلى مستوى فكرة الدولة، وما زال متوجهاً نحو ذلك في أي لحظة. لذلك يحلل المفكر عبد الله العروي أن الدولة الوطنية في طريقها للانهيار وأن المستقبل لسلطة القبيلة أو للفدرالية الهشة" (العروي 2020)، ويرى أيضاً أنّ كل دولة لا تملك أدلوجة تضمن درجة مناسبة من ولاء وإجماع مواطنيها لا محالة مهزومة (العروي 2011، 200)، إنّ المشكلة في الدولة العربية في تبنيها مفاهيم من تجربة منبثقة من السياق الغربي، يجعل مسألة التحرر على المستوى العام معقدة، فإن مستوى العمق المفاهيمي يرجعهم إلى نفس النقطة

حيث رفض الاستعمار ولكن تبني مفاهيم الدولة، والبيروقراطية، والإدارة، والإرهاب، والحرية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والفردانية، والمادية .... الخ، الأمر الذي يزيد من تعقيد الاستعمار ومن الحاجة إلى القوة للتحرر منه على مستوى ثقافي وفكري.

في ظل النظام المُعولم ونتيجة لهيمنة الرأسمالية، اقترن تطور النظام الرأسمالي المعولم بإدارة العالم من خلال البيروقراطية النيوليبرالية التي ترى هيبو (2015) أنها لم تعد حكراً على شؤون الدولة وهي تخترق كافة مجالات الحياة، وأهم ما يميزها هو التهجين الراهن ما بين "العام" و"الخاص"، وهي مرتبطة بتفريغ الدولة من قوتها ومؤسساتها في إطار طمس الحدود بين " العام" "الخاص"، لذلك حدث تحول من الاستعمار الجديد إلى الاستعمار الجديد النيوليبرالي.

يرى Aggestam and others (2009) أنّ الدول العربية اتصفت بالاستبداد في ظل النيوليبرالية، وهناك صفات خاصة تتميز بها: فهي تفقد وجود مشروع أيديولوجي للدولة، وهي تعتمد على نظام الحكم الوراثي الجديد أو الزبائني، وأيضاً القدرة التي تظهرها الأنظمة الاستبدادية الجديدة على ضم النخب وحتى "خلقها". لهذا الغرض، لا تزال المحسوبية الشخصية هي الأداة الأكثر فاعلية، ولكن بُذلت أيضاً محاولات مهمة لبناء المزيد من أشكال المحسوبية المؤسسية والتي لم تكن موجودة.

في السياق النيوليبرالي يتم التلاعب بالديمقراطية من خلال التدخل الخارجي، من حيث القمع وعلى مستوى آخر التخلص من السلطة القائمة باستبدالها بسلطة أخرى، ويكون ذلك من خلال فرض إعطاء حيز ديمقراطي لبروز تنافسات واحتدادات والتي تتحول لاحقاً إلى صراعات داخلية مُمأسسة، مع الظهور بصورة عالمية أنها تعزز الديمقراطية العالمية وتنبذ العنف.

إنَّ مفهوم الدولة يتعدى المفهوم السياسي، فالدولة تأخذ بُعد تاريخي وثقافي واجتماعي وإداري وقانوني. وفي ظل النيوليبرالية تعمقت الحقول في تشكيل طابع الدولة من حيث طبيعة الاستهلاك، وقوانين الحقوق، والخطاب التنموي ودور الدولة. أخذت طابع التجريد من ناحية أيديولوجية وتاريخية، لذلك اتسمت بضعف على مستوى بنيتها وعلى مستوى أخر اتصفت بالقوة والهيمنة في فرض ذاتها واستمراريتها، وذلك ما يُفسر الإنفاق الكبير في الدول العربية على الأمن والعسكر من أجل إدارة الداخل وليس للتصدي لتهديدات الخارج.

2.3.4- دولة الاستيطان الاستعماري-إسرائيل

لقد عانى اليهود من الاضطهاد في الدول الأوروبية، وكانت فكرة إقامة الدولة مدعومة من الدول الأوروبية "كحل للمسألة اليهودية"، وتم دعم فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ولاحقاً الدولة حتى تكون كيان يحافظ على مصالح الدول الاستعمارية

في منطقة الشرق الأوسط. كان إنشاء وطن قومي لليهود ضمن التاريخ الاستعماري الأوروبي، والصهيونية تبنت الرؤيا والفلسفة الغربية في سلوكها ورؤيتها لذاتها، فقد استعمرت ونظرت إلى السكان الأصليين نظرة فوقية تتماشى مع المركزية والفوقية الأوروبية، فالذين أسسوا الحركة الصهيونية عاشوا السياق الأوروبي وتجربته.

يرى صايغ (1965) أنّ الاستعمار الاستيطاني لليهود سار على نهج الاستعمار الأوروبي الذي كان يبحث عن الثروة، وأيضاً تأثرهم بمبدأ القومية حيث اعتقدوا أن الروابط الدينية والروابط العنصرية المزعومة تشكل "قومية" يهودية وتعطي الأمة اليهودية المزعومة حق "الوجود" على أرض تكون ملكاً لها وحق إنشاء "دولة" يهودية. ويرى صايغ أن التشخيص السياسي له (أي دولة المستعمرين الصهيونيين: إسرائيل) تتسم بثلاث صفات جوهرية هي ميلها للعنف واتجاهها للتوسع، بالإضافة إلى طابعها العنصري.

بدأ الوجود الصهيوني في فلسطين من خلال المستوطنات، وأخذت تتوسع وتتطور واستمرت حتى الآن، فوجودية إسرائيل مرتبطة بوجودية واستمرارية المستوطنات. يبين Lorezo Veracini (2010) أن الاستعمار الاستيطاني هو ظاهرة عالمية عابرة للحدود الوطنية، وبمقدار ما هو شيء حاضر هو أيضاً ماضي، وهو يتصف بالمرونة التي لا تنتهي. أما Patrick Wolfe (2006) فيرى أن الاستعمار الاستيطاني منظومة/بنية وليس حدثاً لمرّة واحدة، وأنه قائم على منطق المحو والإلغاء، والدافع الرئيسي للإلغاء ليس العرق أو الدين، بل الحصول على الأرض والتوسع. لذلك يسعى المستعمِر إلى إبادة المجتمعات الأصلية وبناء مجتمع جديد محله ("تدمر لتحل"). في الواقع الفلسطيني إن الاستيطان الصهيوني جاء ليحل مكان الوجود الفلسطيني، واستخدام العنف والترهيب والطرد والقتل، ووجوده يؤكد على ماضيه وحاضره ووحشيته، فالاستيطان يسعى دائماً إلى التوسع والسيطرة.

2.4- بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية والسعي نحو الدولة

أدت حرب 1948 إلى تشتت الشعب الفلسطيني وفقدان الأرض والوطن. بعد فترة من المأساة حاول الشعب الفلسطيني المشتت الانضمام إلى الأحزاب العربية القومية إيماناً بالوحدة العربية وأن تحرير فلسطين هي قضية عربية، وكما انضم آخرون إلى الأحزاب الإسلامية والشيوعية على اعتبار أن القضية هي ليست محلية وإنما إقليمية / دولية. لم تكن الدول العربية معنية في خوض حروب أخرى مع دولة الاحتلال، ولكن أيضاً لم تكن تستطيع إهمال الشعب الفلسطيني المشتت. لاحقاً، وفي عام 1959

وبتوصية من مصر تم اقتراح إنشاء كيان فلسطيني يكون مسؤولاً عن تنظيم الشعب الفلسطيني وتحرير فلسطين، وبناءً عليه تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 برئاسة أحمد الشقيري، حيث نشأت ضمن حاضنة الدول العربية وسيطرتها. عملت م.ت.ف تحت إشراف ومساعدات الدول العربية متأثرة بسياقهم ورؤيتهم لفكرة "الدولة"، فهي حاولت أن تكون حركة تحرر، ولكن على شكل دولة، وتم إصدار الميثاق القومي الفلسطيني حيث كانت فكرة القومية تهيمن على السياق العربي

يقول يزيد صايغ:

> دل التحرر من وهم السياسة العربية، في أوائل الستينات، على أن الحكومات المضيفة لم تدمج الفلسطينيين سياسياً بأي طريقة ذات مغزى، وبرز تراكم الضغط، في هذه الفترة، في ظهور العشرات من الجماعات الصغيرة التي تبنت الكفاح المسلح على طريقتها الخاصة. وبقصد تنفيس هذا التوجه واحتوائه، وافق رؤساء الدول العربية على تكوين م.ت.ف سنة 1964، إلا أن أحمد الشقيري، مؤسس م.ت.ف، تجاوز صلاحياته إلى حد كبير وواجه القادة العرب بحقيقة قائمة هي إنشاء هيئة شبيه بالدولة، ذات دستور، وسلطة تنفيذية، ومجلس تشريعي، ودوائر "حكومية"، وجيش وميزانية مدققة، وأنظمة داخلية. حتى إن م.ت.ف فرضت ضرائب محدودة وتجنيداً على السكان الفلسطينيين في قطاع غزة بمساعدة المصريين، وطلبت تسهيلات مماثلة في الدول العربية الأخرى (صايغ 1997، 3).

سعت م.ت.ف إلى إنشاء كيان دولة يتكون من مؤسسات ويعمل ضمن بيروقراطية الدولة ولكن بدون أرض أو وجود سيادة، وضمن سياق تشتت الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. فمنذ البداية تبلورت المنظمة على نمط وبنية المجتمعات العربية حيث تأخذ القرارات من السلطة العليا، لكن هذا الأمر أدى في المنظمة إلى أن تسلك سلوك الدولة بدون وجود دولة مما وضعها في بعض الأحيان في تضاد مع الدول العربية.

بعد هزيمة (1967) النكسة، والتي كانت صدمة للدول العربية لأنها أظهرت ضعفهم، أحدثت الهزيمة تحولات في الدول العربية وأخذ مفهوم القومية يضعف ويتحول إلى "الوطنية"، وتزامن ذلك مع تحولات في م.ت.ف وفقدان الثقة في الدول العربية، وظهور حركة فتح على الساحة التي أخذت تثبت وجودها من خلال العمليات العسكرية التي قامت بها منذ 1965، وهي التي تولت قيادة م.ت.ف وتبنت نهج الكفاح المسلح. انعكست التحولات العربية على الميثاق الفلسطيني حيث تحول من ميثاق قومي إلى ميثاق وطني، وتم تغيير بعض بنود الميثاق، حيث تم اعتبار فلسطين وطن للشعب الفلسطيني، ورفض التدخل والوصايا من أي كيان، وأن المنظمة هي المسؤولة عن تحرير الوطن وحق تقرير المصير.

امتد الكفاح المسلح فترة من الزمن 1968–1982، إلا أنه تمخض عنه وجود خلافات مع م.ت.ف وتحولات داخلية في البنية الإدارية؛ في الأردن ونتيجة وجود تضاد مع مواقفها السياسية حاولت المنظمة التدخل بشؤون المملكة الهاشمية، مما أدى إلى قتال بين م.ت.ف والأردن وحدوث أيلول الأسود عام 1971 والذي نتج عنه نقل مقر القيادة إلى لبنان. أيضاً في لبنان قامت المنظمة بالتدخل في الشؤون اللبنانية والحرب الأهلية في لبنان.

في مؤتمر الرباط عام 1974 اعترفت الدول العربية بأن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إشراك م.ت.ف في جلساتها التي تخص القضية الفلسطينية، وبدأ الدعم المالي الريعي للمنظمة بهدف إدارة ذاتها ومساعدة الشعب الفلسطيني وتحرير الأرض. أحدث هذا تحولات في سياسة م.ت.ف وأدى إلى احتكار السلطة، فعلى "الصعيد الاجتماعي، راحت المنظمة تتحول إلى جهاز "حكومي" بيروقراطي، يتمتع القائمون عليه بامتيازات مادية ومعنوية عديدة، وإلى هيئة للتشغيل والرعاية الاجتماعية، تشغّل عشرات الآلاف من المتفرغين الذين يتقاضون رواتب شهرية، وترعى آلاف الأسر في المجالات الاجتماعية المختلفة" (الشريف 2014، 9). في نفس العام أيضاً تبنت م.ت.ف البرنامج المرحلي والذي عرف "بالنقاط العشر"، وأهم ما جاء فيه هو البند الثاني والذي اشتمل على "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها" وكان ذلك تحول جوهري في هيمنة الإدارة البيروقراطية وفكرة الدولة على الهدف التحرري ل م.ت.ف، ويرى نديم روحانا (2014) أن الهدف الفلسطيني بقي واضحاً منذ تأسيس منظمة التحرير حتى إقرار "برنامج النقاط العشر" في المجلس الوطني الفلسطيني، حدث تحول من تلك اللحظة فقد شاب غموض متزايد أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء أكان في الخطاب السياسي، أو في الوعي النخبوي وفي المفاهيم الجماهيرية، حتى أصبح من الصعب اليوم الحديث عن تصور فلسطيني لمعنى الانتصار على الصهيونية، أو لمفهوم مشروع وطني فلسطيني، أو لمعنى تحقيق الأهداف.

في عام 1982 اجتاحت دولة الاحتلال لبنان للقضاء على م.ت.ف وأدى ذلك إلى إنهاء مرحلة الكفاح المسلح، وخروج المنظمة من لبنان. "كانت المشكلة هي أن المنظمة من دون قاعدة جغرافية مستقلة ذاتياً، تحولت إلى شيء أكثر قليلاً من بنية للإدارة السياسية من بعيد، وكان واضحاً أنها كانت غير ملائمة لذلك... لم تكن مشتتة جغرافيا فحسب، بل مقسمة إلى محاور ومفتتة وبيروقراطية، إن لم نقل بكل صراحة، فاسدة بفعل انتشار السياسة الريعية والمحاباة (الشريف 2014، 14).

بعد عام 1982 أصبحت م.ت.ف في حالة تهميش تحاول استعادة دورها على الساحة، وكانت انتفاضة 1987 في الداخل فرصة لها للخروج من مأزق التهميش. كان قد مضى على إنشاء م.ت.ف أكثر من 20 عاماً، كان النظام الإداري والتراتبي والسلطوي فيها قد تشكل على نمط الأنظمة العربية الديكتاتورية. فدخلت في مفاوضات سرية للوصول إلى تسوية وحكم ذاتي فلسطيني، وأصبحت وجوديتها تتمحور على المحافظة على الجهاز البيروقراطي ضمن البنية الحزبية لها، وقد تخطى هدفها التحرري. "وبمقدار ما كانت المشكلة تتعلق بالسياسة والتنظيم الداخليين كان المأزق البنيوي للمنظمة نتيجة مباشرة للجمع بين المبادئ الشعبوية، والخطاب الوطني، والنظام السلطوي النفعي" (صايغ 1997، 15).

وقعت م.ت.ف على اتفاقية أوسلو وأدى ذلك إلى انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، تم نقل بيروقراطية م.ت.ف إلى السلطة الوطنية والتي أخذت تتوسع بشكل متسارع على حساب م.ت.ف حتى أحلت مكانها وأصبحت م.ت.ف مؤسسة تحت إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية. في تاريخ 2022/2/8 أصدر الرئيس محمود عباس قرار[9] من ديوان الرئاسة بأن منظمة التحرير الفلسطينية ودوائرها ومؤسساتها والمؤسسات التابعة لها كافة، تعتبر من دوائر الدولة، وبالتالي هي تحت هيمنة السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن الرئيس محمود عباس هو نفسه رئيس م.ت.ف. كانت الاتفاقية من فئة بادرت بالقرار بدون موافقة وتمثيل شعبي وهي الفئة العليا من الهرم البيروقراطي ل م.ت.ف، حيث فُرضت أوسلو على الشعب الفلسطيني.

ضمن السياق التاريخي ل م.ت.ف فقد طُرحت عدة تصورات للدولة متأثرة بالسياق العربي والدولي وهي:

1- الدول الفلسطينية هي فلسطين بدون وجود لليهود الا للفئة التي كانت قبل الوجود الصهيوني.

2- الدولة الفلسطينية الديمقراطية: في الميثاق الوطني الفلسطيني تم تحديد أن أرض فلسطين هي أرض للشعب الفلسطيني. لاحقاً وضمن التحولات على الساحة الدولية من حيث ضعف فكرة القومية، والقوة الإعلامية للحركة الصهيونية على المستوى الدولي وقوتها في نيل التعاطف الغربي، تبنت حركة فتح إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية (علمانية) على أرض فلسطين حيث إعطاء حقوق متساوية للسكان المقيمين عليها بما فيهم اليهود، واستطاعت حركة فتح أن تدمج شعار فلسطين الديمقراطية ضمن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية رسمياً عام 1971، بالرغم من وجود معارضة لهذا الطرح داخل م.ت.ف من بعض الفصائل.

---

[9] - تم الاعلان عن هذا القرار ونشر صورة عن وثيقة القرار في عدة صفحات إعلامية منها وكالة وطن للأنباء، وكالة الصحافة الفلسطينية، القدس، معاً، فلسطين اليوم، مصدر الإخبارية، قدس برس وغيرهم.

كان فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية غير واضحة، لذلك أوضحت حركة فتح أنها دولة على كامل فلسطين وليس جزءاً منها، وأنها تعطي حقوق متساوية مع اليهود الذين تخلوا عن أيديولوجيتهم الصهيونية، وأنها دولة عربية وجزء من العالم العربي، وتعطي الحق للذين شُرّدوا من وطنهم العودة إليه ونيلهم على الحقوق المتساوية في المواطنة، وأن فلسطين الديمقراطية هي تتويج للكفاح المسلح. لكنها لم تحدد طبيعة نظام الحكم وأيديولوجيته على أن يتم ذلك في مرحلة لاحقة بعد تحرير فلسطين، ولكن أكدت أنها دولة لن تكون ثيوقراطية أو اقطاعية أو أرستقراطية (ابراش 2008).

3- الدولة الفلسطينية المرحلية

في فترة السبعينات أخذت فتح توجهاً آخر لتحرير فلسطين والتحول نحو الحل الواقعي والدبلوماسي إضافة إلى الكفاح المسلح، حيث تبنت م.ت.ف "الدولة المرحلية" وهو إقامة الدولة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره (خالد عبد الله 2014).

4- التسوية السياسة من أجل الدولة: بعد اجتياح لبنان وخروج المنظمة منها وتهميش م.ت.ف على المستوى الدولي، سعت إلى التسوية السلمية والتي أدت إلى مؤتمر مدريد عام 1991 والتفاوض بين الطرفين (م.ت.ف والجانب الإسرائيلي)، وانتهت بتوقيع اتفاقية أوسلو وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من حدود 1967.

لم يكن هناك تصور واضح لمفهوم الدولة، ويرجع الضعف في ذلك في عدم ربط المعرفة في المشروع التحرري ليس فقط على مستوى سياسي وأيديولوجي، وإنما على مستوى اقتصادي وتقني واجتماعي، لذلك انتقد ادوارد سعيد الوفد المفاوض في أنه لا يمتلك المعرفة من أجل التفاوض، وما نتج عن ذلك من قرارات فرضت على الشعب الفلسطيني واقع جديد شديد الضعف.

اتصفت بيروقراطية م.ت.ف بالجمود وعدم إحداث تغيير في نمطها الإداري عبر الزمن، وأيضاً بوجود صراعات داخلية فيها. "وبالرغم من أن وضع الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية تغير كثيراً منذ 1968، فإن هياكل المنظمة المؤسسية واللوائح الحاكمة لها ظلت كما هي ولم تتغير فعلياً. صُمِمَت منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الرئيسية لتلائمها باعتبارها حركة تحرر وطني، لذا فقد عفا عليها الزمن وأخذت تعوّق الآن أيضاً التحديات الداخلية والخارجية" (خليل 2013).

أعطى النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية للجنة التنفيذية إنشاء خمسة دوائر في م.ت.ف وهي: الدائرة السياسية، الدائرة العسكرية، دائرة الصندوق القومي، دائرة الشؤون الإدارية ودائرة البحوث والمؤسسات المختصة، مع إعطاءها الحق في إنشاء دوائر أخرى تراها ضرورية. في الوقت الحالي (بعد أوسلو) عدد الدوائر أصبح سبعة عشر وهي: دائرة التنمية البشرية، ودائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ودائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، ودائرة شؤون القدس، ودائرة شؤون المفاوضات، ودائرة

الشؤون السياسية، ودائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، والدائرة العسكرية والأمنية، ودائرة التربية والتعليم، ودائرة العلاقات العربية والبرلمانية، ودائرة الصندوق القومي الفلسطيني، ودائرة شؤون اللاجئين، وأمانة سر اللجنة التنفيذية، ودائرة التنظيمات الشعبية، ودائرة شؤون المغتربين، ودائرة العلاقات الدولية، ودائرة الشؤون الاجتماعية. ازداد عدد دوائر م.ت.ف، واتصفت رؤيتهم وأهدافهم باستخدام المصطلحات الإدارية المفخمة بدون وجود فكر أو أهداف ورؤى واضحة وبدون وجود بُعد معرفي. تم تركيز إدارة م.ت.ف على الوعي بالحقوق، وعمل المنظمات والمجتمع المدني، والاستناد إلى القانون الدولي، وعمل الدراسات والبحوث، وتقييم مدى انسجام المستوى المحلي مع العالمي، فالتركيز على الخارج وليس الداخل، كما اتصفت إدارة تلك الدوائر في انهماكها في ذاتها ضمن الإجراءات البيروقراطية الخاصة بها. وأمثلة على ذلك:

1- دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة

بُنيت على مفاهيم إدارية ضخمة بدون وجود رؤيا واقعية، فيما يلي نص جزئي تعريفي عنها كما هو منشور في الصفحة الرسمية ل م.ت.ف:

سترسخ الدائرة أسس التعاون والتواصل والتنسيق، بما يضمن تفاعل ومشاركة الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم في المنافي واللجوء والغربة بشكل تكاملي مستغلة ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي اجتاحت العالم، وأخذت تبلور سياسات الدول وتخلق صورتهم وتقدم حضاراتهم وقوميتهم للعالم بقوالب ملائمة عابرة للقارات. وستولي الدائرة اهتماماً خاصاً للمساهمة في صياغة السياسات العامة الداخلية لتحقيق الهدف والرؤية، وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج المنبثقة عن هذه السياسات الهادفة إلى تحقيق التفاعل الداخلي باعتماد معايير ومؤشرات قياس واضحة ودقيقة وعبر تحديد السياسات الداخلية المستمرة والآنية، واتخاذ القرارات اللازمة والسريعة والطارئة استناداً إلى العمل البحثي والدراسات والوثائق، ومراجعة المنظومة التشريعية ومواءمتها للقوانين الدولية والإنسانية الدولية.....

بعض من أهداف الدائرة اشتمل على ما يلي:

1- تعريف الذات والهوية الفلسطينية بجميع أبعادها ومكوناتها عبر استغلال جميع وسائل الاتصال والتشبيك المعاصرة.

2- صياغة علاقة الذات مع الآخر من خلال التعرف على واقعه ومكوناته ومنتوجاته الفكرية وموروثه الحضاري والإنساني.

3 - التواصل مع الآخر على أساس احترام الذات واحترام الآخر والندية وتكريس القيم المشتركة.

7- خلق فضاءات إنسانية جديدة من خلال الحفاظ على حق الفرد والمؤسسة في الوصول إلى مصادر المعلومات الموثقة بحرية وسهولة.

نلاحظ من التعريف أنه شمل مصطلحات إدارية من حيث التعاون والتواصل والتنسيق والمشاركة، ووضع السياسات والخطط، ووضع معايير للقياس واتخاذ القرارات اللازمة. أما عن الهدف الأول "تعريف الذات الفلسطينية"، هل هناك حاجة إلى تعريف الذات؟ وهل هناك حاجة لصياغة علاقة الذات مع الآخر من خلال فهمه؟ وأي "آخر" ؟، أما هدف التواصل على أساس الاحترام فهي صفة وليست هدفاً. والبند السابع "خلق فضاءات إنسانية جديدة" – أي فضاءات ولماذا هذه الفضاءات، والوصول إلى أي معلومات؟ تم استخدام جمل ومصطلحات كبيرة ومجردة ومضخمة وتتصف بالعمومية بدون وجود معنى لما هي حقيقة الدائرة.

2- دائرة شؤون اللاجئين

قامت دائرة اللاجئين بتعريف موقعها ضمن الإطار القانوني والمؤسساتي "للدولة" وليس ضمن إطار تحرري.

تُبيّن الدائرة أن الإطار القانوني التي تعمل به الدائرة هو: 1 –حسب القانون الأساسي والقوانين الوطنية وقرارات مجلس الوزراء كافة وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. 2- قانون الخدمة المدنية والنظام واللوائح التطبيقية وتعليمات ديوان الموظفين العام. 3- القانون المالي للمؤسسات الحكومية والنظام المالي وقانون الموازنة العامة وتعليمات وزارة المالية. 4- القرارات والتوجيهات والتعليمات التنظيمية المختلفة داخل الدائرة، والمتعلقة بتنظيم العمل. 5- القرارات والتوجيهات والتعليمات الصادرة عن الجهات العليا التنفيذية والتشريعية بشأن تنظيم العمل، 6- القرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة باللاجئين وقضيتهم وبخاصة القرار 194. 7- الاتفاقيات الثنائية 8- ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. 9- اتفاقيات التعاون الثنائية....10- اللائحة الأساسية للجان الشعبية للخدمات في المخيمات (موقع م.ت.ف).

تبين الدائرة أنها تقوم بالمهام المحددة لها حسب النظم والقوانين الوطنية التي تحدد عملها ونطاقها، فهي خاضعة لنظام السلطة الوطنية ولتوجيهاتها بما يخص النظام البيروقراطي الخاص بها، كما تخضع للقرارات والاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الثنائية، فدورها محدد بالأطر الوظيفية والقانونية كجهاز بيروقراطي مندمج مع منظومة الحكومة الفلسطينية ومندمج مع المنظومة الدولية.

3- دائرة شؤون المفاوضات

أُنشِأت دائرة للمفاوضات بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقام بتولي إدارتها صائب عريقات والذي عرف "بكبير المفاوضين". تم مأسسة المفاوضات ضمن البيروقراطية الفلسطينية، حيث تم إنشاء مكتبان واحد في غزة والثاني في رام الله. وتم اعتمادهم كمكاتب بيروقراطية مقسمة إلى وحدات منها قسم الاتفاق الانتقالي وقسم آخر على الوضع الدائم، فهي أقسام انبثقت من روح وطبيعة اتفاقية أوسلو. تم طلب الدعم من أجل استمرارية المفاوضات، وتم الرجوع إلى مستشارين دوليين للحصول على الدعم والاستشارة، ولاقت دائرة شؤون المفاوضات دعم أوروبي قوي لذلك. وفيما يخص أهداف الدائرة القانونية ورسم السياسات، فكان دورهم يسعى لتقوية وصقل المواقف التفاوضية الفلسطينية وتطوير مواقف جديدة حيثما لا توجد سياسة سابقة، والمساهمة في المبادرات المرحلية. وكأن القضية الفلسطينية مسألة إدارية تحتاج إلى تطوير وتقوية وتحتاج إلى مبادرات. أما الدائرة الإعلامية فهدفها التوضيح والدعم وحشد مؤسسات المجتمع المدني وأيضاً دحض المفاهيم الخاطئة لدى الجمهور الإسرائيلي المتعلقة بالأهداف والنوايا الفلسطينية نحو إسرائيل، وكأن التحرر مقترن في رؤية وتقييم المستعمِر. كان الهدف الإضافي للمشروع هو تشجيع استئناف مفاوضات الوضع الدائم بالمساهمة في العديد من المبادرات الدبلوماسية التي تهدف إلى إعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات. تعتمد شؤون المفاوضات على اتفاقية هشة وتعيد إنتاج خطابها متمفصلاً عليها. لقد جاءها دعم قوي لأنها ساهمت في تحجيم القضية من خلال السعي والاستمرار في المفاوضات والاعتماد على اتفاقية مناوِرة وممزقة والتوجه نحو الخبراء الدوليين في توجيه المفاوضات.

ويرجع بقاء م.ت.ف. إلى عدة أسباب أولاً: وجود مكاتب وبيروقراطية لا يمكن أن تنهي ذاتها، وعلى العكس زاد عدد مكاتب م.ت.ف وتوسعت بعد اتفاقية أوسلو. ثانياً: لأنه فعلياً لم يحدث تحرير لفلسطين أو جزء منها، لا تستطيع نفي نفسها كحركة تحرر بالرغم من الضعف الذي انتابها، وخطابها مشوش بين بناء المجتمع وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ووجودها كحركة تحرر، لقد أصابها حالة من الازدواجية في ذاتها، نظراً لجوهر وجودها والواقع المناقض لها. ثالثاً: ما زال لها تأثير على السلطة واحتكارها " فهي الممثل الشرعي والوحيد"، وهي ما زالت تؤكد وتعيد إنتاج هذا الخطاب لأن التخلي عن هذا الخطاب يعطي قوة لبروز حركة تحرر أخرى شعبية. رابعاً: السياق التاريخي للمنظمة، فإنهائها يعني مرحلة جديدة ذو تغيير راديكالي في الصراع لذلك تحولت نحو الاستبداد والتسلطية متأثرة بسياق المجتمعات العربية، وأيضاً معناه إحداث وضع جديد للقضية الفلسطينية

على المستوى المحلي والدولي، لذلك تحاول جذب واحتواء الشعب من خلال المساعدات والوظائف وتقوية الحزب، وعلى مستوى آخر ممارسة القمع.

يتبين من ملامح بيروقراطية م.ت.ف أنها منهمكة في ذاتها من حيث الإدارة الداخلية لمكاتبها، وهي هشة تعيد تأكيد ذاتها من خلال التوسع البيروقراطي، حيث بعد اتفاقية أوسلو وما قدمته من تنازلات تتناقض مع طبيعتها كحركة تحرر. لذلك يرى خالد الحروب (2020) أن صورة الواقع الحالي تشير إلى نشوء وتغول "بيروقراطية فلسطينية" تحت مسمى" كيانية فلسطينية" وقد تفاقمت هذه البيروقراطية إلى درجة كبيرة ومتشعبة حتى لم يعد بالإمكان التراجع عنها إلى الخلف، أو التقدم بها إلى الأمام سياسياً وسيادياً، أو المناورة بحريّة من دون التكبل بأثقالها، بسبب الاعتماد العضوي والحياتي والموضوعي التي ربطتها بفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت ذاته كبلتها هذه البيروقراطية بالتزاماتها اتجاه إسرائيل.

تم الاعتراف ب م.ت.ف أنها "الممثل الشرعي والوحيد" من أجل منع وجود خلافات وصراعات داخلية في المجتمع الفلسطيني، ولكن أدى ذلك إلى احتكار السلطة على المستوى المحلي والدولي واحتكار الواقع في تفسيره وإظهاره والتحول نحو الاستبدادية والذي أعطى الطابع العام للمنظمة، وكان ذلك مقترن بدور الأنظمة العربية في تشكل م.ت.ف مع وجود قوة وتأثير وهيمنة عليها. فقد "تعمدت قيادة المنظمة، عندما عرَّفت الجهةَ الممثلةَ للفلسطينيين ورسمت ملامحها، أن تحد من خضوعها لمساءلة شعبها ومحاسبته. في حين عكس سلوك القيادة المستبد الأصول التي قامت عليها م.ت.ف وقد أُعيد إنتاجه في هياكلها المؤسسية" (الأشهب 2015). لقد تأثرت م.ت.ف منذ البداية بالأنظمة العربية محاولة أن تكون على شكل دولة والذي انعكس على طابعها وسلوكها.

عمد ياسر عرفات على إدارة السلطة والتثبت بها، و"اعتمد عرفات بشكل قوي على الأصول الملموسة لشبكة رعاياه المعاد بناؤها، والتي امتدت من خلال البيروقراطية والخدمات الأمنية وما ورائهما" (Parsons 2005, 113). "حاول عرفات أن يثبت سلطته من خلال العائدين حيث 38,000 من كادر م.ت.ف، الطاقم الإداري وأفراد العائلة رجعوا إلى مناطق الحكم الذاتي، حوالي 80% تم دمجهم في القطاع العام" (Tamari 1996)، وأخذت السلطة تزيد قوتها وهيمنتها من خلال التوسع وزيادة الموظفين والرواتب. أدى ذلك على المدى البعيد إلى وجود تضخم بيروقراطي مقترن بوجود فراغ وظيفي عند الموظفين، وزيادة التراتب الإداري، ومحاولة الصعود على السلم الوظيفي والذي يحتاج إلى موظفين أكثر وأكثر. وهذا النمط أوجد رؤيا أو فكر

بيروقراطي يسعى لتضخيم البيروقراطية أكثر والانهماك بها ضمن العلاقات الوظيفية، وزيادة الدخول في الشريط الأحمر[10] (مرض البيروقراطية).

اتسمت بيروقراطية م.ت.ف في الازدواجية، حيث يتم رسم واقع يأخذ بُعد رسمي ضمن المؤسسة، في حين أن الطابع غير الرسمي والعلاقات هي التي تحدد البنية الرسمية، في سياق الحصول على الريع المالي والذي هو نتاج مساعدات وليس نتاج إنتاج ذاتي، وهو بالأغلب ريع غير مشروط، كما اتصفت بالسرية ومحاولة إخفاء جذور اللارسمية. يتتبع الكيالي (2019) تاريخ منظمة التحرير ويرى أنها اتسمت بالتالي **أولاً:** عدم الاهتمام بالإنشاءات السياسية، مع ميلها للروح البراغماتية والعاطفية والمناورة في انتهاج المواقف السياسية وتعيين الخيارات الوطنية. **ثانياً:** لامبالاتها للفجوة القائمة بين الشعارات والإمكانيات، وبين القرارات والقدرات، وبين الخطابات والممارسات. **ثالثاً:** تدني اهتمامها بالمشاركة السياسية، بحيث أن الفلسطينيين لم يحظوا بمؤسسة لصنع القرار تليق بخبراتهم الفكرية والسياسية، وبمكانة قضيتهم. **رابعاً:** افتقادها لآليات العمل الديمقراطي، والتمثيلي، وللطابع المؤسساتي في أُطرها ومؤسساتها القيادية والجمعية. ويستنتج أن كل ذلك، مع العوامل الموضوعية أو الخارجية الضاغطة، أدى إلى إهدار جزء كبير من الطاقة الكفاحية للفلسطينيين، وبدّد من إنجازاتهم، وضمنها الإجماعات التي صاغتها حركتهم الوطنية منذ انطلاقها، وكيانهم السياسي المتمثل بمنظمة التحرير.

هيمنت حركة فتح على م.ت.ف منذ عام 1965 و" كان هدفها تحرير فلسطين وعودة اللاجئين إلى وطنهم، ولكن كانت أيديولوجيتها غامضة، وقد أدت هذه الضبابية وعدم الوضوح إلى جذب العدد الأكبر لحركتها ومن طيف واسع من توجهات فلسطينية فلسفية مختلفة" (Morrison 1985, 19)، وأيضاً حصلت على الدعم الأكبر، وتم صرف الكثير من الأموال على الحزب والتعبئة للتأكيد على الدعم الشعبي. لكن هذه العمومية التي تبنتها فتح أدت لاحقاً إلى بروز صراعات في داخل الحزب

---

[10] - في دراسة بوزمان (1993) يرى أن الشريط الأحمر ليس ظاهرة طبيعية وانما هو بناء اجتماعي، ويعتبره أنه مرض البيروقراطية. يعرفها بأنها قواعد المؤسسة وقوانينها وإجراءاتها والتي تخدم وظائف اجتماعيه ومؤسساتية غير ملموسة، ومع ذلك تبقى لها قوى وتؤدي إلى عدم الفاعلية، تأخيرات غير مبررة، الإحباط والإزعاج" (Bozeman 1996, 15). أما ميرتون (1940) يرى أن حاجة المؤسسة للالتزام بالقواعد تؤدي إلى إحلال الهدف بالقواعد بين الأفراد الذين يعملون في المؤسسات البيروقراطية، والتي تصبح أهداف في ذاتها، والالتزام بالإجراءات الرسمية تتداخل مع تبني تلك القواعد في ظروف محددة، وبالتالي القواعد التي صممت من أجل الفاعلية بشكل عام، على العكس تنتج عدم الفاعلية في ظروف خاصة أو استثنائية"(Merton 1940).

نفسه، وظهور الضعف الداخلي فيها. لم تدمج الفكر والمعرفة مع المقاومة والتحرر مبررة ذلك أن الممارسة الثورية هي التي تصنع الفكر، ولا تريد أن تكون مثل الدول العربية، مما جعلها تأخذ طابع شعبوي بسيط والذي أخذ يتطور مع الزمن. في تقرير الجلسة الرابعة لحركة فتح بعنوان "مبادئ وأهداف وشعارات الحركة" بدون تاريخ ورد ما يلي:

كثيرون هم الذين يتهمون (فتح) بأنها لا تملك فكراً واضحاً ومنهجاً ثورياً عاماً وكثيرون – منهم البعض منا – يعتقدون أن هذا صحيح. والحقيقة أن فتح مؤهلة من خلال ممارستها الثورية لصنع الفكر العربي الجديد وذلك بعد الضياع الفكري الرهيب الذي تعبئه هذه الأمة منذ نكبة فلسطين 1948 بِدأً بالتصفيق للانقلابات العسكرية التي حاولت تصحيح الأوضاع، فكان أن قامت هذه الانقلابات بالإضافة إلى فشلها في وضع حد لآلام الأمة العربية، بتدمير المقدرات الفنية والعسكرية للجيوش العربية، ثم غرقت في دوامة ضياع جديد أتت به الأحزاب على تعدد فلسفاتها اليسارية والقومية والدينية وانقسامات هذه الأحزاب على نفسها فتعددت المفاهيم اليسارية والمفاهيم القومية والمفاهيم الدينية. وزاد هذا الضياع حدة عندما بدأت القيادات التقدمية تطرح شعارات تجري الجماهير وراءها وسرعان ما تُصدم هذه الجماهير بتراجع القيادات عن الشعارات التي طرحتها (الصفحة الرسمية لحركة فتح).

استناداً إلى ما سبق وما تم شرحه عن التحولات التي مرت بها م.ت.ف، يمكن تصنيف مراحل تطور بيروقراطية م.ت.ف إلى أربعة مراحل: البداية (التكوين) ولادة البيروقراطية والتي أخذت تكبر تدريجيا حتى عام 1974، المرحلة الثانية احتكار السلطة مع تنامي المساعدات للمنظمة مما أدى إلى تضخم سريع في البيروقراطية، ترافق معها بروز نخبة حاكمة تدير المنظمة على مدى حوالي 10 سنوات، وقد تثبتت في الجهاز البيروقراطي، والمرحلة الثالثة هي الانهماك في البيروقراطية متجاوزة الأهداف الرئيسية لوجودها ومقترن بضعف داخلي عميق، والمرحلة الرابعة هي مرحلة أوسلو وما بعدها حيث محاولة إنقاذ البيروقراطية من خلال نقلها من م.ت.ف إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، والمرحلة الأخيرة توسع بيروقراطية السلطة الفلسطينية (ككيان دولة) على حساب م.ت.ف والهيمنة عليها (كحركة التحرر).

أما بيروقراطية السلطة الوطنية فقد بدأت ببيروقراطية متضخمة ووجود نخبة حاكمة تتعامل مع المؤسسة بنفس نمط الأنظمة العربية حيث تعتبر الفئة الحاكمة محتكرة "للدولة"، مع بقاء قوة وسيطرة حركة فتح، لذلك لم يمضِ وقت قصير حتى بدأت قضايا الفساد تزداد وتبرز بقوة.

2.5- النيوليبرالية في الضفة الغربية والسعي نحو "الدولة النيوليبرالية"

أدت النيوليبرالية إلى اختراق اقتصاديات دول العالم الثالث وزيادة مستوى الفقر فيها وتحويل الشعوب إلى ضحية، وكان ذلك من خلال التدخل في السياسات الاقتصادية مع فصل ذلك على المستوى السياسي وإنتاج اقتصاد ضعيف وتابع، وبالمقابل تقديم مساعدات إنسانية كبديل عن تلك التحولات الاقتصادية والسياسية. "إنَّ سلطة المساعدات الإنسانية تسعى لضمان بقاء الشعوب المضطهدة في صورة الضحايا العاجزين، كما أنها تفرض على المُضطهدين الظهور بثوب الضعفاء والتصرف كضحايا بلا حول ولا قوة لحماية حقهم في تلقّي المساعدات الإنسانية" (طبر 2012، 26). في الضفة الغربية "اتصفت هذه المساعدات بوجود ازدواجية، فإن نسق المساعدات الإنسانية يُقَر أولاً بمعاناة الآخرين، لكن التعامل مع هذه المعاناة لا يحمل بعداً سياسياً، بل يقتصر على العمل الخيري والذي يُطرح كبديل للخطاب السياسي التقدمي من خلال الفصل ما بين الحرمان والقوة المهيمنة. هذا الوضع يقود إلى اشكالية تقوم على أساس أن المعاناة الإنسانية قابلة للمعالجة عبر تدخل أخلاقي بعيدا عن السياسة (Calhoun 2008, 90-91 في طبر 2012، 10).

لم تسعَ المساعدات الدولية إلى بناء بنية تحتية في الضفة الغربية إنّما سعت إلى بناء نظام بيروقراطي مُنفصل عن إدارة دولة الاحتلال، وضمن السقف والوضع الذي أنتَجه، وكلما ضاق السقف كلما أعادوا إنتاج الواقع ضمن التحول الجديد مع البروز بدور الداعم للسلام والتنمية. وهذا السياق أدى إلى إضعاف المجتمع على مستوى سياسي واجتماعي حيث الايمان بالحاجة إلى تلك المساعدات وأنّهم ضحايا لممارسات الاحتلال والذي لم يتقيد باتفاقية أوسلو، والتذرع بالقوانين الدولية في المطالبة بالحقوق. كان سعي السلطة الفلسطينية نحو الدولة وبناء المجتمع المدني مقترن في الاندماج في النظام النيوليبرالي العالمي، وقد لعب سلام فياض دور جوهري في دمج الضفة الغربية ضمن المنظومة النيوليبرالية من خلال "الإصلاحات الادارية" والعمل على "مشروع الدولة" والسياسيات التي تبناها وفرضها، وكان ذلك بدعم وتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى مستوى آخر لعبت مؤسسات المجتمع المدني دور في فرض الخطاب النيوليبرالي من خلال توجهاتها نحو تعزيز الفردانية والمطالبة بالحقوق والتوجه نحو الريادة والحرية والاستقلالية ونبذ العنف، والتي لاقت الدعم الكبير من الخارج. تم إنشاء نظام نيوليبرالي من حيث دور الدولة وتجردها من دورها الاجتماعي، وخصخصة العام ونشوء فئة قليلة تمتلك رأسمال كبير، وتعزيز دور البنوك

ودورها في تنظيم حركة رأسمال وتحقيق الربح، وتعزيز الثقافة النيوليبرالية حيث التوجه نحو الفردانية، والاستهلاك، والمادية، والربح.

2.5.1 – التمويل وسياسة الممولين

كان هدف التمويل هو دعم عملية السلام بين دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني في بناء دولته على حدود 1967 من خلال بناء المؤسسات المختلفة الحكومية والغير حكومية، ودعم البنية التحتية وإحداث التنمية، وإقامة مجتمع مدني يخضع للمحاسبة وسلطة القانون وتحقيق الحريات وإعطاء الحقوق المختلفة للمرأة والطفل والفئات المهمشة. لذلك كان الدعم مشروطاً وضمن إطار عملية السلام، وأهمها نبذ العنف والتصدي للعنف الداخلي المجتمعي، وكان من أهم الشروط هو نبذ العنف ضد الاحتلال واعتباره إرهاباً. يوضح خليل نخلة (2004) أنّه مع بروز العملية السلمية ودعوة البنك الدولي للشركاء الدوليين للاستثمار في عملية السلام تدفقت الأموال على فلسطين من قرابة أربعين دولة وجهة مانحة تمتد من الخليج العربي إلى اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية، وبِلُغة الأرقام فإن تعهدات المانحين في الفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى اقتربت من 6 بليون دولار.

إنَّ الدعم الدولي أصبح هو المُحتكر للواقع في ظل عدم وجود قوة فلسطينية قادرة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ضمن هيمنة الاحتلال، وهذا أدى إلى فرض مفاهيم المُمولين بشكل جزيئات تجسدت في فكرة المشروع وضمن إجراءات عقلانية مُجردة. "فبقبول التمويل يقوم المتلقي بتجسيد الهوية الفكرية والثقافية للداعم ويجعلها المرجع لمنظومته السلوكية، منظومة تحتوي على القيَم وعلى المراجع القيمية، تضمن تعريف ما هو"عقلاني" وإقصاء ما هو "لاعقلاني"، فهي نفسها تحدد حدود العقلانية ونوع اللغة المستخدمة وطبيعة إطار الفعل" (صبيح 2017). تجسَّدت البيروقراطية النيوليبرالية الهرمية في تعريف الواقع من أعلى ومن خلال التمويل وتجزئة الأهداف إلى مشاريع ضمن فَصل الحقول الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وفي داخل كل حقل تقسيمات أخرى منفصلة. إضافة إلى ذلك، التحكم في سياق التمويل من حيث الكيفية والتوقيت والمراحل وماهية الأهداف والإجراءات والآليات، مع فصل الواقع الاحتلالي. ترى ليلى فرسخ أن هذه المشاريع تتبنى أجندة النيوليبرالية والتي تجعل السوق مركز التغيير ومساحة الدفاع عن الديمقراطية وهي المقاربة التي قادت في النهاية إلى تراجع العمل السياسي في المجتمع

واستبداله بمفهوم "التمكين" وهدفت إلى ضمان عدم انهيار عملية السلام أكثر من سعيها لتحقيق مشاركة سياسية فعالة تضمن انخراط كافة شرائح المجتمع الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة (فرسخ 2010، 197).

تسعى جميع المؤسسات إلى التمويل والحصول على المشاريع وكلما كان الخطاب النيوليبرالي أقوى كلما حصلت المؤسسة على دعم أكبر، وبالتالي يتم التعامل مع "المشاريع" من منطلق الربح ومن منطلق استمرارية المؤسسة. أدى ذلك إلى "بروز طبقة جديدة من المنتفعين مكونة من المؤسسات غير الحكومية المهنية" (فرسخ 2010، 210).

ويرى نخلة (2004):

> أنَّ العملية التنموية لا تدار من أناس أكفاء على صعيد المانحين أو على الصعيد الفلسطيني، فالخبرات الأجنبية التي تتدفق على فلسطين بحجة إسداء النصح وإعطاء المعرفة ونقل الخبرات ليست أكثر من "مرتزقة جدد". "والمرتزقة الجدد" يُمثلون فئة متنامية بصورة متسارعة من المخادعين المحترفين على المسرح العالمي، ممن يتزاحمون ويتدافعون عبر وسائل الاتصال لترويج بضاعتهم المُتمثلة بمعرفتهم وخبرتهم لصالح من يعرض ثمنا أعلى، إنَّهم يجيبون العالم دون وازع أو رادع ولا يقف في طريقهم لا حدود ولا قيود. إنَّهم بمثابة الرُحَّل للاقتصاد والمجتمع المعولمين والأدمغة كلية الوجود للمشاريع التنموية (136).

تأتي أكثر المساعدات من الولايات المتحدة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للمساعدات والتنمية USAID)، يليها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وبعدها دول أوروبية مختلفة، إضافة إلى المساعدات العربية. تُصرَف المساعدات والمنح على الرواتب والنفقات التشغيلية والمساعدات الإنسانية والبرامج الريادية والتطويرية والتمكينية والحقوقية المختلفة وبرامج إعطاء القروض وتعيين الخبراء....، ولا تُستخدم في تطوير البنية الاقتصادية، فهي تتصف أنها مؤقتيه، إضافة إلى إعطاء حيّز كبير للقطاع الأمني.

يهدف التمويل إلى: أولاً تحقيق الأمن (القمع الداخلي) ضمن المعطيات الموجودة والتصدي للمقاومة المقترنة بأمن الاحتلال، وثانياً: السماح باختراق المفاهيم النيوليبرالية للمجتمع، وإيجاد سكان يتم إدارتهم بيروقراطياً حيث يُفرض عليهم الالتزام بالمعايير البيروقراطية المُجردة، ويصبح كل فرد مُنفصل عن الآخر ضمن وظيفته المحددة، وَمطالبه الخاصة. يرى توفيق حداد أنَّه يجب أن تُقرأ ممارسة المانحين الدُوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنَّها محاولة لصوْغ الترتيبات المؤسسية والحوكمية لجهاز السلطة الفلسطينية وتيسيرها، لتتوافق مع هذه الأجندة (النيوليبرالية). ويشمل هذا تلزيم الحاجات الأمنية الإسرائيلية إلى السلطة

الفلسطينية، وإطلاق ترتيبات اقتصادية وطبقية تستجيب لذلك، وإقامة نموذج ل – نزع – التنمية دينامي يبدو كما لو أنَّه "ملك" فلسطيني (حداد 2015، 67).

إنّ الاعتماد على المساعدات وهيمنة النيوليبرالية أدت إلى توجه المجتمع نحو الاستهلاك ومظاهره، والتخلي عن الديمقراطية، والتوجه نحو القطاع الخدماتي، وانتشار الفساد في المجتمع والاعتماد على العلاقات والمحسوبيات. لم تكن هذه الأموال الهائلة لدعم السلطة الفلسطينية بدون مقابل أو خارج عن تعزيز وجودية الاحتلال، إنما هدفت إلى إعطاء شرعية لدولة الاحتلال في منطقة الشرق الأوسط بحيث يصبح لها دور أكبر وأعمق فيها، وكان ذلك من خلال تهيئة الظروف وتشييد البنى اللازمة للعيش في متخيل الدولة الفلسطينية.

2.5.2- سلام فياض ومشروع "الدَّولة النيوليبرالية"

عمل سلام فياض مُساعد ومُستشار المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1987–1995، وكان المُمثل المقيم في الضفة الغربية وقطاع غزة في صندوق النقد الدولي من 1996–2001. أَخذ منصب وزير لوزارات مختلفة، وفي بعض الأحيان أكثر من وزارة منذ عام 2002 وحتى عام 2013، وتحديداً وزيراً للمالية. كما تم تعينيه رئيساً للوزراء في عام 2007 وعام 2012 (أُنظر وكالة وفا). في عام 2006 رشح نفسه في الانتخابات التشريعية تحت قائمة "الطريق الثالث" المدعومة أمريكياً، إلّا أَنها لم تحظ إلا بنسبة قليلة 2.4% (أُنظر لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين).

نظراً للسياق العملي لسلام فياض وخبرته وتوَجُّهاته النيوليبرالية، فقد حظي بدعم وثقة قوية من المجتمع الدولي وتحديداً صندوق النقد الدُولي والبنك الدُولي ولفترة طويلة نسبياً من عمر الحكومة. تمَّ فرضه على الحكومة الفلسطينية، ومن خلاله تم تحصيل أكبر قدر من المساعدات. تولّى مناصب مهمة وأثّر في تبني مفاهيم الحرية والشفافية والحوكمة وبناء المؤسسات. في عام 2009 تبنَّى فيَّاض مشروع "إقامة الدولة" وإنهاء الاحتلال على حدود 1967 ضمن فترة زمنية محددة، على اعتبار إنهاء هذا المشروع عام 2011. كانت فكرة الدولة بمعنى الدولة النيوليبرالية حيث "تخضع لأجندة السياسات الاقتصادية المُعلنه في عقيدة ما أُصطُلح على تسميته "إجماع ما بعد واشنطن"[11] الذي يَفترض أن تكون الدولة قادرة ومستجيبة تحافظ على الأمن والنظام

[11] - إجماع ما بعد واشنطن: يشير إجماع واشنطن إلى الإستراتيجيات التنموية التي تركز على الخصخصة والتحرر الاقتصادي، وهي مجموعة من السياسات التي تبنتها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والخزينة الأمريكية والمتواجدين في

العام، وتضمن تكافؤ الفرص، وتقوّي مواطنيها الذين تقع عليهم المسؤولية الأخلاقية لجهة الاعتماد على أنفسهم عوضاً عن الاتكال على الدولة الراعية والأبوية" (الخالدي وسمور 2011، 77).

يبين الخالدي وسمور أيضاً أن هناك أربعة مكوّنات مُعلن عنها من السلطة الوطنية فيما يخص إنجاز بناء الدولة وهو تكرار خطاب "إجماع ما بعد واشنطن" بما يتضمن: 1: ضمان الأمن وسيادة القانون... والواضح تماماً من تخصيص السلطة الفلسطينية مبلغ 228 مليون دولار لبرنامج تغيير القطاع الأمني وإصلاحه للفترة 2008–2010. 2– الالتزام ببناء مؤسسات خاضعة للمساءلة والمحاسبة. 3– توفير الخدمات بصورة فاعلة كوسيلة لكسب المشروعية من المواطنين والمستثمرين في آن واحد. 4– نمو القطاع الخاص، والذي يتطلب عملية شاملة من الإصلاح القانوني والتنظيمي والإداري ... كجزء من السعي لتحقيق قدر كبير جداً من الاعتماد على الذات اقتصادياً (الخالدي وسمور 2011، 77–78).

فاض سلام فياض بالأموال على المجتمع الفلسطيني من مساعدات وترقيات ومناصب. أحد الموظفين عقَّب على المعاملات المالية في فترة فياض بأن ""الاستثناء" تخطى وهيمَن على المعاملات الأخرى، ولا أذكر أنه رفض أي طلب لأي جهة". فكان يحاول كسب جميع الأطراف والتوجهات لإدخالهم ضمن رؤيته المُؤسساتية وسياسته الاقتصادية وضمن النظام البيروقراطي. "منذ اتفاقية أوسلو حتى الآن لم يحظَ المجتمع الفلسطيني بالدعم مثلما حصل عليه خلال فترة سلام فياض منذ عام 2007 وحتى عام 2013 وتحديداً في السنوات 2008، 2009 و2013 (العجلة 2019). أدَّت هذه المساعدات إلى إحداث فرقعة من التنمية وهي في الواقع تنمية زائفة نابعة من المساعدات وليس من الإنتاج المحلي.

في رسالة الدكتوراه للباحث Alaa Tartir (2015) بعنوان "تجريم المقاومة، ترسيخ النيوليبرالية: المنهجية الفياضة في الضفة الغربية". يستخلص الباحث أنَّ الحملات الأمنية الفياضية أسفرت عن تحول سلطوي في شخصية السلطة الفلسطينية وعمليّات قوات الأمن التي تجلت في الاستخدام المُفرط للاعتقال التعسفي والتعذيب في سجون السلطة الفلسطينية، فضلاً عن الحد الأدنى

واشنطن – والتي استندت على السوق الحر بدون وجود قيود عليه بما فيها حرية تحديد الأسعار والحد من دور الدولة، اعتقادا أن ذلك سوف يؤول إلى الفعالية الاقتصادية. هذه السياسات فشلت في دول العالم الثالث وتحديدا أمريكا اللاتينية مما دعا هذه المؤسسات إلى إعادة النظر في اجماع واشنطن وانتاج "إجماع ما بعد واشنطن"، ومحاولة فهم أسباب الفشل وإعادة النظر في دور الدولة، ولكن تم إلقاء اللوم على تلك الدول بأنها تفتقد للشفافية ونتيجة سوء إدارتها وليس المشكلة جوهر أو سياسات إجماع واشنطن (السياسات النيوليبرالية) (أُنظر Stiglitz 2004).

من مساحة معارضة الأصوات أو المقاومة في النظام السياسي الفلسطيني. ويضيف الباحث أن إجراء إصلاح أمني في سياق الاحتلال الاستعماري وبدون معالجة اختلالات القوة لا يمكن أن يُؤدي إلا إلى نتيجتين: التعاون "الأفضل" مع القوة المُحتلة، وانتهاك الأمن والحقوق (الوطنية) للشعب الفلسطيني من قبل حكومته وقُوات الأمن (الوطنية). لذلك، فإنَّ التحولات التي حدثت خلال نموذج الفياضيين في فلسطين المُحتلة أسفرت عن نتيجتين رئيسيتين: تجريم المقاومة وتوطيد النيوليبرالية.

عمل سلام فياض على أربعة مستويات هي:1 – الأمن 2– النيوليبرالية 3– تعزيز النظام البيروقراطي 4– موالاة الغرب في سياساتهم ورؤيتهم. لقد عمَّق المؤسساتية والبيروقراطية وهدف إلى إصلاحها وتقويتها ضمن سقفها الدّوني مع تجذير قوة الأمن في المجتمع، وعمّق النيوليبرالية من خلال "الإصلاحات" الاقتصادية المُتمثلة في إعطاء قوة للبنوك وأصحاب رؤوس الأموال؛ مما أدى إلى تحوُّلات عميقة حيث المقاومة مقابل تقوية الأمن، والتحرر مقابل البيروقراطية، والتضامن المجتمعي مقابل الفردية، والديمقراطية مقابل التكنوقراط (حكم الأقلية والتسلطية)، والمحلي مقابل العالمي، والكيان (الداخل) مقابل دعم الخارج وتحكمه (اغتراب مجتمعي)، والجمعيات مقابل القروض ومأسسة حركة حماس ومأسسة الفلتان الأمني.

كان هذا الدعم الخارجي لمساعدة سلام فياض في "مشروع الدولة" والتي اعتبرها فياض– حسب ما عبّر عنه في وثيقة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة" في شهر آب /2009 ضمن برنامج الحكومة الثالثة عشر–"أنَّها دولة طوباوية خيالية من حيث حدودها واستقلاليتها وتنميتها وحُكمها وعدالتها وطابعها السلمي وعلاقاتها مع الاحتلال والمجتمع الدولي"، مُجرِّداً إيّاها من سياق علاقتها التاريخية مع الاحتلال ومُتثبتاً بالقانون الدُولي، لذلك فشل مشروعه ولم يُحقق ما سعى إليه وعلى العكس أدى إلى تعميق الخضوع للاحتلال وتقوية المأسسة وتعميق اللامساواة الاجتماعية وإنشاء شكل "دولة" مُشوَّه من حيث التعريف والممارسة والسلوك على مستوى داخلي وخارجي. إنَّ ما قام به فياض هو إعادة تثبيت البيروقراطية والمؤسسات وإعادة توجيه المجتمع بعد الانتفاضة الثانية، وإحداث تحول من فعل جماعي – بيروقراطية هشة ورفض الناس لها وإيقانهم بما ستحوله أوسلو من دمار والتمرد على ذلك من خلال الانتفاضة الثانية – إلى فعل اجتماعي مُعَقلن ومُسيطَر عليه من خلال المُؤسسات.

2.5.3 – النظام النيوليبرالي في الضفة الغربية

تتميّز الضفة الغربية في هيمنة ثلاث قطاعات على الاقتصاد الفلسطيني وهي القطاع الحكومي والبنوك والقطاع الخاص (مالكو رأسمال)، وتنسجم مع بعضها البعض ضمن لغة واحدة مشتركة فجميعها تسعى إلى الربح المادي، والثلاثة شركاء في فرض

النظام النيوليبرالي. إنَّ السيطرة على رأسمال أدت إلى وجود فوارق طبقية مُجتمعية، حيث "بلغت نسبة الفقر في الضفة الغربية 14% عام 2017" (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020). أما نسبة البطالة فبلغت 15% في الضفة الغربية عام 2019 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2019)، "وهناك طبقة "الواحد في المئة"، وإن لم يتم قياسها بعد، تعيش نمط حياة مترف وتملك منازل ومركبات وملابس واستهلاك ظاهري، يُنظر إليها على أنها ترمز لمكانة اجتماعية مرموقة من الأغنياء الجدد حديثي النعمة" (الخالدي 2018، 28).

الحكومة

أخذت الحكومة الفلسطينية الطابع الريْعي، وأيضاً تبنت نظام "السوق الحر"، فقد تبنت سياسة الخصخصة وتحويل الخدمات العامة إلى شركات خاصة يمتلكها مجموعة أفراد. "فلا توجد لدى السلطة الوطنية سياسة اقتصادية، بل الأكثر من ذلك، أن عملية تنظيم الاستثمار العام تخضع لأفراد في مواقع مسؤولية داخل نطاق السلطة الوطنية، فكيف يتم التخلي عن ثلاث قطاعات الكهرباء والاتصالات والسوق المالية لصالح القطاع الخاص مقابل ثمن بخس، وهي قطاعات سيادية ومربحة جداً، تستطيع أن تدر دخلاً كبيراً على ميزانية السلطة، وبدل ذلك تُحول لتدار وتحتكر من قبل فئة قليلة من رجال الأعمال (جابر 2010، 96). مما أدى إلى استملاك وتراكم رأسمال عند فئة قليلة من الناس.

يقول جابر (2010):

> إن ديناميكة وطبيعة السوق في المجتمع الفلسطيني اتصفت ببعدين– الأول: محاولة جذب وتعزيز الفرص الاستثمارية المبنية على قدرة رأسمال الحر على الاستثمار في القطاعات المُربحة وذات العائد المالي الكبير، دون تحديد أولويات للقطاعات التي يجب الاستثمار بها. والثاني: الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية، وهي قضية فنيّة إدارية تتعلق بجملة من الإجراءات والقواعد لإدارة الشركات ضمن المفاهيم العالمية المُتبعة، التي تؤدي بالضرورة إلى سيادة النسق المعولم في إدارة هذه الشركات، بحيث تكون جُزءاً أصيلاً وملتزماً وعضوياً بقوى العولمة الاقتصادية (92).

وهذا تعبير عن البيروقراطية النيوليبرالية، تُفسِّر هيبو كيفية انتشار هذه الأعراف والقوانين والآليات خارج عالم التجارة وخارج الشؤون الاقتصادية بحيث لا يؤثروا (الأعراف والقوانين والإجراءات) على الدولة فقط وإنما على المجتمع ككل. وهذا يُبين مدى كثافة النيوليبرالية من خلال تحويل أشكال البيروقراطية – والتي تمُر على الأقل من التدخل المباشر ومشاركة المؤسسات

والإدارات – إلى ممارسة السلطة من خلال الهرمية وفرض إتباع الأوامر من الخارج... ويتم تمثيل ذلك كموافقة طوعية وتوجيه سلوك الناس بشكل أسهل لأن هذه القواعد والمعايير والرسميات تم تجريدها من مفهمة الواقع، أي مفهمة تمثلت في العقلانية والمنطقية (هيبو 2015، 30).

إضافة إلى ذلك، لم تسعَ الحكومة إلى بناء ودعم الاقتصاد الوطني، فقد اتصف الإنفاق الحكومي بدفع الرواتب والمساعدات المالية ولم يهدف إلى إنشاء بنية استثمارية واقتصادية تؤهل لبناء اقتصاد مُنتِج يعمل على إنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

تستحوذ فاتورة الأجور والرواتب على أكثر من 50% من مجموعة النفقات الجارية، بالإضافة إلى النفقات التحويلية، وهي نفقات غير مُنتجة، لكنها ضرورية لاعتبارات اجتماعية وسياسية، كالإعانات الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية للأُسر التي تعاني من الفقر الشديد، فإن فاتورة الرواتب والنفقات التحويلية معاً تصل إلى أكثر من 70%، مما يحد من مرونة السياسة المالية. تعكس هذه البيانات الدور الوظيفي بالدرجة الأولى للقطاع الحكومي، وإلى درجة التضخم الوظيفي والبطالة المُقنّعة. أما عن إيرادات السلطة فمصدرها المساعدات الخارجية الدولية من الدولة المانحة، وإيرادات المقاصَّة مع إسرائيل من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات، إضافة إلى ضريبة الدخل المقتطعة من أجور العُمال في إسرائيل والمستوطنات، والضرائب المباشرة (ضرائب الدخل والأرباح والأملاك)، والتي تشمل بالمتوسط 9% من الضرائب في حين أنَّ الضرائب غير المباشرة تشكل 91% (المقاصة) (الاتحاد العام لنقابات العمال 2013، 34–38). أما عن توزيع الحكومة على القطاعات المختلفة فيشكل القطاع الأمني حوالي 25%[12] من الميزانية، ويبلغ عدد الموظفين المدنيين 60% والعسكريين 40% (موازنة المواطن 2018، ص19). بلغت نسبة الإنفاق الحكومي للعام 2018، 50% رواتب وأجور، واستخدام السلع والخدمات (النفقات التشغيلية) 14% والنفقات التحويلية 24% والنفقات التطويرية 11% والأصول غير المالية

[12] - حصة قطاع الأمن من النفقات من الموازنة الجارية

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	%28.1	%28.5	%26.7	%25	%24.9	%22.7

المصدر: أمان، واقع موازنة قطاع الأمن ضمن الموازنة العامة الفلسطينية، تقرير رقم 158، 2019، ص8.

(النفقات الرأسمالية) 1%. شمل التوزيع من حيث القطاعات: 47% لقطاع الحكم و47% للقطاع الاجتماعي و2% للقطاع الاقتصادي و4% لقطاع البنية التحتية[13] (موازنة المواطن 2018، ص12، 14).

نستنتج مما سبق، أنَّ الحكومة الفلسطينية أخذت طابع الريْع حيث إنَّ الاعتماد على الريْع (المساعدات الدولية) وعلى الضرائب، والإنفاق على الرواتب والمساعدات الاجتماعية وإدارة الحكم ولم تسعَ إلى بناء مجتمع مُنتج أو مجتمع يسعى إلى الاكتفاء الذاتي، وتبنَّت سياسيات اقتصادية من حيث الخصخصة وتحديد دور "الدولة"، منتجة بذلك فئة رأسمالية مُحتكِرة، ولم تتبنَ سياسات تدعم وتُنعش الاقتصاد الوطني المحلي.

البنوك

عملت البنوك على فرض ودمج المجتمع في النظام النيوليبرالي، فهناك تضخُم في عدد البنوك في الضفة الغربية حيث يوجد أربعة عشر بنك في الضفة الغربية وقطاع غزة، سبعة منها محلية وسبعة عربية وبنك أجنبي واحد[14]، وهذه البنوك مؤسسات ربحية، وهي في حالة دائمة من التمدد والتوسع، وتلعب دور مركزي في إدارة الاقتصاد والمجتمع. ساهمت البنوك في نشر ثقافة الاستهلاك والفردانية، فإن "القروض التي مُنحت للناس هي قروض ذات طابع استهلاكي، وغالباً تم توجيه تلك القروض لشراء منتجات مستوردة.... ولا تُفيد في تطوير الاقتصاد، فهي أموال لا يتم استثمارها بشكل صحيح ليعاد ضخها ثانية في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تتحول لعبء على الناس" (الرياحي وسمارة 2014، 5). بالنسبة للمواطنين والموظفين تتعامل البنوك مع أفراد من حيث إعطاء القرض وتحديد الزمن والفائدة.... الخ، فالفرد يرتبط بالبنك كوحدة واحدة، ومُعظم الموظفين يرهقهم القرض

---

[13] - قطاع الحكم يشمل مكتب الرئيس ومؤسسات منظمة التحرير ومجلس الوزراء ووزارة الداخلية والأمن ووزارة المالية والتخطيط ووزارة العدل. القطاع الاجتماعي يشمل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل وقطاع الإعلام الرسمي الفلسطيني. القطاع الاقتصادي يشمل سلطة الأراضي وهيئة تسوية الأراضي والمياه ووزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني. قطاع البنية التحتية يشمل سلطة المياه الفلسطينية وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية ووزارة النقل والمواصلات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزارة الأشغال العامة والاسكان ووزارة الحكم المحلي.

[14] – يوجد 13 بنك مرخص من سلطة النقد منها 7 محلية و7 وافدة. بلغ عدد مؤسسات الاقراض المتخصصة 8 مؤسسات مرخصة ولها 96 فرع، وعدد الصرافين 246 مصرف مرخص. بلغ عدد العاملين في الجهاز المصرفي في عام 2020 7340 موظف، في حين كان العدد 4114 عام 2007 (المصدر سلطة النقد).

ويستنفذ جزء من تفكيرهم. "منذ نهاية عام 2007 أدت هذه السياسات خلال سنوات قليلة إلى ارتفاع مديونيات الأسر والأفراد إلى معدلات قياسية (أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي)، بينما كانت مديونيات الأسر والأفراد قبل الانفتاح على الاقراض لا تتجاوز 70 مليون دولار" (الرياحي وسمارة 2014، 5). وهذا يُبين الفارق الذي أحدثته البنوك خلال فترة بسيطة من الزمن.

في القطاع الحكومي هناك 48% من الموظفين لديهم قروض من البنك، حوالي نصفهم 49% من أجل استملاك البيت، و21% لاستملاك سيارة، و4% لعمل مشروع، و4% لشراء أرض و22% أشياء أخرى تشمل تعليم، أو علاج، أو زواج، أو إصلاحات، أو تسديد ديون، أو مصاريف استهلاكية. منهم 33% سوف تنتهي مدة القرض خلال ثلاث سنوات أو أقل، و42% تنتهي مدته خلال (4–9) سنوات و13% تنتهي من (10–15)، و12% تنتهي ب 16 سنة فما فوق.

ترتبط البنوك بالاقتصاد العالمي من حيث قيمة العملات وسعر الفائدة وطريقة إدارة البنك، وترتبط أيضاً بالترتيبات والإجراءات والقيود المفروضة عليها من الاحتلال، حيث حددت اتفاقية باريس العلاقة الاقتصادية بين الاحتلال والسلطة، فاقتصاد السلطة تابع للاحتلال من حيث الجمارك، والعملة وحركة البضائع والودائع المالية في بنك إسرائيل. إنَّ أي تجاوز يعتبره الاحتلال دعم للإرهاب، يتصدى له سواء من خلال الإجراءات البيروقراطية المتبعة أو السلوك العسكري.

عملت البنوك دور جوهري في إنشاء مجتمع استهلاكي لا تنموي، وفي عملية التنظيم والسيطرة على حركة الأموال وتحقيق الربح المادي الخاص بهم، وعدم استثمار أرباحهم على مستوى الداخل إنما استثماره على مستوى الخارج، "فعند مراجعة القيمة السوقية بالدولار لمجموع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفلسطينية، نجد أن القطاع الصناعي لا يتجاوز بمجموع شركاته العشر 176 مليون دولار، مقابل 487 مليوناً لقطاع البنوك، و455 مليوناً لقطاع الاستثمار، و1220 مليوناً لقطاع الخدمات (جريدة الأيام الفلسطينية 2009/3/3، ص13 في جابر 2010، 93).

إنَّ البنك الدولي يتعامل مع الاقتصاد بأسلوب منفصل عن السياسة، وكذلك تظهر البنوك والمؤسسات الاقتصادية كمؤسسات مستقلة ليس لها علاقة بالسياسية، وبذلك فهي تُحدث تجريد مُجتمعي من خلال فصل الحقول المعرفية. إنَّ آليات العمل في البنوك تعمل على مراقبة العملاء من حيث معرفة تفاصيل العملاء وحركة الأموال الخاصة بهم ومصادرها واستخداماتها، مع منع التداول مع الأموال التي تدعم الإرهاب من وجهة نظر الاحتلال والغرب. كما عملت البنوك على إعطاء التسهيلات الائتمانية والقروض للمواطنين وربط حياتهم بها، نتيجة التسهيلات التي أعطتها السلطة لهم.

القطاع الخاص

بالنسبة للقطاع الخاص فهناك مستويات مختلفة في داخله حيث يتم تعريفه بما يضُّمه من مؤسسات تجارية رسمية، الكبيرة والمتوسطة الحجم "الحديثة" العاملة في شتى المجالات والأنشطة الاقتصادية، والمؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر "التقليدية" (الخالدي 2018، V)، وتشمل فئة صغيرة جداً تمتلك رأسمال كبير ولها تأثير على الحكومة وقراراتها، وأيضاً تتعاون مع الحكومة في فرض وتقوية سلطتهما على المجتمع. تبنت السلطة نظام السوق الحُر وقامت بخصخصة كل من الكهرباء والاتصالات والسوق المالية. أصبح هناك مصالح مشتركة ومتداخلة بين الحكومة وهذه الفئة القليلة، وعملت على تثبيت وتجذير البيروقراطية النيوليبرالية.

إنَّ النظام النيوليبرالي تجسَّد في ما يلي: 1- دور الحكومة الفلسطينية في تبني نظام اقتصادي مُحدد ضمن اتفاقية باريس الاقتصادية، 2- خصخصة القطاع العام، "حيث تسيطر فئة قليلة من رجال الأعمال الفلسطينيين على أكثر من 50% من قيمة السوق (جابر 2010، 93)، 3- إهمال الزراعة والصناعة، 4- وجود قوة وتأثير لأصحاب رؤوس الأموال على الحكومة، 5- دور الحكومة في توفير البيئة الخصبة لنمو وتراكم واحتكار رأسمال، 6- دور محوري للبنوك، 7-الدعم الخارجي وفرض شروطه، 8-دور البنك الدولي في توجيه الاقتصاد – كل ذلك هو تعبير عن النظام النيوليبرالي، وتعبير عن دور الدولة النيوليبرالية، فجميع المستويات الثلاث تسلُك سلوك نيوليبرالي فيما بينها من حيث الاستغلال ومحاولة فرض هيمنة كل منهما على الآخر، لذلك يرى هارفي "أن الدولة النيوليبرالية قد تكون شكلاً سياسياً غير مستقر ومتناقض"(هارفي 2013، 94). أدى ذلك إلى تحالف بين الثلاث مستويات (الحكومة والبنوك ومالكو رأسمال) في دمج المجتمع ضمن النظام العالمي ووجود لغة نيوليبرالية مشتركة فرضت طابع النظام على المجتمع وأحدثت تحوُّل في ثقافته حيث التوجه نحو الربح والمادية والاستهلاك والفردانية.

الفصل الثالث
البيروقراطية الاستعمارية

3.1 – المقدمة

إن اتفاقية أوسلو حددت شكل النظام العام لوجود السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن إنشاء علاقة تبعية خاضعة للاحتلال، ومن خلال نظام تجسد في إنشاء حكم غير مباشر حيث تسيطر فئة تتعاون وتنسق مع الاحتلال، مع التركيز على دورها في حفظ الأمن ونبذ الإرهاب. أسست اتفاقية أوسلو لنظام بيروقراطي استعماري اتصف بشكل إداري هرمي، وحدد ديناميكية علاقات القوى حيث الاحتلال يفرض القرارات العامة والشمولية للواقع الذي تعيش فيه السلطة، في حين تعمل السلطة ضمن السقف الذي حدده الاحتلال، وقد اتصفت طبيعة عمل الآليات الإدارية الاستعمارية بالمناورة والفصل والمؤقتية والإزاحة.

قبل اتفاقية أوسلو كانت إدارة السكان من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية، في وثيقة إعلان المبادئ من اتفاقية أوسلو تم الاتفاق على نقل صلاحياتها بشكل تمهيدي إلى السلطة الوطنية ولاحقا حلها. بعد الاتفاقية تم نقل جزء من صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية إلا أنها بقيت ولم تُحل وبقي لها دور محوري في إدارة الضفة الغربية. أصبحت الضفة الغربية تحت إدارة مزدوجة وهي الإدارة المدنية الإسرائيلية ومؤسسات السلطة الفلسطينية.

يبين الفصل اتفاقية أوسلو من رؤيا فلسطينية وإسرائيلية وتوضيح كيف قيّم كل طرف الاتفاقية وما رؤية كل طرف إلى المكاسب التي ستؤول لها. وكيف أسست هذه الاتفاقية إلى بيروقراطية استعمارية، ودور الإدارة المدنية، وما الواقع الذي أنتجته بعد أكثر من ربع قرن من توقيعها وما هي الآليات الاستعمارية المستخدمة.

3.2– اتفاقية أوسلو والبيروقراطية الاستعمارية

أدت اتفاقية أوسلو إلى تغير في نمط العلاقة الاستعمارية، وإلى إنشاء حكومة فلسطينية محلية لإدارة شؤونها الذاتية تحت هيمنة استعمارية من خلال الحكم غير المباشر وتحت إدارة بيروقراطية استعمارية. تجسد الحكم غير المباشر من خلال إحداث فصل سياسي وجغرافي وديمغرافي بين المستعمِر والمستعمَر، وإيجاد نخبة (فئة حاكمة) تقوم بالتواصل والتنسيق والتعاون مع المستعمِر

والذي يعمل على تقوية هذه الفئة ودعمها، وأحياناً أخرى ممارسة سلوك عقابي وعسكري، وإنشاء اقتصاد تابع، والسيطرة والاستفادة من الضرائب، واستمرار دور الإدارة المدنية الإسرائيلية في إدارة الضفة الغربية. اتصفت آليات عمل البيروقراطية الاستعمارية بالسلوك الاداري الهرمي وعلاقات القوة بناءً على البنية الهرمية الاستعمارية، والمناورة والفصل والمؤقتية والإزاحة، وهو ما سوف يُشرح في هذا الجزء من الفصل.

3.2.1- السّياق العام لتوقيع اتفاقية أوسلو

كان ضعف وهشاشة اتفاقية أوسلو واضحاً منذ البدايات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت صفقة رابحة للاحتلال لاستكمال أهدافه الاستيطانية وقتل روح المقاومة عند الشعب الفلسطيني. فلسطينياً كانت هناك رؤيا سوداوية لأوسلو وتبعياتها، فقد اعتبر إدوارد سعيد في كتابه الصادر عام 1994 أن فترة أوسلو أكثر فترات التاريخ العربي والفلسطيني درامية ومأساوية والتي طغى عليها النزعة الاستسلامية، وأن المفاوضات المشروطة سوف تؤدي بالشعب الفلسطيني إلى كارثة، وأنه تم التنازل عن القدس واللاجئين وحق تقرير المصير. وانتقد على مستوى آخر المفاوضين الفاقدين للمعرفة لتوقيع اتفاقية ملزمة دُولياً بدون وجود معرفة وخبرة وحقائق وأرقام وخرائط وبدون إلمام حقيقي بطبيعة إسرائيل، واعتبر أنها أدت إلى تفكيك المقاومة الفلسطينية وأنها في حقيقة الأمر ما كانت سوى أداة للاستسلام هي فرساي فلسطين. ويندهش سعيد من عدد كبير من الزعماء والمفكرين الذين لم يتوقفوا عن وصف الاتفاق بأنه "انتصار". كما صرح حيدر عبد الشافي[15] في أحد المقابلات معه عام 1993، بأن المشكلات الكبرى في الاتفاقية أنها مصوغة بعبارات عامة تترك مجالاً لتفسيرات واسعة، ونحاول أن نقرأ فيها ما ليس موجوداً فيها ... وأنه في محض اختيارنا ساعدنا في إضفاء الشرعية على ما أنشأته إسرائيل بطريقة غير شرعية، وعبّر عن قلقه الشديد في إثارة آمال الناس بشكل كبير، لأن خيبة أملهم ستكون أكبر عندما يدركون أنه لم يتحقق شيء. وفي عام 1994 أبدى شفيق الحوت[16] عن يأسه في إصلاح القيادة الفلسطينية في ذلك الوقت وعن شكه في قدرة القيادة المعارضة أن تكون القيادة البديلة.

---

[15] - حيدر عبد الشافي كان رئيس الفريق الفلسطيني المفاوض رسمياً في محادثات السلام في الجولات العشر الأولى بعد مؤتمر مدريد، توفي عام 2007.

[16] – عضو اللجنة التنفيذية المستقيل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

على مستوى إسرائيلي "حين قدم إسحاق رابين رسالة الاعتراف مع مشروع المبادئ إلى الكنيست، اختتم خطابه بقوله "إن هذا انتصار للصهيونية" (قاسم 2021). أما يوسي بيلين الوزير وعضو الكنيست السابق رأى "بأن أوسلو غير مجرى التاريخ في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وأتاح إمكان عقد اتفاقية مع الأردن وأوجد عنواناً جديداً لتمثيل الشعب الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية)، وأدى إلى ازدهار اقتصادي غير مسبوق في إسرائيل، وحسن صورة الدولة العبرية داخل نادي الأسرة الدولية، وفتح أمامها مجالاً كبيراً لإقامة علاقات دبلوماسية مع دول كثيرة بما فيها دول عربية، غير أنه على الرغم من ذلك كله أخفق في تحقيق غايته الأصلية، وهي إحراز سلام إسرائيلي– فلسطيني دائم" (شلحت 2017، 69). أيضاً وافقت دولة الاحتلال على السلام لإدراكها ضعف م.ت.ف على مستوى البنية الداخلية وعلى مستوى دولي، في سياق كان هناك تحول على مستوى الداخل للتمرد على الاحتلال وتحولات باتجاه تحول الانتفاضة إلى ثورة، وما قد يحدثه ذلك من تأثيرات على مستوى عربي وعالمي، إضافة إلى فك الاردن الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية عام 1988.

كانت من أساسات اتفاقية أوسلو اعتراف إسرائيل ب م.ت.ف "كمؤسسة"– وقد انتابها الضعف– أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني مقابل تهميش القضايا الجوهرية وتبرير التخلي عن الأرض تحت شعار "الأرض مقابل السلام"، مقابل اعتراف م.ت.ف بوجودية ودولة إسرائيل، ولم يكن هناك التزامات واضحة على دولة الاحتلال لأن الاتفاقية كانت مبهمة وتعتمد على كيفية تعريف وتقييم الاحتلال للواقع.

إنّ الاعتراف المتبادل[17] بين الاحتلال وم.ت.ف كان الإطار العام للاتفاقية والذي أدى إلى انعطاف في تاريخ الحركة الصهيونية، لأنه تم الاعتراف بشرعية المحتل وبالمقابل الاعتراف بمؤسسة بدون وجود كيان سياسي له سيادة على الأرض. كان من صاغ إعلان المبادئ لاتفاقية أوسلو يوئيل سنجر (Yoel Singer) حيث تم وصفه بأنه "رجل رابين"، و"مخضرم العلاقات العربية– الإسرائيلية". يعتبر زنجر أن اتفاقية الاعتراف المتبادل هي المفضلة لديه من الاتفاقيات الكثيرة التي صاغها وهي التي تشكل اتفاقية أوسلو، لأن اتفاقيات أوسلو كان الغرض منها جميعاً أن تكون مؤقته وصالحة فقط إلى أن يتم استبدالها باتفاقية الوضع

[17] - رسائل الاعتراف المتبادل بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية اسحاق رابين، أهم ما جاء في رسالة عرفات الاعتراف بحق دولة إسرائيل بالوجود والقبول بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي 242 و338، ونبذ الإرهاب والعنف، وإلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر فيه حق إسرائيل في الوجود، وجميع المسائل المعلقة ستحل من خلال المفاوضات. بالمقابل كانت رسالة إسحاق رابين لياسر عرفات الاعتراف في م.ت.ف ممثلاً للشعب الفلسطيني، بناء على ما جاء في رسالة الرئيس عرفات (مجلة الدراسات الفلسطينية 1993، مجلد 4 ع 16، 183).

الدائم الذي سوف يتم التوصل إليه في غضون خمس سنوات، واتفاقية الاعتراف المتبادل هي الوحيدة التي كانت رائدة وتهدف إلى البقاء سارية إلى أجل غير مسمى" (Singer 2021, 26). ورأى سنجر أن الاعتراف المتبادل مقترن بالاعتراف بإسرائيل، ووقف الانتفاضة، ومراجعة ميثاق منظمة التحرير ووقف الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل والتي لم تنتهِ عام 1993، وبهذا تتوقف م.ت.ف أن تكون منظمة إرهابية، وبالمقابل تعترف إسرائيل ب م.ت.ف على أنها الممثل الشرعي الوحيد وبعدها توافق على المفاوضات (سنجر 2021، 10). كانت المفاوضات نتاج تغيير في مبادئ وطبيعة الصراع وتجريد م.ت.ف من دورها التحرري قبل الدخول في المفاوضات ذاتها.

كان الشعب الفلسطيني يُقدس الوحدة الوطنية مبرراً ذلك بعدم السماح لأي جهة خارجية أن تُحدث شقاق ونزاع داخل الحركة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى مراكمة التناقضات المجتمعية، فإن م.ت.ف تحتوي على المناضلين والمخلصين، ولكن تحتوي على الفاسدين والوصولين أيضاً. إن احتواءهم ضمن نفس المنظومة يعبر عن ضعف داخلها. لقد أدى ذلك إلى اختراق المنظمة بكل تناقضاتها والرضا عن أوسلو بالرغم من اعتراض الكثيرين عليها من الأحزاب والقيادات الفلسطينية، تحت شعار الوحدة الوطنية ورفض وجود نزاعات وتشتت داخلي. وربما يكون ذلك لهيمنة القيادة المناصرة لأوسلو وفرض قوتها ضمن الجهاز البيروقراطي ل م.ت.ف، فعلى سبيل المثال عارض حيدر عبد الشافي الاتفاقية، ولكنه بقي في إطار م.ت.ف وكان يدعو إلى الديمقراطية ومشاركة الشعب في أي قرار مصيري للشعب الفلسطيني، وكان نداءه للشعب الفلسطيني ألا يقعد منتظراً بشكل سلبي ما سيحدث بعد ذلك، لأنه رأى أن أوسلو سوف تضع الشعب الفلسطيني في فوضى رهيبة. وفي عام 1999 قبل الانتفاضة وقبل بناء الجدار أفاد حيدر أن إسرائيل مقرة بأن يكون لنا حكم ذاتي يعني مسألة كانتونات وعرقلة التواصل بين هذه الكانتونات، أي تمزيق أوصال الوطن.

استغلت دولة الاحتلال ذلك السياق في فرض وكتابة الاتفاقية، وإعطاء قوة وشرعية مؤسساتية للمتثبتين بالوظائف والسلطة في م.ت.ف وفرض هيمنتهم على المستوى الداخلي. أما على مستوى الصراع على السلطة في م.ت.ف فقد تبنى الرئيس أبو عمار سياسة "الرجل الواحد"، فأثناء المفاوضات في الولايات المتحدة، أخذ يعمل لتأكيد دور م.ت.ف وبرعاية من النرويج عمل مباحثات سرية مع دولة الاحتلال والتي أدت إلى اتفاقية أوسلو. امتازت سياسته بمحاولة احتواء الجميع تحت سلطته، ولكن أخذ يضرب المتصارعين على السلطة فيما بينهم، وخصوصاً في ظل تفشي الفساد داخل المؤسسات. وتم نقل الطبيعة المؤسسية ل (م.ت.ف) من الخارج إلى الداخل وتم تسليم السلطة (الإدارة المدنية) من قبل دولة الاحتلال إلى السلطة الفلسطينية جزئياً.

3.2.2 – اتفاقية اوسلو والتأسيس لبيروقراطية استعمارية

على أثر المفاوضات السرية ورسائل الاعتراف المتبادل بين دولة الاحتلال و م.ت.ف بدأت الاتفاقيات بتوقيع إعلان المبادئ في تاريخ 1993/9/13، والتي تتعلق بترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي. وتم توقيع اتفاق غزة–أريحا أولاً في 1994/5/4 والذي عُرف باتفاق القاهرة، وعلى أساسه تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وتم الانسحاب الجزئي من غزة وأريحا والمقترن "بإعادة الانتشار". كما تم توقيع بروتوكول باريس في 1994/4/29 والذي ينظم الشؤون الاقتصادية بين الطرفين، وبعدها اتفاقية أوسلو (2) أو اتفاقية طابا في 1995/9/23.

كان السلام عملية ترتكز على الفترة الانتقالية والتي بدورها تؤدي إلى الوضع الدائم مع استمرارية المفاوضات والترتيبات الإجرائية. وتتمحور المبادئ حول الفترة الانتقالية، والتي تتمفصل عليها الترتيبات العامة، وأيضاً التسوية الدائمة والحل الدائم. وحددت المفاوضات مناقشة القضايا الجوهرية في مفاوضات الوضع الدائم حيث حسب نص الاتفاقية: "من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك". هذه الجملة الوحيدة في النص من إعلان المبادئ التي ذُكر فيها اللاجئين والقدس والمستوطنات وهي تشكل الجملة الثالثة من البند الخامس، وقد اقترنت بمسائل ذات الاهتمام المشترك، وعلى اعتبار أنها قضايا متبقية وليست جوهرية. وشملت المفاوضات أيضاً على نقل السلطة والصلاحيات والمسؤوليات للفلسطينيين، والاتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي)، ولم يورد أي نص بخصوص وجود المستوطنات أو توسعها. اعتُبرت اتفاقية إعلان المبادئ على أنها اتفاقية تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، والهدف إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، ولم يتم ذكر "دولة فلسطينية".

تم تحويل العلاقات إلى لجان في كل الاتفاقيات والملحقات، ففي اتفاقية إعلان المبادئ هناك لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية ودورها يتمثل في معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات. وأيضاً دورها في تسوية المنازعات عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ، أو أي اتفاقات لاحقه تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض. أيضاً لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية– فلسطينية، ودورها يكمن في تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات بأسلوب تعاوني. ولجنة تحكيم ودورها حل الخلافات التي لا تحل مباشرة (بمشاركة الأردن ومصر)، وإقرار أشكال السماح بدخول الأشخاص

الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967... وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك. أيضاً تم التركيز على مسألة الترتيبات، فمثلاً ترتيبات الحكومة الذاتية، والترتيبات الانتقالية، وأيضاً التمهيد لإقامة الحكومة، واعتبار آلية نقل السلطة ذات طبيعة تمهيدية، والانتخابات الخاصة بالمجلس تحتاج خطة تمهيدية انتقالية.

اتسمت اتفاقية باريس بالاستناد إلى مصطلحات إدارية ديناميكية وجوهرية في تحديد طبيعة الاتفاقية. فقد شملت مسميات مثل ترتيبات، وآليات، ولجان، ولجان فرعية، وهي جميعها تؤسس لبيروقراطية في التعامل بين الطرفين. وأهم ما يميز اتفاقية باريس "بأنها عامة وتعتمد على الالتزام الأخلاقي بين الطرفين وتحديداً على أساس التعاون والتفاهم المتبادل بين الطرفين وهي تعتمد بالأساس على فاعلية اللجانJEC وفاعلية لقاءاتها (الشعيبي 2013). يُعتبر البند الثاني من أهم البنود والذي يتعلق بتشكيل لجان اقتصادية فلسطينية إسرائيلية مشتركة لمتابعة تنفيذ البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به والتي قد تبرز عند التطبيق، ونصت المادة على إمكانية تشكيل لجان فرعية متخصصة والاستعانة بخبراء أينما وجد ضرورة لذلك لتنفيذ البروتوكول.

تم **فصل** الحيّز من خلال تقسيم فلسطين وتحديدها على حدود 1967، واختزال الوجود الفلسطيني ضمن هذه الحدود، وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق أ، ب، ج وتقسيم الخليل إلى هـ1 ، هـ2 وتقسيم مناطق تواجد القوات الإسرائيلية. وتم فصل القضايا الجوهرية وكأن كل قضية لا تتداخل مع الأخرى وفصل المرحلة الانتقالية عن الدائمة. إضافة إلى ذلك تم فصل الجانب الاقتصادي عن السياسي عن المدني عن الأمني والذي تجسد من خلال دور اللجان المختلفة واقترانها في لجان فرعية أكثر تخصصاً وتفرعاً. أيضاً تم فصل الداخل عن الخارج/ فصل الخارج عن الداخل، حيث حُددت صلاحيات السلطة الفلسطينية على شؤونها الداخلية وحيّزها المحدد مع نفي أي علاقة لها بالتهديدات الخارجية، فهي مسؤولية الاحتلال.

إنّ جوهر الاتفاقية يتصف **بالمؤقتية** ومحتواه يتعزز بها، فالمؤقت متمفصل على آليات متغيرة ومتحولة تتجسد في المفاوضات، والتنسيق والتعاون واللجان. إنّ المراحلية في المستويات المختلفة تناور على فكرة استعمارية وهي "ليس بعد"، أخذت المؤقتية عدة مستويات: تقسيم المفاوضات إلى مراحل زمنية تبدأ بالفترة الانتقالية (خمس سنوات)، نقل السلطة يأخذ طابع التجزئة ضمن الترتيبات والإجراءات والتنسيق والتعاون، واتصفت هذه الترتيبات بالنقل السلس والسلمي. وتقسيم الوضع المؤقت والوضع الدائم حيث يعتمد الدائم على المؤقت، والتفاوض على الترتيبات والإجراءات وآليات التعاون، والتفاوض على نقل الصلاحيات وتنفيذ تدريجي من إعادة الانتشار العسكري، وإعطاء الحيّز (المناطق) للجانب الفلسطيني ضمن مراحل ابتدأت بغزة–أريحا أولاً.

واقتران اتفاقية أوسلو بملحقات بها وأمور وقضايا أخرى. رأى ادوارد سعيد أن مرحلة التحول من المؤقت إلى الدائم تتصف بعدم وجود آلية واضحة للانتقال وتساءل: هل المرحلة المؤقتة هي في الواقع المرحلة النهائية؟ (سعيد 1994، 44).

اتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقيات كانت **مناورة** سياسية أخذت طابع الاستمرارية، حيث إن هناك مجال لتفسيرات مختلفة للنص وآليات تطبيقه، وفي تفرعات النص وفي كل مرحلة يتم الابتزاز والسيطرة على السلطة الفلسطينية أكثر وأكثر. تتجسد المناورة منذ البداية في إبرام اتفاقية مع طرف ضعيف، وبناء شبكة من السلاسل الزمنية المتشعبة والمنفصلة فيما بينها، ومركَزة السلطة في فئة محددة، ومركزة الشعب الفلسطيني في حيّز محدد. وتجسدت **الهرمية** على عدة مستويات: المستوى الأول علاقة الاحتلال مع م.ت.ف وفرض هيمنته وشروطه وآلياته، وعلى مستوى آخر تحديد بنية السلطة من حيث الأفراد والمجلس التشريعي والانتخابات والشرطة وفرض إعطاء المعلومات وتحديداً الأمنية، وعلى مستوى ثالث هرمية القضايا الأساسية والبروتكولات المرفقة كتفرعات عن الاتفاقية وليس من جوهرها. فمثلاً في اتفاقية القاهرة – بند 3 و4 من المادة الرابعة "تبلّغ منظمة التحرير الفلسطينية، حكومة إسرائيل، بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية، وبأي تغيير للأعضاء، وتصبح التغييرات في عضوية السلطة الفلسطينية نافذة، بتبادل الخطابات بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل". وأيضاً "كل عضو في السلطة الوطنية الفلسطينية ينضم إلى وظيفة بعد التعهد بالعمل طبقا لهذه الاتفاقية". وتم تحديد صلاحيات ووظائف السلطة، وشملت النقل التدريجي من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية، وفرض التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب بالتعاون مع دولة الاحتلال، وإعطاء دور للخبراء في المجالات المختلفة للتعاون معهم للتصدي للإرهاب (مصطلحات أوسلو) بالتعاون مع الولايات المتحدة.

أحدثت اتفاقية أوسلو وتوابعها وملحقاتها **إزاحات** انبثقت من تحول المصطلحات من مقاومة إلى إرهاب، ومن خيانة إلى تطبيع، ومن فلسطين التاريخية إلى فلسطين 1967، ومن قضايا جوهرية إلى قضايا متبقية، ومن وحدة وطنية إلى سلطة أوليجاركية، ومن النكبة والنكسة والمأساة الفلسطينية إلى المصالحة التاريخية، ومن قداسة الأرض إلى السلام، ومن الكفاح إلى المفاوضات. تم تحويل الثوابت إلى متغيرات وتحويل الدائم إلى المؤقت وتحويل الاتفاقية إلى مفاوضات، ومفصلة القضايا المعيشية على الآليات والإجراءات.

إن اتفاقية أوسلو اتصفت بموضعة العلاقة بين الاحتلال و م.ت.ف ضمن **بنية هرمية وما تفرضه من علاقات قوى**، واتصفت بالمناورة والمؤقتية والفصل والإزاحة عن القضايا الجوهرية في الصراع. هذه التحولات المفاهيمية العميقة وطبيعة الاتفاقية انعكست على طبيعة الإدارة الاستعمارية للضفة الغربية، كما انعكست على ديناميكية عمل المؤسسات الفلسطينية.

3.3– البيروقراطية الاستعمارية وواقع ما بعد اتفاقية أوسلو

إن البيروقراطية الاستعمارية هي نظام إداري يهدف إلى الضبط والهيمنة والسيطرة على المستعمَر وتحويله إلى إنسان خاضع من خلال فرض هذا النظام الذي ينظم ويسيطر على حياته، وعدم السماح بأي تطور اقتصادي أو سياسي مع تحويله نحو الانهماك في الذات وما يقترن بها من صراعات داخلية. تجسدت رؤية لوجارد في تطبيق الحكم غير المباشر في المستعمرات من خلال إنشاء نخبة متعاونة وإيجاد محاكم محلية خاصة بهم مع إعطاء حيز لإدارة شؤونهم الداخلية والهيمنة على الضرائب. تجسد ذلك الواقع في الضفة الغربية حيث تم إعطاء السلطة الفلسطينية إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني الداخلية والهيمنة على الضرائب وتم دعم الفئة الحاكمة وذلك ضمن هيمنة اقتصادية بحيث يكون الاقتصاد المحلي تابع للنظام الاستعماري. أدى إنشاء حكومة فلسطينية على حيز مكاني محدد إلى الفصل بين المستعمِر والمستعمَر من خلال فصل الضفة الغربية عن إسرائيل، ومن خلال إنشاء مناطق معزولة تخترقها المستوطنات في الضفة الغربية وهو ما يتشابه مع الفصل العنصري الذي طُبق في جنوب إفريقيا.

إن ماكس فيبر بيّن أن البيروقراطية تتجسد من خلال الهرمية وما يقترن بها من تنظيم من خلال الخضوع وتنفيذ الأوامر والفصل بين المستويات الادارية ومن خلال التقارير والأوراق الرسمية وتقسيم العمل، كما وضّح أن وسائل الإدارة والعمل ليست ملكية خاصة بالبيروقراطيين (فيبر 2015، 166–167). تأخذ هذه المبادئ معاني مغايرة في الإدارة الاستعمارية حيث يتم اختيار هذه الفئة (النخبة) ليس على مستوى الكفاءة وإنما على مستوى التعاون والخضوع للمستعمَر، وتأخذ العلاقة شكلها ضمن موضعة الإدارة والحكم غير المباشر في أدنى مستويات الهرم للإدارة البيروقراطية الاستعمارية وما يقترن بها من تقديم المعلومات وتنفيذ السياسات وعدم اختراق المستوى المحدد لهم. هذه الفئة قابلة للتغيير في حال لم تطبق سياسات الفئة العليا (الاستعمارية) لأن دورهم إداري وليس ملكية خاصة وهم تحت الضبط والمراقبة، وفي حال أخلّ أحد في دوره يتم معاقبته أو استبداله بشخص آخر وبالتالي تكون العلاقة بينهم من خلال أوراق رسمية ومراسلات وتقارير.

إن الإدارة البيروقراطية بمفهوم ماكس فيبر تحقق ما يلي 1–أن يضمن الاستقرار والاستمرارية التي يحتاج إليها النظام الحكومي. 2– يكون سلوك الأفراد العاملين في التنظيم البيروقراطي محل ضبط ورقابة وسيطرة، بما يمكن التنبؤ به بصفة مسبقة. 3– أن تكون القوانين واللوائح عبارة عن وسائل لحماية الموظف العام من الضغوط والقوى السياسية، التي تحاول تطويعه واستيعابه

والتأثير عليه. 4 – أن يلتزم البيروقراطي بالضوابط والقواعد الرسمية للتنظيم، بحيث يكون سلوكه غير شخصي" (عاشور 1979، 97). أما على مستوى الإدارة البيروقراطية الاستعمارية فإنها تأخذ منحى مغاير يتجه نحو استقرار النظام الاستعماري بحيث لا يتأثر بالتحولات والهزات الاجتماعية الداخلية، وسلوك المستعمَر تحت الضبط والسيطرة والتنبؤ، حيث يتصف المستعمَر بالخضوع للنظام مع فصل ذاته وفكره عن سلوكه. وتقوم الفئة الحاكمة بحماية نفسها من خلال الخضوع للإدارة الاستعمارية والتصدي لأي اعتراضات داخلية.

الحكم غير المباشر

كما هو موضح في الرسمة (3–1) أدناه، أدت اتفاقية أوسلو إلى إنشاء نظام استعماري جديد على مستوى البنية والآليات، وتجسّد ذلك من خلال الحكم غير المباشر الذي تشكلت بنيته من خلال إنشاء نخبة تتعاون مع الاحتلال، والفصل بين المستعمِر والمستعمَر على مستوى سياسي وجغرافي وديمغرافي، والهيمنة على الضرائب، وبالرغم من نقل الكثير من صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية في البداية، الا أنها بقت موجودة ولها دور في الضفة الغربية.

البيروقراطية الاستعمارية – الحكم غير المباشر

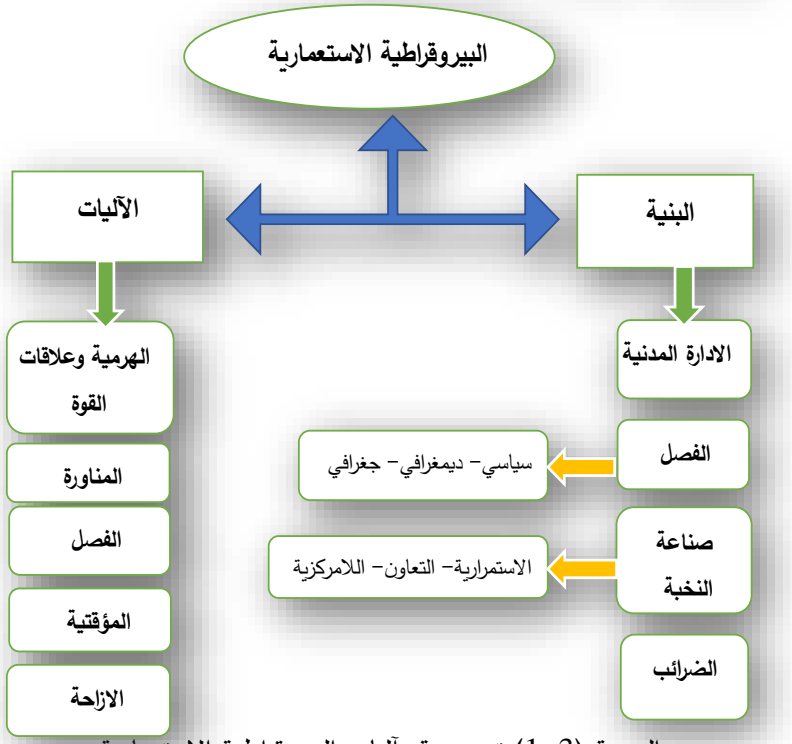

الرسمة (3–1) تبين بنية وآليات البيروقراطية الاستعمارية

الفصل بين المستعمِر والمستعمَر – فصل سياسي وجغرافي وديمغرافي

هدفت اتفاقية أوسلو إلى عمل فصل سياسي بين دولة الاحتلال والضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الحكم غير المباشر. وهذا الفصل أخذ بُعد تطوري داخلي وأحدث مستويات أخرى من الفصل داخل الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممارسة الفصل العنصري، وهو ما عُرف بنظام الأبهارتيد في جنوب إفريقيا. تصف ليلى فرسح (2009) أن إسرائيل هي دولة أبهارتيد مستندة إلى التعريف القانوني للأبهارتيد وهو نظام قانوني استهدف تكريس التمييز العنصري الذي مارسته حكومة البيض في جنوب إفريقيا، وقد عملت الحكومة البيضاء على مأسسة وتوسيع الفصل العنصري على ثلاثة مستويات من الفصل: 1- الفصل الجغرافي والذي تجسد في إقامة السود (السكان الأصليين) على مساحة 13% من مساحة جنوب إفريقيا. 2- الفصل الديموغرافي والذي تجسد في نظام التصاريح حيث تحديد حركة السكان خارج مناطق الحكم الذاتي الخاصة بكل قبيلة وتصاريح العمل في منطقة الحكومة البيضاء. 3- الفصل السياسي والذي تجسد من خلال إعطاء القبائل السود مناطق حكم ذاتي قابل للتطور إلى دولة. وترى أن الفصل السياسي هو الركيزة الأساسية للأبهارتيد والذي أقيم من أجله الفصل الديمغرافي والجغرافي، حيث تم إعطاؤهم حيز لإقامة حكم ذاتي قابل مستقبلياً للتحول إلى دولة. وترى أن ذلك ينطبق على دولة الاحتلال من حيث إعطاء حيز لحكم ذاتي فلسطيني وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتم عمل فصل جغرافي وتحديد مناطق السلطة الفلسطينية وفصل ديمغرافي أيضاً من خلال نظام التصاريح.

إن الفصل السياسي تجسد من خلال اتفاقية أوسلو والتي أقرّت اقامة سلطة حكومة ذاتية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وذلك من خلال إجراء انتخابات مباشرة وحرة وعامة تُمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه بنفسه. بناءً على ذلك تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، والتي تكونت من المجلس الوزاري والسلطة القضائية والمجلس التشريعي والوزارات والمؤسسات الأخرى إضافة إلى الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الأمن الوقائي والشرطة والمخابرات والأمن الرئاسي، وقد أخذت هذه المؤسسات تتطور وتأخذ قوة في تجذير هذا النظام في المجتمع مع فقدان السيادة.

اقترن الفصل السياسي والجغرافي بفصل المستعمِر عن المستعمَر أي فصل المجتمع الإسرائيلي عن المجتمع الفلسطيني، والذي أدى إلى تحويل طاقة المجتمع نحو الذات وليس نحو المستعمِر، واقترن ذلك بمساعدات خارجية عمّقت التوجه نحو الانهماك

في الذات. أما الفصل الديمغرافي والذي يخضع لنظام التصاريح فقد أخذ بُعد سيطرة وهيمنة على السكان وزمنهم، وهو نظام قائم بذاته وهو ما سيتم شرحه في آليات الإدارة الاستعمارية.

كانت اتفاقية أوسلو ظاهرياً تعطي الحكومة الفلسطينية حكم ذاتي على حدود 1967 أي ما يشكل 22% من مساحة فلسطين الانتدابية، حيث تُشكل غزة حوالي 1.33 والضفة الغربية 20.67، إلا أنّ 60% من منطقة الضفة الغربية هي تحت إدارة وهيمنة إسرائيلية، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية التي اخترقها الجدار، أي أن الأراضي التي أقيم عليها الحكم الذاتي لا تتجاوز 10% من مساحة فلسطين التاريخية.

إنشاء النخبة[18]

إنّ العلاقة مع الاحتلال أصبحت مع فئة قليلة ضمن إطار بيروقراطي من حيث الاجتماعات والتنسيق والترتيب، والخضوع لعلاقة بيروقراطية مهيمنة بين نظام ونظام آخر يخضع للتراتبية الاستعمارية. أعطى الاحتلال هذه الفئة القوة في إدارة الشؤون المحلية ضمن إدارة لامركزية وهي تقوم مكان المستعمِر وتقوم بدورها بالاستمرارية بنهجه والتعاون معه. ومن خلال هذه الفئة يتم التحكم بالنظام الداخلي على المستوى المحلي من خلال فرض قوتها وهيمنتها والمدعومة من الاستعمار. كانت اتفاقية أوسلو منذ البداية من فئة بادرت ووقعت الاتفاقية، وأنتج ذلك واقع فيه طبقة حاكمة منفصلة عن الشعب.

إن مبدأ التعاون جسد الأساس في العلاقة بين الفئة الحاكمة والاحتلال، ولكن ضمن علاقات القوى بينهم والذي انعكس في تداول المعلومات وسيرها والتفاوض عليها. بعد أوسلو أصبحت حركة المعلومات في اتجاه واحد، حيث تُزود السلطة الفلسطينية دولة الاحتلال بالبيانات المطلوبة، وبالمقابل تأخذ التعليمات وما يريد الاحتلال أن يعطيهم من معلومات بما يخص الشؤون المحلية

---

[18] - في الإطار النظري عن البنية الاستعمارية، يرى لوجارد أنه يتم انشاء نخبة. ترى الباحثة أنه قد يكون المقصود من طرح لوجارد بأنها النخبة السياسية أو الفئة الحاكمة.

يعرّف جميل هلال النخبة السياسية بأنها "مجموعة الأفراد الذين يحتلون مناصب أو مواقع نافذة في مؤسسات ذات سلطة، أو نفوذ، أو تأثير ما، وتتمثل هذه فيما يخص النخبة السياسية الراهنة في: مؤسسات الرئاسة، ومجلس الوزراء، واللجنة التنفيذية وقيادة الأحزاب السياسية ورئاسة المجلس التشريعي (ورؤساء لجانه الدائمة)، وربما معظم أو بعض مسؤولي الأجهزة المركزية للسلطة والمؤسسات العامة (هلال 2002، 13).

مثل حركة البضائع وحركة الأموال (المقاصة) والتصاريح المختلفة. تُقدم السلطة الوطنية المعلومات للاحتلال للمصادقة عليها سواء جوازات السفر والتصاريح والتنسيقات المختلفة الاقتصادية والأمنية التي تُعطى لاستخدام المستعمِر، في حين لا تعرف الحكومة الفلسطينية أي شيء عن الاحتلال. كما أن الاحتلال لا يبرر أوامره وسلوكه، فمثلاً ممكن رفض أي تصريح دون إبداء السبب، وعلى مستوى آخر الدخول إلى الضفة لهدف ما أو عمل أي مخططات خاصة بالاحتلال من توسيع المستوطنات أو التضييق على الفلسطينيين أو القتل أو الاعتقال...الخ. كما تجسد التعاون من خلال التنسيق الأمني، حسب ما استندت ونصت عليه اتفاقية أوسلو من حيث التعاون والترتيب الأمني، فقد ورد بالنص: "إنشاء اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون الأمني". وشملت اتفاقية غزة– أريحا أولاً ملحق عن "انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية"، وفي اتفاقية أوسلو (2) التفصيلي (اتفاق طابا) عام 1995 عالجت الاتفاقية بالتفصيل مسألة الترتيبات الأمنية. بدأ التنسيق الأمني منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وإنشاء الأجهزة الأمنية المختلفة. في البداية كانت الأجهزة الأمنية في حالة من الفوضى في فترة حكم الرئيس ياسر عرفات (أبو عمار) حيث كان هو الحاكم الفعلي، كما كانت المقاومة لها قوة في فكر وثقافة وسلوك المجتمع. وظهرت حينها الخلافات بين حركة فتح وحركة حماس على الساحة نتيجة قوة حماس ورفضها لاتفاقية أوسلو في البداية، وبالتالي حاولت حركة فتح الحد من سلطة حركة حماس، وتزامن ذلك مع وجود دعم مالي سخي لإنشاء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من أن ذلك كان في سياق عدم التزام الاحتلال ببنود الاتفاقية من حيث بقاء الإدارة المدنية، وعدم الانسحاب الكلي، وفصل المستوطنات في الضفة الغربية من خلال شبكة طرق التفافية متواصلة وإنشاء معازل فلسطينية، إلا أن القيادة الفلسطينية تمسكت بالمفاوضات وقامت بتفعيل التنسيق الأمني مع الاحتلال واعتقال أعضاء من حركة حماس والجهاد المناهضين لاتفاقية أوسلو" (عبد الحميد 2019، 78–80).

لاحقاً ونتيجة تأزم المفاوضات، ودخول أرئيل شارون– رئيس الوزراء الأسبق وبموافقة وحماية من رئيس الوزراء في تلك الفترة إيهود براك – إلى الأقصى عام 2000، تفجر الوضع على مستوى الصراع وبدأت الانتفاضة الثانية. تحول أبو عمار في سياساته وأخذ يدعم المقاومة. و"شاركت أجهزة الأمن الفلسطينية في الانتفاضة المسلحة وبادر عرفات إلى تشكيل كتائب الأقصى التابعة لحركة "فتح"، والتي شرعت في تنفيذ عمليات مسلحة ضد جيش الاحتلال ومستوطنيه، كما أفرج عن معتقلي حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وسمح لهم باستئناف عملياتهم دون تحفظ. وبهذه التطورات كان التنسيق الأمني قد انتهى عملياً... وانتهت

مرحلة ياسر عرفات باستشهاده مسموماً من دون تحديد الجهة المسؤولة، وبقي ملف تصفيته غير مسموح بتداوله أو فتحه" (عبد الحميد 2019، 79–80).

بعد موت ياسر عرفات عام 2004 وحيازة محمود عباس على الرئاسة في عام 2005، رجع التنسيق الأمني بقوة، وعمل عباس على إنهاء الانتفاضة، وعلى التصدّي لأي مقاومة فلسطينية ومعاقبتها (أُنظر صالح 2008، ابحيص 2015، أبو طاقية 2016)، فقد "كان يؤمن بعمق بما يسمى "عملية السلام" واتفاق أوسلو وأسلوب المفاوضات والوسائل السلمية لحل الصراع" (المصري 2017)، كما " كان مدركاً أنه إذا امتلك الأجهزة الأمنية صار لديه – إلى جانب الدعم الدولي والمالي –القوة اللازمة لتنفيذ برنامجه السياسي وتحديداً وقف المقاومة لإبرام صفقة "تسوية" مستقرة ومرضية لجميع الأطراف (صالح 2008، 174)، وكان يحاول دمج القضية ضمن الإطار الدولي نظراً لعدم تكافئ القوى مع الاحتلال.

في عام 2006 فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية ولم تستوعب فتح خسارتها. كان فوز حماس قد أحدث تحول على الساحة الفلسطينية من حيث علاقة الاحتلال مع السلطة الفلسطينية، والدور الأمريكي في إعادة تنظيم وتقوية السلطة الفلسطينية، وإثارة النزاعات والخلافات بين حركتي فتح وحماس وتطبيق سياسة فرق تسد. بعد ذلك توقف تمويل الاتحاد الأوروبي للسلطة، و"اتخذ التنسيق الأمني شكلاً آخر أقل صراحة في تلك الفترة، وصب في اتجاه تعزيز الفتنة والاقتتال الداخلي من خلال تقديم بعض أشكال الدعم والتسهيلات الأمنية لأحد طرفي الأزمة ... حيث سمحت "إسرائيل" بإدخال شحنات من الأسلحة إلى القوات الموالية للرئيس محمود عباس بهدف تقويتها في مواجهة حركة حماس" (صالح 2008، 236). وقد أدى الصراع بينهم إلى هيمنة حركة حماس على قطاع غزة وهيمنة حركة فتح على الضفة الغربية مع استمرار الصراع والانقسام بينهم.

كانت نتيجة ذلك أن "بدأ عباس خطواته لإصلاح الأجهزة الأمنية، فأعاد دمجها إلى ثلاثة (الأمن الداخلي، والمخابرات العامة، والأمن الوطني)، وأحال عددا من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد وعين ضباطاً أصغر سناً، وأكثر "انفتاحا على الإصلاح" مكانهم، إلى جانب عدد من الخطوات التنظيمية والتشريعية الأخرى"(حسين2007، 64–67 في إبحيص2015، 470). تزامن ذلك بتعيين سلام فياض رئيساً للحكومة وتعيينه في مناصب حيوية مختلفة منذ عام 2007 وحتى عام 2013، حيث عمل على تقوية الأجهزة الأمنية وتقوية الجهاز البيروقراطي، واقترن ذلك بتجريمه للمقاومة وإحلالها بالهيمنة والقوة القانونية. بعد ذلك استمر التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال حيث ما زال محمود عباس يشغل رئاسة السلطة الفلسطينية ورئاسة م.ت.ف.

خلال تلك الفترة حدث تحول عميق في تنظيم الأجهزة الأمنية وتعميق دورها تحت رعاية أمريكية وكان هناك دور كبير لضابط أمريكي يدعى كيث دايتون[19] والذي عمل على إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية بما يخدم مصالح الاحتلال.

سياسة الضرائب

اتصف الاقتصاد الفلسطيني بالتبعية للاقتصاد الإسرائيلي على مستوى السياسات المالية والعُملة والضرائب والعمالة الفلسطينية والاستيراد والحصول على المياه والطاقة. يرى مسيف وآخرون أنّ الاقتصاد أنتج الثراء الفردي والفقر الوطني، وقد تميز بصفتين سلبيتين، حيث جزء كبير من الأيدي العاملة الفلسطينية تعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، كما يبلغ حجم الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعبر عن التبعية (2020، 2).

أما على مستوى السياسات الضريبة فالاحتلال يحدد ضريبة القيمة المضافة[20]، "وهو مسؤول عن تحويل مبالغ ضريبة القيمة المضافة، والإيرادات الجمركية المترتبة على الواردات الفلسطينية من طرف ثالث، وعوائد ضريبة الدخل التي تُقتطع من دخل العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات للسلطة الفلسطينية، بعد خصم 3% كرسوم تحصيل، وهو ما عُرف بنظام المقاصة (جميل وآخرون 2020، 46). وقد يتم خصم المستحقات الخاصة بشراء الكهرباء والمياه والخدمات الصحية بدون الرجوع إلى السلطة ومؤسساتها والذي يخالف الاتفاق الاقتصادي بينهم" (العجلة 2019، 2)، وفي عام 2020 تم خصم مبلغ 2.5 مليون شيكل من المقاصة لصالح عملاء الاحتلال[21]، وذلك إثر قيام أجهزة الأمن الفلسطيني باختطاف عشرات الفلسطينيين بعد وجود شكوك حول تخابرهم مع الاحتلال وتم سجنهم وتعذيبهم في السجون التابعة للسلطة، وهذا المبلغ كان لصالح ثلاثة فقط من المعتقلين، أما البقية فقد كان يصل المبلغ إلى مئات الملايين من الشواقل. كما "يقوم الاحتلال بتحويل 75% من مجمل ضريبة الدخل التي يجبيها من الفلسطينيين العاملين داخل المستوطنات وداخل الخط الأخضر، وهذا يعني أن الاحتلال يأخذ ما نسبته 25% من إجمالي ضريبة دخل العمال الفلسطينيين (مرصد، 2017).

---

[19] – لمعرفة تفاصيل عن دايتون ودوره في إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية أُنظر (قاسم 2010، 129–138)

[20] - ضريبة القيمة المضافة بفارق 2% بين إسرائيل والضفة الغربية استناداً إلى اتفاقية باريس الاقتصادية.

[21] – ورد الخبر في عدة مواقع اخبارية: معاً الإخبارية، وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، رام الله الإخباري، عربي 21، وكالة القدس نت للأنباء، فتح ميديا، فلسطين الآن.

كما يوجد ظاهرة التسرب المالي للمقاصة حيث يمتلك الاحتلال المعلومات ولا يمتلكها الجانب الفلسطيني ويعمل على اقتطاع جزء من المقاصة لصالحه بشكل غير رسمي. "يعزى السبب الرئيسي للتسرب المالي إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية الناجمة عن بنية بروتوكول باريس ونظام المقاصة وشروطها المقيدة" (الخفيف وآخرون 2014، 29)، وأيضاً فقدان السيطرة على معظم الضفة الغربية ضمن تصنيفات أ، ب، ج. يصف الخالدي (2019) ذلك "بقرصنة الأموال" ويرى أنها أدت إلى خسائر هائلة للخزينة الفلسطينية، وفي دراسة "(أونكتاد) تشير إلى أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني بين عامي 2000–2017 بسبب الاحتلال الإسرائيلي بلغت 48 بليون دولار، وتفسر ذلك لسببين وهما سياسات وإجراءات الاحتلال وتسريب الموارد المالية الفلسطينية لإسرائيل (الأمم المتحدة 2019).

إن هيمنة الاحتلال على الضرائب وفي سياق نقص المعلومات عند الجانب الفلسطيني، أدى ذلك إلى استحواذ الاحتلال على جزء منها بشكل واضح وبشكل خفي أيضاً، واستخدامها في تصفية الحسابات المالية مع السلطة من وجهة نظر الاحتلال والتي تعطي مجالات واسعة للمناورة والهيمنة، واستخدامها كآلية للعقاب وأداة للابتزاز في حالة عدم انسياق السلطة الوطنية لسياسات الاحتلال.

الإدارة المدنية بعد اتفاقية أوسلو (1994– 2021)

قبل اتفاقية أوسلو كانت إدارة السكان من خلال الإدارة المدنية الإسرائيلية، في وثيقة إعلان المبادئ من اتفاقية أوسلو تم الاتفاق على بداية "نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة وهي ذات طبيعة تمهيدية" (بند 6–أ)، وأنه سوف يتم حل الإدارة المدنية خلال الاتفاق الانتقالي (بند 7–ج). وفعلاً تم في البداية تقليص دور الإدارة المدنية وتحويل الكثير من مهماتها إلى السلطة الفلسطينية، ولكن لم يتم الغاؤها، واستمرت في إصدار الأوامر العسكرية[22]، وكانت هي عملياً السلطة الفعلية في القرارات المحورية والشمولية العامة.

[22] - – يري عنبتاوي أن منذ عام 2000 تم العمل من الحد من صلاحيات السلطة الفلسطينية، ورفع وتيرة التدخل الإسرائيلي في المجالات التي اعتبرت من صلاحيات السلطة تحت بند الجوانب المدنية (عنبتاوي 2018، 47).

وبعد حوالي عشرون عاماً من توقيع اتفاقية أوسلو وما آلت اليه من سيطرة كاملة على السلطة وما حققته دولة الاحتلال من توسع وزيادة المستوطنات، أخذت الإدارة المدنية الإسرائيلية تعيد دورها وتزيد من قوتها وهيمنتها ضمن ما أنتجته من واقع جديد وتزيد من عدد موظفيها، وتُهمش السلطة بشكل واضح للعامة. إنّ الإدارة المدنية أشبه بإدارات داخلية تنظم المجتمع الفلسطيني من أعلى الهرم الاداري وتشمل كل المجالات: الزارعة والتجارة والصحة والمواصلات والاقتصاد والضرائب والبنوك والتصاريح والمياه والكهرباء والبنية التحتية وتقسيمات وتخطيط المدينة والاتصالات وأهم شيء من خلالها يتم تحويل المساعدات الدولية إلى الحكومة والمؤسسات الفلسطينية، وهي بالمقابل مسؤولة عن المستوطنات في الضفة الغربية.

على مستوى التخطيط والهيمنة على المعلومات وتداولها والقرارات والتعديلات التطويرية المستمرة في السيطرة، "ألغت الإدارة المدنية تعديلات مشاركة الفلسطينيين في عملية التخطيط بينما استحدثت هيئات تخطيط خاصة للمستوطنين الإسرائيليين دون غيرهم (مجالس التخطيط المحلية). وعلاوة على ذلك، تنعكس سياسات التخطيط الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى السكان الفلسطينيين المقيمين فيها انعكاساً هاماً وطويل الأجل لا يمكن أن يتوافق والطبيعة المؤقتة للاحتلال (الأمم المتحدة 2014، 13).

في شباط من عام 2015، تم إنشاء تطبيق وصفحة الفيسبوك "المنسق" باللغة العربية، وتهدف هذه الصفحة إلى إنشاء علاقة بين الإدارة المدنية الإسرائيلية مع الفلسطيني، من خلال الإعلانات والخدمات التي تقدمها الإدارة المدنية، وبيان أوضاع المعابر وإعلان عن الدورات التدريبية واستقبال الشكاوى واستقبال المشاريع المختلفة تحت إدارتها. فيمكن للفلسطيني طلب تصريح بشكل مباشر من خلال التطبيق. في الموقع الخاص للمنسق يُبين أنه يتبع لوزير الدفاع وأن عمله يتمحور حول تعزيز وتطبيق سياسة حكومة إسرائيل في المجالات المدنيّة، وتدعيم المواضيع الإنسانية ومشاريع البنى التحتية والاقتصاد في منطقة يهودا والسامرة واتجاه قطاع غزة.

كما "أطلقت الإدارة المدنية في آذار/مارس 2018 مشروعاً جديداً أسمته "من الباب إلى الباب" (door to door)، يهدف لنقل البضائع بشكل مباشر بين المصانع الفلسطينية ومنافذ الشحن الإسرائيلية، في اتجاه يرمي لاستقطاب رجال الأعمال الفلسطينيين للتعاون المباشر مع الإدارة المدنية" (الحاج 2020، 9). كما طرحت مشاريع زراعية لخدمة السوق الإسرائيلي مع المزارعين بتعاقد من الباطن، ودعوة المزارعين إلى المشاركة في أيام دراسية ومؤتمرات ومعارض، وفرض شروط تصديرية على المزارع لملائمة المعايير الإسرائيلية، ومنحت كبار التجار نظاما ضريبياً تُحول فواتيرهم نفسها إلى مقاصة بدون الدخول في إجراءات

مكاتب الضريبة الفلسطينية. بجانب ذلك أيضاً فتح المجال لإصدار تصاريح العمل من خلالهم وبدون العودة إلى الإدارة المدنية الفلسطينية (حباس 2021، 5–9).

تلعب الإدارة المدنية الدور الجوهري في تنمية المستوطنات، وبالمقابل تدير الضفة الغربية وتهيمن على القرارات العامة الفوقية والشمولية والتي تؤثر على طبيعة عمل المؤسسات الفلسطينية. "إنّ الإدارة المدنية تتحكم بأهم ثلاث ركائز حيوية تعتبر شريان الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية وهي العمل (تصاريح العمل والمعابر) والتجارة (تراخيص الاستيراد والتصدير، المعابر والموانئ)، ومصادر الطاقة" (حباس 2021، 5–6).

هناك تواصل مباشر بين الإدارة المدنية والمواطنين الفلسطينيين في المجالات الاقتصادية المتنوعة، والذي يعتبر انتهاكاً صريحاً لاتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس التجاري (حباس 2021، 5–6). كما أنّ إنشاء موقع "المنسق" باللغة العربية يدعوا السكان لتقديم طلبات عبر الموقع من خلال تعبئة نموذج محدد من أجل مساعدتهم. إنّ التواصل مع المؤسسات والشركات والمواطنين كأفراد يعبّر عن مدى هشاشة الإدارة المدنية الفلسطينية، وعلى مستوى آخر يبين مدى اختراق المجتمع من خلال مستويات عامة وخاصة، ويبين تحول في سلوك الإدارة المدنية من حيث زيادة هيمنتها وسيطرتها على المجتمع الفلسطيني على حساب وجودية السلطة.

3.4- آليات البيروقراطية الاستعمارية

أما عن آليات عمل هذا النظام الاداري البيروقراطي فقد اتصف بالمناورة والمراوغة والتقسيمات والتجزئات المتعددة المستويات على مستوى الحيز والزمن والعمل ومن خلال الآليات والإجراءات البيروقراطية التي هيمنت على وجودية المستعمَر.

3.4.1- الفصل

أدت اتفاقية أوسلو إلى إحداث مستويات عميقة من الفصل على المستوى الجغرافي والزمني والسياسي والاستعماري والتاريخي والاجتماعي والثقافي، وذلك من خلال فصل الحيّز وتفتيته واختراق الزمن وفصل الحقول (الاقتصاد عن السياسة عن الإدارة)

وفصل الأنظمة وإحداث فصل متعدد المستويات داخل النظام نفسه. تم تقسيم الضفة الغربية إلى عدة تقسيمات تُمثل حدود حولها وحدود داخلها، وانعكست على الممارسات الاجتماعية وتعقيداتها في طبيعة الحياة اليومية. شملت هذه الحدود: بناء المستوطنات، وبعثرة الأماكن الفلسطينية وتقسيم وتصنيف المناطق الفلسطينية إلى A, B, C[23] وبناء جدار الفصل العنصري[24]. تم إنشاء نقاط التفتيش المختلفة الثابتة والمؤقته للسيطرة على الحدود الداخلية والخارجية. فهناك" ... شبكة معقّدة مؤلّفة من 300 نقطة تفتيش وحواجز طرق تقسم الأرض الفلسطينيّة المحتلّة من الداخل إلى كانتونات منفصلة..." (هاندل 2012، 240). وتم توسيع المستوطنات وزيادة عددها بعد اتفاقية أوسلو، حالياً يمتد عمران المستوطنات على مساحة تشكل 10% من مساحة الضفة الغربية، ويضاف إليها مساحة مناطق نفوذ المجالس الإقليمية للمستوطنات وتشمل براري شاسعة لا تدخل في منطقة العمران وتشكل 30% من مساحة الضفة الغربية، وهكذا تبلغ مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنات 40% من مجمل مساحة الضفة الغربية وتشكل 63% من مناطق ج (بيتسيلم، 2019). هناك 132 مستوطنة و142 بؤر استيطانية (غير المرخصة)، إن البؤر الاستيطانية أقيمت في عام 1996 وتوقفت عام 2005 وفي عام 2012 بدأت حكومة نتنياهو بإنشاء بؤر استيطانية غير قانونية مرة أخرى. ويشكل عدد المستوطنين 14% من عدد سكان الضفة الغربية (peacenow.org 2022).

---

[23] - المناطق A وهي تحت السيطرة الفلسطينية، والمناطق B وهي تحت الإدارة الفلسطينية، ولكن تحت سيطرة عسكرية إسرائيلية، والمناطق C (ج) وهي تحت سيطرة إسرائيل وتشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية. المناطق المصنفة (ج): "حيث تواجد للجيش الإسرائيلي بالكامل، وتشمل المستوطنات والطرق والمناطق الاستراتيجية والمناطق المجاورة لحدود "إسرائيل"، وتعتبر المناطق (ج) موطناً ل (150,000) فلسطيني في أكثر من (500) مجتمع مدني أهلي وحوالي (325,000) مستوطن إسرائيلي في أكثر من (200) مستوطنة وبؤرة استيطانية. وتحتوي على 63٪ من الأراضي الأكثر خصوبة والغنية بالموارد الطبيعية في الضفة الغربية، ومعظم مساحة وادي الأردن الذي يحتوي على أكبر احتياطي أراضي (غير مأهولة) في الضفة الغربية وجزء كبير من مواردها الطبيعية (مؤسسة باسيا).

[24] - على أثر اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، بدأ الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري عام 2002 بجانب الخط الأخضر، لادعاءات أمنية، "وتم الانتهاء من بناء ما يقارب 65,3% (546 كم) من مجمل طول الجدار والمقرر أن يصل طوله إلى 712 كيلومترا، منها 85 بالمائة قائمة على أراضي داخل الضفة الغربية" (الأمم المتحدة– أوتشا 2016). جاء بناء الجدار بشكل ملتوي على حد الخط الأخضر والذي طوله 320 كم. أدى الجدار إلى عزل السكان وفصلهم عن أراضيهم، وأحياناً عزل السكان بين الخط الأخضر والجدار، إضافة إلى ما أحدثه من خسائر في الأراضي والزراعة والمياه وتهميش المناطق (بيتسيلم 2017). شمل الجدار على 84 بوابة يتم فتح البعض منها للسماح للسكان بالعبور، والبعض الأخر يتم فتحها في أوقات معينة مثل موسم قطف الزيتون (بيتسيلم 2017). يحتاج السكان للوصول إلى أراضيهم تقديم طلب تصريح والذي يمتثل لإجراءات بيروقراطية محددة، كما يتم الموافقة لأشخاص محددين من أصحاب الأراضي لذلك.

لم يعد هناك احتكاك مع الاحتلال، وأصبح المجتمع يدير ذاته ضمن الحيّز المكاني والزماني المفروض وضمن المساعدات الخارجية التي تدعم المؤسسات المختلفة من حكومية وغير حكومية. هذه الحدود تُعبر عن هيمنة حيّزية من خلال العزل والقمع والفصل، كل ذلك أدى إلى إضعاف قوة الجانب الفلسطيني وتبعثر الشعب الفلسطيني مناطقياً غير قادراً على إنتاج مقاومة شعبية داخلية مُوحدة، حيث تم الفصل على مستوى الظاهر مع تعميق السيطرة على مستوى الداخل.

يقول جميل هلال:

> جاء اتفاق أوسلو كمُسوغ لتغييب مؤسسات منظمة التحرير وإعلان بدء مرحلة جديدة شعارها بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية كنواة لدولة فلسطينية عتيدة. لكن أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً من المفاوضات الثنائية (برعاية أمريكية) وعشر سنوات من الانقسام والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بات كافياً لتوضيح أن الشعب الفلسطيني لم يعد بحوزته حقل سياسي وطني موحد، بل بات يقيم في جزر جغرافية لا مؤسسات تربط بينهما وتمثل حقوقه التاريخية والوطنية ومصالحه المشتركة... (هلال 2017، 27).

لقد أحكمت دولة الاحتلال ضبط الفلسطينيين والسيطرة عليهم "كسكان"، وأوجدت نظام أشبه بالبنوبتيكون[25] (Panopticon) حيث يتم المراقبة والتحكم بهم عن بعد. وأي حدث لا يرضى عنه الاحتلال يتم مقابله توقيف تحويل عائدات الضرائب إلى السلطة وتغلق الطرق والحدود والبوابات وتمنع دخول البضائع والمواد الأساسية إلى الضفة. وتستخدم العنف في الحالات التي تتطلب ذلك، فهي تدخل إلى الضفة في لحظات أو نقاط زمنية محددة من أجل اغتيال، أو اعتقال، أو تدمير، أو هدم. إنّ الانضباط العميق يتجسد بأنه أثناء دخول الجيش الإسرائيلي إلى الضفة ينسحب الأمن الفلسطيني ويبقى مكانه ولا يتجاوز حدوده.

---

[25] – البنوبتيكون: حسب تعريف الموسوعة البريطانية هو شكل معماري لسجن، نشره جيرمي بنتام عام 1791. ويتألف المبنى من هيكل دائري زجاجي من الجهة الداخلية يشبه الخزان مع زنازين على طول الجدار الخارجي يقابله برج مستدير مركزي في الوسط: يمكن للحراس المتمركزين في القاعة المستديرة إبقاء جميع النزلاء في الزنازين المحيطة تحت المراقبة المستمرة. واستخدم هذا المفهوم ميشيل فوكو في كتابه المراقبة والعقاب حيث يتم مراقبة السجناء من الخارج مع ادراكهم لذلك، وأن أي حدث سوف يتم معاقبتهم فالمراقب في الخارج، ولكنه مجازياً كأنه في داخل الزنزانة. أصبح هذا المفهوم يستخدم للتعبير عن المرحلة الحالية في ظل التقدم التكنولوجي حيث الإنسان دائماً مراقب.

لقد تمّ تشويه الحيّز حيث لا يوجد حيّز مُتصل وإنما أحياز مجزأة، مع وجود مشهد المستوطنات والحواجز في كل مكان. والأهم من ذلك هو العلاقة والعيش في المكان فقد أصبحت محصورة ومفتتة لأن السكان مُحددين في منطقتهم كأنها هي التي تُشكل الحيّز بأكمله لديهم، وأصبح الجزء متقوقع على ذاته ومنفصل عن الكل. أصبح الحيّز الفلسطيني مُدرك بجزيئاته وليس بكُليّته. وفترة ما بعد أوسلو أنتجت جيلاً جديداً نشأ على وجود هذه الحدود وكأنها أمر طبيعي لأنه لم ير ويعيش غيرها، فهناك الكثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يزوروا القدس في حياتهم.

لقد حدث فصل على مستوى التواصل بين الفلسطينيين، فإن وجود الحواجز جعل السكان متمركزين ومتقوقعين في أماكنهم لتفادي الحواجز كجزء من حياتهم اليومية. وأدّت إلى فصل التواصل بين الفلسطينيّين في فلسطين التاريخيّة؛ لقد جرى فصل فلسطينيّي 1948 عن الضفّة وعن غزّة، وأصبح كلّ منهم تحت نظام وحكومة مختلفة عن الأخرى، مع إنشاء لاتكافئ مناطقي بينهم. هاندل عبرت عن ذلك بتوضيحها أنّ ما فرضته إسرائيل حطّم أي أُفق للتّواصل الاجتماعي الفلسطيني، وهذا أدى إلى تقويض الفلسطينيّين أسس إمكانية العمل والإنتاج والبيع والشراء والدراسة والمعالجة والتعارف والتواصل والتنظيم، والتنسيق والمقاومة والقتال. لقد أنتجت القيود المفروضة على الحركة، والمتأنية عن المعوقات الفيزيولوجية ومعوقات الارتباط بالغير في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ما ينبغي أن يطلق عليه اسم جغرافية كارثية... (هاندل 2012، 232).

إضافة إلى فصل وتجزئة الحيز المكاني، تم الفصل على مستوى حقول التعاون المختلفة إن كانت سياسية أو اقتصادية، وداخل كل حقل مستويات أخرى من الفصل وفي كل مستوى هناك مستويات إدارية تراتبية مختلفة. هذا الفصل كان من خلال اللجان، حيث كل لجنة تأخذ طابع الهيمنة والفرض والمناورة بما فيها المناورة على الآليات والإجراءات على ذاتها بمعزل عن الأخرى. تنعكس الهيمنة في عمل اللجان المختلفة وتفرعاتها والتي انتهت بأن تكون فارضة للقرارات بدون وجود قوة للأعضاء من الجانب الفلسطيني. في مقال جان سيبلي Jan Selby (2013)، يرى أن عمليات "لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية" (JWC) التي تم تأسيسها عام 1995 كانت معقدة إدارياً وتستغرق وقتاً طويلاً. وأصبح نظام JWC العام يساوم على ذاته؛ فيوجد تحته لجنة فنية مشتركة (JTC)؛ وهناك عدد من اللجان الفرعية التي تتعامل مع مجالات فنية محددة (الآبار وخطوط الأنابيب والمجاري والتسعير) مما يجعل الأمور أكثر تعقيداً، فإن الممارسة المتبعة هي أن قرارات اللجان الفرعية هي قرارات استشارية فقط، وليست ملزمة لقرارات JWC النهائية. ومن ثم، فإن مقترحات خطوط أنابيب الإمداد الجديدة، على سبيل المثال، تتطلب النظر أولاً من قبل اللجنة الفرعية لإمدادات المياه ثم من قبل اللجنة الفنية، قبل أن يتم تمريرها للموافقة عليها من قبل اللجنة

المشتركة JWC؛ حتى عند الموافقة عليها من قبل اللجنتين الأوليتين، يمكن رفضها داخل JWC، وإعادتها إلى اللجنة الفرعية أو JTC لتعديلها أو لمزيد من المناقشة. ويرى أن العلاقة غير متكافئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وقد أخذت طابع الهيمنة والسيطرة للجانب الإسرائيلي.

أدت أوسلو إلى إحداث فصل على المستوى التاريخي، حيث تم التعامل مع الاحتلال والحركة الصهيونية كعدو محتل يهدد الوجود الفلسطيني وكان السياق التاريخي حتى أوسلو يتمحور حول هذه العلاقة من حيث الصراع ومحاولة التحرر من الاستعمار. أما بعد أوسلو أخذت العلاقة منحى آخر حيث التعاون مع الاحتلال والتنسيق والترتيب معه. أصبحت مفاهيم ما قبل أوسلو تتنافى مع ما بعد أوسلو، ولذلك فقدت المعاني التاريخية الاجتماعية محتواها؛ كمعنى المقاومة والتضامن والشهيد والأسير ومعنى الحرية...الخ على مستوى المجتمع، والذي انعكس في الضعف الذي انتداب الخطاب الرسمي الفلسطيني.

3.4.2- المؤقتية – الفصل الزماني

يتم تقييد حركة السكان الفلسطينيين من خلال المعابر والبوابات والحواجز الدائمة والمؤقتة. ومن خلال بيروقراطية تتجسد في إصدار التصاريح المختلفة، مثل تصاريح العمل في المناطق الإسرائيلية، أو المستوطنات، أو تصاريح العلاج، أو الإقامة، أو للزيارة، أو للوصول إلى الأراضي التي اخترقها الجدار. و"تتجسد صيغة بيروقراطية الاحتلال الإسرائيلي، التي تعمل على خلفية العنف العسكري المادي، على أساس الفصل العرقي في القانون وفي تنفيذ القانون في الأسلوب الذي تنظم به الزمن وتحدد المكان وتتحكم به. فقد جرى إنشاء الطرق المنفصلة وفصل المناطق – وهي ممارسات تمت بذريعة الحاجات الأمنية التي تنشئ تراتبية مكانية- على أساس خصائص السكان العرقية" (شنحاف وبيردا 2012، 438).

إنّ المعابر والحواجز الدائمة والمؤقته تخترق الزمن الفلسطيني من خلال إنتاج سلاسل زمنية متفرعة، لتصبح المسافة من أ إلى ب طويلة من خلال تلك السلاسل، فالعيش في الحيّز يُخترق من خلال الزمن، ومع الزمن الطويل في العيش بها ومعها تُصبح جزء لا يتجزأ من طبيعة الحياة اليومية للسكان. فقد أخذت المعابر مسار تطوري بيروقراطي فبدأ المعبر من خلال طريق متعرج طويل مع وجود كتل إسمنتية وانتهى بوجود بناء متكامل منظم ومجهز بكل التقنيات اللازمة للمراقبة والضبط، بما فيها مسار طويل للمشاه ومسار للسيارات وماكنات تفتيش وبوابات دائرية يتم التحكم بها إلكترونياً وكاميرات مراقبة وبرج مراقبة. ويتم التحكم من خلالهم بالإيقاع الزمني للسكان. وترى طويل- سوري:

إن نظام الحواجز البيروقراطي يتعامل مع الفلسطيني كفرد، الذي ينتظر ويسعى إلى إنهاء زمن الحواجز، كل شخص بمفرده جسدياً، ولكن يتم تصنيفه وفصله كوحده من قبل الجندي، أو الجهاز بأكمله.... العزلة هي التجربة الأساسية عند الحاجز: لا يهتم المرء إلا بالمهمة الحالية المتمثلة في الانتظار ربما حتى يمر، وهو أمر يستحق التكرار، الانتظار دون معرفة كم من الوقت سيستغرق الانتظار. يتم تعزيز الانحلال من خلال نزع الطابع الاجتماعي لكل شخص عن الآخرين (2018، 401).

يخضع هذا النظام إلى نمط صارم حيث إنّ من يتعدى على هذا النظام يعاقب أو حتى يُقتل، فقد حدث عام 2019 أن امرأة حاولت أن تمر من حاجز قلنديا بشكل عفوي عن طريق المسار المخصص للمركبات بدل المسار المخصص للمشاة، وقُتلت لانتهاكها هذا النظام البيروقراطي العسكري الصارم لنقطة التفتيش.

في مقال بعنوان "من لحظات إلى فترات ممتدة: تأثير نقاط التفتيش الإسرائيلية على حياة الفلسطينيين اليومية في القدس" للباحثة Maha Samman، ترى أن الانتقال ببساطة من النقطة أ إلى النقطة ب (النهاية) عبر حاجز قلنديا (الوسيلة أو الطريق للوصول للنهاية) يصبح بدلاً من ذلك نهاية بحد ذاتها طغت عليها تجربة البقاء على قيد الحياة من خلال الوسائل نفسها، وبالتالي يكون له آثار كلية على حياة الفلسطينيين أكثر من النهاية (السمان 2020، 14).

إنّ الحواجز وديناميكية عملها تتصف بالمناورة من حيث التلاعب في الإيقاع الزمني وحتى ضمن نفس الفترة الزمنية، وتُنشئ حالة من التوتر وحالة من السؤال الدائم بين الناس عبر تقنيات التواصل "كيف المحسوم هلا"؟ من أجل محاولة كسب الزمن الذاتي للشخص إن استطاع من خلال تحديد وقت مروره. إنّ الإيقاع الزمني البطيء وقوة الجهاز البيروقراطي على مستوى الشكل وعلى مستوى المراقبة والقوة يُعطي طابع الهيمنة ويطغى على الفرد، ويؤدي إلى إنشاء حالة من الاستسلام الذاتي اللاشعورية. وما أن أصبح الفرد في هذا المسار يصبح كالمُعلّق لا يستطيع الرجوع ولا يستطيع الاستمرار. وأحياناً تظهر حالات استياء في هذا المكان كمحاولة للخروج منه ونتيجة الاختناق منه، وما أن يمر الفرد حتى يشعر أنه أنجز شيء، فقد مر من ذلك الحاجز.

إن المناورة الزمنية في الحواجز تجعل الزمن الفلسطيني في حالة من السيولة وعدم القدرة على التحكم والضبط وفقدان القوة، ويقترن زمنه في نفسية المستعمِر وتقلباتها من خوف واستياء واستنفار أو الشعور بالأمن، مما يؤدي إلى حالة من الاغتراب الذاتي، فالذات منفيه وتعتمد على أهواء المستعمِر وتصبح آلية للعقاب الخفي، كما "تهدف مراقبة الأشخاص المحتلين إلى

تعظيم قدرة المحتل على السيطرة و"معاقبة" المحتلين لوجودهم في المساحة المحتلة في نظام الفصل العنصري التي تُوفر الأمن للمحتل من خلال التعدي المستمر على أمن المستعمَر (Mansour 2018, 14).

إن فصل الضفة الغربية عن باقي فلسطين، أدى إلى إنتاج تراتبية هرمية على مستوى السكان، فالسكان ليسوا مواطنين إسرائيليين؛ هم تحت نظام السلطة الفلسطينية التي هي في المستوى الأدنى من الهرم الإداري الإسرائيلي. وتقترن هذه التراتبية على مستوى الزمن ضمن مستويين، على مستوى الصراع حيث كلما اشتد الصراع كلما ضاق الزمن الفلسطيني أكثر وأكثر، وعلى مستوى سياق تاريخي لقيمة الزمن حيث يتم التحكم بهم من خلال إزاحات متراكمة عن الزمن الحقيقي ضمن الإجراءات البيروقراطية، ليصبح الواقع هو الزمن غير الحقيقي.

وتتجسد المؤقتية أيضاً في نظام التصاريح، فهو نظام بيروقراطي عسكري وهو عالم قائم بذاته يتعدى فكرة التصريح نفسه، ويخضع لتراتبية وآليات إخضاع عميقة: على مستوى إعطاء التصاريح وعلى مستوى بيع وشراء التصاريح والمستوى الأخير كأداة للإسقاط، وأيضاً لاستغلال العمال الفلسطينيون وتحقيق الربح المادي من خلال بيع التصاريح.

وتُفسر يائيل بردا آليات إصدار التصاريح قائلة:

> إنّ التصاريح تتطلب تجديداً متكرراً، يستغل الشاباك طلب التجديد كفرصة لتقديم صفقات فلسطينية مختلفة، وبالتالي خلق شبكة كثيفة من المعلومات الاستخبارية، يصل عددها إلى عشرات الآلاف من الأشخاص. تقول بيردا: "يقولون، إذا ساعدتنا –فسوف نساعدك". "إنهم [المتعاونون] ليسوا مخلصين مثل العملاء، لكنهم يركزون على كل منزل تقريباً ويمكن أن يكون مفيداً أيضاً في عمليات الاغتيال. يقولون للفلسطيني فقط بلغنا عندما يخرج يوسف في الصباح، أرسل لي رسالة نصية برقم 9" (Winder 2018, 4).

إن الإدارة المدنية الإسرائيلية تصدر 101 نوع من التصاريح للسيطرة على حركة الفلسطينيين لتوجهات مختلفة: المناطق داخل إسرائيل، المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية، المرور بين غزة والضفة الغربية، القدس، منطقة التماس والسفر خارجاً من خلال الحدود الدولية (Levinson 2011). إنّ نظام التصاريح يحدد الزمان بما فيها وقت الدخول ووقت الخروج مع بيان هدف التصريح أو عدد أشهر تصريح العمل. ويوجد تصنيفات مختلفة لأشكال وألوان التصاريح حسب النشاط المعين. إنّ نظام

التصاريح يخضع لقوانين وإجراءات وقيود ويتطلب بالدخول في إجراءات بيروقراطية من حيث تقديم الطلب وإرفاق الأوراق الثبوتية وإجراءات الفحص الأمني الإسرائيلي حتى يتم الموافقة أو رفض الطلب. كما "أنّ النسبة الأكبر من التصاريح لأغراض العمل سواء داخل إسرائيل أو في مستوطنات غير قانونية بسبب حاجة الفلسطينيين الماسة للعيش" (Al-Qadi 2018, 9). أما العمال في المستوطنات فيتم تشغيلهم من خلال العلاقات العمالية بين رجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليين، ومن خلالهم يتم إصدار التصاريح وليس من خلال الإدارة المدنية الفلسطينية لرفضها التعامل مع هذه الأنواع من التصاريح على اعتبار أنّ المستوطنات غير شرعية (القاضي 2018).

تتصف الإدارة الداخلية للإدارة المدنية الإسرائيلية بوجود الشريط الأحمر والافتقار إلى الشفافية بشأن معايير استحقاق التصاريح والذي يفتح المجال أمام الرشاوي لضباط الإدارة المدنية، وتتصف الإدارة المدنية بالطبيعة الاعتباطية والاستبدادية لنظام التصاريح، والتي تعتمد على موظفي الإدارة المدنية، فضلاً عن المناخ السياسي ومستوى التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين (كانونيش 2017، 14).

إنّ عدد الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية تصل إلى أكثر من 150 ألف عامل، أي تُشكل ما نسبته 20% من حجم القوى العاملة الفلسطينية، ولكن تتعمد إسرائيل في تشغيل أكثر من 40% من هذه الأعداد دون إصدار تصاريح عمل قانونية لهم، وذلك بهدف الحصول على أيدي عاملة فلسطينية رخيصة لا تلتزم إسرائيل تجاههم بأية تعويضات مالية وحقوق قانونية، وأكبر القطاعات التي يعملوا فيها هي قطاع البناء بواقع 65%، كما أنّ عدد حوادث العمل التي نتج عنها هي 47 حالة وفاة وقرابة 7000 إصابة عمل خلال العام الماضي. إضافة إلى ذلك فإن تجارة بيع التصاريح في السوق السوداء من قبل سماسرة وبتوجيهات أصحاب العمل الإسرائيليين المتنفذين داخل حكومة الاحتلال تجعل العامل يخسر حوالي 2500 شيكل من الراتب الذي يتقاضاه، ويقدر المبلغ الكلي الذي يجنيه سماسرة العمل بأكثر من مليار شيكل سنويا (فيلم وثائقي- وزارة العمل 2021).

إن مستويات الفصل العميقة التي أحدثتها أوسلوا تظهر عندما يذهب العمال للعمل في بناء المستوطنات، والزمن والطاقة الفلسطينية للعمال تذهب لبناء وتعزيز وجود المستعمِر، لأنه لا يوجد خيار والقرار فردي ولقوة التكبيلات الحديدية على الإنسان الفلسطيني على كل المستويات، بما فيها الهمّ الذي يحمله الفرد بنفسه بمعزل عن الآخر.

تتوازى أهمية العمالة الفلسطينية في إسرائيل وربما تفوقهم مع الموظفين الحكوميين في المؤسسات الفلسطينية، حيث تم احتواء الطبقة البسيطة من خلال الاحتلال، ولكن كليهما مكبلين بنظام بيروقراطي. استناداً إلى مسح القوى العاملة للعام 2018، يبلغ عدد سكان الضفة الغربية 2,922 مليون منهم 36% أقل من 15 سنة. وحوالي 997 ألف لا يعملون بما فيهم الطلاب وربات البيوت وكبار السن، يبقى عدد القوى العاملة حوالي 853 ألف، 151 ألف عاطلون عن العمل (17.6%)، و13 ألف عمالة ناقصة محددة بالوقت، يصبح إجمالي العمالة 689 ألف (الجهاز المركز للإحصاء 2018، 22). الجزء الأكبر من العمال في الضفة الغربية في القطاع الخاص هم حوالي 66.2%، وفي القطاع الحكومي 15.6% (الاحصاء المركزي 2018، 32). إنّ القطاع الخاص المهيمن الذي يشمل الشركات الضخمة وأصحاب رؤوس الأموال متمفصلين على الجهاز البيروقراطي الفلسطيني والإسرائيلي.

إضافة إلى ذلك، تتجسد المؤقتية في المناطق بالقرب من الجدار والمناطق المحصورة بينه وبين الخط الأخضر والمعروفة بمنطقة التماس.

إن العديد من هذه الصعوبات سببها الأوامر والبروتوكولات التي وضعها العسكر لمعالجة طلبات التصاريح التي تمتد على عشرات من الصفحات. تحدث صعوبات أخرى بسبب الطريقة التي يتم تنفيذ هذه الأوامر وتفسيرها من قبل السلطات المشاركة في إصدار التصاريح. مهما كان السبب، فإن جميع الصعوبات تنبع من الفرضية الأساسية لنظام التصاريح: الفلسطينيون غير مسموح لهم بالتواجد في "منطقة التماس" إلا في الظروف المقيدة والاستثنائية التي لا تكون عادة جزءاً من الحياة اليومية (Cahana and Kanonich 2013, 7).

وتتصف هذه التصاريح بالمؤقتة التي أخذت طابع الديمومة، وأخذت أيضاً الطابع الرسمي الذي اتصف بالمُتحول، من حيث تحولات الإجراءات والقوانين البيروقراطية وكيفية تطبيقاتها بما في ذلك تقديم الطلب والأوراق لمكتب الارتباط الفلسطيني وانتظار الرد ومتابعة المعاملة والاعتراض على الرد وانتظار الرد مرة أخرى... الخ. وفي منطقة التماس:

لا يحق للفلسطينيين الدخول أو البقاء في "منطقة التماس"، إلا إذا رأى العسكر الدخول أو الحضور "ضروري". صادق العسكر على 13 "احتياجات" للسفر الفلسطيني إلى المناطق الواقعة غرب الجدار وصاغتها في 13 نوع مختلف من التصاريح لهذه الاحتياجات– لكل منها متطلباته الخاصة: شهادة إقامة دائمة، تصريح مزارع دائم، تصريح مزارع مؤقت، تصريح عمل، تصريح احتياجات شخصية، تصريح تعليم عامل، تصريح موظف منظمة دولية، تصريح موظف من السلطة

الفلسطينية، تصريح عامل بنية تحتية، تصريح طاقم طبي، تصريح طالب وتصريح طفل قاصر (كهانا وكانونيتش 2013، 11).

تتجسد الهيمنة والسيطرة في خوف وانضباط الفلسطيني من التعبير عن رأيه أو عمل أي سلوك ضد الاحتلال ضمن حساسية الاحتلال العالية والتي هي أقرب إلى حالة من الهوس والجنون. فإن ردة فعل الاحتلال الحادة لأي حدث انعكست على المستعمَر ضمن هيمنة بيروقراطية الاحتلال وأدت إلى ضغطته أكثر وأكثر، لأن ذلك يؤثر عليه كفرد في الحصول على التصريح، والذي يؤثر بعمق على حياته التي لا يوجد بها خيارات. إن نظام التصاريح هو نظام تنعكس فيه المفاهيم المذكورة من فصل وإزاحة ومناورة ومراوغة وهرمية وخضوع، وهو نظام أخذ قوّته على مدار زمن طويل وأدى إلى قتل الحياة عند الفلسطيني ضمن إزاحات بسيطة ومتراكمة، برزت في فقدان القوة والسيطرة على الحياة وفقدان الايمان بالذات والاعتماد على بيروقراطية الاحتلال في العيش ضمن معطيات اللاشيء، وضمن حاله جنونية عند المستعمِر. وانعكس ذلك على مستوى الفرد في المعاناة الذاتية الخاصة به بمعزل عن باقي الأفراد، وأنتجت إنسان مُنهَك ومُتعب يريد أن يعيش.

إن المؤقتية طُرحت وتجسدت بشكل واضح في اتفاقية أوسلو ولاحقاً في ممارسة الإدارة الاستعمارية، وأصبحت صفة للنظام التي اخترقت تفاصيل الحياة اليومية للمستعمِر حتى أصبحت إيقاع حياته والتي يتعامل معها بشكل عادي.

3.4.3- الهرمية وعلاقات القوة

تتجسد الهرمية من خلال التراتبية وآليات فرض الأوامر والقرارات ضمن الحقول المختلفة وفي الإطار المكاني والزماني والاقتصادي والمعلوماتي والتنسيقي والعسكري. إنّ الهرمية انعكست على كل المستويات بما فيها الحيّز حيث تم تقسيم الضفة إلى مناطق مستوطنات ومناطق فلسطينية. وانعكس التقسيم على مستوى علوي ومستوى دوني من خلال تمدد المستوطنات والمساحات المحيطة بها والشوارع والبنية التحتية، والمناطق الفلسطينية المبعثرة. "فهناك نظام فصل مروري متعدد المستويات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية. وتم تخصيص المستوى العلوي للطرق الأكثر حداثة وأسرع للاستخدام من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الغالب، أما الطرق ذات المستوى الأدنى فهي مخصصة للاستخدام الفلسطيني فقط. يتضمن المستوى الأدنى طرقاً أطول ومتعرجة تعمل على طرق منفصلة عن شبكة الطرق الرئيسية (Kanonich 2017, 5). إنّ

التراتبية انعكست أيضاً على قيمة الحيّز حيث إنّ 60% من مساحة الضفة الغربية تحت الهيمنة الإسرائيلية، وأيضاً على مستوى تواصل الحيّز، فالمستوطنات تتوسع من أجل إنتاج حيّز تواصلي، وهي مقترنة في تفتت الحيّز الفلسطيني، وعلى مستوى موقع الحيّز من حيث استراتيجيته ومصادره، فالمستوطنات موجودة في المناطق العالية والكاشفة والتي يوجد فيها المصادر الحيوية، فمثلاً فيما يتعلق بمسألة المياه:

> تتحكّم إسرائيل في جميع مصادر المياه في الضفة الغربية وتمنع عملياً الفلسطينيين من الحفاظ على الموارد المائية أو تنميتها بشكل ملائم.. وتملك شركة المياه الوطنية الإسرائيلية "ميكوروت" جميع نُظم إمداد المياه في الضفة الغربية وتورّد قرابة نصف المياه التي تستهلكها المجتمعات المحلية الفلسطينية... ويبلغ متوسط ما يستهلكه الفرد الواحد من المستوطنين الإسرائيليين يومياً 369 لتراً من المياه المخصصة للاستخدام المنزلي، في حين لا يتوفر للفلسطينيين سوى 70 لتراً للفرد الواحد يومياً (الأمم المتحدة 2014، 14).

وعلى مستوى استخدام الحيّز الفلسطيني من قبل المستوطنات فهناك "81 مستوطنة إسرائيلية من أصل 121 مرتبطة بمرافق الصرف الصحي. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال 5.5 مليون متر مكعّب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة تتدفق من المستوطنات إلى الضفة الغربية. بالإضافة إلى ذلك، يُرمى 80 بالمائة من النفايات الصلبة الناتجة عن نشاطات المستوطنين في مكبّات موجودة في الضفة الغربية وغير مخصصة لدفن النفايات (الأمم المتحدة، 2014).

تقترن الهرمية المكانية بالهرمية الزمنية، حيث يتبعثر الزمن الفلسطيني من خلال نظام التصاريح والزمن الضائع على نقاط التفتيش وزمن المناورة الإسرائيلي. ويعيش الفلسطيني الزمن غير الحقيقي من حيث استهلاكه له وما يؤثر على طاقته على مستوى جسدي ونفسي، فمثلاً الانتظار على حاجز قلنديا ساعة (60 دقيقة) أو أكثر من أجل مرور حاجز يحتاج زمن فعلي 5 دقائق، يهدم الزمن الخاص به وما يقترن به من فقدان القوة الجسدية التي يحتاجها الفرد لعمله في ذلك اليوم، عدا عن التوتر النفسي بين الانتظار والتأمل واليأس، بينما يعيش المستعمِر الزمن الحقيقي الخاص به. وعلى مستوى آخر فإنّ تذبذبات الزمن المتغيرة والمتحولة تنتج إدراك مشوه عند الفلسطيني لماهية الزمن. إن الهرمية الزمنية تتجسد من حيث مقدار ضياع الزمن وقوة التحكم بالزمن وكيفية ادراكه، فالزمن الفلسطيني يتم التحكم به مع عدم وجود نمط خاص به ويتم التحكم بالفلسطيني بالزمن من خلال السياسات الاستعمارية المختلفة، فزمن المستعمِر شيء ذو قيمة أما زمن المستعمَر فهو آلية للحط منه ككائن مستغل من قوة خارجية كلية.

منذ البدايات كان هناك هرمية على مستوى المفاوضات التي بدأت منذ مؤتمر مدريد عام 1991 والتي نصت عليها اتفاقية أوسلو، واستمر التفاوض بعد توقيع الاتفاقية وانتهى بدون الوصول إلى وضع دائم وواضح وتم نعته "بحوار الطرشان"، أي استمرت المفاوضات حوالي 14 عاماً على حساب الزمن الفلسطيني المُعلّق. وفي عام 2021 ظهرت مبادرات دبلوماسية خارجية تدعو لإحياء المفاوضات. مرت المفاوضات بعدة مراحل وبعدة اقتراحات إلا أن جميعها باءت بالفشل، وقد اتصفت بكثير من مراحلها بالسرية، واتصفت بإضعاف الفلسطينيين أكثر وأكثر على مستوى القيادة والشعب تزامناً مع تطور وهيمنة البيروقراطية النيوليبرالية الخارجية والبيروقراطية الاستعمارية.

كانت الاتفاقية مؤقته تعتمد على المفاوضات للوصول إلى الوضع الدائم. شملت المبادرات المختلفة التي اقترحت بعد اتفاقية أوسلو مستويات أخرى من المناورة، "حتى بات واضحاً أن إسرائيل معنية بالمفاوضات في حد ذاتها، وباستمرار ما يسمى "عملية السلام" بدلاً من التوصّل إلى معاهدة سلام" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014 ،1)، أي أصبحت معنية بها كوسيلة وليست غاية لأنها في وضع هيمنة وسيطرة.

تعثرت المفاوضات بعد فترة قصيرة من توقيع الاتفاقية واستمرت هكذا ما بين المدِّ والجذر والمقاطعة والعودة. وفي عام 1998 تم طرح مذكرة "واي ريفر" التي طرحت نقل جزء من مناطق ج إلى أ وب على مراحل وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية على مراحل مع التشديد على مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الولايات المتحدة واستمرار التنسيق الأمني بشكل أقوى. اتفق الجانبان ووقعا المذكرة مع إدراج جدول زمني لذلك، إلا أنّ الجانب الإسرائيلي اشترط عدم إعلان الدولة من طرف واحد وعدم المطالبة بالإفراج عن السجناء ومكافحة العنف، والذي أدى بها إلى الفشل وجمود عملية السلام. وفي شهر أيلول من العام 1999 تم طرح مذكرة شرم الشيخ من أجل وضع جدول زمني للقضايا العالقة والاستمرار في مفاوضات الوضع الدائم، وبعدها تم عقد قمة كامبد ديفيد في شهر تموز 2000 إلا أنهم لم يتوصلوا إلى حل للقضايا العالقة.

في عام 2000 اندلعت الانتفاضة الثانية واستمرت 5 سنوات حتى عام 2005. اتسمت هذه الفترة بالعنف والقتل والاغتيالات للقادة الفلسطينيين والتدمير وإعادة اجتياح واحتلال معظم أراضي الضفة الغربية. وفي عام 2002 حدثت مجزرة جنين، وفي نفس العام تم البدء في بناء جدار الفصل العنصري، وتم اغتيال أحمد ياسين (مؤسس حركة حماس) في عام 2004 وفي نفس العام توفيّ أبو عمار. خلال فترة الانتفاضة كان هناك عدة تدخلات ومحادثات ومبادرات منها مبادرة السلام العربية 2002،

ومبادرة جنيف 2003 وخارطة الطريق، ولاحقاً محادثات السلام في واشنطن عام 2013– 2014 إلا أنهم جميعهم فشلوا وتوقفت المفاوضات بعدها.

في عام 2006 حدث تغير في سياسة حماس من معارضة لاتفاقية أوسلو إلى الدخول في الانتخابات التشريعية وفوزها بها، ولاحقاً هيمنتها على قطاع غزة. أدى ذلك إلى غضب الاحتلال والجهات الداعمة وإلى حدوث الاقتتال والانقسام الداخلي بين حركة فتح وحركة حماس. بعدها بدأت مفاوضات فلسطينية عربية من نوع ثاني وهي المصالحة بينهم والتي بدأت عام 2007 واستمرت حتى عام 2017، ضمن وجود حكومتان رسميتين كل منهما لها ظروفها الخاصة وسياقاتها المختلفة التي تحولت منذ عام 2006، مع وجود عدوان إسرائيلي متتالي على قطاع غزة ووجود مقاومة عسكرية. منذ العام 2007 بدأ الاحتلال يتعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية ومع سلطة حماس ضمن كيانين منفصلين على مستوى الحيز والحكومة والسياق.

بدأ الدعم الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية يزداد من أجل تقوية السلطة الفلسطينية وجهازها البيروقراطي، والاعتماد على سلام فياض في تقوية الجهاز ودمج كافة الفئات به. واقترنت زيادة هيمنة بيروقراطية الاحتلال بزيادة قوة الجهاز البيروقراطي الحكومي في الضفة الغربية، وتقوية الجهاز الأمني الفلسطيني منذ عام 2007 إلى عام 2013. بعد توقف المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية استمر الحال على ما هو عليه مع تحول ذاتي في الجهاز البيروقراطي الفلسطيني حتى عام 2020، حيث تحول الجهاز البيروقراطي إلى جهاز قمعي وبدأت التناقضات الفلسطينية الداخلية تظهر بوضوح أكثر وأكثر.

انعكست الهرمية في الإدارة الاستعمارية في مأسسة العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر وتحويلها من علاقة ندية إلى علاقة هرمية حيث تشكل شكل الهرم ضمن مستوى أعلى ومستوى دوني من خلال تموضع كل منهما في الهرم الاداري، وتم إيجاد نمط علاقاتي بينهم أخذ طابع تطوري عبر الزمن والذي اقترن بزيادة هيمنة وسيطرة الاحتلال حيث هو المتحكم بالجهاز البيروقراطي. انعكست تلك الهرمية العلاقية على مستوى الحيز والزمان وعلى مستوى المفاوضات الطويلة والمتشعبة أيضاً، والتي أخذت طابع المناورة والانهماك في بنود أوسلو وإعادة إنتاجها ضمن المحادثات والاقتراحات المختلفة والتي انتهت بلا شيء. هذه الهرمية وبنيتها وآلياتها وإيقاعها أدت إلى تحديد سقف المستعمَر من حيث تحديد زمانه ومكانه والانهماك بالوسائل والتي سيطرة على الغايات لأنها غامضة وبعيدة المنال.

3.4.4- المناورة

إن المناورة هي مفهوم عسكري يُستخدم عندما توجد نزاعات أو صراعات، والهدف منه كسر إرادة العدو بأقل تكلفة. يبين سو تزو في كتابه " فن الحرب" أن "القتال والانتصار في جميع المعارك ليس هو قمة المهارة، التفوق الأعظم هو كسر مقاومة العدو دون أي قتال" (تزو 2010، 89). منذ بداية أوسلو والصراع مقترن في المناورة الزمنية بين المؤقت والدائم مع هيمنة المؤقتية، فبداية المرحلة الانتقالية كمرحلة مؤقته للوصول إلى الوضع الدائم والذي لم يتم التوصل إليه، وبالتالي فإنّ الاتفاقية مرحلية والمفاوضات مؤقته والانسحاب مؤقت ... الخ، تم تحويل الحياة إلى مؤقتية من خلال السلاسل الطويلة من الانتظار ومن خلال إعطاء القليل على مراحل متجزئة، حتى أصبح الهدف بعيد المنال، مستسلمين لهذه المؤقتية، لأنها هي العمر الفلسطيني. هذه المؤقتية لا تستطيع أن تلمس المستقبل ولا أن تمشي على نهج الماضي، فالإنسان الفلسطيني مُعلق. عبر عنها زبون (2018) بأن اتفاق أوسلو دولة فلسطينية عالقة في "المعبر المؤقت".

شملت المناورة أيضاً على اتفاقية أوسلو في ذاتها، فبالرغم من قوة الاتفاقية في السيطرة على الفلسطينيين إلا أن دولة الاحتلال لم تلتزم بها. شملت المناورة على المرحلة الانتقالية، والمناورة على الحيّز ومصادره، والمناورة على عدد الأسرى وإطلاق سراحهم، والمناورة على الزمن في تطبيق الاتفاقية والوصول إلى الحل الدائم، والمناورة على الزمن من خلال الحواجز ونظام التصاريح، والمناورة في اللجان المختلفة ضمن التقسيمات المختلفة، والمناورة في القرارات والمفاوضات والمناورة على المقاصة.

إن المناورة تجسدت في كل حقل وكل فرع وكل تفصيله من التفصيلات الدقيقة للحياة الفلسطينية على مستوى اقتصادي وسياسي، وعلى مستوى التنقل من المستويات التراتبية من حيث التواصل مع مؤسسات وشركات وأفراد متجاوزين المؤسسات الرسمية. وعلى مستوى المفاوضات، فإن زمن المناورة الطويل أعاد هيكلة التراتبية الاستعمارية من ندية إلى حالة خضوع. إنّ هدف المناورة هو كسر الارادة بدون الامتثال إلى الحرب. و"كما عبر الجنرال موشيه يعلون، أن المطلوب هو "كي الوعي الفلسطيني"، حتى "يعرف الفلسطينيون في أعماق وعيهم أنهم شعب مهزوم". وصار تعبير "كي وعي الفلسطينيين" يعني، في الدعاية الصهيونية، كسر إرادة المقاومة لديهم، وإلحاق هزيمة معنوية دائمة بهم، من خلال نشر ثقافة الرعب والخوف بين صفوفهم وإشعارهم بالعجز الدائم" (الشريف، 2018).

يتم المناورة على المقاصة وهي الجزء الأكبر من إيرادات السلطة حيث يتم حجز الأموال أو جزء منها لأي سبب لا يرضى عنه الاحتلال أو يعتبره تحت مسمى "دعم الإرهاب". إنّ احتجاز هذه الأموال يربك ويشوش عمل السلطة الفلسطينية لأن وجوديتها

تعتمد على المقاصة[26] بشكل كبير. ناورت دولة الاحتلال على المقاصة، "حيث خلال عشرين عاما احتُجزت الأموال حوالي ثماني مرات منها اشتعال حدوث الانتفاضة حيث استمر الحجز لمدة سنتين، وعام 2006 استمر الحجز لمدة سنة ونصف إثر تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية بعد فوزها في انتخابات 2006، وعام 2012 لمدة أربعة أشهر بسبب قبول طلب السلطة للحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة وغيرها (العجلة 2019، 6).

"في تاريخ 2019/2/17 أقرّت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي قراراً يقضي بتنفيذ قانون اقتطاع أموال العائدات الضريبية، عبر استقطاع وتجميد ما يعادل 138 مليون دولار سنوياً من أموال المقاصة والتي تُدفع لعائلات المعتقلين" (مركز الميزان 2019، 3)، والتي تشمل أيضاً عائلات الشهداء، وما يميز هذا الحدث أنه تم إصدار قانون يأخذ طابع الديمومة وليس مقترن بحدث مؤقت كما كان في السابق. في شهر أيار من العام 2020 فرضت دولة الاحتلال على البنوك الفلسطينية إغلاق حسابات الأسرى والمعتقلين، والذين نفذوا القرارات. كانت ردة فعل الرئيس أن رفض استلام المقاصة ناقصة وتم الإعلان عن حالة الطوارئ. هذا الوضع هز الاقتصاد الفلسطيني فهذه الإيرادات تغطي نفقات الأجور والرواتب. وتؤثر على معاناة الموظفين الذين يعيشون حالة تخبط نتيجة تأخر الرواتب أو خصم جزء منها، كما أن حجز المقاصة يؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة الدين العام. إنّ احتجاز الأموال لا يؤثر على دولة الاحتلال، وعلى العكس تستفيد منها طالما هي بحوزتها، أما الحكومة والمجتمع الفلسطيني فهم من يعانون، لذلك لم يمض بضعة أشهر حتى تم استلام أموال المقاصة منقوصة. كما تأثرت الحكومة الفلسطينية نتيجة ذلك بانخفاض المساعدات الدولية وتحديداً المساعدات الأمريكية. ولم تستطع السلطة عمل أي شيء وحاولت التصدي للمشكلة من خلال التحول من الرسمية إلى اللارسمية، أي إعطاء رواتب الأسرى والشهداء عبر البريد. هذا يعبر عن تناقض البيروقراطية ضمن عدم القدرة للتصدي لقرارات الاحتلال، فيتم التصدي لذلك ضمن تداخل الرسمي مع اللارسمي.

---

[26] - المقاصة هي الضرائب غير المباشرة على البضائع المستوردة من الخارج، حيث تجني إسرائيل هذه الأموال من الفلسطينيين ويتم إرجاعها إلى السلطة الفلسطينية مقابل تكاليف إدارية تقدر ب 3 % من إجمالي المبلغ، والذي يبلغ متوسطه الشهري حوالي 53 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.7 مليار شيكل حسب اتفاقية باريس (الأشقر 2021).

3.4.5- الإزاحة

إنّ الفصل على كل المستويات التي تم شرحها سابقاً، أدى إلى إنتاج مستويات عميقة من الإزاحات في الضفة الغربية. وأهم إزاحة تجسدت ضمن اتفاقية أوسلو والاعتراف بإسرائيل والتخلي عن المقاومة والموافقة على حدود 1967 على أنها حدود الدولة. وأصبح الصراع ضمن حدود 1967 مع وجود 60% من مساحة الضفة الغربية تحت هيمنة إسرائيلية.

إن الإزاحة عن القضايا الجوهرية تفاقم، وتحقيق الدولة المفترضة بعد خمسة سنوات من المفاوضات لم يتحقق. وزادت الإزاحة عن الزمن الحقيقي والإزاحات العميقة على مستوى اللجان في الحقول المختلفة والمنفصلة، وبناء الجدار كإزاحة عن تحقيق الحكم الذاتي، والإزاحة عن الخط الأخضر واحتواء مساحة أكبر من الأراضي لصالح توسع المستوطنات، والإزاحة على عدد الأسرى المحررين. كما تم الإزاحة على مستوى دور الإدارة المدنية وفرض قوتها وهيمنتها على الضفة الغربية، والإزاحة على مستوى الاتفاقية نفسها وعدم التزام دولة الاحتلال بها. هذه الإزاحات ضمن كل المستويات المذكورة تبقى ضمن هيكلية الاتفاقية مع التطور البيروقراطي نحو مزيد من السيطرة والهيمنة وفرض القرارات.

كان عمق هذه الإزاحات أن أدت إلى إزاحة على مستوى الذات في التعامل مع الاحتلال، حيث إن مستويات الفصل والمناورة وممارسة الدور البيروقراطي ضمن مستوى أدنى، أنتج الإنسان الفلسطيني المجبور على الخضوع لآليات محددة لطلب أي شيء، وعليه أن يمشي ضمن الإيقاع الزمني للمحتل، والذي تَعزز عند فقدان الثقة على مستوى المجتمع الفلسطيني. وبالرغم من كل ضعف وهشاشة أوسلو وملحقاتها إلا أنها أصبحت المرجعية لأي حدث صغير أو كبير. واقترنت التصريحات العامة والتقارير المؤسساتية بمرجعية للاتفاقية. هذا التحول في المرجعيات أدى إلى الإزاحة عن الذات وعن ماذا يريد الفلسطيني وكيف؟ وكأن الذات أصبحت عاجزة، وأصبح الخطاب موجهاً للخارج وقد فقد معناه وأصبح مبتذل، لأنه خارج عن الذات.

3.5- الخلاصة

تجسدت البيروقراطية الاستعمارية على مستوى البنية والآليات، حيث تم تحويل العلاقة الاستعمارية إلى علاقة نظام بنظام أكثر تنظيماً وسيطرة مع القدرة على التنبؤ في أي تحولات في النظام. إن الحكم غير المباشر أنشأ نظام داخلي محلي حيث وجود نخبة تتعاون مع الاحتلال ضمن علاقة استعمارية، والتي اتصفت بالاستمرارية ضمن حاجة المستعمِر للمستَعمر في ظل هذا

النظام لأن العلاقة اتصفت بالتبعية على المستوى الاقتصادي والاداري. أيضاً إن إعطاء حيز للحكم اللامركزي تحول على مستوى الداخلي الفلسطيني إلى حكم شديد المركزية للنخبة التي تتعاون مع الاحتلال نظراً للتناقض بين التوجهات الشعبية وتوجهات تلك النخبة، حيث تجريد قوة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقمع الحريات، وكان ذلك من خلال نظام بيروقراطي داخلي يحكم المجتمع من خلال قوة القانون.

إن الحكم غير المباشر أدى إلى الفصل بين المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني، وبالتالي تركيز المجتمع على ذاته وتطوره مع البعد عن مواجهة المحتل، لأنه ليس جزء من الحياة اليومية، والطبقة الحاكمة هي التي تحكم المجتمع وليس الاحتلال. فهناك ستار بينهم وبين الاحتلال ومع الزمن ومع الانهماك في الذات على المستوى المحلي وزيادة قوة هيمنة المحتل الخفية، أضعف ذلك القوة الذاتية الفلسطينية. أما على مستوى الفصل السياسي والتوجه نحو الدولة، فالدولة أخذت معنى مختلف حيث هي شكل دولة مجردة من قوتها على مستوى اقتصادي وسياسي وعلى مستوى وجود حيز متصل، وفقدانها للهيمنة على الحدود، وفقدانها للقوة العسكرية، وفقدانها للظروف والمعطيات التي تسمح بتطورها وتحولها.

إن الفصل الجغرافي والديمغرافي أدى إلى تفتيت الحيز الفلسطيني من خلال جدار الفصل وتمدد وتوسع المستوطنات، وهيمنة الاحتلال على الزمن الفلسطيني من خلال نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة ونظام التصاريح الشديد التعقيد. إن السيطرة على الحيز والزمن أدى إلى الهيمنة على المستعمِر من خلال استخدامهم بالزمن، أما الحيز وتفتيته فأدى إلى تشويه الحيز وعلاقة الفلسطيني به، حيث التقوقع في حيز محدد وفصل علاقاتي بين الحيزات الفلسطينية الأخرى.

تجسدت الآليات الاستعمارية من خلال احداث خلل في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، من حيث امتلاك الاحتلال للعوامل التشغيلية الأساسية الأربعة وهي الزمان والمكان والقوة والمعلومات، والتحكم في الفضاء الفلسطيني المادي والنفسي معاً، مما أدى إلى تفكيك المجتمع وفقدانه للانسجام الذاتي وفقدانه القوة الجمعية.

تم ممارسة الآليات الاستعمارية من عدة مستويات: 1- الفصل: الفصل على المستوى الجغرافي والزمني والسياسي والاستعماري والتاريخي والثقافي. 2- المؤقتية: حيث تجريد الزمن وجعل المؤقتية هي الشكل الدائم في إدارة حياة السكان. 3- الهرمية وعلاقات القوة حيث تحويل العلاقات بين الاحتلال والحكومة الفلسطينية إلى علاقات هرمية خاضعة للتراتب الهرمي على مستوى إداري وسياسي واجتماعي. المناورة: حيث المناورة على الزمن والحيز والضرائب وطبيعة عمل اللجان، والمفاوضات التي أخذت سنوات طويلة بدون الوصول إلى حل. الازاحة.: الازاحة عن اتفاقية أوسلو، والازاحة عن الزمن الحقيقي والازاحات

العميقة على دور اللجان المختلفة والمنفصلة، والازاحة عن دور الإدارة المدنية وتعميق هيمنتها على الضفة الغربية، والازاحة على مستوى الذات الفلسطينية وجعل اتفاقية أوسلو هي المرجعية للعلاقات بينهم، والازاحة عن تحقيق الدولة وحيزها وسيادتها. امتازت اتفاقية أوسلو بالغموض والمؤقتية فلم يكن شيء واضح وكل القضايا الجوهرية تم اخضاعها للمفاوضات والآليات الاستعمارية التمهيدية. استندت على مبدأ الفصل السياسي وعلى الاعتراف بشرعية المحتل ونبذ المقاومة، مقابل اعتراف دولة الاحتلال ب م.ت.ف كمؤسسة وممثلة عن الشعب الفلسطيني. وتم فرض التعاون الأمني مع الاحتلال مع إعطاء حيز لذلك في الاتفاقيات المنبثقة من اتفاقية أوسلو ووجود بنود تفصيلية لترتيب ذلك. كما استندت على الفصل الجغرافي حيث تحديد مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني على الضفة الغربية وغزة.

إن الواقع السياسي الجديد على مستوى البنية والآليات الاستعمارية هو منبثق من طبيعة اتفاقية أوسلو والذي أدى إلى تعميق الاستعمار بقوة.

الفصل الرابع

البيروقراطية النيوليبرالية في السياق الفلسطيني

4.1- المقدمة

في الفصل الثاني تم تعريف وتوصيف النيوليبرالية وطبيعة النظام النيوليبرالي في الضفة الغربية، وهذا الفصل يتعمق في المفاهيم الثقافية النيوليبرالية، وهي الفردانية والمادية والاستهلاك ومجتمع المخاطرة والتي أحدثت تغيير في المجتمع الفلسطيني، ويحلل البيروقراطية النيوليبرالية من خلالهم. إنَّ الفردانية تُفسَر من خلال الانهماك وحب وتعظيم الذات ضمن المجتمع، أما الاستهلاك فهو يُعبر عن رغبة دائمة في استحواذ الأشياء، وهي حالة مستمرة لا تُوصل لحد الإشباع، بل تتصف بالمؤقتية. أما مجتمع المخاطرة فهو مجتمع الخوف وهو مقترن بالمستقبل ومخاوفه– الخوف مما يؤسس له النظام من فقدان الوظيفة وانهيار الاقتصاد والأمراض والتحول في نمط الحياة ومخاوف أخرى كما أنها تقترن بطبيعة المجتمع الفردية. هذه المفاهيم أدت إلى إحداث تغيير عميق في البنية والممارسة الثقافية للمجتمع الفلسطيني، وهي نتيجة فرض النظام النيوليبرالي في الضفة الغربية.

أما الجزء الثاني فيهدف إلى تفسير البيروقراطية النيوليبرالية استناداً إلى Beatrice Hibou (2015)، والتي تتصف بالتجريد حيث هيمنة الطابع الرسمي المجرد، وينشأ عن ذلك مستويين هما الرسمي واللارسمي (المجرد واللامجرد)، وترى هيبو أن ذلك يؤدي إلى:

- شرعنة الصراعات الداخلية وتقويتها واستمرارها.
- إعادة تعريف العام والخاص، وإحداث تمويه بين العام والخاص
- ويقترن في التمويه بين المجرد واللامجرد (الرسمي واللارسمي)
- أن النيوليبرالية تنشأ من التخيُل، بنفس القيمة التي تنشأ على أسس اجتماعية، وهي ممارسة غير متجانسة (أُنظر هيبو 2015، xii، 16، 98، 142).

من خلال التعمق في هذه المستويات المختلفة من المفاهيم، يتم محاولة تفسير كيف أنتج ذلك تناقض مع طبيعة الثقافة الفلسطينية في تعريفها للعام والخاص، وتأثير ذلك في حدوث تداخلات على مستويات مختلفة تتجسد في: تداخل الحيز الخاص

للفرد مع الحيز العام، وتداخل الخيال مع الواقع، وتداخل المحلي مع العالمي، وتداخل العلاقات الرسمية مع اللارسمية، ووجود الصراعات واستمراريتها وهو ما يفسر البيروقراطية النيوليبرالية.

4.2-الثقافة النيوليبرالية

إن النيوليبرالية تنطلق من فلسفة السوق، وتقترن في هيمنة مفاهيم كل من المادية والربح والفردانية والاستهلاك والعيش في مجتمع المخاطرة من أجل إحياء السوق واستمراريته. أدت هذه المفاهيم إلى تغيير المجتمع الفلسطيني، وحاولت مَفصلة الحياة الاجتماعية على النظام الرأسمالي، هذا الجزء سوف يتعمق في مدى انتشار هذه المفاهيم عند الموظفين العموميين في المؤسسات الحكومية في الضفة الغربية.

4.2.1- الماديّة وثقافة السوق

أدى النظام النيوليبرالي إلى توجيه المجتمع نحو المادية. إنَّ توجهات الموظفين تُبين أنَّ غالبيتهم العظمى يرون أنَّ المادية تُهيمن على العلاقات الاجتماعية وتؤثر على المكانة الاجتماعية، حيث 75% يوافقون على ذلك، في حين أنَّ 19% يوافقون نوعا ما و6% لا يوافقون.

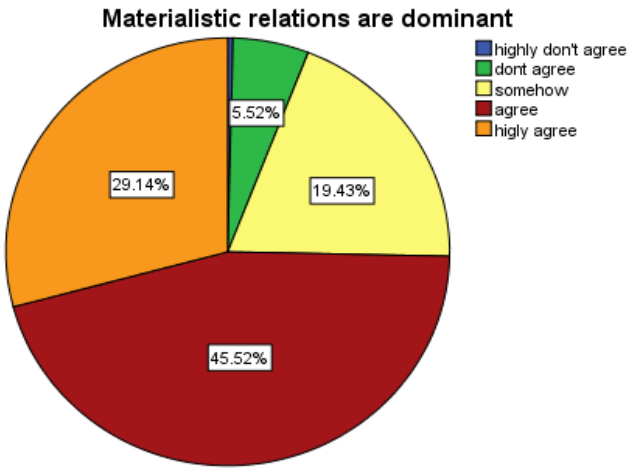

الرسم البياني (4-1) يبين توجهات الموظفين على جملة "العلاقات المادية في المجتمع مهيمنة وتؤثر على المكانة الاجتماعية"

وعبّر الموظفين في المقابلات عن ذلك مُفسرين أنَّه نتيجة النظام القائم وبالأخص بسبب دور البنوك في نشر ثقافة القروض والاستهلاك، وأيضاً بسبب الانفتاح الثقافي والتوجه نحو الفردانية، ووجود فئة مهيمنة فرضت طابعها المادي على المجتمع.

يقول المبحوث (102) أنَّ:

العلاقات المادية هي التي تحكم العلاقات اليوم والصراعات إما على الإرث أو الأملاك، فالمشاكل إما مادية أو أخلاقية ... المادة هي التي تحدد طبيعة العلاقات، هي التي تحل جميع المشاكل وهي التي تعطي السعادة والانبساط، المادة أصبحت تحدد الاحترام، المادة تفرض احترامها، المادة تتجاوز عن الأخطاء، المادة تشتري الضمير، تشتري كل شيء... اليوم المظاهر المادية الاجتماعية هي المسيطرة لا يوجد ثقافة، كل واحد شو عنده وشو معاه، حتى فكرة الحب وأن المحبان يعيشان في بيت صغير، والايمان بأن "إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله"، هذا الكلام لم يعد موجوداً.

يقول المبحوث (106):

في مدينة رام الله يوجد حوالي 20% من الناس يعيشون حالة الانفتاح بشكل كبير ويتبنون ثقافة غربية ويفرضوا نمطهم على البلد وهم من يتحكموا في البلد من حيث الاعلام والقيادة والاقتصاد، في حين 80% محافظين على أنفسهم إلا أنهم يتأثرون بتلك الفئة، تم العمل على إنشاء هذا النمط فهو مجتمع تائه ثقافياً، 20% مسيطرين و80% منفذين لسياساتهم وأوامرهم، 80% فقدوا المقاومة لفقدان الفكر والثقافة، إضافة إلى الانهماك في المشاكل الاجتماعية.

وتشير توجهات الموظفين من خلال المقابلات إلى أن هناك فئة محددة هيمن طابعها على المدينة وتحديداً في مدينة رام الله حيث يوجد مفارقة بينها وبين المحافظات الأخرى، في حين أن الجزء الأكبر من المجتمع يعيش في حالة ازدواجية بين الثقافة المحلية والثقافة المفروضة.

فيما يلي توجهات الموظفين لعدة محاور تُبين مدى توجهاتهم نحو المادية بناء على تفسير كل من بيلك وريشن وداوسون:

1- الحكم على النجاح من الاستملاك: 41% من الموظفين يرون أن "ما أمتلكه يعكس مدى نجاحي في الحياة" و27% يوافقون نوعاً ما و32% لا يوافقون.

2- حب الامتلاك والايمان بالاستحواذ مهم في حياة الإنسان ومقترن بالسعادة: 55% يرون أن حياتهم ستكون أفضل إن استطاعوا امتلاك بعض الأشياء غير الموجودة لديهم، و27% نوعاً ما و18% لا يوافقون. أما الاستمتاع في الإنفاق على الأشياء، حتى لو كانت كمالية: 55% يوافقون على ذلك، 27% نوعاً ما. يقول المبحوث (106) "أنا مولع في العطور، في سيارتي خمسة أنواع من العطور لا أستخدمها، ولكن أحب استملاكها وأعتبرها شيء يعطي تميز للفرد وعندما أشتري ملابس

أشتري أكثر من قطعة وقد تكون متشابه، أيضاً أعتبر أن الاستملاك جزء من انجازات الفرد في حياته. أشتري أشياء لا أحتاجها لأنها تعطيني شعور بالرضا والسعادة". فالاستملاك يعطي الانسان الشعور بالتميز والسعادة وإن كانت تتجاوز حاجاته.

3- أما على مستوى البخل (عدم الكرم) فإن 34% يحبون الاحتفاظ بأشيائهم وألا يشاركهم بها أحد، 36% نوعاً ما و30% لا يوافقون. 52% من الموظفين يعتبرون أن من طبيعتهم حساب كل شيء و27% نوعاً ما و18% لا يحسبون. في المقابلات المعمقة، معظم المبحوثين أفادوا أنهم لا يحبوا أن يشاركوا أغراضهم مع أحد، كما لا يُحبون أن يطلبوا أي شيء من أحد.

4- الحسد: عبَّر بعض الموظفين عن انتشار ظاهرة الحسد والغيرة في المجتمع، أي تمني زوال النعمة عن الآخرين، وفسروا ذلك نتيجة انتشار الأنانية بين الناس وهيمنة المادة. وفسرها أحد الموظفين أنها عجز حيث لا يستطيع الإنسان تحقيق شيء بطريقة صحيحة يحققها بطريقة غير مشروعة، وعبّر موظف آخر "الناس تحاول أن تنجح من خلال إفشال الآخرين". تقول المبحوثة (104): "المصلحة تحكم كل شيء، أقارب زوجي لا يسألون عنه إلا لمصلحة أو مساعدة مالية، أما أي شيء آخر فلا يسألون، نمط العلاقات السائد "معك فلوس تسوى، ما معك لا تسوى"، الأنانية وصلت إلى مرحلة عدم حب الخير للناس، حتى لو أحسنوا إليهم".

5- أما الرضا عن الحياة فإن 67% راضون عن حياتهم، 28% نوعاً ما و5% غير راضون.

إن نسبة الرضا عن الحياة كبيرة (ثلثين) ولا تتماشى مع المادية، أما باقي الأسئلة أعلاه يوجد توجه نحو المادية إلى حد ما لنسبة كبيرة من الموظفين، ولكن هناك تفاوت في الإجابات من حيث الموافقة والموافقة نوعاً ما، ولكن الموافقة كانت أكبر نسبة من الثلاث مستويات من الإجابات (أكبر من الثلث).

يؤدي إدراك الهيمنة المادية إلى إنتاج الخوف من المستقبل حيث 50% من الموظفين يخافون من المستقبل و30% نوعاً ما، ويتم معالجة ذلك من خلال التوجه أكثر وأكثر نحوها، ومن خلال الايمان أن المادة ممكن أن تشتري الأمان. من نتائج الدراسة أنَّ هناك علاقة طردية متبادلة بين إدراك الهيمنة المادية والخوف من المستقبل، فكلما زاد الخوف من المستقبل زاد إدراك الهيمنة المادية، وكلما زاد التوجه نحو إدراك الهيمنة المادية زاد الخوف من المستقبل، فهذه العوامل تعزز كل منهم الآخرى (أُنظر ملحق 6(1))، وكذلك بالنسبة لعدم الشعور بالأمان، حيث العلاقة طردية.

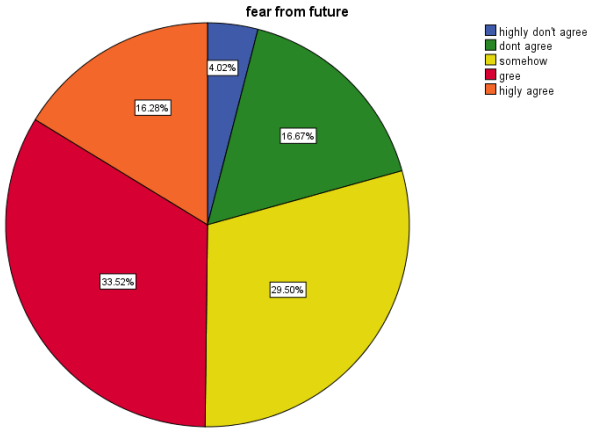

الرسم البياني (4–2) يبين توجهات الموظفين لمدى خوفهم من المستقبل

تقول المبحوثة (102) "إنَّ أكثر شيء يزعجني هو الخوف من المستقبل ويستنفذني في التفكير، مرضت وبحاجة إلى علاج، العائلة، الأمان المادي...، وكلما امتلكت مال أكثر كلما شعرت بالأمان أكثر، فهي تعطيني الشعور بأنني لا أحتاج إلى أحد، وعندي القدرة على إدارة أمور حياتي الخاصة". إن المادية تعطي سكون داخلي للفرد وشعور بأنه مسيطر على المستقبل وعلى مخاوفه، وأنه قادر على إدارة حياته على مستوى ذاتي، وتصبح إدارة المستقبل ثقل على الفرد وهاجس حاضري، مما يؤدي إلى زيادة وتعميق الشعور بعدم الأمان.

إنَّ التوجه نحو المادة يؤدي إلى وجود تنافر وتضاد في العلاقات الإنسانية والجندرية، حيث تقترن العلاقات بالمعايير والأفكار المادية. فكلما زاد التوجه نحو إدراك الهيمنة المادية، كلما أصبحت العلاقات أكثر تغيُراً وتقلُباً، وكلما زاد التوجه نحو إدراك الهيمنة المادية كلما ضعفت المنظومة القيمية (أُنظر ملحق 6 (3&2)).

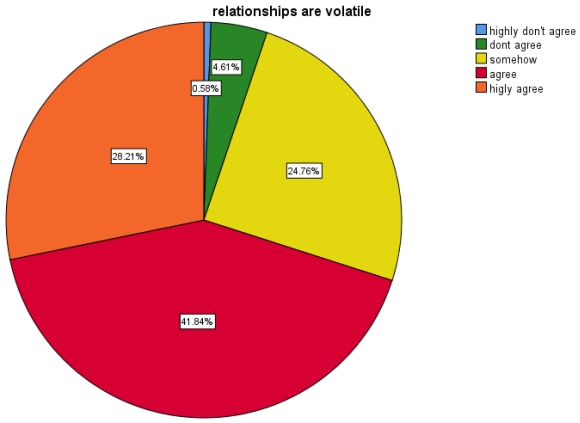

الرسم البياني (4–3) يبين إدراك الموظفون ل "العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب"

يقول المبحوث (106) "أصبح الاخلاص تمثيل وأصبحت المادة مرتبطة بزواج المصلحة، ولا يتم النظر على الأمور الجوهرية من الفكر والصدق والأخلاق، وهذا يعطي طابع الهشاشة في العلاقات الإنسانية، قوة الرجل ضعفت نتيجة فراغ داخلي قاتل". ويقول المبحوث (107) "أعتقد أن أسباب الطلاق هي اقتصادية بالدرجة الأولى والضغوطات المادية التي يتعرض لها الرجل، القروض ساهمت في انتشار الطابع المادي بين الناس وممارسة المظاهر الاجتماعية الكاذبة، حيث يبقى الموظف مُعلق بفترة طويلة بالقرض وهي جزء من حياته".

تتماشى نتائج الدراسة مع طرح كاسر (2002)، حيث تؤدي المادية إلى التقليل من قيمة العلاقات الوثيقة والحميمة والاندماج في المجتمع وتؤثر على العلاقات الاجتماعية من حيث التقارب والتواصل، كما أن فقدان الأمن يؤدي إلى توجهات الناس بشكل متزايد نحو المساعي المادية. كما تتماشى مع طرح ريتشينز وسكوت أنَّه كلما كان هناك توجه أكثر نحو المادية كلما كان هناك تركيز أقل على العلاقات الشخصية.

إنَّ التوجه نحو المادة ظهر من خلال حب الاستملاك، والاحتفاظ بالأشياء وعدم مشاركة الناس والبخل والحسد وحساب كل شيء، وتقييم النجاح والسعادة من خلال الاستملاك. هذه التحولات اقترنت بوجود تضاد وتنافر في العلاقات الإنسانية وضعف المنظومة القيمية والخوف من المستقبل وعدم الشعور بالأمان.

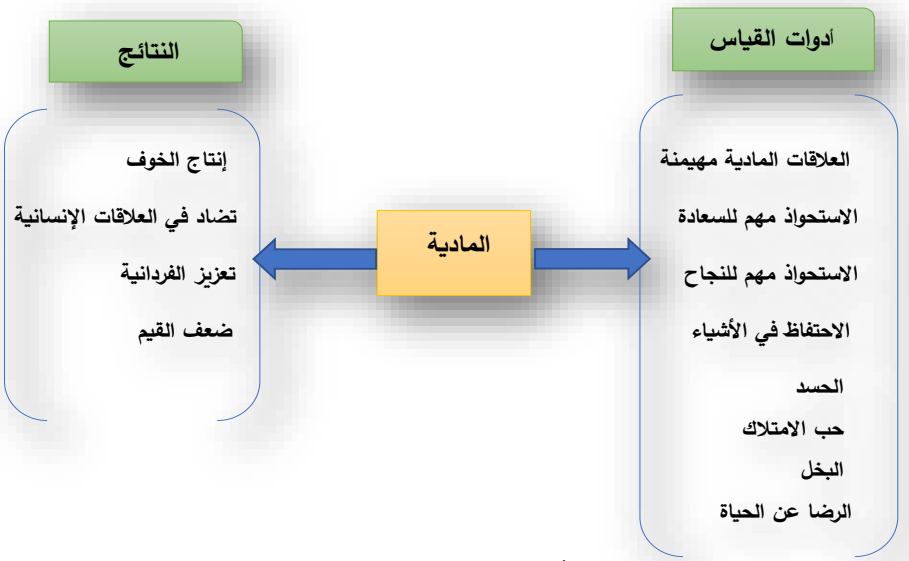

الرسمة (4-1) تبين أدوات قياس مفهوم المادية ونتائجه الاجتماعية

تبين الرسمة (4–1) كيف تم تفسير المادية وتأثيرها على المجتمع والفرد، حيث إنتاج الخوف وضعف القيم وتضاد في العلاقات الإنسانية وتعزيز الفردانية.

4.2.2– الفردانية

إنَّ التوجه نحو الفردانية يؤدي إلى هيمنة الخاص على العام، حيث يُصبح الاهتمام والتركيز والفكر مُوجه نحو الذات، وتكون قوة هذا التوجه على حساب إضعاف العام، والذي يصبح مجالاً للتعبير عن الخاص. "إن "**الفضاء العام**" يستعمره "**الفضاء الخاص**"، والمصلحة العامة تُختزل في الرغبة في معرفة الحياة الخاصة للشخصيات العامة، وفن الحياة العامة يُختزل في النشر العام للأمور الخاصة والاعترافات في الفضاء العام بالمشاعر الخاصة (وكلما كانت هذه المشاعر حميمية، كلما كان ذلك أفضل)، أما "القضايا العامة" التي تقاوم مثل هذا الاختزال فتكاد تستعصي على الفهم" (باومان 2016، 84). إن هذا الاستعمار يؤدي إلى ضعف المجتمع، حيث يتفكك من خلال تحويله إلى أفراد.

إنَّ طبيعة المجتمع الفلسطيني هي طبيعة جمعية حيث يوجد أسس دينية وثقافية تحكمه، كما يوجد قوة للعائلة والحمولة والعشيرة والحزب، في حين أدى النظام النيوليبرالي إلى فرض الطابع الفردي، الأمر الذي أدى إلى وجود حالة من الازدواجية بينهم. شمل الاستبيان قياس مفهوم الجمعية ومفهوم الفردانية أيضاً، والنتيجة أن هناك درجة عالية من الفردانية ودرجة عالية من الجمعية عند الموظفين في المؤسسات الحكومية مما يعبّر عن تناقض. 92% من الموظفين يُحبوا أن يكونوا مستقلين وألا يعتمدوا على أحد، 78% يعتبروا تحقيق أهدافهم أهم شيء و17% نوعاً ما، 73% لا يسمحوا لأحد التدخل في خصوصياتهم و22% نوعاً ما، 46% يعتبرون أنفسهم مختلفين عن الآخرين وأنّهم فريدون و27% نوعاً ما، و64% يحبون أن يكونوا مسؤولين عن أشياء مهمة و27% نوعاً ما، 20% وافقوا على جملة "علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط ولا أعطي اعتبار واهتمام لأحد" و17% نوعاً ما و63% رفضوا. أما على المستوى الجمعي 76% يعرّفوا أنفسهم ضمن الجماعة، 80% يبذلوا جهداً لتجنب الخلافات مع أعضاء مجموعتهم، 87% يهتموا بمشاعر الآخرين، 66% يتشاورا مع الآخرين قبل اتخاذ قرار و59% يفضلون العمل الجماعي و25% نوعاً ما.

أفاد المبحوثين في المقابلات المعمقة أنَّ المجتمع متوجه نحو الفردانية، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل أبرزها الانهماك في التكنولوجيا والعالم الافتراضي، حيث أصبح الفرد مُستهلك للمعلومات ولا يوجد له دور وهذا أدى إلى تشويش الفرد على ما هو

عليه وعلى ما يفرضه عليه العالم الافتراضي، وما عمَّق ذلك أنَّ طبيعة المجتمع استهلاكية وهو ليس مجتمع منتج. وعلى مستوى آخر فإن تفكك المجتمع ضمن الدفاع عن "الحرية" والتوجه نحو المادة والمصلحة الذاتية، وهيمنة قوة الخارج في فرض الثقافة والمفاهيم من خلال تمويل المشاريع، كلها ساهمت في تعزيز الفردانية. كما أكد المبحوثين بوجود تمايز بين المناطق، حيث تعتبر مدينة رام الله الأكثر انفتاحاً وحرية، وأنَّ لها تأثير كبير على الأفراد لأن هناك توجه كبير من القرى والمناطق المحيطة نحوها. ويقول المبحوث (107):

تتصارع الناس اليوم على 1- المادة 2- الثقافة (الحرية) وإحلال ثقافة خارجية مكان الثقافة المحلية، مثل اتفاقية سيداو، الاتفاقيات الدولية التي اخترقت ثقافتنا وحتى ما نراه من علاقات وخيانات في المجتمع بصورة مرعبة، فش حد سائل ببساطة انهارت المنظومة القيمية لا يوجد احترام، لا يوجد انتماء لا يوجد شيء. في السابق إذا اختلف اثنان ممكن التدخل من منطلق "بمون عليك" أما الآن أول كلمة تقال من أنت؟ وهي تعبير عن ثقافة فردية مادية.

ويقول المبحوث (112): "العلاقات تكون بناءً على المصالح، المجتمع متوجه نحو الفردانية ولكن لم نصل إلى مجتمع الفرد – الزواج المدني وحرية المرأة بالمطلق، وعيش الأولاد لوحدهم بعد سن 18... وهناك أيضاً تراجع أسري ولكن لم ينته، كما أن هناك اختلاف مناطقي ففي بعض المناطق للعائلة دور قوي والعشائرية وعائلة فلان وامتدادها".

وعندما سُئل الموظفين في الاستبيان عن مدى توجه المجتمع نحو الفردانية كانت النسبة العظمى من الإجابات أنه متوجه نحو الفردانية وإن اختلفت في القوة ونسبة ضئيلة جداً ردت عكس ذلك، مفسرين ذلك بأنه نتيجة التطور المادي، والتوجه نحو الاستهلاك وفقدان الثقة بين الناس، والانشغال بالأمور الشخصية على حساب القضايا الجمعية، وأيضاً نتيجة سلوكيات القيادة والأحزاب والطبقة الحاكمة. وهناك من فسرها بأن المجتمع خليط بين الإثنين حيث هناك تحول بينهم حسب المواقف والمصالح، إضافة إلى التأثر بالعولمة والتكنولوجيا والنظام الرأسمالي.

إنَّ الفردانية تُضعف مفهوم الجمعية، وتجعل كل شيء خاضعاً للمؤقتيه، حيث يوجد علاقة طردية بين الفردانية وإدراك أن العلاقات متغيرة ومتقلبة، حيث يؤدي التوجه نحو الاستقلالية، والشعور بالتميز والاهتمام بالذات فقط إلى إضعاف العلاقات على مستوى استمراريتها وقوتها (أُنظر ملحق6(4)).

يقول المبحوث (111): "يوجد تضامن مجتمعي، ولكن يتصف بالعاطفة، فهو ليس على المستوى المطلوب ويتصف بالمؤقتية حيث يتفاعل الناس مؤقتاً وينتهي الأمر بعدها بدون وضع حد أو حل لأي مشكلة". إن مفهوم الفردانية مفهوم مُتغير لأنه يأخذ ميزته ضمن النظام الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع. كما هو الحال في المجتمعات العربية، فإنهم يتأثرون بالفردانية الغربية، لكن الجمعية والمعتقدات الدينية أثرت في كيفية تشكّل الفردانية مع نظام العولمة، فهي متَحولة حسب السياق، حيث يتداخل المحلي مع العالمي معاً مُنتجين شكل معين من الفردانية، فهناك نقد مستمر للجمعية من أجل تبرير الفردانية، ولكن في نفس الوقت لا يُمكن التجرد من الجمعية كإدراك اجتماعي لأنها تحافظ على المجتمع وتعطي الأمان للفرد وتحفظ الثقافة.

تتناقض الفردانية مع التضحية لأن التضحية ترتبط بكيان جمعي، في حين الفرد هو هدف وغاية في ذاته. عندما سُئل الموظفين عن مدى وجود تضحية في المجتمع الفلسطيني، كانت نسبة الإجابات العظمى أن التضحية عند الأم وبدرجة أقل عند العائلة النووية، أما التضحية من أجل الوطن فكانت الإجابات أنها غير موجودة أو أنها قليلة، والبعض الآخر رأى أنه لا يوجد تضحية لأي أحد وأنها أصبحت شيء نادر وهي سبب ما وصل إليه المجتمع من خيبات. وعلى عكس هذا التوجه رأى البعض القليل أنه ما زالت التضحية موجودة وبقوة، لأن الخير موجود في المجتمع، وما زال الشعب الفلسطيني يمتلك قوة داخلية للتضحية. وهناك من فسر وجود تضحية، ولكن أخذت الطابع الفردي، حيث إنَّ الظروف مانعة لظهورها وليس الأشخاص، وأنَّها بحاجة إلى من يحركها ويقودها.

يعيش الفرد تحت قوة الاعلام والذي يؤسس للحرية والفردانية وتحقيق الذات، وحقوق الفرد ضمن قوة القانون. إنَّ كثرة المنبهات والمعلومات الهائلة التي يتعرض لها الفرد في حياته اليومية تجعله غير قادر على احتوائها والتفكير بها، وينتج عن ذلك أنه يصبح مستهلك للمعلومات وليس منتجاً لها. إنَّ الثقافة المُعولمة تحاصر الفرد وتفرض عليه الفردانية وحب الذات وتعظيمها وتبرير أي شي أو أي فعل، وكلما زادت الفردانية كلما أصبحت قوة الاعلام والثقافة المُعولمة أقوى لأن الفرد ينجذب لها أكثر ويعطيها أكثر وأكثر من حيّزه الخاص وفكره، وتخترق تدريجياً ثقافة المجتمع المحلي. إنَّ الزمن الذي يقضيه الفرد على الشبكة وخصوصاً في سياق مجتمع مستهلك وغير منتج، تعبر عن بنيته الزمانية اللامكانية، حيث إنَّ الزمن يفقد قيمته لأنه لا يبني على شيء ولا يؤسس لما بعد، تعطيه متعه مؤقتية تستحوذ على زمنه الذي لا يشعر به.

إنَّ الفردانية تعمق نفسها من خلال إدراك الذات كشيء مميز وفريد. 46% من الموظفين يعتبرون أنفسهم فريدين ومختلفين عن الآخرين في نواح كثيرة، و32% نوعاً ما و22% لا يوافقون على ذلك. هذه التحولات نحو الذات هي نتيجة توجيه الطموح نحو

المادة، فهذا التوجه حلَّ مكان الطموح نحو المجتمع. يُركز الفرد على ذاته وتطورها وما تستملكه، مقترنة في ضعف في استيعاب ورؤية الآخر، والذي ينتج عنه صعوبة الفهم والتغيير والنقاش والحوار.

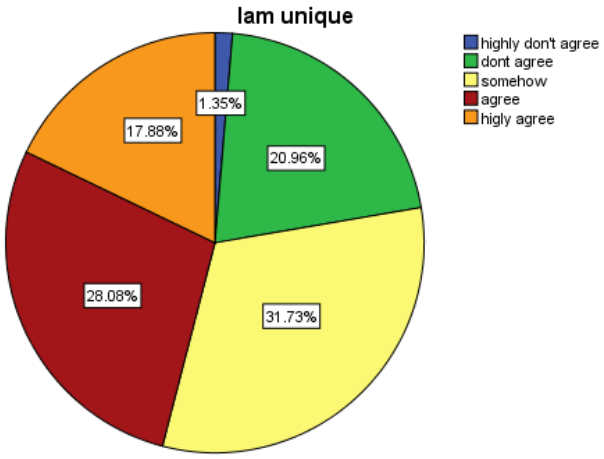

الرسم البياني (4–4) يبين نسبة الموظفين الذين يعتبرون أنفسهم فريدين

على مستوى آخر فإن تعريف الذات كفرد وادراكها كفاعل متميز يأخذ صفته على مستوى الذات، كاعتبار بعض الموظفين أنفسهم متميزين لأنهم لا يحقدون على أحد، وأنهم لا يؤذوا أحدا. تتجلى الفردانية من خلال الأنانية والمصلحة الذاتية، وكلما زادت الفردانية كلما فقد الإنسان إنسانيته لأن مصالحه ورغباته تحكمه، فهو لا يرى أبعد من الذات. عبَّر موظف عن ذلك قائلاً: "الاهتمام بين الناس فقط خلال العلاقة العاطفية أو خلال توقيع صفقة أو علاقة تجارية"، فالمصالح الذاتية هي التي تحكم العلاقات بين الناس.

تؤدي الفردانية إلى إنتاج عالم خاص بالفرد، وهي تُنتج إنسان أكثر حساسية للبيئة المحيطة وأكثر عدائية وشك. تقول المبحوثة (102): "كنت في الشقة لوحدي وكنت أسمع صوت الجار يضرب بناته ويصرخن بصوت عالي وكان ذلك بشكل مستمر. لقد تأزمت نفسياً أريد أن أساعد أريد أن أعمل شيء، والغريب أن جميع السكان في العمارة ولا واحد فكر يتدخل. وفكرت إن تدخلت أول شيء سوف يقول لي "إنت شو خصك؟" لذلك لم أفعل شيء". وهذه الفردانية تتعزز من خلال إدراك الفرد أنه محدد ضمن حيزه الخاص الذي يجب عليه ألا يتجاوزه.

تؤدي الفردانية إلى فقدان الثقة بين الناس والتوجه نحو الانعزالية أكثر وأكثر وعدم الشعور بالأمان والانهماك في التفكير في المستقبل. يوجد علاقة طردية بين الفردانية وعدم الشعور بالأمان، حيث يؤدي التوجه نحو الاستقلالية والاهتمام بالذات ومحاولة أداء المهمات بشكل أفضل من الآخرين إلى الشعور بعدم الأمان (أُنظر ملحق 6(5)).

يقول المبحوث (111): "لا أشعر بحساسية اتجاه أحد، أشعر بأني غريب ولا أمسك على أحد شيء، قد أبوح ما في داخلي لصديق مُقرّب، ولكن هناك أشياء أحتفظ بها لنفسي لأني لا أثق بأحد، ثقتي بالناس شبه معدومة، عدم ثقتي في الناس يجعلني دائماً أحسب درجة المخاطرة ومدى تأثيرها علّي وكيفية تجنبها، وأتنبه أن لا أحد يأخذ علّي ممسك لذلك أحب التعامل برسمية". إن التوجه نحو الانعزالية وإحداث فصل ذاتي عن الناس تعمق الفردانية وتزيد حساسية ومعاناة الفرد في التفكير وأخذ الاحتياطات اللازمة لكيلا يضرّه أحد.

تؤدي الفردانية إلى العزلة وضبط المشاعر الداخلية، وهذا يؤدي مع الزمن إلى التعامل والانسجام بذلك، ويصبح التحول نحو الجمعي شيء ثقيل على الفرد، والاستمتاع في الوحدة والشعور بالراحة والأمان بها. تقول المبحوثة (102): "إنَّ الاستقلالية تَحد من الفكر يُصبح هناك شكل محدد ومعايير ذاتية ينتمي لها الشخص ويحاول فرضها على الآخرين، لذلك نرى التباعد الاجتماعي لأن كل شخص له بنيته وفكره وعالمه الخاص". أما التعبير عن المشاعر الذاتية فهناك من لا يستطيع الاحتفاظ بمشاعره لأن ذلك يفوق طاقته، والبعض يعبّر لشخص قريب جداً منه، والبعض الآخر لا يعبر وذلك لعدم التعبير عن الضعف ولعدم وجود الثقة بالآخرين وخوفاً منهم.

يقول المبحوث (112): "يوجد عندي حساسية من الناس نتيجة صدمة تجاوزت توقعاتي بهم، من خلال المواقف المختلفة، وقد لا يكون هناك مواقف أصلاً ولم يفعل لي شيئاً، إلا أنني أخطأت في التفكير والتوقعات. وأيضاً ما يحرك الناس هي المصالح ووجود الأنانية، أدعس على غيري علشان مصلحتي". إن إدراك أن العلاقات تحكمها الأنانية والمصالح، تزيد من الانهماك في الذات وتؤثر على السلوك الفردي حيث يهيمن النمط الفردي. يقول المبحوث (109): "تأذيت كثيراً من الناس، ولكن هذه الحياة علمتني أن أتعامل مع الناس وماذا أنا أريد، حيث أحول طاقتي نحو ذاتي وليس الناس". تؤدي الفردانية إلى توجه طاقة الفرد نحو الذات، ومع الزمن يؤول ذلك إلى عمق الانهماك في الذات على حساب المجتمع الجمعي.

إنّ الفردانية تُفقد الاهتمام بين الناس، كما أنها تُنتج نوع من التضاد والعداء بينهم، يقول المبحوث (103): "عند الناس عدائية بشكل مش طبيعي–عندهم طاقة سلبية، أعتقد أننا بحاجة إلى أطباء نفسيين، الناس متقلبة ومتناقضة في سلوكياتها، لا يوجد

معايير لشيء، كل واحد يبني معايير للآخر، ولكن ليس على حاله والتفسير حسب المزاج، الناس متقلبة بمعاييرها". كما أنه كلما اتجه الإنسان نحو الفردانية، كلما أصبح أكثر انهماكاً في الحسابات التي قد تؤثر على ذاته سواء في الحاضر أو المستقبل، أو في قرار ارتباط في أي مشروع أو أي فكرة، أو في أي عمل بسيط في حياته.

إن الفردانية تؤدي إلى الشعور بعدم الأمان ومحاولة الفرد إدارة وتأمين حياته في المستقبل، حيث يوجد علاقة بين الفردانية والانهماك في المستقبل، كلما زادت الفردانية كلما ضاع الزمن الحاضر في التفكير في المستقبل، حيث يؤدي الانهماك في تحقيق الأهداف الخاصة، واعتبار الذات متفرّدة والاهتمام بالذات فقط إلى ضياع اللحظة الحاضرة في التفكير في المستقبل (أُنظر ملحق 6 (6)).

يقول المبحوث (112):

> في السابق كان الميت له اعتبار وتغير في السلوك من حيث اللباس والأفراح والحزن وتآزر الناس واحترامها لبعض. أما الآن الموت والقتل تؤدي إلى انكسارات مجتمعية حادة، وجود خوف من كل شيء وخوف على المصالح... إن فقدان الترابط وزيادة نسبة الانتحار وزيادة الأمراض العصبية المرتبطة بالقلق والأرق وعدم النوم والأمراض النفسية لجميع فئات المجتمع بما فيهم الأطفال... العلاقات بين الناس تحولت لم يعد هناك صلة رحم بين الناس، لا يوجد علاقة مع الجيران، لا يوجد علاقة الألفة بين الناس. ازداد الاستهلاك على الأدوية المهدئة والأكامول والفيتامينات، في السابق نكتفي بالأرز والعدس وصحتنا جيدة.

أيضاً يقترن ذلك في زيادة حساسية الفرد لأي حدث أو خبر أو سلوك يتعرض له من قبل الآخرين. هذه الحساسية أنتجت الفرد الهش الذي حمَّله النظام قوة تتناقض مع طبيعته الاجتماعية، فالإنسان في طبيعته كائن اجتماعي. هذا الانهماك يُفقد الترابط والتآزر الاجتماعي، ويزيد العدائية بين الناس ويزيد الشعور بعدم الأمان ويَنتج عنه الشعور بالفراغ والملل، ومع الزمن تفقد العلاقات الإنسانية قيمتها.

كما تنسجم المادية مع الفردانية حيث كلما كان توجه أكثر نحو الفردانية زاد التوجه نحو المادية، حيث يشعر الفرد أن عليه تأمين حياته بمفرده، ويدرك أنه هو الأهم في الاستحواذ على المال واستخدامه. فمثلاً كلما كان التوجه نحو الاستقلالية واعتبار الذات فريدة والاهتمام بالذات فقط، كلما زاد الادراك أن العلاقات المادية في المجتمع هي المهيمنة وتؤثر على المكانة الاجتماعية.

ويوجد علاقة بين الفردانية وبين إدراك أن الامتلاك يعكس نجاح الآخرين، وحب الاحتفاظ بالأشياء وعدم مشاركتها مع الآخرين، والاستمتاع في الانفاق على الأشياء، حتى لو كانت كمالية، ولكن علاقة عكسية بين الفردانية والرضا عن الحياة، حيث كلما ازداد انغلاق الفرد على حياته الخاصة كلما قل رضاه عن الحياة (أُنظر ملحق 6(7 أ-خ).

إن تعبيرات الموظفين تبين مدى التوجه نحو الفردانية، وعمق تأثيرها على المجتمع الفلسطيني. كما أن تفسيراتهم تتماشى مع علاقات متغيرات الدراسة، وهذا ما تبين من التحليل الكمي الاحصائي الموضح في ملحق 6.

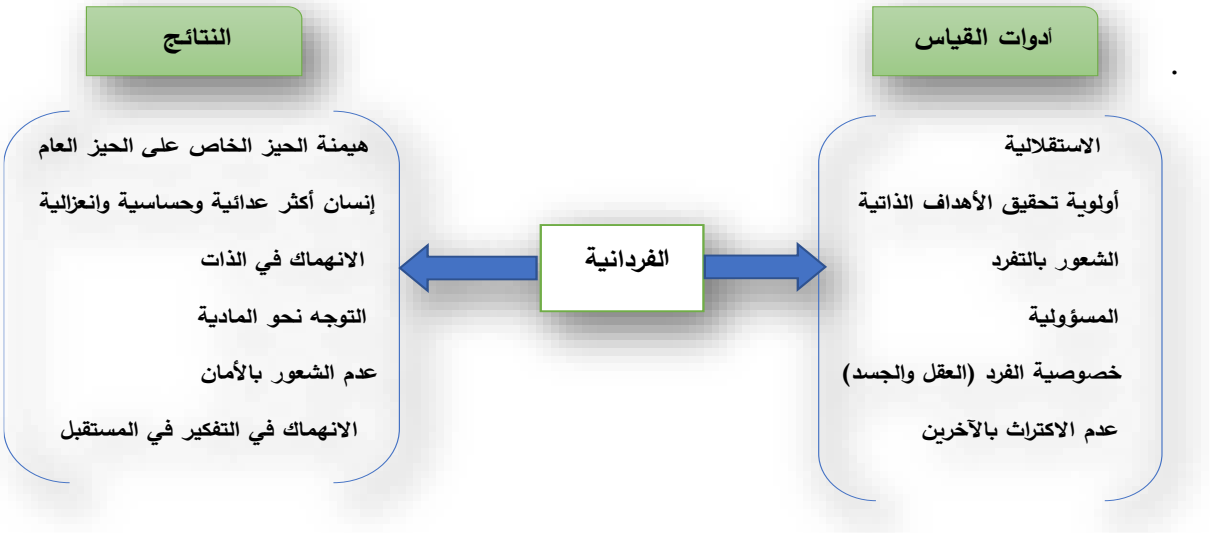

الرسمة (4-2) تبين أدوات قياس مفهوم الفردانية ونتائجه الاجتماعية

تبين الرسمة (4-2) كيف تم تفسير الفردانية وتأثيرها على المجتمع والفرد، حيث هيمنة الحيز الخاص على العام، وضعف العلاقات الاجتماعية، وإنتاج إنسان أكثر حساسية وعدائية، والتوجه نحو المادية، وعدم الشعور بالأمان، والانهماك في التفكير في المستقبل.

إن نتائج الدراسة تتوافق مع طرح دي توكفل حيث إن الفردانية تعبّر عن الأنانية وتؤدي إلى تركيز الفرد على اشباع رغباته، وهي تؤدي إلى هيمنة الحيز الخاص على الحيز العام والانعزال نحو الحياة الخاصة والتوجه نحو المادية، كما أن الفردانية تضعف قوة الرجل، حيث إبقاء الرجال في حالة من العزلة هو من أكثر ما يعطي الاستبداد أمناً واستمرارية. في السياق

الاستعماري وفي سياق ما بعد أوسلو أدت الفردانية إلى اضعاف قوة الرجل وقوة المجتمع من خلال فرض الطابع الفردي، وهذا أدى إلى فرض نظام استبدادي ناعم حيث تحديد الحيز الخاص بالفرد. أيضاً تتماشى نتائج الدراسة مع مفهوم لوكس للفرد المجرد، حيث تعامل الانسان بما لديه من رغبات واحتياجات وأهداف وغرائز بالشكل المجرد عن السياق الاجتماعي.

4.2.3- الاستهلاك

إنَّ التوجه نحو الاستهلاك يؤدي إلى تحول في الثقافة، حيث يتمحور عليه التمايز الاجتماعي، وإرضاء الذات واعطائها السعادة. ويقترن الاستهلاك في محاولة تقليد نماذج عامة من شخصيات عالمية أو ممثلين أو تبني ما تطرحه الشركات الكبرى ذو العلامات التجارية المشهورة من ملابس وعطور وسلع استهلاكية، كنوع من التحول نحو الثقافة المعولمة.

إن التوجه نحو الاستهلاك ينعكس على التركيبة النفسية للأفراد ومشاعرهم، تبين من البحث الميداني أن 35% من الموظفين يستمتعون في الإنفاق على السلع حتى لو كانت كمالية، و26% نوعاً ما و39% لا يوافقون على ذلك. ومن خلال التوجه نحو الاستهلاك يتم إعادة ترتيب الحياة الخاصة والعلاقات الاجتماعية والأولويات والأفكار والحاجات وطرق إشباعها. تبين من نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين الاستهلاك والشعور بالضغط من متطلبات الحياة حيث يفسر الاستهلاك أكثر من 40% من أسباب الشعور بالضغط عند الموظف (أُنظر ملحق 6(8))، كما يقترن الاستهلاك في إحداث تغيير في إدراك الحاجات من كمالية إلى أساسية ومفصلة حياة الفرد عليها. يقول المبحوث (108): "أشعر بالضغط من كثرة متطلبات الحياة، كل الأشياء تأخذ من وقتي، ما كان كمالياً أصبح أساسي مثل السيارة والتلفون والمطاعم والتجميل، كل ذلك يؤدي إلى ضغط نفسي". إنّ الانهماك في الاستهلاك يؤدي إلى التحول في نمط الحياة والفكر عند الفرد ضمن محاولته التماشي مع النظام الاستهلاكي.

إنَّ المجتمع الاستهلاكي يبني صور عن السعادة والمتعة، يُصدقها الناس ويؤمنوا بها ويسعون لها، فالفرد يتسارع ويجهد في التماشي مع مجتمع الاستهلاك مع نفي مستويات حاجاته الإنسانية الأخرى، وينشأ عن ذلك الفرد المتخبط بين الكآبة والسعادة، وبين القلق والاستقرار، وبين الاستمرارية والمؤقتية، وتصبح الرغبة متحولة مؤقته ومستمرة ولا يوجد حد لإشباعها.

يُعتبر الاستهلاك مفهوم مُتغير ويُفهم من خلال السياق الاقتصادي والاجتماعي للنظام الاستعماري. وفي مرحلة النيوليبرالية أصبح الاستهلاك هو المُوجه للعلاقات، حيث "يُنظر إلى الاستهلاك على أنه خلاصة الانتقال إلى ما بعد الحداثة، لأنه يعني الابتعاد عن العمل المُنتِج الذي كان يجسد الأدوار المركزية في حياة الناس، والتحول إلى شعورهم بالهوية" (Bocock 1993,

4) بمعنى التحول من العمل إلى الذات. إنَّ هيمنة السوق على الواقع الاجتماعي أدى إلى اختراق المجتمع في كافة أبعاده الاجتماعية والنفسية بشكل خفي من خلال اختراق اللاوعي، وأدى ذلك إلى سلعنة العلاقات الاجتماعية سواء من حيث المشاعر والتضحية والاخلاص أو الأرض (علاقة الإنسان بالأرض)، وتقبّل الأشياء أنها عادية من خلال تجريدها ضمن علاقات السوق. هذا الاختراق هو نتيجة فرض النظام النيوليبرالي، إضافة إلى الكم الهائل من المعلومات التي يتعرض لها المرء في حياته اليومية، والتي تبني حاجة عند المستهلك في فكره، لذلك يسعى للاستحواذ عليها. هذا لا يشمل فقط المنتجات المادية وإنما أيضاً الخدماتية مثل عمليات التجميل وأوقات الترفيه، ونوع الماركات والأماكن، وسعي الشخص للريادة وإثبات الذات وكل ذلك يحدد طبيعة سلوك الفرد. فالسلع تعتبر أدوات للتعبير عن الذات وتميزها وتعبير عن الثقافة. حيث يصبح الاستهلاك سلوك اجتماعي وثقافي والذي يبرز بشدة في فترات التنزيلات، وفي فترات انتعاش الدخل.

بناءً على الاستبيان ينقسم الباحثين إلى نصفين تقريباً بين مولعين وغير مولعين في الاستهلاك، فمثلاً 42% يفضلون السوق المحلي على المراكز التجارية الكبيرة (المولات)، و48% لا يتخلصوا من السلعة القديمة إذا اشتروا سلعة جديدة، و46% إذا أعجبتهم سلعة لا تستحوذ على تفكيرهم، و77% لا يشترون الأشياء التي لا يقدرون عليها، و68% لا يتأثرون في الاعلام والدعايات، و65% لا يوافقون على أن انتقاء الماركات تعطي الإنسان طابع الفخامة والحضور. ولكن بالمقابل هناك تقريباً 50% لديهم ثقافة استهلاكية وإن كانت متباينة في القوة، حيث إن الوسط الحسابي لمتغير الاستهلاك =2.92 وهو الأقرب إلى إجابة نوعاً ما (قيمتها 3).

إنَّ انتشار ثقافة الاستهلاك أحدثت تناقضات في المجتمع الفلسطيني بين القدرة والحاجة والرغبة، ومن التناقضات التي عبر عنها الموظفين في المجتمع الفلسطيني: "كثيرة هي التناقضات، أكثر شيء هو اهتمام الناس بالكماليات والمظاهر رغم عدم القدرة المالية لديهم"، "المظاهر الكاذبة"، "الشكوى الدائمة بين المستوى المادي والغلاء في حين نرى معظم مظاهر الترف والاسراف والمبالغة في الماديات"، "طريقة الحياة والسيارات الفارهة والبيوت الجميلة مع أنه لا يعكس حقيقة أمر الشخص بأنه لا يملك الكثير ولكن من خلال القروض"، "مدينة رام الله بالذات، الناس تحاول الظهور على عكس الواقع الذي تعيشه (تقليد بيئات خارجة عن مجتمعنا) فنعيش تناقض". تتجسد هذه التناقضات في تحفيز رغبات الاستهلاك وتحويلها إلى حاجة على مستوى ذهني، وما يؤول ذلك إلى إنتاج سلوك ونمط استهلاكي لا يتماشى مع قدرة الفرد، وينتج عن ذلك تخيل اجتماعي، فمثلاً

يشتري الفرد سيارة من خلال القرض البنكي، ويتباها بها مع أنها ليست ملك له، فهو لا يستحق ملكيتها إلا بعد تسديد الأقساط الخاصة بها.

أدى الاستهلاك إلى تحول في الأدوار الجندرية وتداخلها بين النساء والرجال. وحسب نتائج الدراسة يوجد اختلاف بين النوع ومتغيرات الاستهلاك ولكن ليست بالمفارقات الكبيرة (حوالي 10%)، حيث أن النساء أكثر تفكيراً في السلعة والرغبة في الحصول عليها من الرجال (36% من النساء يوافقون مقابل 22% من الرجال)، والنساء أكثر اهتماماً باختيار الأشياء كتعبير عن الذات من الرجال (90% من النساء مقابل 79% من الرجال يوافقون على ذلك)، والنساء أكثر ادراكاً أن العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب (75% من النساء يوافقون على ذلك مقابل 65% من الرجال)، والنساء أكثر تفضيلاً للمراكز التجارية الكبيرة من الرجال (35% من النساء يوافقون على ذلك مقابل 25% من الرجال)، والنساء لديهن توجهات أكثر للتخلص من السلعة القديمة عند شراء الجديدة (29% من النساء يوافقون على ذلك مقابل 21% من الرجال). على المستوى المادي حيث يقترن الاستهلاك مع المادية، تبين أن النساء أكثر توجهاً لشراء الأشياء، حتى لو كانت كمالية حيث 44% من النساء وافقوا على ذلك مقابل 26% من الرجال، لكن الرجال أكثر إدراكاً أن امتلاك الأشياء تجعل حياتهم أفضل؛61 % وافقوا على ذلك مقابل 49% من النساء.

إن اندماج الرجال والنساء في العالم الاستهلاكي أدى إلى إضعاف دور كل منهما على مستوى الأدوار التقليدية المتعارف عليها اجتماعياً حيث الرجل هو المنتج والمرأة هي المستهلكة، وأدى إلى تضاد في العلاقات الجندرية نتيجة الانهماك في الذات واحتياجاتها، وهذا مقترن بطبيعة المجتمع الفلسطيني الاستهلاكية حيث يصبح الرجل والمرأة مستهلكين ويسعى كل منهم إلى التميز على مستوى الشكل والجاذبية والامتلاك.

المجتمع المستهلك يعمل بنمط السوق وثقافته، فكلما كان شراء أكثر كان ربح أكبر. ويقترن ذلك في نمط عقلية الفرد الاستهلاكية وهو ما يعبر عن أيديولوجية وفكر، وهذه التحولات في الثقافة ضرورية لاستمرار النظام الرأسمالي وتقويته، وهذا التوجه واضح في المجتمع الفلسطيني. يقول المبحوث (102) "أرى أن المشاريع الخاصة المتعلقة بالتجميل سواء الكوافيرات أو المنتجات التجميلية أو عمليات التجميل في الجسد أو أشياء أخرى مثل البوتكس وتبيض الأسنان... تنجح بشكل كبير لأن هناك توجهات ورغبات عند الناس بذلك، وما نلاحظه ارتفاع الأسعار بشكل خيالي، وتلعب الدعايات دور حيوي في نشر صورة إبراز الجمال

التي تعلن عنه هذه المشاريع"، ففي المجتمع الاستهلاكي يركز الفرد اهتماماته على الذات وكيفية ظهورها وابرازها كشيء متمايز.

الاستهلاك مبني على تحفيز الرغبات الذاتية سواء الرغبات الجنسية أو الاستملاك أو الحفاظ على الذات أو تطويرها في الحاضر والمستقبل، وهذا يُنشئ "أنا عدوانية" تُظهر الاختراق العميق للنيوليبرالية في الفكر. وهي لا تنشأ من الواقع وإنما من خلال الرموز والاشارات التي تحفزها النيوليبرالية، فالفرد لا ينظر إلى احتياجاته من السلعة إنما ما تضفيه عليه السلعة من الشعور وتعميق "الأنا"، لا يُنظر إلى جوهر السلعة إنما إلى مظهر السلعة. وهو ما عبرت عنه هيبو أنَّ البيروقراطية النيوليبرالية تنشأ من التخيل. 29% من الموظفين إذا أعجبتهم سلعة، يظلون يفكرون بها حتى يشتروها، 26% نوعاً ما، أي أكثر من النصف عندهم هذا التوجه. "وبمجرد أن تُثار رغبات المستهلك، من الصعب السيطرة عليها اجتماعياً" (بوكوك 1993، 111). يقول المبحوث (108) "إذا أعجبتني سلعة أظل أفكر بها طويلا وتأخذ حيز من تفكيري حتى أحصل عليها، ولازم أجيبها". أدى ذلك إلى الامتثال إلى السلع ورموزها والتي أحلت مكان الفكر والوعي، كما أن كبت هذه الرغبات تؤدي إلى إنشاء إنسان أكثر عدائية، والتي يتم تفسيرها أنها نتاج الذات وليس نتاج هيمنة نظام.

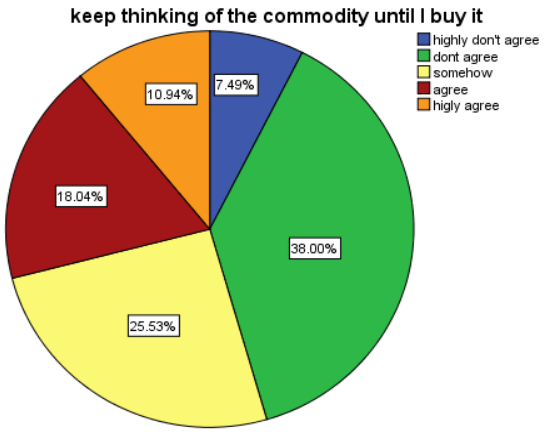

الرسم البياني (4–5) يبين توجهات الموظفون في مدى التفكير بالسلعة حتى الحصول عليها

يُنتج الاستهلاك حالة من الفراغ الذاتي تتجسد في تحقيق المتعة لفترة قصيرة والبحث عن متعة أخرى، ويقترن ذلك بالرغبة في المزيد والمزيد، كما أن توقعات المستهلك بالرضا والسعادة من أجل الحصول على سلعة ما – ونتيجة لتخيل تلك السلعة – لا تتماشى مع توقعاته عند الحصول عليها من حيث طبيعتها ومدة الاستمتاع بها، فالاستهلاك مقترن بالتخيل. يقول المبحوث

(107): "عندما أشتري سلعة تعطيني السعادة لفترة قصيرة وعندما أتعود عليها تصبح شيء عادي، فالاستمتاع بالسلعة مؤقتية". إن التخيل الاستهلاكي يعيد ترتيب المجتمع نتيجة بناء فكر ووعي مقترن به. فالاستهلاك يبعد الناس عن العلاقات الحقيقية والصادقة، وينشئ علاقات مؤقتية تتماشى مع طبيعته.

يؤدي الاستهلاك إلى فقدان الحس بالزمن، نتيجة كيفية إدراك الزمن. يتميز الاستهلاك بإنتاج حاجات مستمرة ونشرها كثقافة من أجل تحفيز شراؤها واستهلاكها، ويؤدي ذلك إلى فقدان الحس الزمني نتيجة تجريد الحياة الاجتماعية، فالزمن الماضي للاستهلاك لا يبني ثقافة متجذرة زمنية وما هو جديد يحل مكان القديم، وهذه المؤقتية تنعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس، لذلك يرى 70% من الموظفين أنَّ العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب و25% يرون ذلك نوعاً ما. أيضاً يؤدي ذلك إلى إضعاف القيم الاجتماعية فلا تأخذ بُعد ثقافي وسلوكي ضابط في المجتمع. يقول المبحوث (107): "هناك تقارب وتجاذب في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني وخاصة لما يتعرض له من الاحتلال وأدواته، ولكن سرعان ما يختفي ذلك الاهتمام عند تعدي شخص على آخر متناسين الجراح التي تشاركوها والأفراح التي عاشوها". فالمؤقتية التي يفرضها الطابع الاستهلاكي تنعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية وتجعلها تتصف بالمؤقتية حيث سرعة التحول والتغيّر.

إنَّ نمط الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني تأثر بالفراغ الاجتماعي والسياسي، وارتباط الموظفين بالقروض وغلاء مستوى المعيشة نتيجة هذا النمط الاستهلاكي. يقول المبحوث (112): "كثيراً نحن ننتقم من أنفسنا من خلال الاستهلاك، نحن شعب مستهلك وغير منتج وهذه مفارقة كبيرة، لذلك نرمي أكثر مما نستهلك، الأولاد يكسروا اللعبة خلال ساعة وبعدها نرميها، استهلاكي في كل شيء وحتى متطرف في ذلك، ونتيجة الظروف السياسية نعبر عن رغباتنا في شيء خطأ وهو الاسراف والاستهلاك ". لقد تعزز طابع الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني نظراً لأنه أخذ طابع ريعي حيث الاعتماد على المساعدات، ولم يتم بناء بنية تحتية اقتصادية يستطيع المجتمع أن يتطور من خلالها، كما أن الاقتصاد الفلسطيني تابع لسياسات الاحتلال العامة والشمولية. يقول المبحوث (101) "مع دخول السلطة تم تشكيل طبقة ثرية جداً والباقي مستهلكين، الاستهلاك هو أهم انجازات دولة الاحتلال، هو تحويل في الفكر من فكر ثوري إلى فكر استهلاكي، تم تحويل الهم العام الوطني إلى التفكير الخاص"، وعبر موظف قائلاً: "كيف لنا أن نطالب بحرية أرض ونحن نرى الفلل ومظاهر الاستهلاك". إن عمق الانهماك في المجتمع الاستهلاكي يبين قوة التخيل الاجتماعي في تحديد سلوكيات المجتمع، مع التحول في نسيان وجودية الاحتلال.

ينسجم الاستهلاك مع الفردانية، "فالمجتمع المستهلك هو مجتمع فرداني في التعريف" (سلكونن1997، 6). يوجد علاقة بين الاستهلاك والفردانية، فكلما زاد الاستهلاك زاد التوجه نحو الفردانية، فمثلاً كلما زاد إدراك الفرد أن العلاقات متغيرة ومتقلبة وزاد اهتمامه بالأشياء كتعبير عن الذات؛ كلما زاد توجهه نحو الاستقلالية. وكلما زاد اهتمام الشخص باختيار الأشياء كتعبير عن الذات، وانهماكه في التفكير في السلعة حتى الحصول عليها، واستبدال السلعة الجديدة محل القديمة؛ كلما زاد إدراك الفرد لذاته أنه فريد (أُنظر ملحق 6(9 أ–خ)).

يتشابه الأفراد في السلوك الاستهلاكي حيث التصرف بفردانية ووجود تلك الرغبة الدائمة للاستهلاك، يتماشى ذلك مع قول المبحوث (106): "نحن شعب مستهلك بامتياز لا يوجد مصانع ولا يوجد بنية اقتصادية، نحن نسحب من الصراف الآلي ونستهلك، وكلنا سواسية أمام الصراف الآلي سواء موظف عادي أو مسؤول كبير في التنظيم. استهلاك أنتج مجتمع مزيف". يتصف الاستهلاك بالمؤقتية السريعة بحيث لا يترك أثر بعده عندما يحل شيء جديد مكانه، كما أنه هو تعبير عن رغبة فردانية والتي تُضعف الطابع الجمعي للمجتمع، كما يؤدي ضعف العلاقات من حيث تغيرها وتقلبها إلى ضعف النظام القيمي في المجتمع (أُنظر ملحق6(10)).

يتم تحفيز الاستهلاك من خلال إنتاج نمط فكري وثقافي، و"الشركات الدولية وصلت إلى استنتاج أن ما يؤدي إلى النُمو وتحفيز مبيعاتهم في الأسواق، هو الهيمنة على الأفكار والاختيارات والمعتقدات، وطرق دعايتهم تعتمد على واقع بيع مفهوم وليس منتج (Fairclough 1995 in Jansiz 2014, 81). في المجتمع الفلسطيني يقترن الاستهلاك من خلال الرموز والمفاهيم التي تُعطى للسلعة ودمجها في المجتمع. يقترن السلوك الاستهلاكي مع السلوك الفرداني، حيث تحفيز الشخص على الهروب وتفريغ الفراغ النفسي من خلال الاستهلاك، حيث يوجد علاقة بين الاستهلاك (من حيث تفضيل المراكز التجارية الكبيرة عل المحلية، واعتبار العلاقات سريعة التغير والتقلب، والانهماك في التفكير في السلعة حتى الحصول عليها وشراء أشياء غير قادر الفرد على شرائها)، والتوجه نحو الاهتمام بالذات فقط وعدم إعطاء اعتبار واهتمام لأحد (أُنظر ملحق 6 (9–ح). إن المشاكل النابعة من النظام النيوليبرالي يتم حلها من خلال الانهماك في المنظومة الرأسمالية أكثر وأكثر والتوجه نحو الاستهلاك، مما يؤدي إلى تعميق الفردانية وما يقترن بها من الشعور بالفراغ النفسي.

تبيَن من الدراسة أنه يوجد علاقة بين الاستهلاك والمادية فكلما زاد الاستهلاك زاد التوجه نحو المادية، فمثلاً كلما زاد الادراك أن العلاقات سريعة التغير والتقلب زاد الادراك أن العلاقات المادية في المجتمع مهيمنة وتؤثر على المكانة الاجتماعية. كما

يوجد علاقة بين الاستهلاك واعتبار ما يمتلكه الفرد يعكس مدى نجاحه، وعلاقة بين الاستهلاك وحب الاحتفاظ بالأشياء وعدم مشاركتها مع أحد (أُنظر ملحق6(11 أ–خ).

إنَّ التحول نحو المادة والاستهلاك أدّى إلى تحول في مفهوم الطبقة من خلال التحول في مفهوم العمل، حيث إن الطبقة المتوسطة كان يُعبر عنها من خلال الفكر والثقافة ودورها الحيوي في التطوير والتأثير على المجتمع، أما الآن أصبح الاستهلاك هو التعبير عن الهوية من حيث العيش في الرموز الاستهلاكية وتعريف الذات من خلالها. وأصبحت المنافسة تتجسد في الاستهلاك، يقول المبحوث (101): "التحول ما قبل وما بعد أوسلو – أن الصراع في السابق كان صراع فكري أيديولوجي (القومية)، أما الآن الصراع هو صراع مادي، لا يوجد مُبدعين ومفكرين الآن مثل غسان كنفاني وجورج حبش وحتى إن وجد لا يوجد دمج بين الفكر والثقافة فكأنهم في حالة انفصام". بعد أوسلو أصبحت الطبقة الوسطى غير واضحة المعالم من حيث المعنى الكلاسيكي لها، وأصبحت تُميز نفسها على مستوى الاستهلاك وليس الثقافة، وهذا انعكاس لتأثيرات النظام النيوليبرالي. أخذت الطبقى الوسطى تسلك سلوك الطبقة البرجوازية على مستوى استهلاكي خاص بها كإحلال لدورها الفكري والثقافي على مستوى مجتمعي.

تتوافق الدراسة مع طرح كاسر (2002) حيث يتم دمج رسائل المجتمع الاستهلاكي ضمن قيم ومعتقدات المجتمع، وتعيد تنظيم حياة الناس من خلال اعادة تشكيل سلوكهم، وأيضا تتوافق مع طرح بوكوك (1993) حيث تُنتج الرغبات الاستهلاكية نوع شخص محدد يعتمد على رموز المنتجات الاستهلاكية، وتتوافق مع طرح لافيفر (1971) حيث يؤدي العيش في رموز الأشياء إلى انتاج واقع زائف حيث الرموز والمعاني تحتل الواقع، وهذا الاستبدال والتحول هو فقط نوع من الدوخة– وهم مشوه والذي هو خارج عن معناه، وتتوافق مع طرح باومان (2016) حيث الرغبة الاستهلاكية تفوق الحاجات في سرعة التقلب والتحول والزوال والروغان.

تبين الرسمة (4–3) أدناه أدوات قياس مفهوم الاستهلاك ونتائجه الاجتماعية حيث الانهماك في رموز الأشياء (التخيل)، وعدم الشعور بالزمن والتحول نحو الذات، والتحول في مفهوم الطبقة والتحولات في الأدوار الجندرية والتحول نحو الفردانية والمادية، كما أنها تعتبر آلية للهروب والتفريغ النفسي.

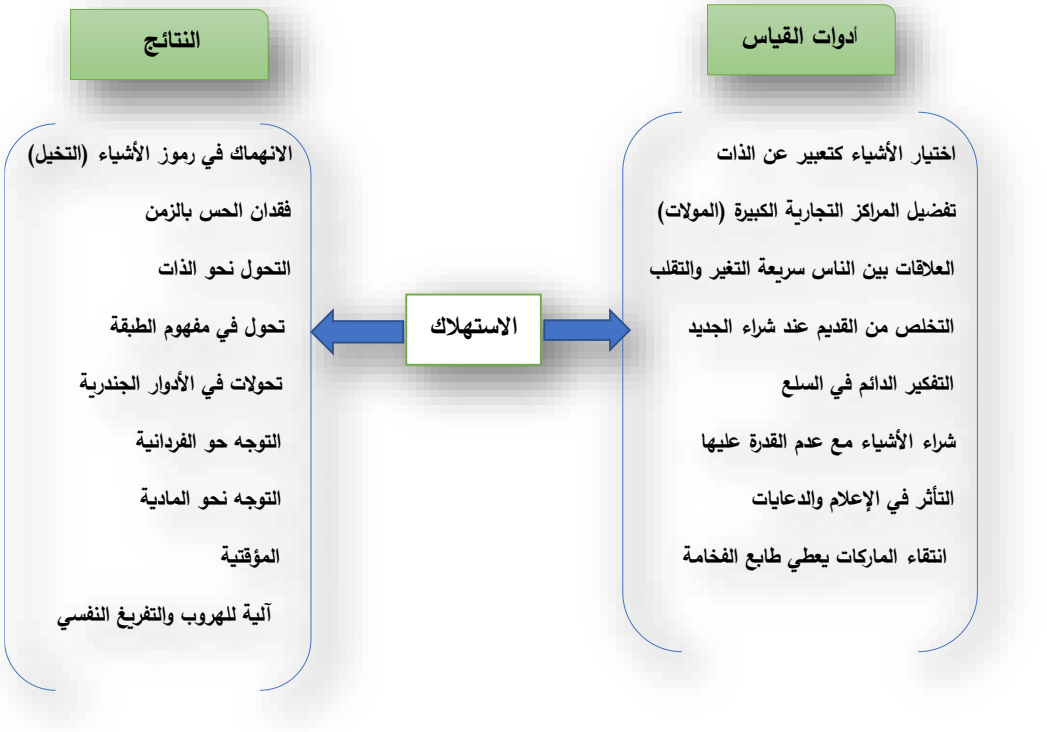

الرسمة (4–3) تبين أدوات قياس مفهوم الاستهلاك ونتائجه الاجتماعية

4.2.4- مجتمع المخاطرة

يتجسد مجتمع المخاطرة أو اللايقين من خلال محاولة السيطرة على المستقبل وإيجاد حيز آمن للفرد والتصدي للتحولات التي قد تحدث مستقبلياً، وذلك نابع من الطابع الفرداني للمجتمع وعدم الشعور بالأمان. تبين من التحليل الاحصائي أن الموظفين يعيشون في مجتمع المخاطرة (اللايقين) حيث إن الوسط الحسابي لمفهوم المخاطرة = 3.31 أي بين موافق وموافق نوعاً ما. يتأثر الموظفون بالشأن العام عموماً بدرجات متفاوتة ومنهم من لا يتأثر لإدراكه أن كل شيء خاضع لحسابات القوى والمصالح العالمية، وهو ليس له أي قوة أو قدرة على عمل شيء. من تعبيرات الموظفين عن الشأن العام: عبر المبحوث (106) قائلاً: "أهتم كثيراً بالشأن العام سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً وأحكم على الأمور من قناعاتي الذاتية، ولا أتفاجأ مما أراه، مثلا علاقة المغرب مع إسرائيل، فكانت مبطنة والآن أصبحت ظاهرة. ولا أثق في الخبراء هم ناس متنفذين، والخبراء على مستوى داخلي عندنا هم أُناس لم ينجحوا في مجتمعاتهم فجابوهم عنا، حتى يصبح لهم قيمة".

المبحوث (110) قال:

أهتم بالشأن العام والسياسة كثيراً، وقد أصيب بالخوف والهواجس والرعب، فمثلاً ما حدث في الكورونا أخاف على عائلتي وأخاف من التطعيم حيث إن أناس ماتت منه، هي قليلة، ولكن قد يصيبني ذلك ولا أعرف كيف يتفاعل جسمي معه. وما يقلقني أنه مرض مصنوع وليس طبيعي. الخبراء لهم معرفتهم، إلا في الكورونا لقد فقدت ثقتي في الخبراء وتحديداً منظمة الصحة العالمية لما أعلنته من نتائج متناقضة وتشعر أن الخبير حافظ مش فاهم، اقترن ذلك في تضخيم الحدث، وادعاء الكورونا المسبب لكثير من الوفيات".

إن الشك في الأحداث ودمجها ضمن صراعات القوى الدولية، تجعل الفرد يشعر أن هناك شيء غامض وغير معلن، وعليه إدارة ذاته ضمن هذه المعطيات، "المخاطرة أهوستنا" (دويل2007، 7). يظهر الشعور والوعي في المخاطرة في كل تفصيلة من حياة الفرد وكيفية ادراكه للأشياء والواقع من حوله، سواء الواقع الاقتصادي أو السياسي أو الصحي أو الاجتماعي، ومحاولة السيطرة على المستقبل وتأمين الحياة أو التصدي للمخاطر...الخ، وأحياناً يقترن بالشعور بالخوف أو الاغتراب أو القلق أو الضغط أو فقدان الشعور. هذه المشاعر ترتبط بالشك بالحقيقة، نتيجة وجود تباين في التفسيرات والتأويلات وإدراك أنها مقترنة بالقوة والهيمنة، وترتبط أيضاً بنقص المعرفة وصعوبة احتوائها نظراً لكثافتها وتناقضاتها وتداخلاتها مع الثقافة والتجربة الشخصية، وعلى مستوى آخر هي خارج نطاق انطلاقها على مستوى التجربة المجتمعية والذات. إن هذا الشعور والجدالات المختلفة التي تحدث على المستوى المحلي ضمن الحيز العام فيما يخص الأحداث العالمية تتحول إلى أمر أو قضية محلية، نظرا لإدراك الناس أنها تمسهم أو سوف تمسهم في المستقبل القريب.

يلعب الخبراء دور كبير في نشر المفاهيم والأفكار عند الناس، وتعمل الناس بها في حياتها كإيمان بمصداقيتها، وهي تؤثر على علاقاتهم المجتمعية وتنبؤاتهم المستقبلية وشعورهم بالمخاطر. 21% من الموظفين يثقون في الخبراء و45% نوعاً ما و34% لا يثقون، كما أنَّ 56% لا يثقون في الأخبار الاعلامية و35% نوعاً ما و9% يثقون.

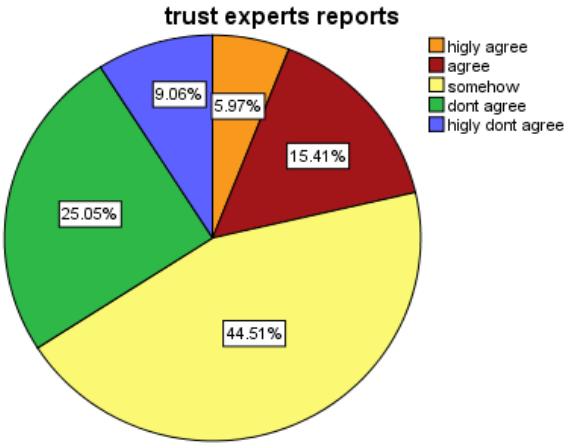

الرسم البياني (4-6) يبين مدى ثقة الموظفين بالخبراء

هناك شك في معرفة الخبراء عند الموظفين (45% من اجابات الموظفين نوعاً ما) وقد يعود ذلك إلى تضارب الآراء بين الخبراء. حلت معرفة الخبراء مكان التجارب المجتمعية لأنها أصبحت عالمية. بعض الموظفين يثقوا في الخبراء لأن هذا هو مجال عملهم وتخصصهم، وبعضهم يلجأ إلى مصادر متنوعة وموثوقة حتى يحددوا ما يثقوا وما لا يثقوا به، والبعض لا يصدقوهم لأنهم يعتبرون أنه تم دمج خبراتهم مع مصالح الحقول الأخرى مثل الاقتصاد والسياسة، وهذا الادراك يؤدي إلى زيادة القلق والخوف من المستقبل والتفكير المستمر. إن طريقة إدراك المخاطرة تعتمد على خيال الفرد ومدى تأثره بالأحداث المحيطة والمعلومات الذي يحصل عليها وشعوره بعدم الأمان.

ترتبط المخاطرة بالخوف من المستقبل وفي انهماك اللحظة الآنية في التصدي لذلك الخوف والعمل على إدارته كأنه واقع في تلك اللحظة. يوجد شعور بعدم الأمان لنسبة كبيرة من الموظفين، 33% منهم لا يشعرون بالأمان و37% لا يشعرون نوعاً ما و28% يشعرون بالأمان، وهذا نتاج الأفكار والمؤثرات والمعتقدات والسياق العام الذي يعيشه الفرد.

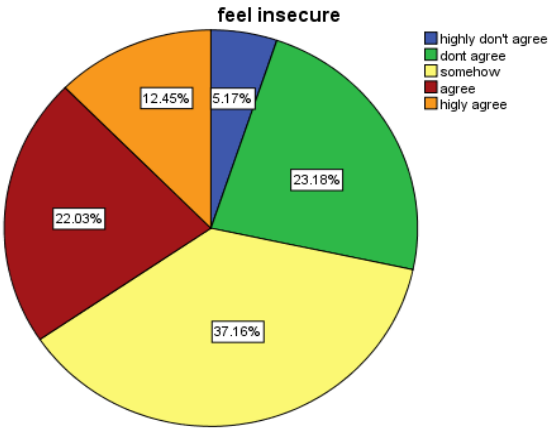

الرسم البياني (4–7) يبين مدى الشعور بعدم الأمان عند الموظفين

من تعبيرات الموظفين عن شعورهم بعدم الأمان: يقول المبحوث (109): "الوظيفة الحكومية لا يوجد فيها أمان، الوضع الحالي ووضع السلطة من حيث المقاصة وصفقة القرن واليهود ومخططاتهم ... لا يوجد دولة ولا موارد، ونعتمد على الدعم الخارجي". والمبحوث (105) يقول: "أخاف من المستقبل لأن النماذج الموجودة مرعبة لما يراه الجيل الجديد، المال والترف وانعدام القيم والمعايير الوطنية على كل المستويات". عبّر موظف قائلاً: "أخاف من المستقبل لأن التطلعات السياسية والرؤى المستقبلية محكومة بشخصيات وليس ارادة شعب". تَظهر صفة عدم الأمان بأنها شي شخصي لا علاقة له بالمؤسسة، ولكن هذا غير صحيح، هذه المؤسسات مقترنة بفكرة "الدولة" ودورها في النظام النيوليبرالي، حيث دورها محدود وتخضع لأجندات النيوليبرالية، لذلك يوجد علاقة عكسية بين إدراك المخاطرة والثقة في النظام السياسي، كلما زاد إدراك المخاطرة كلما ضعفت الثقة بالنظام السياسي (أُنظر ملحق6(12)).

يرجع الشعور بعدم الأمان عند الموظفين عموماً إلى التحولات المجتمعية نحو الفردانية والمادية، وادراكهم لهشاشة الوضع السياسي. يشعر الإنسان أن عليه إدارة حياته ضمن التقلبات المحيطة وحساب احتماليات المخاطر وكيفية مواجهتها على مستوى فردي، فالخلاص خلاص فردي. كانت معظم أمنيات الموظفين في حياتهم تتمركز على المستوى الخاص الفردي مع وجود بُعد ديني وبُعد عائلي. أما الأمنيات الأكثر تحديداً فهي: أ– الامتلاك– امتلاك بيت أو أرض أو مشروع أو عمل خاص أو امتلاك سيارة. ب– التخلص من القروض وتحسين المستوى المعيشي. ج–الأمن والأمان المستقبلي والوظيفي. ج– التطوير الذاتي

العلمي والوظيفي. ء– وأمنيات على مستوى الحيز العام من حيث تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع وإنهاء الاحتلال وتحرير القدس، ومعاقبة الظالمين.

إن عدم الشعور بالأمان يستنفذ الفرد بالتفكير في المخاطر المستقبلية، كلما كان انهماك الناس في مستقبل المخاطرة أكثر كلما هيمن ذلك على الحاضر في محاولة للتصدي للمستقبل، إنَّ الكثير من الموظفين يستنفذهم التفكير في المستقبل ويأخذ وقتهم، 34% من الموظفين تضيع لحظتهم الحالية وهم يفكرون في المستقبل و29% نوعاً ما و37% لا يوافقون على ذلك، حيث يبين ذلك أن الكثير من الموظفين يرهقهم التفكير في المستقبل وإن كان بدرجات متفاوتة. يقول المبحوث (111): "نعم أفكر في المستقبل ويأخذ وقت مني ممكن لعدم الشعور بالأمان أو هي مسألة طموح أو مسألة جشع". المبحوث (110) "أشعر بعدم الأمان من كل شيء وظيفي وأسرتي وعائلي، وهذا أراه عند الجميع وهي منتشرة بين الناس، لذلك أشتغل على المستقبل من حيث الوضع المادي ورفع مستوى المعيشي". يتحول ذلك الانهماك إلى جزء من واقع حقيقي معاش، وكلما تم تداوله في الحياة اليومية كلما تداخل مع الواقع المحلي وثقافته.

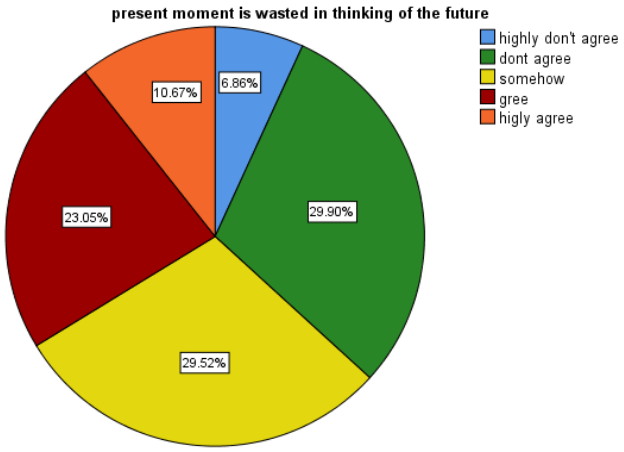

الرسم البياني (4–8) يبين توجهات الموظفين في مدى الضياع اللحظة الحالية في التفكير في المستقبل

يوجد علاقة بين مجتمع المخاطرة والفردانية: حيث يوجد علاقة بين ضياع اللحظة الحالية في التفكير في المستقبل وإدراك الفرد لذاته أنه فريد، كما يوجد علاقة بين الشعور بالضغط من متطلبات الحياة والثقة بالأخبار الإعلامية؛ وبين التوجه نحو الاستقلالية (أُنظر ملحق 6(13 أ–ث))

يقول المبحوث (107): "المجتمع متوجه نحو الفردانية، فالتوجه نحو الخلاص الذاتي...، هذا التفكك المجتمعي أدى إلى إنتاج الخوف وعدم الأمان، وزاد التوجه نحو الأنانية، فالحياة حياة فردية لا يوجد جماعة". المبحوث (113) عبر قائلاً: "واقع لا أعرف ماذا يخبئ لنا في ظل عدم وجود سيطرة على شيء، ليس بيدنا شيء، لا يوجد معلومات لا يوجد قرار، لا يوجد لي مشاركة ولا أصنع شيء وفي العموم لا يوجد عندي شيء، أراهن على تعليم أولادي أو زراعة أرضي أو مشروعي الخاص ... عالم لم أعد أفهمه".

تأخذ المخاطرة بُعد عالمي ومحلي من حيث تداخل العالمي مع المحلي في تفسيرها، وعلى مستوى آخر مصدر المخاطرة يتمدد على مستوى العالم ويدمج به المجتمعات الأخرى. إنَّ الأحداث العالمية أصبحت تؤثر على كل العالم، فمثلاً انتشار فيروس كورونا في الفترة الأخيرة أدى إلى وضع العالم في دائرة واحدة، فأصبح همّ العالم واحد وكل الشعوب تخضع لنفس التجربة في محاولة تخطي الوباء. أصبحت الناس مهتمة برأي الخبراء من العالم، ومعرفة التجارب التي مرت بها الدول. لكن بالمقابل اندمج ذلك في الصراعات الدولية والقوى السياسية والذي كان واضحاً ضمن التصريحات المتباينة والمتناقضة، إضافة إلى تباين أسباب وجوده وهل هو مصنوع أم طبيعي وما علاقاته بالدول ونزاعاتها...الخ. إنَّ "المخاطر هي دائماً أحداث مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا وتهددنا، ولكن نظراً لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويمتلك عقولنا ويوجه أفعالنا وسلوكنا، فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم" (بيك 2013، 33).

فرَضت الدول الأقوى المفاهيم على الدول الأضعف مثل مفهوم الإرهاب، وأصبحت هذه المفاهيم تشكل قوة في العالم من حيث نشرها أو التصدي لها. على سبيل المثال، أصبحت المقاومة الفلسطينية إرهاب، ويبرر الاحتلال سلوكه تحت فكرة "محاربة الإرهاب"، وأي حدث في العالم يتم الشك به ووضعه تحت احتمال "عملية إرهابية"، إضافة إلى انتشار الآليات والممارسات على مستوى عالمي للتصدي لذلك.

تتوافق نتائج الدراسة مع طرح ماريس (1996) حيث التداخل المعقد بين الافتراضات الثقافية والشخصية وواقع مجتمع المخاطرة، وتتوافق مع واين (1996) أن المخاطر تهدد الهويات الاجتماعية على اعتبارها أشكال من الرقابة الاجتماعية، ويتوافق مع طرح بيك (2013) أن اخراج وتصوير المخاطرة العالمية يعبَّر عنه أنه انتاج اجتماعي وتعبير عن بنية الواقع، وهذا يؤدي إلى إعادة تشكيل المجتمع.

يعيش الموظفون في مجتمع اللايقين، هناك شعور ووعي بعدم الأمان عندهم عموماً، ويرجع ذلك إلى التحولات المجتمعية حيث تُعمِق الفردانية والمادية هذا الشعور، وادراكهم لهشاشة الوضع السياسي أيضاً. يشعر الإنسان أن عليه إدارة حياته ضمن التقلبات المحيطية وحساب احتماليات المخاطر وكيفية مواجهتها على مستوى فردي.

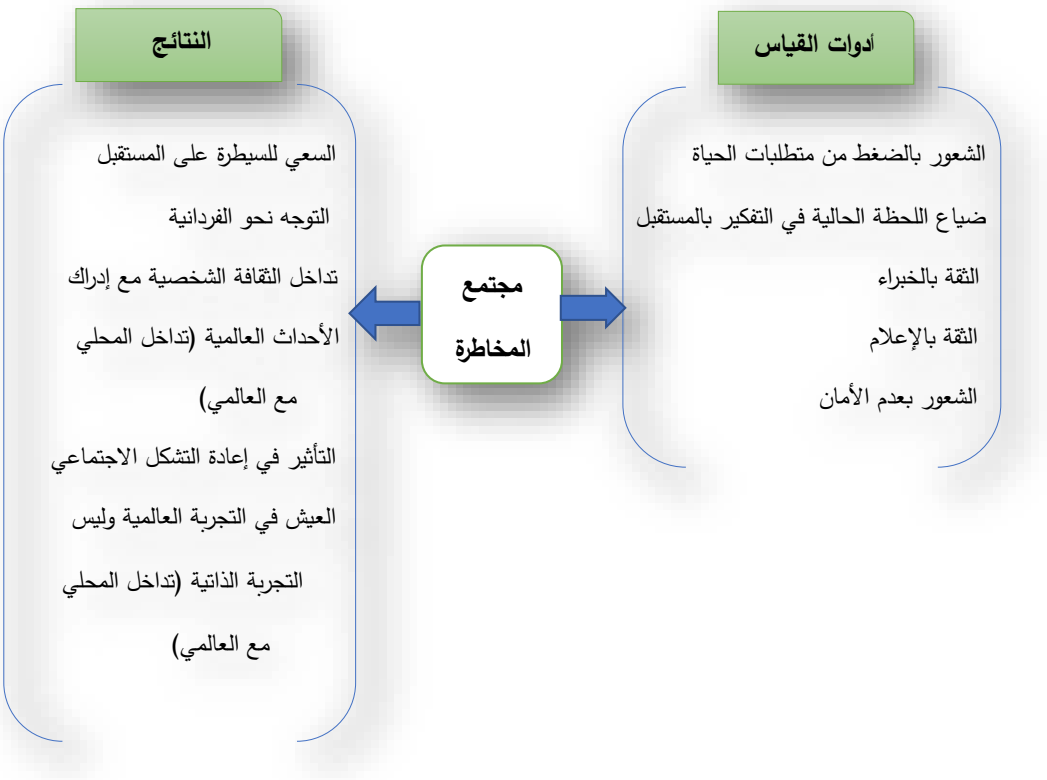

الرسمة (4–4) تبين أدوات قياس مفهوم مجتمع المخاطرة ونتائجه الاجتماعية

تبين الرسمة (4–4) أدوات قياس مفهوم مجتمع المخاطرة ونتائجه الاجتماعية، حيث السعي للسيطرة على المستقبل، والتوجه نحو الفردانية وتداخل المحلي مع العالمي وإعادة التشكيل الاجتماعي.

الرسمة (4–5) أدناه تبين التحولات الاجتماعية نتيجة فرض النظام النيوليبرالي وهي تلخص جميع نتائج التوجه نحو المادية والفردانية والاستهلاك ومجتمع المخاطرة، وما ينتج عن ذلك من احتلال وهيمنة الخاص على العام، وتداخل المحلي مع العالمي وإعادة تعريف الأدوار الجندرية والعيش في متخيل الرموز وتضاد في العلاقات المجتمعية وإعادة تشكيل الهرمية المجتمعية.

الرسمة (4–5) تبين التحولات الاجتماعية نتيجة النظام النيوليبرالي

4.3- البيروقراطية النيوليبرالية

إنّ مفاهيم الاستهلاك والفردانية والمادية، تعمل من خلال تحفيز رغبات الإنسان من خلال تفاصيل وتقسيمات وتصنيفات للأشياء التي تُحفز الرغبة وتعطي المستهلك حق الفكر والاختيار مع تحديد الحيّز الخاص به. إنه نظام يثير الرغبات ويعمل على تنظيمها، وينعكس ذلك في تعريف "الرجولة" و"الأنوثة" و"المغامرة" و"الجسد" و"المشاعر" و"الاستهلاك" و"الامتلاك" و"النظام" و"المتعة" و"العلاقات الاجتماعية"، و"الفردانية". كل ذلك يخضع بالجوهر إلى فكرة السوق وما يقترن به من متعة، ومصلحة، وتملُك، وربح. فديناميكية السوق تتغلل إلى كافة المستويات في المجتمع وعلاقاته الداخلية. إنّ هذه التحولات أدت إلى تجريد المجتمع ضمن إدارة عقلانية مجردة، لذلك تحاول هيبو تفسير البيروقراطية النيوليبرالية من خلال التجريد الذي يهدف إلى إنشاء واقع معقد ضمن تصنيفات مجردة وعامة ومعايير وأعراف، والتي تنتج من طريقة التفكير التي تعقلن المجتمع واحتياجات الحكومة والبشر والأقاليم بناء على السوق وميكانيكيات مؤسسات الدولة enterprise (هيبو 2015، 27). البيروقراطية النيوليبرالية لها منطق خاص بها، تصبح الرسميات في شكل معايير تخترق نموذج حياتنا اليومية، وهي تجعل الشيء عادياً من خلال القوانين والآليات والتي لا يمكن تجاوزها وهي آليات مجردة ومهيمنة.

تبين الرسمة (4-6) كيف تم اختراق الضفة الغربية ودمجها بالنظام النيوليبرالي من خلال توجيهها نحو "الدولة النيوليبرالية" وما يقترن بها من خصخصة القطاع العام، وتحديد دور الدولة وتبني نظام السوق الحر ودعم القطاع الخاص وما آل ذلك إلى تقوية دور البنوك وهيمنة مالكو رأسمال مع وجود انسجام بينهم وبين الدولة. أدى فرض النظام النيوليبرالي إلى إحداث تحول في البنية الثقافية الفلسطينية، حيث التوجه نحو الفردانية والاستهلاك والمادية ومجتمع المخاطرة، والذي يتنافى مع طبيعة المجتمع الجمعية. هذا التضاد أدى إلى تداخل العام مع الخاص وتداخل المجرد مع اللامجرد والعيش في المتخيل الاجتماعي وشرعنة الصراعات الداخلية.

الرسمة (4–6) – تبين التحولات الاجتماعية التي أدت إلى البيروقراطية النيوليبرالية

أدت مفاهيم النيوليبرالية في الضفة الغربية إلى عملية تجريد المجتمع سواء على مستوى الفرد أو العلاقات الاجتماعية، واخترقت العملية الادراكية للذات والمجتمع والزمن والأنا والآخر. وهو ما تم تفسيره من خلال الأربعة المفاهيم السابقة. وقد أدى هذا على المستوى العام إلى ما يلي: –

4.3.1- تداخل العام مع الخاص

إنّ فرض تعريف العام والخاص ضمن النظام البيروقراطي النيوليبرالي في الضفة الغربية أدى إلى إحداث تحولات في إنتاج المعنى والعلاقات المجتمعية وطبيعة الصراعات. إنَّ إنتاج المعنى في المجتمع يرتبط بالتجربة الذاتية وتطورها وادراكها للمعنى الاجتماعي. وفي ظل البيروقراطية النيوليبرالية والتي فَرضت المعنى وأصبح إنتاج المعنى محدد ضمن دائرتها، في حين إنتاج المعنى الداخلي للمجتمع الفلسطيني يأخذ أبعاد مختلفة منها الأخلاق والكرامة وعزة النفس والصبر، ومعنى الرجولة ومعنى الأمومة ومعنى الحرية والتضحية...الخ. هذا التداخل أدى إلى وجود حالة تشويش واغتراب محلي في إنتاج المعنى من خلال تعريف المصطلحات وكثرة التقسيمات والتفضيلات والانهماك بها. يقول المبحوث (110):

> هناك ثقافة غربية تعمل على إحداث تحول في الثقافة، ولكن مع الأسف تحول سلبي وليس إيجابي، وهنا نرجع إلى تعريفات المفاهيم... ما معنى "حرية" وما معنى "ترفيه" وما معنى "عدالة" ... مما يجعل الخلاف في تعريف المصطلحات ومدى تماشيها مع الثقافة المحلية. هي ثقافة تعمل على هدم وتفكيك الروابط المجتمعية وتحويله إلى مجتمع الفرد، ويتم تضخيم الأشياء مثل "العنف ضد المرأة" من أجل تحقيق ذلك، إن التحول نحو الفردانية والأنانية أصبح بشكل كبير، وهذا أدى إلى المشاكل في المجتمع وداخل العائلة نفسها.

إن هذه الضبابية في إنتاج المعنى الاجتماعي أدت إلى إحداث تحول مجتمعي حيث لا يوجد معايير واضحة، ولا يوجد حيز عام واضح ضمن التوجه نحو الفردانية، وفي ظل سعي المؤسسات الحصول على الدعم المالي لاستمرارية المؤسسة والانسجام مع سياسات الممولين النيوليبرالية.

إنّ التوجه نحو الفردانية والانهماك في الذات ورغباتها أدى إلى إزاحة عن القيم المجتمعية والتعامل معها أنها شيء عادي، يقول المبحوث رقم (112): "أدت التكنولوجيا إلى الانفتاح الثقافي من مواقع إباحية وأشياء أخرى غير موجودة على أرض الواقع والاهتمام بالجسد والمظاهر وعمليات التجميل، الأمر الذي يجعل الشباب يعتقدون أن هذا هو الواقع والشكل المثالي، وأن طعم

الحرام أزكى...، وهنا تحول في مفاهيمنا، كان ما يحدث للإنسان الفقير أو المريض....الخ نعتبره ابتلاء من الله وعلينا الصبر، أما الآن هناك انحراف عن القيم وتصوير جميل لهذا الانحراف". إنّ التعامل مع الأشياء بشكل عادي يرجع إلى التجريد المجتمعي الذي فرضه النظام النيوليبرالي، وأيضاً إلى الفردانية ووجود عالم خاص ذاتي لكل فرد.

على مستوى آخر، ونتيجة الطابع الاستهلاكي للمجتمع، أدى إلى فقدان الحس بالزمن حيث لا يوجد تجربة مجتمعية ثقافية يشعر الإنسان الفلسطيني أنه جزء منها. يقول المبحوث (112): لا يوجد بركة في الزمن لا أعرف كيف أفسرها، ولكن لا أشعر بقيمة للزمن، التغيرات سريعة والموت لا معنى له، من يموت يتأثر الناس عليه لفترة قصيرة وبعدها يتم نسيانه بسرعة، تغيرت التأثيرات التي كنا نتأثر بها، فما كان يؤثر سابقاً لم يعد اليوم يؤثر علينا". فالنظام النيوليبرالي وتعريفاته للعام والخاص أدى إلى تجريد المجتمع من خلال هيمنة الطابع المادي والرسمي، مما أدى إلى شعور الفرد بالسلب وفقدان المعنى.

يقول المبحوث (110):

> ممكن معرفة التحولات الثقافية من خلال التحول في نمط المقاهي وتفرعاته، في البداية المقاهي للرجال ومعظمهم كبار في العمر والمشروبات قهوة أو شاي وهناك عدد محدود من المقاهي، ونمط المكان أخذ طابع عربي بسيط من حيث الطاولات والكراسي والشكل العام، وحتى اسم المقهى. تحولت على كل المستويات من حيث الشكل حيث ترى اليوم قد أخذ طابع أجنبي من حيث الشكل والتصميم الداخلي، وأعدادها كبيرة في كل مكان هناك مقهى، المشروبات متنوعة وذات أسماء مختلفة وغريبة وأجنبية، وهي لكافة الأعمار وهي للرجال والنساء أيضاً.

إن النظام النيوليبرالي يتصف بكثرة التقسيمات والخيارات وتسلسلاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عوالم متنوعة لفئات مقسمة ضمن تلك التقسيمات مع انعزال كل فئة، فيصبح للأطفال عالم خاص، والرجال، والشباب، والنساء، وفئة الفنانين، وفئة الرياضيين...الخ. يعبّر المبحوث (108) قائلاً: "هناك انهيار، الآن ليس فقط الفتيات تعمل علاقات وإنما الرجال والنساء من أعمار مختلفة، ثقافة المسلسلات التركية، العلاقة قبل الزواج شيء عادي، الزوجة لها صديق شيء عادي، والخمر عادي – كل شيء عادي.. كل ذلك يعزى إلى الحرية الزائدة، وهي تدمير للمجتمع". "إن جعل الشيء عادياً (normalization) هي على الأرجح الصفة الأكثر رمزية في البيروقراطية النيوليبرالية" (هيبو 2015، xix). إنَّ ما تم التعبير عنه من المبحوثين يُبين أنَّ تحولات المعاني نتيجة لتداخل العالمي مع المحلي من حيث تعريف المصطلحات، وازدواجية المعايير وتزايد الانقسامات

والتفصيلات من خلال إضفاء بُعد خارج الثقافة المحلية عليها، أحدث تحول في المفاهيم القيمية والوطنية، واختراق ثقافي متعدد الأبعاد وجعل الأشياء تبدو عادية.

أدت النيوليبرالية إلى إحداث تضاد في العلاقات الجندرية، في المجتمعات العربية يُعرّف الخاص ضمن مجال العائلة والبيت وخصوصياتهم، ويتجسد ذلك في تحديد طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة حيث أن الرجل مسؤول على الإنفاق والمرأة مسؤولة عن البيت وتربية الأطفال أي الرجل منتج والمرأة مستهلكة، ويرتبط ذلك أيضاً في علاقات العائلة خارج الأسرة النووية ودورها في تقوية هذا النمط، أما العام فهو خارج عن هذا الإطار ويشمل بيئة العمل والسياسة والسوق والجمعيات والاقتصاد وأماكن العبادة، مع وضع قيود عليهم بحيث لا تمس الحيّز الخاص وتتماشى مع طبيعته. كما أنَّ الرجال هم مسؤولون على المستوى العام في حفظ المجتمع من أي اختراق خارجي. عندما تم فرض النظام النيوليبرالي أُحدِث تضاد في تعريف العام والخاص، والذي أخذ بُعد سطحي لأنه يعتمد على الاستهلاك والسوق وليس الإنتاج، فأصبح هناك سلوك مزدوج بينهم. يقول المبحوث (1): "الرجل يريد امرأة عصرية وجميلة وتساعده في الدخل المادي، وفي نفس الوقت يريدها امرأة شرقية ومحافظة على البيت. في حين المرأة تطلب الرجل العصري الوسيم والمتفهم والمتحرر، ولكن تطلب في نفس الوقت الرجل الشرقي المسؤول الذي يعطيها الأمان ويوفر لها الحياة المادية الكريمة. يحدث صراعات لأن كل واحد منهما يطلب مستويات عالية من منظور أناني مع عدم تفهم كل منهما للآخر". يقول المبحوث (101): "هناك ازدواجية في المعايير في التعامل مع النَص الديني والقانوني والثقافة الغربية، كلها تُجير حسب المصلحة، فمثلاً المرأة التي ترفض المشاركة في مصروف البيت من منطلق الرجل هو المسؤول، بالمقابل رفضها البقاء في البيت من أجل الراتب ونفسها، فترجع إلى المساواة وحقوق المرأة (الثقافة الغربية)". يقول المبحوث (102): "هناك خربشة في العلاقات والأدوار، فبعض الرجال يمارس سلطة وسلوك مختلف عما هو سلوكه وتعامله داخل البيت، هو "زلمة" في البيت أما خارج البيت فهو منفتح في علاقاته". ما تم التعبير عنه هو محاولة لتطبيق العام والخاص من منطلق المجتمع العربي ومن منطلق النيوليبرالية، إلا أنه في النهاية يؤدي إلى حدوث تنافر بين التعريفين، مع محاولة الاستفادة من كل من المستويين على مستوى الذات وليس المجتمع، فالتحول في النهاية يتمفصل ويرجع إلى المنظومة الرأسمالية لأنها هي المهيمنة.

فسّر المبحوثون أسباب الطلاق أنها ترجع إلى الانفتاح الثقافي وهيمنة المادية على العلاقات، فهذان العاملين اخترقا قداسة العلاقة الزوجية من استمرارية واخلاص واحترام وأصبحت العلاقات تقاس بالمصالح ولا تقاس على مستوى الفكر والصدق

والأخلاق، وهذا أعطى طابع الهشاشة في العلاقات الإنسانية. أيضاً السياق العام أدى إلى ضعف في قوة الرجل نتيجة فراغ داخلي مجتمعي، فالمجتمع مُستهلك ومُمَنهج ومُسيطر عليه على مستوى داخلي وخارجي. وعلى مستوى آخر فإن الحرية والفردانية والأنانية أدت إلى إحداث تفكك أسري. يقول المبحوث (111):

أعتقد أن زيادة نسبة الطلاق ترجع إلى الانفتاح الثقافي حيث لا يوجد خوف ووجود جرأة، مثلا موقع شي (She) على الفيسبوك يدعوا المرأة إلى الاستقلالية والتمرد والرجوع إلى الذات "أنا أعيش لنفسي"، "لا أهتم لأحد"، وأحل مكان الأسلوب القديم السكوت والتضحية والضغط على المرأة، أنا مع الحقوق، ولكن لا أعتقد أنَّ هذا هو التوجه الصحيح. إنَّ المتوجهين نحو هذا الانفتاح عموما يهدفون إلى السلطة والمال من خلال الحصول على المشاريع وبناء علاقات، ومن يشتغل في هذا المجال يستمر فيه. في عالم الانفتاح نتعامل مع المعلومات بسطحية فمثلاً يتم نشر معلومة وقد تكون مغلوطة، ولكن تؤثر على الناس ويتفاعلون معها ويتداولونها.

يتلخص توجهات الموظفين في تفسير أسباب الطلاق نتيجة هي: 1- تعظيم الاحتياجات: في السابق كان الزواج أبسط، ولكن مع التعقيدات الاقتصادية زادت الاحتياجات وتكاليف الحياة ومتطلباتها صارت عالية، 2- الاستهلاك والرغبة الدائمة بذلك، 3- الأخلاق تغيرت نتيجة الانفتاح الثقافي، 4- التأثير: مجموعة تؤثر على مجموعة أخرى، 5- الاستقلالية المادية والقدرة على اتخاذ القرار، 6- الطلاق سلاح مواجهة وقد يأخذ بعد إيجابي للمرأة أو الرجل.

تأثرت العلاقات الجندرية في المنظومة النيوليبرالية حيث العام مقترن بالسوق والخاص بالمبادر وأيضاً بالدولة والسوق، في حين أنّ التعريف المحلي الخاص هو الأسرة والبيت والتعريف للعام هو المجتمع الجمعي. هناك تحول في المواقف حسب مدى اختراق الخاص النيوليبرالي للخاص المحلي، وهذا انعكس على المجتمع حيث الأنانية والفردانية والمادية أثرت على طبيعة العلاقات الإنسانية والجندرية من حيث مؤقتيتها وانهائها واستيعابها واحترامها أحياناً أخرى. أما بالنسبة للعام فعلى مستوى الثقافة المحلية فإن العام خارج نطاق الأسرة والعائلة في حين أنّ في النظام النيوليبرالي العام هو إدارة الدولة أو السوق، وتم خصخصة العام مع وجود لغة مشتركة بين الدولة ومالكو رأسمال. ولكن بالمقابل، إن النظام الريْعي ومعايير التوزيع تعتمد على العلاقات الحزبية والعائلية والمناطقية ضمن طبيعة المجتمع الجمعية، فلا يوجد رابط واضح بين العام والخاص ليس بمفهوم الثقافة المحلية ولا بمفهوم النظام النيوليبرالي، وهذا يؤدي إلى تداخل العام مع الخاص على المستويين. يقول أحد الموظفون: "العادات والتقاليد

مسيطرة، ولكن سلوكها مزاجي، أشعر أني مش فاهم الأشياء، أشعر بالضغط من تناقضات الحياة". فلا يوجد نمط محدد يحكم الحيز العام أو الخاص حيث يتداخلان بقوة.

في الضفة الغربية تداخل القطاع الخاص مع القطاع العام من حيث التوجه نحو مفهوم "الدولة النيوليبرالية"، من خلال توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفرض سياساتهم وفرض تبني نظام السوق الحر وخصخصة العام، وتعزيز دور البنوك في إدارة الضفة الغربية (أُنظر الجزء الخامس من الفصل الثاني). إن خصخصة العام أدت إلى هيمنة المصالح الخاصة، وهيمنة الخاص على العام والذي انعكس في السلوك المؤسساتي.

كل المستويات المذكورة أعلاه أدت إلى تداخل العام مع الخاص، والقطاع العام مع القطاع الخاص، والحياة الخاصة مع العامة، وعلى مستوى المعاني المقترنة بطبيعة العلاقات الإنسانية والجندرية. وقد أخذت الدولة معنى سلبي حيث هي الحامية لأصحاب رؤوس الأموال من أجل تمددهم وتوسعهم وزيادة أرباحهم، مع وجود قوة لأصحاب رؤوس الأموال لحماية الدولة، وأحياناً وجود صراع وتضاد بينهم.

إنّ سيطرة الخاص على العام يجعل الحقيقة مبعثرة لأن كل فرد عليه العيش على مستوى الذات والخاص وهذا أدى إلى ضعف وتشتت الهوية، فأصبح العام مُحول نحو الذات ومحاولة الذات تحصيل ما تستطيع منه من الكسب والاستغلال. لقد تم خصخصة الفرد، وكلما كان هناك تحول نحو الخاص في العام كلما أصبح المجتمع أكثر تجريداً وأكثر فردية، لقد أدت هذه الخصخصة إلى انتاج عواطف مختلفة، فهي عواطف مدمجة في بنية النظام الرأسمالي، والتي تنعكس على الفرد وكافة العلاقات الاجتماعية.

إنَّ النظام النيوليبرالي جعل الحياة تتمفصل على النظام الرأسمالي، وجميع المشاكل الاجتماعية الناتجة عن هذا النظام يتم مفصلتها مرة أخرى على النظام الرأسمالي مما يُعمق معاناة الفرد أكثر وأكثر.

4.3.2- تماهي اللارسمية والرسمية – تداخل المجرد مع اللامجرد في المؤسسات

إنَّ فكرة الدولة في المجتمعات العربية وفي الحالة الفلسطينية أيضاً، لم تنجح نتيجة محاولة بناء دولة ضمن مفاهيم وتجربة تاريخية أوروبية وضمن سياق استعماري، وهذه الدولة أنشأت تضاد بين المجتمع والدولة (أُنظر الفصل الثاني). هذا التضاد انعكس في ديناميكيات العلاقات الداخلية في المؤسسات حيث تداخلت العلاقات الرسمية مع اللارسمية مع وجود حالة صراع بينهم، وبما أن الرسمية هي تعبير عن المجرد نظراً لطابعها العقلاني، فإن ذلك يعني أيضاً تداخل المجرد مع اللامجرد. في

المؤسسات الحكومية الفلسطينية تتداخل العلاقات الرسمية مع اللارسمية بقوة، ويرجع ذلك إلى ضعف مفهوم الدولة، وإلى ضعف الحكومة على أرض الواقع، نظراً لعدم قدرتها الحفاظ على شرعيتها ضمن سياق استيطان استعماري فهي مجردة من قوتها السياسية على مستوى دولة فاقدة للسيادة، وعلى مستوى استعمار جديد نيوليبرالي "دولة نيوليبرالية مجردة من دورها الاجتماعي". وبما أن المؤسسات الحكومية تعبّر عن العام، يصبح هناك فقدان ثقة في العام مما يؤدي إلى نشوء جماعات وشبكات تسعى للتعامل مع هذا الضعف من خلال بناء قوة على مستوى علاقاتي، لذلك تنتشر فيها الزبائنية والمحسوبيات.

كلما ضعف العام كلما تداخلت العلاقات الرسمية مع اللارسمية، يقول المبحوث (107): "أنا لا أثق في العام، أهم شيء عندي الخاص والسعي للمحافظة عليه ضمن العام، وهذا لما أراه في المجتمع من نفاق وانهيار قيَمي ومحسوبيات". إن اللارسمية هي تعبير عن الثقافة المحلية، لذلك يلجأ الأفراد إلى الحصول على شبكة أمان من خلال العلاقات غير الرسمية. هذه العلاقات تلعب دور جوهري في التصدي للطابع الرسمي الذي يعمل على تهميش أو إضعاف قوة اللارسمي، ولكن بالمقابل اللارسمية تفقد قوتها إذا لم تتمفصل على الرسمية.

هناك علاقات دائمة بين الرسمية واللارسمية "إنّ المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تشكل بعضها البعض باستمرار (نسمي هذا الديالكتيك)" (Assche and others 2013, 89). تُستخدم القوة غير الرسمية من خلال العلاقات الرسمية، وأحياناً الرسمية تحد من قوى العلاقات غير الرسمية، والعكس صحيح. فمثلاً مسؤول يستخدم الإجراءات غير الرسمية لتوظيف أحد الأفراد، ولكن ضمن الإطار الرسمي، ويختار الموظف الذي يدعمه ويعطيه الولاء والطاعة. بالمقابل عندما يتحكم أفراد في مؤسسة محددة يستخدموا الإجراءات الرسمية لعدم اختراقها من أفراد معينين أو متنفذين. وهذه الديناميكية على مدار الزمن تثبّت الجهاز البيروقراطي وتعطيه القوة المنبثقة من الأفراد المستحوذين على المناصب وجماعاتهم، والذي يصبح وجودهم متجذر في المؤسسة البيروقراطية وبالتالي أكثر قوة في مواجهة أي خطر أو أي شيء يمس المؤسسة والبيروقراطية الخاصة بهم، كما أنهم يتصفون بالمرونة من أجل المحافظة على استقرار النظام من خلال النظام الزبائني. أيضاً إنَّ الخبرة في المؤسسة البيروقراطية لها دور في ديناميكية العلاقات من حيث فهم النظام البيروقراطي وضمن المحافظة على السلطة، وفي أحيان أخرى لها دور في الصراعات الداخلية وضمن تضارب المصالح. ويؤثر على العلاقات غير الرسمية عدة عوامل منها القرابة أو التجربة الحزبية أو المناطقيه أو علاقات وظيفية لفترة طويلة من الزمن أو وجود مصالح مشتركة أو من خلال علاقات

شبكية غير مباشرة؛ كأن يعرف شخص أحد يساعده في هدفه ضمن علاقات الثاني بطرف ثالث ذو مكانة وظيفية رسمية، لذلك يأخذ الفرد قوته في المجتمع من خلال شبكة علاقاته.

هناك ازدواجية في إظهار ما هو رسمي وغير رسمي من رؤية الجمهور الخارجية، فمثلاً على مستوى الخارج تظهر الإجراءات والآليات البيروقراطية رسمية في حين في جوهرها هي غير رسمية، أو أنها تأخذ طابع غير رسمي من أجل تمهيد لتحول معين بعدها بشكل رسمي، مثل نشر إشاعة من أجل تمهيد استيعابها والتصدي لها من خلال مراحل زمنية بيروقراطية وبعدها تأخذ الطابع الرسمي. مثلاً حدث أو قضية انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي، يكون الرد وردة الفعل رسمية كإنشاء لجنة مثلاً ونشر تفاصيل العمل الرسمية وبعد ذلك تُحل القضية بشكل غير رسمي. على سبيل المثال، ما حدث في مقام النبي موسى[27]، تم اكتشاف الحدث بشكل غير رسمي، تم معالجة الموضوع إعلامياً بشكل رسمي، وبعدها حل الموضوع بشكل غير رسمي وانتهى. تعتبر العلاقات الرسمية وغير الرسمية هي علاقة مناورة من أجل التصدي للتناقضات المجتمعية، وتشمل هذه المناورة المؤقتية والسرية والمراحلية. أيضاً تنعكس في مستويات الصراع بين الفئات العليا، حيث إنَّ الصراعات تكون من خلال الرسمية، أما التهدئة تكون من خلال العلاقات غير الرسمية والتي تتجسد بعلاقات شخصية ولائية أو صراعية ولكنها مقترنة بالجهاز

---

[27] - حدث في نهاية شهر 12 من العام 2020 أنه تم اقامة حفلة موسيقة في مقام النبي موسى، تم اكتشاف الحدث بالصدفة من خلال أحد المارين في ذلك الوقت واكتشف أن هناك حفلة رقص، وتم إذاعة الخبر ومجيء مجموعة من الشباب الغاضبين والذين أنهوا الحفل، على اعتبار أنه مكان ذات طابع مقدس. في البداية نفت وزارة السياحة ووزارة الأوقاف أي صلة لهم في الموضوع. أفادت الفرقة أنها أخذت الموافقة الرسمية عبر الإيميل من وزارة السياحة، وبناء على ذلك تم اقامة الحفل. بعد الإعلان عن الحدث كانت ردة فعل العامة حادة جداً على المكان وعلى طبيعة النشاط، حيث النشاط في ذاته لم يُتقبل اجتماعياً واعتباره تهديد للثقافة. الأمر الذي جعل الحكومة تحاول امتصاص الغضب الشعبي، وإقرار بتشكيل لجنة، وكانت ردة فعل الناس أكثر حدة على فكرة اللجنة كمحاولة من الهروب من مسؤولية الحدث، الذي ضغط على اصدار تقرير اللجنة. كان تقرير اللجنة حسب ما ورد في صفحة الفيسبوك لرئيس الوزراء محمد اشتيه في تاريخ 2020/12/31 محاولة لاحتواء الحدث حيث تم تقسيم المسؤولية على وزارة السياحة ووزارة الأوقاف والفرقة الموسيقة، الا أن اللجنة لم تبين ما مدى العقوبة لكل من الأطراف الثلاثة التي حملتهم مسؤولية الحدث. أيضا شمل التقرير توصية اللجنة بإحالة تقريرها إلى النائب العام لاتخاذ المقتضى القانوني بحق كل شخص يشتبه بتورطه، ولم يتم الاعلان ما هو المقتضى القانوني وهل سوف يتم تشكيل لجنة أخرى في النيابة العامة. إن التقرير لم يشمل أي فعل، وكان فقط في إطار العموميات من حيث المساءلة واتخاذ الإجراء القانوني والتحويل إلى النيابة العامة وهو نوع من المناورة على الحدث والنص. مرّ على تقرير اللجنة أكثر من شهرين ولم يتم الإعلان عن معاقبة أي أحد، حيث بدأ الموضوع في مناورات وتصريحات كبيرة وانتهى بلا شيء.

البيروقراطي، وهذه اللارسمية تتجسد فيها الزبائنية والفساد والمحسوبيات والنفاق والتملق، فهذا التداخل العميق مقترن بالفوضى السياسية والاجتماعية والادارية التي يعيشها المجتمع.

يعمل النظام البيروقراطي على فرض التوجه نحو الأقوى والتمفصل على العلاقات الرسمية، يقول المبحوث (101): "في انتخابات البلدية يتم انتخاب من يمتلك المال الأكثر مع الادراك أنه لن يقدم شيئاً، تحت فكرة أنه معه مصاري ما راح يمد إيده، ويحدث العكس يزيد بخل وسمسرة، هناك نظرة سطحية"، يقول آخر: "المسؤول يدعم جماعته من البلد أو الأقارب من أجل إعطاءه الدعم والولاء". يقترن هذا السلوك الذي عبر عنه الموظفين في محاولة بناء شبكة أمان بين الأفراد من خلال العلاقات غير الرسمية، بالمقابل يوجد هرمية ضمن العلاقات غير الرسمية تتجسد في العشائرية أو العائلات أو القرى تساعد على سلامة النظام الهرمي الرسمي. في مقالة للباحث مشهور البطران (2020) عن المجتمع الفلسطيني بعنوان " السلطة والعشائر من يحكم من اجتماعيا؟ حيث يبين قوة العشائر (العائلات) في مواقف محددة تتصدى فيها للسلطة مثل رفض تطبيق اتفاقية سيداو. إن العلاقات الرسمية وغير الرسمية تعمل بصورة مستمرة كضرورة اجتماعية من أجل التعامل مع التناقضات التي فرضها النظام البيروقراطي الاستعماري والنظام البيروقراطي النيوليبرالي.

يبين ذلك أن هناك محاولة دائمة لتوجيه العلاقات غير الرسمية نحو العلاقات الرسمية، العلاقات غير الرسمية تصبح ضعيفة إذا لم تدمج في الجهاز البيروقراطي فهو الجهاز الذي يمتلك المال والقرارات وتتمفصل عليه وجودية المجتمع. إنّ التمفصل حول النظام البيروقراطي من خلال السيطرة على الرسمية من خلال اللارسمية يؤدي إلى زيادة في التعقيدات البيروقراطية والمجتمعية ويعمق الاستعمار على مستوى شمولي. كما أنها تحدد وتفرض لغتها وتستثني ما لا يتماشى معها. في ظل هيمنة الاحتلال الاستعمارية وهيمنة النيوليبرالية فإن أي حدث أو تعريف أو فعل لا يتماشى مع المعايير البيروقراطية المجردة العقلانية ضمن السياق المفروض يتم إخراجه من النظام، فيصبح المجتمع محدد أكثر وأكثر ضمن العلاقات الداخلية نظراً للقيود العميقة المعقلنة عليه وما يقترن بذلك من إحداث صراعات داخلية. تمتاز الضفة الغربية بوجود عدد كبير من المؤسسات الحكومية والتي تمتاز بوجود تضخم بيروقراطي، وعدد كبير من البنوك مقارنة مع حجمها وعدد السكان وعدد كبير من المؤسسات غير الحكومية، وجميعهم وجهوا المجتمع في اتجاه التعقيد من خلال مفصلة حياة الناس على تلك المؤسسات.

في السياق الاستعماري هذه اللارسمية، تأخذ بُعد إيجابي محدود من حيث حصول الفئات المختلفة على حقوقهم والتسريع في معاملاتهم، ولكن تأخذ بُعد سلبي عميق حيث الخداع والقمع والأنانية والصراعات والتلاعب... الخ، والأخير هو المهيمن عموماً. إن ديالكتيكية الحركة بين الرسمية وغير الرسمية تنتهي بسيطرة فئة قليلة على الحكم والمبنية على علاقات المصالح الشخصية، وهذا يتماشى مع قانون حكم الأقلية (أوليغاركية) الحديدي[28]، وهو تعبير عن تطور النظام البيروقراطي. فهذه السيطرة والهيمنة لهذه الفئة تَنتج عن طريقة استخدام الأساليب الرسمية وغير الرسمية للحصول على السلطة والتثبت بها.

إن نمط تداخل العلاقات الرسمية مع غير الرسمية هو نتاج بيروقراطية م.ت.ف في الخارج والتي تم نقلها إلى الداخل مع احداث تحولات بها نتيجة الظروف المفروضة كهيمنة الاحتلال ووجود قوة لمالكي رأسمال وإعطاء حكم ذاتي على حيز مبعثر. تم إعادة انتاج الطابع البيروقراطي الذي يعتمد على العلاقات الداخلية داخل حركة فتح (والمسيطرة على م.ت.ف) والتي أخذت طابع شعبوي وعلاقاتي (انظر الفصل الأول الجزء االرابع). أيضا تأثر م.ت.ف بالسياق العربي من حيث تبني القومية ولاحقا الوطنية، وسعي م.ت.ف أن تكون دولة منذ نشوئها أنتج نمط يتشابه إلى حد ما مع الأنظمة العربية حيث التضخم البيروقراطي وهيمنة الاستعمار الجديد النيوليبرلي وهيمنة فئة قليلة على الحكم (مركزية الحكم).

4.3.3- شرعنة الصراعات الداخلية

من سمات البيروقراطية النيوليبرالية شرعنة الصراعات، فالصراعات في المجتمع الفلسطيني تتجسد في عدة مستويات:

صراع بين حكومتي فتح وحماس

بدأت الصراعات الحادة بين حركة حماس وحركة فتح عندما دخلت حماس النظام البيروقراطي المؤسساتي ورشحت نفسها للانتخابات التشريعية عام 2006 وفازت بها، ودخلت في السلطة البيروقراطية. أدى ذلك إلى حدوث صراع حاد بينها وبين

---

[28] - حكم الأوليغاركي الحديدي: الأطروحة الاجتماعية التي تنص على أن جميع المنظمات، بما في ذلك تلك الملتزمة بالمثل والممارسات الديمقراطية، ستخضع حتماً للحكم من قبل نخبة قليلة (الأوليغارشية)، حيث إن المؤسسات بما فيها المؤسسات الديمقراطية، تنتهي باستحواذ الحكم عليها من نخبة قليلة. يؤكد القانون الحديدي للأوليغارشية أن الديمقراطية التنظيمية هي تناقض لفظي. على الرغم من أن سيطرة النخبة تجعل الديمقراطية الداخلية غير مستدامة، إلا أنه يقال أيضاً أنها تشكل التطور طويل الأجل لجميع المنظمات – بما في ذلك الأكثر تطرفاً من الناحية الخطابية – في اتجاه محافظ. (Britannica encyclopedia). أوجد هذا القانون روبرت ميشيل (2015) في كتابه "الأحزاب السياسية: دراسة سوسيولوجيا للنزعات الأوليغارشية للديمقراطية الحديثة" (باللغة الإنجليزية).

حركة فتح، والتي لم تستوعب فقدان السلطة التي استحوذت عليها منذ نشوء م.ت.ف وأيضاً استحواذها على السلطة منذ اتفاقية أوسلو، وتم التعبير عن ذلك الصراع ب "الانقسام بين حركة فتح وحماس". أنتج ذلك حالة سياسية جديدة وهي محاولة المصالحة بينهم على المستوى العربي منذ عام 2007 وما زال ذلك مطروحاً حتى الآن، وقد لعب الخارج دور في إدارة السلطة وفي إثارة النزاعات بينهم من خلال التمويل ومن خلال وضع قيود على السلطة الفلسطينية وتقويتها ضد حركة حماس (أُنظر الفصل الثالث). وفي نفس الوقت هيمنت حركة حماس على قطاع غزة فأخذ الصراع بينهم طابع الشرعية من خلال وجود حكومتين رسميتين واحدة في الضفة الغربية وواحدة في غزة. أصبح هناك جهازين بيروقراطيين، كل سلطة تدافع عن وجودية هذا الجهاز واستمراريته المقترن بفكرة الدولة والسيطرة والهيمنة والسلطة. لقد أدى هذا الصراع ضمن هيمنة خارجية متباينة في المواقف لكل حكومة إلى إحداث تفتيت وتبعثر داخلي في ظل العيش في متخيل الدولة لسلطتين مختلفتين أيديولوجياً وسياسياً، ولكن كلاهما أخذ طابع مركزية الحكم.

صراع داخل حركة فتح

أيضاً منذ اتفاقية أوسلو أصبح الصراع على السلطة داخل حركة فتح ضمن جماعات: فبعد موت الرئيس أبو عمار أصبح الصراع على السلطة بين الرئيس محمود عباس ومحمد دحلان وهو قيادي في حركة فتح وكان رئيس الأمن الوقائي في غزة قبل فوز حماس بالانتخابات وسيطرتها على قطاع غزة. وظهرت جلياً الصراعات الفتحاوية في الانتخابات المعلن عنها عام 2021 وصراعات بين الرئيس محمود عباس ومروان البرغوثي ومعه ناصر القدوة ومحمد دحلان. تتدرج صراعات فتح على مستوى داخلي ضمن المستويات المختلفة، حيث يسعى الأفراد إلى السلطة والمال والدعم، صراعات على كافة المستويات.

صراعات وظيفية داخل الجهاز البيروقراطي للمؤسسات الحكومية

يوجد صراعات بين الموظفين داخل الجهاز البيروقراطي داخل الوزارات في المؤسسات الحكومية والتي تتصف بحديتها واستمراريتها، وتكون لغة الصراع مستمدة من لغة البيروقراطية المشرعنة (أُنظر الفصل الخامس).

صراعات مادية

شملت الصراعات أيضاً الصراعات المادية، وتشمل المستويات الأعلى العامة والأكثر شمولاً إلى المستويات الخاصة. لقد أدى تأثير البيروقراطية النيوليبرالية إلى تحويل المجتمع نحو المادة، وأصبحت الصراعات المجتمعية تتمحور عليها، على مستوى مؤسسات وجماعات وأفراد من حيث الحصول على التمويل والرواتب والامتيازات والسلطة (أُنظر المادية)، وعلى مستوى العلاقات العائلية والعلاقات بين الأفراد.

4.3.4 – العيش في المُتخيل الاجتماعي

في دراسة تراكي (2014) بعنوان "المُتخيل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو". توصف الباحثة المجتمع الفلسطيني بعد مرور عشرين عاماً على اتفاقية أوسلو حيث تداخلت المفاهيم الاستعمارية مع مفاهيم رأسمالية نيوليبرالية مما أدى إلى إعادة تشكيل البنية الفلسطينية وانتشار أنماط حياتية وأخلاقيات جديدة. توصف تراكي أنَّ الطبقة الوسطى المفرغة من مضمونها أصابها "المُتخيل" بأنها طبقة منجزة ومثقفة ولها دور اجتماعي، في حين هي غارقة في مُتخيلها الاجتماعي وتعيش ضمن مُتخيل الحرية والإنجاز والاستهلاك والانهماك في الفردانية، وتبنّي الثقافة المُعولمة.

إنّ التخيل انبثق في الأساس من فكرة الدولة والايمان بها تحت هيمنة الاحتلال والخارج، والعيش في مُتخيل المسميات، والعيش في مُتخيل الفهم، والعيش في مُتخيل الحزب والثورة (أُنظر الفصل الخامس). أيضاً ما فرضه النظام البيروقراطي النيوليبرالي من مُتخيل اجتماعي نتيجة المادية والفردانية والاستهلاك والعيش في تصور لايقيني، حيث أنتج تصور فردي انعكس في تعظيم الذات والعيش ضمن حيزها الخاص، والانهماك في الرموز الاستهلاكية وتحويل العلاقات على نمط السوق والتحضير لمجتمع المخاطرة. أنتجت واقع تخيلي يتنافى مع الواقع الحقيقي، لذلك تم إنتاج مجتمع في حالة من التشظي والضياع ما بين الواقع والخيال.

4.4 – الخلاصة

إنَّ السعي نحو فكرة الدولة أدى إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي والبيروقراطية النيوليبرالية، وأدى إلى إنتاج حكومة ريْعية تسلك سلوك "الدولة النيوليبرالية". البيروقراطية دائماً تعيد إنتاج ذاتها بدون حد، في اللحظة التي تم الدخول في النظام البيروقراطي النيوليبرالي ضمن فكرة الدولة أدى إلى إنتاج بيروقراطيون نيوليبراليون، يعيدوا ويعززوا هذا النظام، الأمر الذي وضع المجتمع في نظام أكثر تعقيداً.

تم إعادة ترتيب المجتمع وإعادة إنتاجه لصالح فئة محددة والتي استحوذت على جزء كبير من رأسمال، وعلى مستوى سياسي تم تهميش الدولة وإعادة تعريف دورها ضمن الإطار الاقتصادي وحماية السوق وليس ضمن إطار وحدة الأمة والمجتمع. أيضاً تعبر النيوليبرالية عن أكثر مما هو بعد اقتصادي، فهي ثقافة تؤسس للفردانية والربح والريادة والتي تعمل ضمن آليات السوق وقد أحدثت تغيير عميق في ثقافة المجتمع الفلسطيني. أدت المادية إلى تعزيز الفردانية والانهماك في الذات وإنتاج الخوف وضعف المنظومة القيمية. وأدت الفردانية إلى تداخل الحيز الخاص مع العام، وعدم الشعور بالأمان وإنتاج إنسان أكثر عدائية وحساسية وانعزالية. أدى الاستهلاك إلى الانهماك في رموز الأشياء والعيش في المتخيل الاجتماعي، وعدم الشعور بالزمن والتحول في الأدوار الجندرية والتحول في مفهوم الطبقة. أدى العيش في مجتمع المخاطرة إلى التوجه نحو الفردانية أيضاً، ومحاولة السيطرة على المستقبل، وتداخل الثقافة المحلية في إدراك الأحداث العالمية وإعادة التشكيل الاجتماعي وتداخل المحلي مع العالمي. جميع هذه المفاهيم أدت إلى إحداث تغيير جوهري في المجتمع الفلسطيني على مستوى البنية والثقافة المحلية وعلى مستوى سياسي واقتصادي، وتغيير نمط العلاقة بين المجتمع والاحتلال.

إنَّ قوة البيروقراطية النيوليبرالية تظهر من خلال مدى نجاحها فيما يلي:

شرعنه الصراعات حيث يوجد صراعات على المستوى العام بين حكومة فتح وحكومة حماس، وصراعات داخل حركة فتح، وصراعات داخل الجهاز البيروقراطي على مستوى أفراد وجماعات، وصراعات مادية من حيث الاستحواذ على السلطة والمناصب والامتيازات.

تداخل العام مع الخاص وقوة تماهي المُجرد واللامُجرد، وذلك نتيجة خصخصة العام وتجرد الدولة من دورها الاجتماعي، والذي أدى إلى التوجه نحو الفردانية والانغماس في الذات، والتوجه نحو الاستهلاك والمادية مما أدى إلى تعميق الفردانية وانشغالها

في الحيز الخاص بها على حساب العام، والعيش في مجتمع المخاطرة والذي عمق الفردانية وأدى إلى انشغال الفرد في التصدي للمخاوف المستقبلية.

تم العيش في المُتخيل الاجتماعي، وذلك نتيجة التحول نحو الفردانية وتعظيم الفرد لذاته، وتعظيم احتياجاته المبنية على قيمة الرموز. أيضاً العيش في مستوى الدولة وما يقترن بها من المناصب الإدارية وعيش المسميات المتضخمة التي تتماشى مع طبيعة التضخم البيروقراطي، والعيش في تصور لايقيني مقترن بخيال الفرد.

من خلال تلك المستويات المذكورة تم اختراق المجتمع الفلسطيني بقوة وعمق، من خلال تجريده على مستوى تاريخي وثقافي واجتماعي، وكل بناء جديد يستند على هذا التجريد، فيه تراكمات تجريدية أدت إلى حالة من اللاتماسك والفوضى والضياع.

الفصل الخامس

الديناميكيات الداخلية البيروقراطية في مؤسسات الدولة وتداخل البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية

5.1 – المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى دراسة البيروقراطية الفلسطينية التي نشأت وتطورت ضمن هيمنة استيطانية استعمارية وهيمنة بيروقراطية نيوليبرالية، وتداعيات ذلك على طبيعة ديناميكية النظام الداخلي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية. يتعمق هذا الفصل في لغة البيروقراطية وسلوكها وكيفية تمايزها عن لغة المجتمع، ويعمد إلى تفسير كيف تمفصل المجتمع على الجهاز البيروقراطي، ويتعمق في المفاهيم الخمسة التالية:

- الهرمية وعلاقات القوة: حيث يبين ديناميكية العلاقات الهرمية وصراعات القوة وآليات اتخاذ القرارات.
- مفهوم الفصل ضمن مستويات مختلفة وهي: أ– فصل المؤسسة عن الواقع، ب– الفصل بين المستويات الادارية، ج – فصل الذات عن الوظيفة والتي تشمل صناعة الخوف والاغتراب ء– الفصل عن العمل والتي تشمل التهميش والنقل التعسفي والتقاعد القسري، هـ– ولغة البيروقراطية الفردية.
- مفهوم المناورة: ويعبر عن الصراعات الداخلية داخل الجهاز البيروقراطي ويشمل التضخم البيروقراطي، تضخيم وتحجيم الحدث، والمناورة على الزمن والنَّص وعلى المعاملات والإجراءات البيروقراطية والمناورة على الصلاحيات والمناصب.
- مفهوم المؤقتية: وهو يعبر عن التحولات السريعة والمتحولة داخل الجهاز البيروقراطي.
- الإزاحة: بمعنى البعد عن جوهر الشيء أو إحلال شيء مكان آخر أو البعد عن الواقع الاجتماعي أو التحول عن الأسس المجتمعية أو البعد عن الذات، وتتجسد الإزاحة على مستوى إداري ومجتمعي وسياسي وفردي، ويبين هذا المفهوم أبعاد العيش في المتخيل الاجتماعي نتيجة الانهماك في الجهاز البيروقراطي، إضافة إلى ذلك تداخل العلاقات الرسمية وغير الرسمية، والتحولات في المجتمع الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو.
- وفي الخلاصة يتم تلخيص وإجمال نتائج الفصل

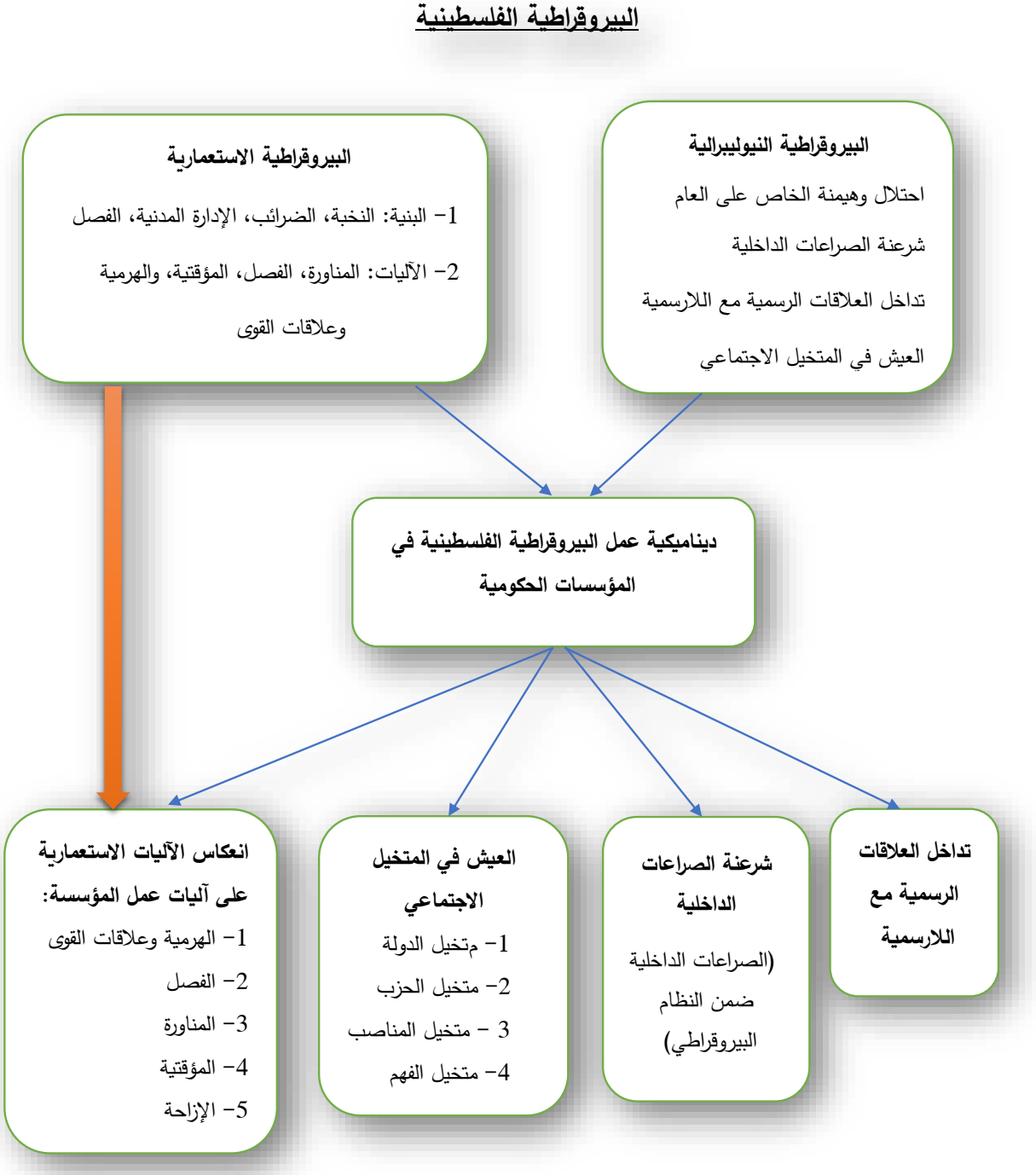

الرسمة (5-1) تبين تأثير البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية على ديناميكية عمل المؤسسات الحكومية الفلسطينية

تبين الرسمة (5–1) علاقة البيروقراطية الفلسطينية بالبيروقراطية النيوليبرالية حيث تداخُل العلاقات الرسمية مع اللارسمية (تداخل المجرد مع اللامجرد)، والعيش في المتخيل الاجتماعي وشرعنة الصراعات الداخلية، أما البيروقراطية الاستعمارية للاحتلال فقد انعكست آليات البيروقراطية في إدارة الضفة الغربية على آليات العمل المؤسسي لدى المؤسسات الحكومية.

إن البيروقراطية الفلسطينية أخذت تتطور ضمن الطابع الحتمي للبيروقراطية، ولكن ضمن سياق مهيمن ومسيطر يتنافى مع احتياجاتها وطبيعتها. أدى ذلك إلى أن تأخذ النمط الإقطاعي، وهيمنة الشخصنة والعلاقات المتعددة الأبعاد على تشكل الهرم البيروقراطي، وعدم وضوح الأهداف لفقدانها للسيادة الأمر الذي أدى إلى هيمنة الوسيلة على الغاية، كما تداخلت العلاقات الرسمية مع اللارسمية ضمن تداخل السيادة القانونية والسيادة التقليدية ضمن اختراق الشخصنة لتسيير الجهاز البيروقراطي، كما هو موضح في الرسمة (5–2) أدناه، وتبين الرسمة (5–3) مستويات البيروقراطيات المهيمنة على البيروقراطية الفلسطينية.

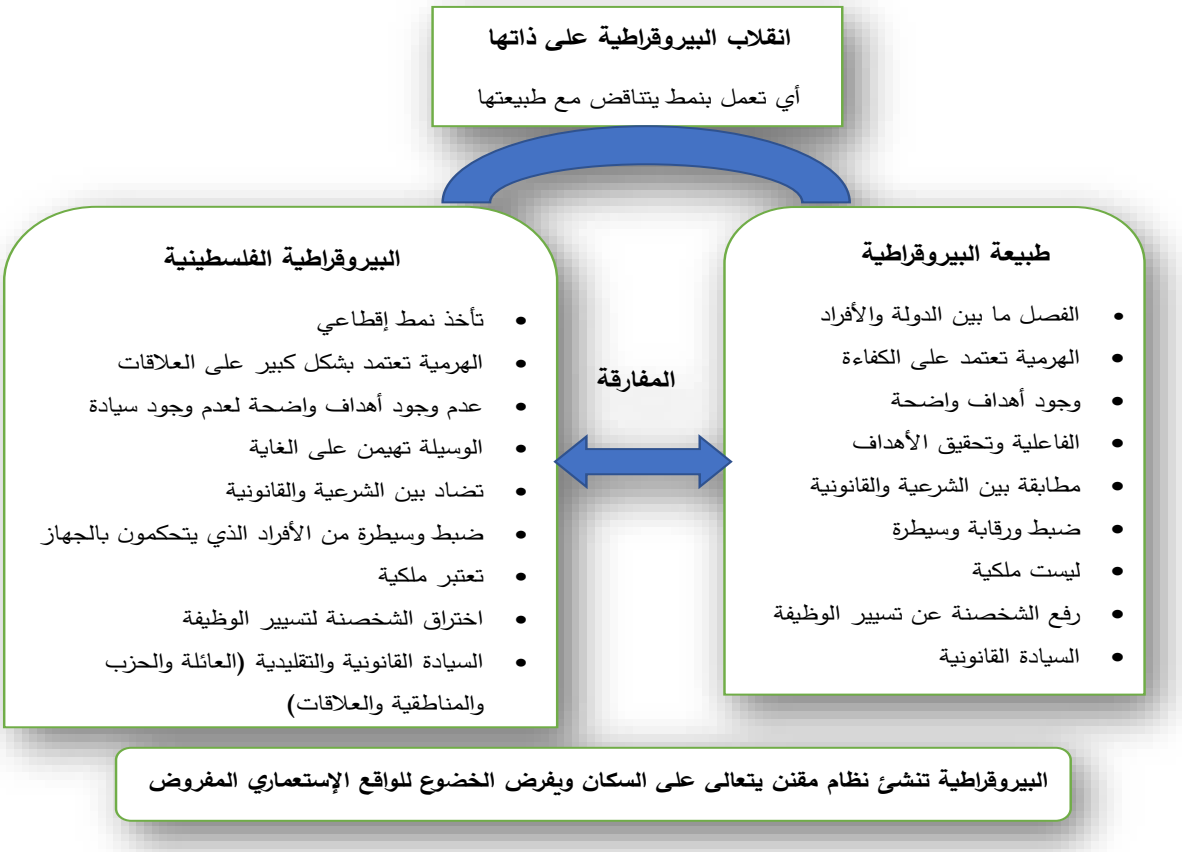

تبين الرسمة (5–2) كيفية تحول البيروقراطية من حيث هدفها وسلوكها ومعناها في السياق الفلسطيني

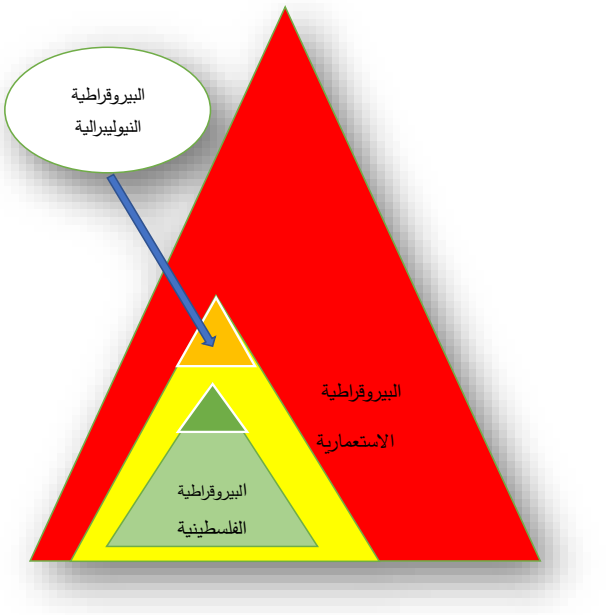

الرسمة (5–3) تبين تراتبية مستويات البيروقراطيات الثلاث؛ الاستعمارية والنيوليبرالية والفلسطينية

يتبين من الرسمة (5–3) تراتبية البيروقراطيات؛ قوة هيمنة البيروقراطية الاستعمارية على البيروقراطية الفلسطينية، وبعدها هيمنة البيروقراطية النيوليبرالية على البيروقراطية الفلسطينية، حيث تعمل البيروقراطية النيوليبرالية ضمن هيمنة البيروقراطية الاستعمارية

5.2– سلوك ولغة البيروقراطية

البيروقراطية هي تعبير عن تطور الدولة وتاريخها الاقتصادي، فلا يمكن فصل البيروقراطية عن الدولة. في السياق الفلسطيني نشأت البيروقراطية ضمن معطيات محددة تعبّر عن الفراغ الذي نشأت فيه، تجسدت هذه المعطيات في: – أولاً: نشأت تحت هيمنة دولة الاحتلال وهيمنة نيوليبرالية. ثانياً: تم فرض "العقلانية الغربية" كنموذج للمجتمع والذي يتنافى مع الطبيعة الثورية الجمعية للمجتمع الفلسطيني، ثالثاً: البيروقراطية مرتبطة بتطور اقتصادي وهذا منافي للطريقة التي بنيت فيها البيروقراطية الفلسطينية. رابعاً: فقدان القوة والهيمنة الاقتصادية تجعل البيروقراطية تعمل من لاشيء، فهدف البيروقراطية إدارة الدولة بمعطياتها الاقتصادية والسياسية وقوتها العلمية والتقنية وجميعها يفقدها المجتمع الفلسطيني. خامساً: فكرة الدولة وما أسست إليه تتنافى مع طبيعة المجتمع الجمعية والأخلاقية (أُنظر الفصل الثاني). كل ذلك يجعل البيروقراطية كجهاز وطبيعة لها نمطها الخاص ممكن أن تنقلب على ذاتها. يتجسد ذلك في تضخيم الواقع، وتقسيم كل شيء إلى سلاسل من الانقسامات التي لا تنتهي،

المناورة، والفصل، والمؤقتية والإزاحات الدقيقة التي تحدث كل يوم على شكل وحدات منفصلة، والتي جعلت التحول الكبير في المجتمع الفلسطيني يبدو عادياً.

بدأ الاستعمار الصهيوني في فلسطين بوجود المستوطنات وتوسعها، وسعى لإحلال وجوده مكان السكان الأصليين، ويعرّف فانون محو الاستعمار بأنه إحلال نوع إنساني مكان نوع إنساني آخر (فانون 1972، 34). أما بعد أوسلو فقد تمت عملية إحلال من نوع آخر، إحلال البيروقراطية مكان المجتمع أي إحلال نظام عقلاني مكان نظام اجتماعي آخر مختلف في لغته وقوانينه وعلاقاته حيث تختلف لغة المجتمع عن لغة البيروقراطية مما أنشأ حالة من التناقضات والتضادات في المجتمع. وكان ذلك على مراحل: أولاً: إحلال المؤسسة مكان الأرض من خلال اتفاقية أوسلو التي تبنت شعار "الأرض مقابل السلام"، وثانياً: إحلال البيروقراطية والمؤسسة مكان المجتمع وإحلال الإدارة مكان السياسة، والأخير فرض نظام قمعي للحفاظ على هذا الشكل الإحلالي.

لقد أحدثت البيروقراطية تحولات في المجتمع الفلسطيني انعكست في تجريد المجتمع من الجمعية والتعاونية وتحويله نحو الفردانية. كما أدت البيروقراطية إلى تقسيم المجتمع ضمن إطار "حالات" تأخذ حقوقها من خلال المؤسسات، ومن خلال تقديم المعاملة والمصادقة عليها ومرورها في الإجراءات البيروقراطية. إنّ أي موظف دخل الجهاز البيروقراطي يصبح جزء منه ويسعى دائماً إلى السيطرة والاستفادة منه ما أمكن. لم تعد مفاهيم الحرية والعدالة والتعاون والمساواة قضيته، وإن طُرِحت فهي تُطرح ضمن إطار ولغة البيروقراطية المجردة. وعلى المستوى النفسي يعيش الموظف الوظيفة ويتبنى لغتها البيروقراطية التي تحل مكان التواصل من حيث العمل ضمن إطار القوانين والصلاحيات ومصلحة العمل. وعلى المستوى السياسي أصبحت المؤسسات البيروقراطية مؤسسات مسيطرة وتتمفصل عليها قوة ونفوذ الكثير من الأشخاص وخصوصاً الفئة العليا من الهرم، مع التوجه نحو الطابع القمعي المستبد.

إنّ هذا النظام الجديد أدى إلى وجود تناقضات حادة في ظل أن المؤسسات تسلك سلوك دولة وهي في الحقيقة ليست دولة، تسلك سلوك فردي في مجتمع طبيعته جمعية ودينية، مؤسسات تسلك بمستوى منفصل عن الاحتلال في حين أن الاحتلال هو المسيطر على البيئة والسياق التي تعمل به. كانت بعض إجابات الموظفين في الاستبيان عن التناقضات التي تراها في المجتمع الفلسطيني كالتالي: "لا يوجد مبدأ"، "الواقع الاحتلالي ودولة تحت الاحتلال وما هو في الشارع من بذخ وحياة وهيمنة ومناصب"،

"تناقض كبير من حيث المصالح والانتماءات والاستعطاف والاستجداء"، "التناقض الصارخ بين ما نؤمن به ونسعى من أجله والواقع القائم بكل تجلياته"، "التناقض الحاد عندما يتم تحويل الهزيمة إلى انتصار". وهذه التعبيرات تبين شدة التناقضات على مستوى الفهم وتحول السلوك وتحول المفاهيم، فلا يوجد معايير واضحة تحكم الواقع الاجتماعي.

تتميز لغة البيروقراطية بأنها لغة مفروضة ولا ترتبط بأشخاص وإنما في وحدات ومناصب وصلاحيات وحالات، وهي تعبّر عن العقلانية التي تسيطر على العملية الادارية وليس الأفراد، وهي لا تُعنْى بالشخص وإنما بالوظيفة نفسها، فإذا ذهب شخص يحل مكانه شخص آخر، حتى لو كان في أعلى مرتبة، لذلك يتحول الأشخاص وتتبدل الوظائف والمناصب ويبقى النظام البيروقراطي، وعلى مستوى آخر يتعامل الموظف ضمن المنظومة على أنه فرد ويكون في حالة سعي دائم لمصلحته المادية والتثبت في الجهاز البيروقراطي وليس العكس وهو مقترن بالجهاز والعلاقات الداخلية الخاصة به، كما أن لغة البيروقراطية تتنافى مع اللغة الجمعية وتتنافى مع لغة المقاومة لأنها تهدد كيانها ووجودها.

تم فرض اللغة البيروقراطية على المجتمع الفلسطيني نتيجة اتفاقية أوسلو، فهي لغة مجردة قادرة على التخفي من خلال القوانين والإجراءات وهي تخفي المساءلة الوجودية الخاصة بها. وهي مهيمنة متجردة حتى من الأشخاص القائمين عليها، وهذه اللغة تُفرَض من حيث العلاقات الهرمية من أعلى إلى أسفل أو من خلال علاقة المؤسسة مع الجمهور. يَنشأ تضاد بين لغة البيروقراطية ولغة المجتمع، فلغة البيروقراطية لغة متشابهة وهي في اتجاه واحد وهي تنفيذية ولاشخصية، في حين لغة المجتمع هي قصدية وتفاعلية وسببية وتأخذ الذات قوة ومركز فيها، فهي ذات فاعلة. بعد إنشاء المؤسسات الحكومية الفلسطينية وتقوية الجهاز البيروقراطي تم توقف الزمن التطوري للمجتمع، فلم يعد هناك لغة وتجربة مشتركة، فلا يمكن أن يكون هناك تطور للغة مشتركة بدون تجربة مشتركة.

يسعى الموظف كفرد إلى التدرج في سلم الترقية الهرمي، وهو إذا ما ترقى لا يمكن له العودة إلى مستوى أدنى حتى إن تنافى عمله الحقيقي مع الوظيفة، فالتوجه دائماً يكون نحو الأعلى والسلوك سلوك فردي، ويتماشى ذلك مع رأي المبحوث (15) بقوله "يميز البيروقراطية أنها فردانية، كل شخص يحاول أن يكون إمبراطور ضمن وظيفته وهو المسيطر وكل إدارة هي إمبراطورية خاصة، وعندما يتم التعامل بفردانية مع الوظيفة يتم تبني مبدأ العب وحدك تيجي راضي ولا تشارك الناس". وعندما تهيمن الفردانية يهيمن طابعها حيث الأنانية وتعظيم الذات والتوجه نحو المادية والانهماك في الذات أكثر وأكثر (أُنظر الفصل الرابع).

كلما اتجه الموظف إلى أعلى أصبح أكثر ارتباطاً واندماجاً مع الجهاز البيروقراطي ودفاعاً عنه. ويظهر ذلك في تمايز توجهات الفئة العليا في أعلى الهرم عن المستويات الأخرى، فبناءً على الاستبيان معظم الفئة في أعلى الهرم من درجة مدير ومدير عام فما فوق توجهاتهم أكبر وأقوى من الفئات الأخرى من حيث هم أكثر ثقة في النظام السياسي من المستويات الأخرى، ولا ترى وجود محسوبيات، ولا توافق أن الفئة العليا تستخدم طرق غير مهنية لمعرفة تفاصيل العمل، وتعارض أن الاستثناء شيء عادي، ولا توافق على أن العمل مسألة علاقات ولا ترى أن البقاء للأقوى، ولا ترى أن هناك فصل بين الفئة العليا والمستويات الأخرى، ولا تعتبر الراتب أهم شيء يربطها بالوظيفة، ولا تتقيد بالإجراءات البيروقراطية، والعمل ليس ممل، ولا توافق أن التغيرات كثيرة والصلاحيات متغيرة والعلاقات الوظيفية متغيرة، وأن لدى الموظف خمول ذهني، وأن هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات وأن النفاق الاجتماعي ينتشر بين الموظفين، وأنه يتم تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول، وتوافق أنه يتم تقدير الخبرة. إن هذا التمايز بين الفئة العليا والفئات الأخرى يبيّن وجود انقسامات في كيفية إدراك النظام البيروقراطي وقوة الاندماج به والدفاع عنه، وذلك لأنه كلما اتجه الموظف إلى أعلى الهرم كلما اقترن وارتبط أكثر بالفئة الأعلى وتأثر بلغتها وسلوكها بشكل أعمق، وأصبح دوره أقوى في الجهاز البيروقراطي من حيث تقوية طبيعة النظام القائم. إن الفئة العليا يكون لها الدور الأكبر في إدارة المؤسسة البيروقراطية حيث استناداً إلى المبدأ الاداري 80/20، وهو "أنّ 80 بالمائة من النتائج في أية منظومة تأتي من 20 بالمائة فقط من الجهود المبذولة، وترتيباً على ذلك يُعد المفتاح الأساسي للوصول إلى إنتاجية أعلى وتنظيم أفضل للعمل وهو التركيز على تنمية ال 20 بالمائة المنتجة وليس على التخلص من 80 بالمائة غير المنتجة (كوتش 1998، ص1). في السياق الاستعماري يفرض ما يقارب 20% من المتنفذين في الجهاز البيروقراطي طابع النظام، أما 80% من الموظفين لا يؤثرون 20% على المؤسسة.

إن لغة البيروقراطية هي "لغة المعاملة" في تقديمها وتصديقها، أي شيء فيه تعقيد يزداد تعقيداً عندما يتم تقسيمه على عدة مديريات ودوائر، تصبح المعاملة منوطة بمرورها بمراحل مختلفة ضمن العلاقات الوظيفية الخاصة بها. هي تتعامل مع أوراق، فأي شخص يوّقع على الورقة يقر على مصداقيتها ضمن مسؤوليته الذاتية والمتشابكة مع الجهاز البيروقراطي. وهي تتعامل مع معاملات مطالبة وتصديق واستلام أوراق رسمية قانونية وتجارية وبنكية واجتماعية وصحية حسب طبيعة المعاملة. وإذا خصت المعاملة عدة أشخاص فإنه يتم عمل نسخ بعددهم مع بيان مكان النسخة الأصلية، فكل شخص تُفصل معاملته كوحدة واحدة. إنّ من المقولات التي يرددها الموظفين بشكل يومي وهي تعبّر عن لغة البيروقراطية: "أكتبها ولا تقلها"، "الإدارة كتابة"، "المعاملة

في الإجراءات"، "المعاملة غير مكتملة"، "المعاملة عند الوزير"، "حاضر وإن شاء الله"، "وين البريد"، "ما دخلني"، "الأخ فلان – لعمل اللازم"، "للعمل حسب الإجراءات"، "للعمل حسب الاصول"، "لمصلحة العمل". هذه المقولات هي تعبير عن الإدارة البيروقراطية حيث تستند إلى أوراق، وهناك تسلسل إداري وسلطوي وإجراءات بيروقراطية ضمن مراحل استكمال المعاملات.

تتصف لغة البيروقراطية بأنها لا تقبل بأي شيء إلا من خلال لغتها، ويتم معالجة الضعف البيروقراطي من خلال أنظمة ودوائر بيروقراطية والتي تزيد التعقيدات الإدارية في المجتمع، فالضعف في المؤسسات يعزو إلى نقص في المعرفة والكفاءات والإدارة والفعالية وعدم وجود الشفافية، فأي ضعف أو أي نقد في البيروقراطية يرجع إلى ذاتها وإلى لغتها.

تم تأسيس المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب عام 2014، وهدفه تعميق الإدارة وفهمها وتطويرها، ومنظومته القيمية هي النزاهة والاستقامة والشفافية والاعتزاز والمساءلة والتميز المهني والمساواة. وعلى مستوى آخر تم إنشاء "الهيئة العامة لمكافحة الفساد" عام 2005 نظراً لوجود هذه الظاهرة ومحاولة التصدي لها، ورؤية المؤسسة هي "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد يقوم على أسس النزاهة والشفافية والمساءلة". فمشكلة الفساد تم إنشاء مؤسسة خاصة بها، والضعف الاداري المالي تم إنشاء مؤسسة خاصة بذلك، وهي أحد أساليب تمدد البيروقراطية وتوسعها.

إن هيمنة اللغة البيروقراطية أدت إلى التحول من النقد والتطور الذاتي المجتمعي إلى فعل الدور المؤسساتي: مؤسسات تخضع لتراتب إداري وموظفين وساعات عمل وخطة وإستراتيجية، فإصلاح المجتمع وتطويره وحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومكافحة الفساد والدعم الاستثماري والوعي المجتمعي ومساعدة الأسرى ومكافحة العنف، كل ذلك لا يتم إلا من خلال المؤسسات المقترن وجودها بالدعم المالي الخارجي والترتيبات الادارية ووجود مكاتب وموظفين، والذي يبين عمق اختراق المؤسسة العقلانية البيروقراطية للمجتمع الفلسطيني، ويبين طرق ممارسة القوة والهيمنة، "فالبيروقراطية هي طريق جديدة لممارسة القوة" (همل 1982).

يتميز المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية بتمفصله حول الجهاز البيروقراطي. تبلغ نسبة عدد الموظفين في القطاع الحكومي أكثر من 104000[29] موظف في الضفة الغربية، وتعتمد نسبة كبيرة من السكان على دخل الموظفين، إضافة إلى اعتماد

[29] – يشير تقرير البنك الدولي (2016) عن النفقات العامة للسلطة الفلسطينية أنه على الرغم من أن التوظيف في القطاع العام ليس مرتفعاً وفقاً للمعايير الدولية، فقد ازداد خلال السنوات الست الماضية. زاد عدد الموظفين من 149،305 موظفًا في عام 2007 إلى 169،095 موظفًا في عام 2013، بزيادة قدرها 13 بالمائة خلال الفترة، عقب قيام الحكومة المؤقتة بإلغاء التعيينات المؤقتة. ومع ذلك، كانت الزيادة

المتقاعدين وعائلات الشهداء والأسرى على الدخل الحكومي. "حيث إن عدد سكان الضفة الغربية حوالي ثلاثة ملايين نسمة" (الجهاز المركزي للإحصاء، 2020). تسيطر البيروقراطية على المجتمع لعدة أسباب، أهمها تضخُم الجهاز البيروقراطي واعتماد نسبة عالية من العائلات على الدخل الحكومي، ومشاركة المؤسسات غير الحكومية والدولية بمشاريع مع القطاع الحكومي، واستفادة القطاع الخاص من القطاع الحكومي في كافة المجالات: من حيث احتياجات الحكومة من مباني ومكاتب وأدوات كهربائية وأثاث وسيارات ونفقات تشغيلية من صيانة وتصليحات وتأمينات وأخرى، وأيضاً اعتماد القطاع الخاص على القطاع الحكومي من خلال نفقات الموظفين وقروضهم من البنوك. كما تكمن قوة البيروقراطية في المجتمع الفلسطيني في عدم وجود أفق آخر غير المؤسسات في ظل التفتت المناطقي للضفة الغربية ووجود الحواجز وضعف (أو انعدام) البنية الاقتصادية، والاعتماد على الدعم الدولي. إنَ 65% من الموظفين أفادوا أنهم لا يفكرون في ترك الوظيفة لأنه لا يوجد خيارات أخرى في البلد و18% نوعاً ما يرون ذلك، وهذا يبين قوة البيروقراطية وتمفصل المجتمع الفلسطيني عليها.

يوجد أربعة مستويات أحدثت تمفصل المجتمع الفلسطيني على النظام الاستعماري، أولاَ: قوة القانون، ففي الجهاز البيروقراطي الفلسطيني يتم السيطرة من خلال لغة البيروقراطية فهي لغة القانون وهي تنفيذية ولا تسمح بوجود أي لغة سواها. ثانياً: إنشاء طبقة مستفيدة من المنظومة الاستعمارية وتشكل 2-1% (أُنظر الفصل الثاني). ثالثاَ: تمركز القرار (مركزية الدولة)، حيث تتصف القرارات في المؤسسات الحكومية بمركزية عالية. رابعاً: تفتيت المجتمع وتركيز كل هذه الصراعات على **الدولة**، حيث إن صراعات المجتمع الفلسطيني وطاقاته ونزاعاته موجهة نحو النظام البيروقراطي للدولة ضمن الصراعات الوظيفية، وهو ما سوف يتم توضيحه في هذا الفصل. وهذا التمفصل هو نتاج تمفصل الحكومة الفلسطينية على المنظومة الاستعمارية سواء الاستيطان الاستعماري الصهيوني أو الاستعمار الجديد النيوليبرالي، بمعنى ربط ديناميكيات المجتمع بهيمنتهم، هذه الهيمنة تنعكس في فرض لغتهم على الجهاز البيروقراطي الفلسطيني.

في الضفة الغربية أكبر، حيث ارتفع إجمالي موظفي الخدمة العامة من 78،419 عام 2007 إلى 104،095 عام 2013، بزيادة قدرها 33٪ خلال الفترة أسرع بكثير من معدل النمو السكاني. على النقيض من ذلك، تقلصت الخدمة العامة للسلطة الفلسطينية في غزة من 70886 في عام 2007 إلى 64998 في عام 2013، وهو انخفاض بنسبة 8 في المائة خلال الفترة نتيجة عدم سد الثغرات الناجمة عن التقاعد، أو الاستقالة أو المرض أو الفصل التأديبي أو غير ذلك (World Bank report no. ACS18545).

5.3 – الهرمية وعلاقات القوى

إن الهرمية هي التي تجسد المؤسسة ف"المؤسسة تعني الهرمية، والهرمية تعني المؤسسة"(Dienfenbach and Sillince 2011, 1517)، وهي التي تحدد العلاقات وتشرعنها وتقوّيها. وهي تعتبر أهم مفهوم لأنها تعبير عن "المؤسسة الحديثة" وهي تقترن بتعقيدات النظام وتحدد طبيعته ونمطه. في المؤسسات الحكومية الفلسطينية يتم شرعنة العلاقات من خلال الوظائف والمناصب العليا، و"لعل أبرز الثغرات في التعيين والترقية "الخاصة بكبار الموظفين" هو عدم وجود نظام أو سياسة معتمدة يتم إتباعها، حيث تتم في معظم الأحيان لاعتبارات سياسية وشخصية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى شيوع قيم سلبية مثل النفاق (أمان 2009، 10). إنّ حيّز كبير من طريقة بناء العلاقات الهرمية يتم استنباطها من العلاقات المجتمعية على مستوى مناطقي أو حزبي أو عائلي، فمنذ البداية ولدت الهرمية غير الرسمية مع ولادة وتطور الهرمية الرسمية، وتم الاعتماد على العلاقات والمحسوبيات وموقع الفرد في التنظيم (حركة فتح) وليس على أساس المعرفة والتي تعتبر الأساس في تمايز المستويات في الهيكل الهرمي. يقترن هذا النمط في وضع وفرض أشخاص غير مؤهلين في مناصب عليا مما يُعمّق ضعف النظام لأنهم يمتلكون سلطة تتجسد في طاعة الموظفين لهم حسب التسلسل الوظيفي وهو تعبير عن شكل ونظام المؤسسة. كانت نسبة كبيرة من إجابات الموظفين عن حدث أزعجك في الوزارة، مرتبط بعدم كفاءة الموظفين في مناصبهم، منها قول بعضهم: "وضع الرجل غير المناسب في المكان مناسب"، "إنّ من معهم واسطة ومحسوبية يصلون أماكن لا تليق بهم ونحن الذين نستحق لا نصل ولا نحصل على شيء"، "الترقيات الاستثنائية"، "سكرتيرة تقود وزارة"، "تهميش بعض الموظفين"، "الظلم في الترقيات والعنصرية في المناطق بين المدن والمحاباة على أساس المنطقة"، "ترقية موظفين حديثي التعيين إلى درجات عليا وعدم النظر إلى الموظفين القدماء بالدائرة الحكومية".

يتبيّن من ذلك انتشار الفوضى ودور المحسوبيات والعلاقات في تشكيل الهرم المؤسسي. فأصبحت هذه العلاقات دائمة ومُشرعنة ويسعى الأفراد إلى استمراريتها مع الزمن. عندما يتم وضع الشخص غير المناسب في مركز وظيفي، هذا يدمر المؤسسة من حيث القرارات والسلطة التي يمارسها على الموظفين، ودائماً يسعى صاحب المركز إلى الهيمنة وعدم السماح لأحد أن يتطور عن سقفه، فيفرض هو ما يريد مستخدماً صلاحياته بالسلم البيروقراطي ويفرض مستواه. وفي الممارسة اليومية يَنتج خوف عند هذا الموظف على مستواه الوظيفي ومنصبه، لذلك يسعى إلى طلب الولاء لإعطائه الهدوء والمتانة.

إنّ التحول إلى هذا النمط يجعل هناك مجالات للصراعات ضمن جماعات، ولأن هذا الولاء مبني على مصالح ذاتية وخوف، فإنّه يأخذ طابع المؤقتية. ويبدأ الموظف في البحث عن أفراد جدد لا يعرفون اللغة البيروقراطية، من أجل صقلهم ضمن حيزه الوظيفي الذي يعتبره خاص، مع فرض القوة والهيمنة، ويقترن ذلك من تحوله من شخصية خاصة إلى شخصية بيروقراطية. وعندما يكون هناك موظفين متقاربين على المستوى المعرفي والمهني، يسعى كل واحد منهم للاستحواذ على السلطة مع وجود صراعات بينهم، حيث يهيمن في النهاية من له شبكة علاقات تدعمه في الاستحواذ على تلك السلطة.

إنّ أهم ما يميز أي مؤسسة هو وجود أهداف محددة قابلة للتطبيق والقياس، أما أهداف الوزارات فهي تتصف بالعمومية والتكرار، مثل تحقيق التنمية، التطوير الاداري، التعاون الدولي، الشفافية .... الخ، فلا يوجد أهداف واضحة، ولا يوجد أسس عملية للهيكلية. وهذا يجعل الجهاز البيروقراطي ضعيف ومترنخ لأي تحولات داخلية أو خارجية، ويؤدي ذلك إلى انحراف المؤسسة عن مسارها وإلى فقدانها المعنى للمؤسسة، وإلى هيمنة الاعتبارات الشخصية والعلاقات الداخلية عليها، وعلى مستوى أشمل يؤدي إلى هيمنة الفئة الأقوى (وليس الأفضل) والزعامة المحلية، حيث يوافق 60% من الموظفين و25% يوافقون نوعاً ما أن البقاء للأقوى (من حيث علاقات القوة) وليس الأفضل. هذا أنتج حالة من الفوضى على مستوى التوظيف، وعلى مستوى آلية العمل البيروقراطي، وأدى إلى إحداث ضعف في تحقيق العدالة الوظيفية، وأنتج صعوبة المساءلة، وأدى إلى استبعاد مبدأ فاعلية الإدارة. لذلك كله اتسمت الهيكلية بوجود مربعات وتقسيمات كثيرة وحركة تعديلات مستمرة، من أجل استخدامها حسب التوسع الوظيفي وليس من حيث حاجة الهيكلية، فمثلاً الإدارة العامة تقسم إلى قسمين ويوظف مدير عام لكل قسم، ويتم تعيين أكثر من وكيل ووكيل مساعد فهي لشغل المناصب والحاجة الدائمة عند الموظف للترقية، كما أنها تخضع بشكل كبير لأصحاب القرار واعتباراتهم. إنّ أي شخص تم تسكينه على الهيكلية من الصعب ازاحته، وهذا تعبير عن استمرارية البيروقراطية وتقويتها. إنّ التراتب الوظيفي لا يمكن له أن يتراجع، أي أنّ من حصل على منصب مدير مثلاً، يبقى مسماه وتسكينه على الهيكلية وقد لا يتطابق ذلك مع الواقع، أيضاً قد يكون الوصف الوظيفي لا يتطابق مع العمل الفعلي. أفاد 23% من الموظفين أن وصفهم الوظيفي لا يتماشى مع عملهم الفعلي، أي حوالي ربع العينة من الموظفين، وهذا يدل على مدى سيولة الهيكلية.

يتميز الشكل الهرمي للمؤسسات بوجود نسبة كبيرة من المدراء فحوالي ثلث الموظفين مدراء، ويسعى كل موظف إلى الترقية ضمن التسلسلات الادارية، وخصوصا الفئة في أعلى الهرم التي تسعى أيضاً للتمدد والتوسع، وهذا يتماشى مع قانون باركنسون[30] (Parkinson law)، فالوظائف هي لتحقيق أهداف توسعية، لذلك هناك دائماً استحداث دوائر وطلب موظفين جدد، وذلك من أجل المحافظة على الذات. هذا التمدد والتوسع أنتج فراغ داخلي في المؤسسة وأدى إلى تحويل الطاقات الوظيفية نحو الاستفادة من المؤسسة، 28% من الموظفين يشعروا بفراغ وظيفي على مستوى المهمات والزمن و24% نوعاً ما، أي أن حوالي نصف الموظفين يعانون من فراغ وظيفي وإن اختلفوا في الحدة.

نتيجة هذا الفراغ تُستنفذ طاقة الموظفين في التفكير بالترقيات والعلاوات والصعود على السلم الوظيفي، والأغلبية من الموظفين يوافقون: فحوالي 59% وافقوا و27% وافقوا نوعاً ما على ذلك. كما يستنفذهم المقارنة فيما بينهم من حيث مَن أخذ علاوة أو ترقية ومن لم يأخذ ولماذا؟ ويقترن بذلك إشاعات يتداولونها ويعيدوا إنتاجها، وهذا يعبّر عن مدى شعورهم بالفراغ الوظيفي على مستوى الزمن والمهمات.

في البيروقراطية يكون كل موظف ضمن حيز المكتب الخاص به، والصلاحيات المخولة له ودوره في تنفيذ مهامه ضمن مستواه الوظيفي، فلا تسمح البيروقراطية لأي اختراق من الأسفل نحو الأعلى من خلال فهم مبادئهم ولغتهم ومصادر قوتهم. يقول المبحوث (1) "هناك عالم خفي للفئة العليا المسيطرة نراه وندركه في مواقف محددة وفي تقارير مسربة، إنّ الموظفين العاديين يستشعروا ويربطوا الأحداث، ولكن لا يمكن لهم أن يروا الصورة كاملة". وقوة هذا الانهماك في الحيّز المحدد الخاص بالموظف يعتمد على قوة الفصل بين المستويات الادارية ومدى قوة مركزية القرار.

---

[30] - قانون بارينكستون: حسب قانون باركنسون (Parkinson's law) كل إداري يسعى إلى التوسع، يعني لو أن موظف A عليه عمل كثير لديه ثلاثة خيارات: إما أن يستقيل ولن يفعل ذلك ويخسر وظيفته أو يطلب موظف آخر (B) ولن يطلبه لأنه سيكون له منافس ضمن المستوى الهرمي، أو أن يطلب موظفين تحت ادارته C وD، بعدها يعمل كل من C وD على طلب مساعدين لكل منهما تحت سيطرته: E F و G H وهكذا...، حينها تصبح ترقية A أمراً مؤكداً. بعد ذلك يقوم A بإيجاد أعذار مختلفة لعدم توقيع الأشياء غير المقروءة، نظرا لانشغاله بأمور كثيرة في عقله، وانشغاله بالعلاقات الداخلية بين الموظفين، وخصوصا أن الموظف W سوف يتقاعد العام المقبل وهو سوف يحل مكانه، وهو يفكر من سيأخذ مكانه (Parkinson 1955).

تعمل البيروقراطية على تجريد المجتمع من الثقافة المحلية، لأن طبيعتها مجردة وعقلانية وتعتمد على القوانين والآليات المجردة، في حين الثقافة المحلية هي اجتماعية وجمعية، وهذا يجعل العلاقات غير الرسمية – والتي تعبر عن الهوية والثقافة والمجتمع – والعلاقات الرسمية متقلبة ومتداخلة. وتسيطر العلاقات غير الرسمية أكثر كلما كان هناك ضعف في المؤسسات التي تُعرّف من خلالها الدولة، وهي ترتبط في إحداث انقسام بين المجتمع والفئة المتحكمة، والتي تتعامل مع ذاتها على أنها هي المؤسسة، "فالبيروقراطية تحمل معها دائماً تطور طبقي خاص بها" (فيبر2015، 282). هذا النمط العلاقاتي يؤدي إلى فقدان الأمان، وإنتاج قوة مغايرة في المجتمع كردة فعل على هذا التحول وبشكل واعي أو غير واعي، لذلك يحاول كل موظف أن يجد الأمان من خلال شبكة علاقاته. يقول المبحوث (11) "الذي يعطيني الأمان في البلد هو علاقاتي مع التنظيم (فتح) وعلاقات العائلة". كما كانت الكثير من أمنيات الموظفين هي طلب الأمان سواء الأمان الوظيفي أو الاجتماعي أو السياسي أو المادي.

تتداخل العلاقات الرسمية (المجردة) مع العلاقات اللارسمية (اللامجردة)، ويَنتج عن هذا التداخل وجود المحسوبية وهيمنة العلاقات الشخصية والتي أخذت تتطور مع الزمن حتى أصبحت جزء من ثقافة المجتمع ويتم التعامل معها كواقع موجود وممارسة اجتماعية عادية. وتطور هذا النمط أدى إلى انتشار الفساد، وضعف المنظومة القيمية وانتشار الكذب والنفاق. يظهر هذا التداخل نتيجة وجود تضاد بين الشرعية والقانونية، "فحسب رؤية فيبر هناك فصل بين القانونية والشرعية: مؤسسات الدولة الرسمية هي قانونية ولكن ليست شرعية، أما العلاقات غير الرسمية والشبكات الاجتماعية هي غير قانونية جزئياً أو شبه قانونية ولكن شرعية (جيوردانو 2013، 41). هذا التضاد يُنتج عنه وجود مناورات بينهم وديناميكيات علاقات متحولة.

تتصف القرارات في المؤسسات الحكومية بالمركزية والفرض (الدكتاتورية) والفجائية والسرية أحياناً. 59% من الموظفين يعتبروا أن القرارات هي شديدة المركزية و32% نوعاً ما.

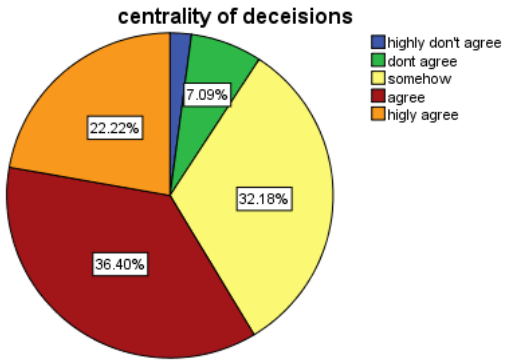

الرسم البياني (5–1) يبين مدى موافقة الموظفين على مركزية القرارات في المؤسسات الحكومية

تقوم الفئة العليا بفرض فكرها ومبادئها وقيمها وهي التي تعطي طابع المؤسسة، "فاللغة البيروقراطية تُعرّف من الأعلى إلى الأسفل" (همل 1982، 15)، وتُحدث تحوّل في العلاقات من علاقات اجتماعية إلى علاقات مصالح عابرة تتمفصل على (أو حول) المؤسسة والجهاز البيروقراطي واللغة البيروقراطية. هذا التحول مقترن بالإشاعات والكذب والمناورة والسريّة والتحول في المناصب. عبّر أحد الموظفين عن ذلك بقوله: "إن آلية القرارات هي: أ- المسؤول يطلب من الموظفين تطبيق القانون وهو الشخص الأول الذي يخترق القانون ب- يتصرف المسؤول عن المؤسسة وكأنها مُلك له وأنه امبراطور والموظفين خدم وحشم ج- مزاجية المسؤول د- لا يوجد عدالة ولا تقدير وحقوق الموظف مهضومة". أيضاً كان لإلغاء النقابة أثر قوي للتوجه نحو مركزية القرارات والقمع، فالنقابة كان دورها حماية الموظفين، وكان لها بعد وطني في الحفاظ على كيان الموظفين عموماً وتحقيق العدالة أيضاً، وإلغاءها أنتج موظف أكثر خوفاً واغتراباً. تتصف لغة البيروقراطية بأنها لغة أوامر وهناك تسلسل في مستويات القوة، فالمسؤول يُصدر قرار والموظف يُنفذ، فهناك فصل بين أصحاب القرار والمنفذين، فتصبح بعيداً عن فهم وإدراك الموظف، ويُطبق ذلك على كل المستويات الادارية المختلفة، لذلك تصبح بلا معنى، فقوة وهيمنة النظام البيروقراطي ترجع إلى مركزية القرارات، فكل شيء صغير يجب أن يوافَق عليه من الفئة العليا، وأي فكرة أو ممارسة تطويرية يتم قمعها لأنها تتنافى مع فكرة المركزية.

عندما تفرض الفئة العليا نمطها على المستويات الأخرى، يتبنى الموظف خطاب الفئات العليا ويعيد إنتاجها. الأعلى يفرض على الأدنى: الوزير على الوكيل على المدراء العاميين على المدراء والأدنى فالأدنى، يصبحوا منفذين للأوامر دون نقاش. "فالبيروقراطيون يخسرون قوتهم ويصبحوا أدوات للسلطة" (همل 1982، 6). فمثلاً المدير العام عليه أن ينفذ تعليمات معينة، وله صلاحيات محددة، يحاول أن يبني هالة حوله بانشغاله وضرورة تنسيق مواعيد ليتسنى للآخرين الحديث معه.... هذه السياسية تنجح في إيحاء قوة وهيمنة له على الموظفين وخصوصاً على الذين ليس لديهم خبرة ومعرفة. تتعامل الفئة الأدنى بنفس الأسلوب مع الفئة الأدنى منها، وتنتهج نفس السياسة في القمع وممارسة السلطة، وهذا النمط السلوكي في كل المستويات الادارية هو ما يعطي طابع ونمط المؤسسة.

يتغير سلوك المرؤوسين بناء على تغيّر الشخص المسؤول ويتكيفوا على نمطه، ويرى أكثر من نصف الموظفين أن سلوك الموظف يتغير بتغير المسؤول (53% وافقوا و27% وافقوا نوعا ما).، "وهذا يتماشى مع رؤية ماكس فيبر في أنه حتى في المجتمع العقلاني، ما يوجه سلوك العامة هو ليس فهم المعايير إنما التكيف مع سلوك الآخر" (همل 1982، 89)

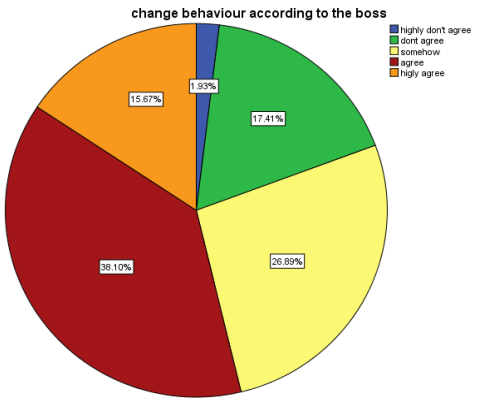

الرسم البياني (5–2) يبين توجهات الموظفين لجملة "يتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول"

حيث يتم إعادة تشكيل سلوك الموظف فهو سلوك مرن، وهذا يكون على حساب الذات والفكر وما ينشأ عنها من نفسية بيروقراطية، ويصبح نمط الأعلى يجسد سلوك الموظفين. إنّ هذا السلوك المرن والمتغير عند الموظف يَنتج عن طبيعة النظام وديناميكية علاقاته.

تفرض الفئة الموجودة في أعلى الهرم مهمة تنفيذ الأوامر والموظفين عليهم التنفيذ، والذي يرفض أو يناقش أو يعترض كسلوك متكرر فإنه يُعاقب، وتتم العقوبة من خلال التهميش أو النقل أو فرض التقاعد المبكر، أو استبداله بموظف من أتباعهم أو الموالين لهم، أو استبداله بموظف جديد أكثر طاعة وتنفيذ للأوامر وعنده خوف على الوظيفة ويسعى إلى التثبيت فيها، ويستوعب النظام في جزئيته ضمن الفترة الزمنية الموجود بها، ويختلف عن الموظف الذي عاصر المراحل المختلفة، فهناك فصل زمني، وهناك إحلال لجيل جديد. فالهرم البيروقراطي يفرض المستويات التراتبية ويفرض معها التنفيذ والخضوع ولا يرتبط ذلك بالفهم، وهذا ما يحقق التنظيم أو سيادة المؤسسة.

45% من الموظفين يوافقون على جملة أن "ليس المهم العمل بجد لتحقيق الأهداف، ففي النهاية هي مسألة علاقات" و27% يوافقون نوعاً ما و28% لا يوافقون، أي أن أغلبية الموظفين يدركون قوة العلاقات وهيمنتها في التأثير على ديناميكية العمل البيروقراطي.

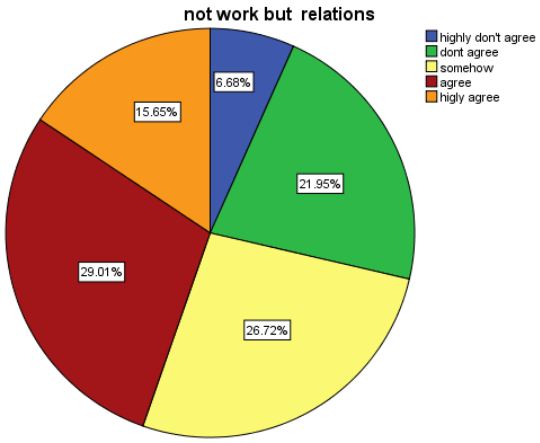

الرسم البياني (5–3) يبين توجهات الموظفين لجملة " ليس المهم العمل بجد لتحقيق الأهداف، في النهاية هي مسألة علاقات"

كلما زاد التناقض في المؤسسة كلما كان أكثر قمعاً ووحشية وطلباً للولاء الشخصي. يقول المبحوث (6) "عندما يتقاعد شخص مسؤول من مديرية، يتم النقاش من سيأتي بعده، يصبح النقاش مقترن بمستوى العلاقات، المنطقة، استذكار مواقفه في التعامل، مدى مرونته، مدى فهمه وعليه يتم التقييم، وينتهي الأمر بوجود مسؤول من الخارج، من أجل التثبت بالسلطة وضمان الولاء للمسؤول الكبير، فتصبح المسألة مسألة ولاء". إنّ قوة العلاقات الزبائنية تجعل الولاء للأشخاص يحل مكان الانتماء للمؤسسة، فهناك ظاهرة التكتلات أو الجماعات ويسميها أحد الموظفين ظاهرة "الاستزلام" أي جماعات (شلل) داخل الوزارة تساند بعضها البعض فالعلاقات تحكم آلية العمل البيروقراطي، علاقات القرابة والمعرفة والعلاقات بين المؤسسات ويقترن ذلك بوجود الوساطة والمحسوبية.

إنّ عدم وضوح الأهداف ووجود قوة وهيمنة للعلاقات غير الرسمية، تجعل الجهاز البيروقراطي يتصف بالفوضى، والذي أدى إلى إنتاج ازدواجية في السلوك، وبرز في سلوكيات ونفسيات وفكر الموظفين. عند سؤال الموظفين عمّا يزعجهم في الوزارة عبّر العديد منهم عن هذه الازدواجية بقولهم: "مسألة الازدواجية في التعامل مع الموظفين بشكل عام وعدم احترام الصفات الشخصية"، "التعامل بمكيالين"، يقول المبحوث (105) "هناك ازدواجية في الشارع الفلسطيني، العلاقات مرتبطة بالمصلحة ومدى الاستفادة منها، والتي تتعارض مع قناعات الفرد، وهذا يُنتج وضع سلبي سواء كان عن قصد أو غير قصد، كما أن هذه الازدواجية ناتجه

عن وضعنا الغامض سلطة أم ثورة أو دولة تحت الاحتلال". إنّ هذه الازدواجية تؤدي إلى فقدان معايير واضحة للسلوك البيروقراطي، وتفتح مجالات للمناورة والكذب والفصل والاستغلال والتكتلات والصراعات الوظيفية.

5.4- الفصل

يعتبر الفصل مفهوم حيوي في تجسيد البنية البيروقراطية وفي تحديد آليات عملها، لذلك تتعدد أبعاد المفهوم فهناك فصل المؤسسة عن المجتمع، وفصل بين المستويات الادارية، وفصل الفرد عن الجماعة، وفصل المعاملات، وفصل الذات عن إنتاج المعنى الاجتماعي. إنّ أهم ما يميز الجهاز البيروقراطي هو المستويات المتنوعة من الفصل وهي:

5.4.1- فصل المؤسسة عن الواقع

مع تطور الجهاز البيروقراطي عبر الزمن، يعمل الجهاز على التقوقع على ذاته ووضع قيود وآليات للقدرة للوصول إليه، وكأنه يبني هالة وقوة وفصل بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تتحوصل على نفسها من أي مؤثر خارجي. يقترن ذلك في سلوك الموظفين من حيث إتباع الإجراءات البيروقراطية وتنفيذ الأوامر بدون تبرير منطقي، ولكن كإدراك عند الموظف أنّ هذه هي وظيفته. فتعبيرات الموظفين مثل "هذه وظيفتي"، "أنا هنا أطبق ما يملى علي"، " أنا هنا منفذ للأوامر"، كل هذه الجمل تحررهم من الجدال والفكر والمنطق لواقعهم المعاش، وهي جمل تؤسس لفصل الذات عن الموضوع، الواقع شيء والذات شيء آخر، والفعل منفصل عن الذات. وهذا يعبر عن تناقض المؤسسة مع ذاتها لأن وجودها وهدفها هو خدمة الجمهور. إنّ ضعف المؤسسة يجعلها تتعصب على ذاتها أكثر وأكثر، نتيجة خوف المساس بها، لذلك عبر أحد الموظفين "إنّ كل ما يحدث في الوزارة طالما أنّه داخلي لا يوجد مشكله". إنّ الفصل بين المؤسسة والمجتمع هو جزء من فرض اللغة البيروقراطية والتي بطبيعتها تختلف عن لغة المجتمع، فهي لاشخصانية، وهي أشبه بآلة، لذلك وصف ماكس فيبر البيروقراطية "أنها تحول من فعل اجتماعي إلى فعل عقلاني مُنظم (فيبر 2015، 267). وأيضاً يتماشى مع رؤية همل أنّ البيروقراطيين يتبنون الأوامر ضد التعامل الشخصي مع العملاء وبسرور، لأن مثل هذا التفاعل يهدد هويتهم، ويتحدى معاييرهم، ويضع موقع سلطتهم في خطر (همل 1982). فالوظيفة تأخذ حيّز كبير

من الواقع المعاش للموظف ومع الزمن تصبح جزء من هويته، فهي تنتج الإنسان الخاضع والمنفذ للأوامر والتعليمات، ويكون المدافع عنها في نفس الوقت فهو جزء من هذا النظام.

5.4.2- الفصل بين المستويات الادارية

هناك فجوة وفصل بين الفئة العليا من مدراء عاميين وما فوق وأحياناً المدراء والمستويات الأخرى. يرى 45% من الموظفين أن هناك فصل قوي بين الفئة العليا وباقي الموظفين و32% يوافقون نوعاً ما و23% لا يوافقون. إنّ هذا الفصل يظهر من خلال التمايزات بين الفئة العليا وباقي المستويات من حيث الاستهلاك والفراغ المكتبي ونوعية الأثاث ووجود موظفي الأمن. إضافة إلى القوة الظاهرية التي تُظهرها الفئة العليا من إنجازات ومهمات ومعاملات ضرورية طارئة تشغل بها الجهاز البيروقراطي، والاعلام والاجتماعات وما تعلنه على صفحتها الرسمية أو على مواقع التواصل الاجتماعي. يكون الفصل على مستوى آخر من خلال تحديد حيز التفاعل ورؤية الفئة العليا فهذا يحتاج إلى الدخول في تعقيدات بيروقراطية من حيث كتاب رسمي ومراجعات وانتظار زمن حتى يُسمح للموظف بالتواصل مع هذه الفئة، ومن جهة أخرى فإن الفئة العليا تُبعد نفسها عن المستويات الأخرى من خلال إرجاع الأمور الخاصة بالموظفين أو المراجعين إلى الفئة الأقل قوة مثل مدير.

إنّ 38% من الموظفين يوافقون و29% يوافقون نوعاً ما و33% لا يوافقون بأن موظفي الفئة العليا يستخدموا طرقاً غير مهنية لمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين وعلاقة الموظفين فيما بينهم. أحياناً تكون فئة أعلى الهرم معنية بمعرفة تفاصيل الموظفين بكل المستويات الادارية، وذلك من أجل إعطاء هالة لذاتها وبأنها تعرف كل شيء، وحتى يشعر الموظف أنّه مراقب وبالتالي ينضبط في سلوكه. كلما زاد الفصل كلما زادت حاجة الفئة العليا للسيطرة ومعرفة المعلومات عن المستويات الأخرى في المؤسسة، فهناك علاقة طردية قوية بينهم (أُنظر ملحق 7(1)). فهذا الفصل يُحدث نوع من الخوف على المنصب والتأثيرات التي قد يتأثر بها، لذلك تُعنى الفئة العليا بمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين وهذا يعبّر عن قوة تشابك وتعقيد الجهاز البيروقراطي في بنيته وآلياته.

إن الفصل بين المستويات الادارية يقترن بالشعور بالاغتراب، فكلما زاد الفصل بين المستويات الادارية كلما زاد شعور الموظف في الاغتراب (أُنظر ملحق7(2)). ويكون ذلك لأن هذا الفصل يحدد آلية العمل للمستويات الأخرى ولا يكون لهم دور في

المشاركة في القرارات أو الشعور بأن لهم دور، وأن الفئة العليا هي التي تسيطر على المؤسسة وكأن هذا الفصل القوي بينهم يعزز العزلة والخوف وفقدان الحافز والشعور بعدم الأهمية والشعور بالفراغ.

5.4.3- الفصل بين الذات والوظيفة

لقد فرض الجهاز البيروقراطي مبدأ فصل الذات عن الوظيفة وأنتج الخوف الشديد عند الموظف، يرى 41% من الموظفين أن هناك خوف شديد عند الموظف و33% نوعاً ما، و26% لا يوافقون على ذلك. إن هذا الخوف يجعل الموظف يتنبه لكل فعل وكل كلام، فلا يوجد ثقة بين الموظفين، وهناك خوف دائم أنه تم أخذ عليه مأخذ إذا عبّر عن أي شيء في داخله، فهو دائم التفكير فيما قال وقيل.

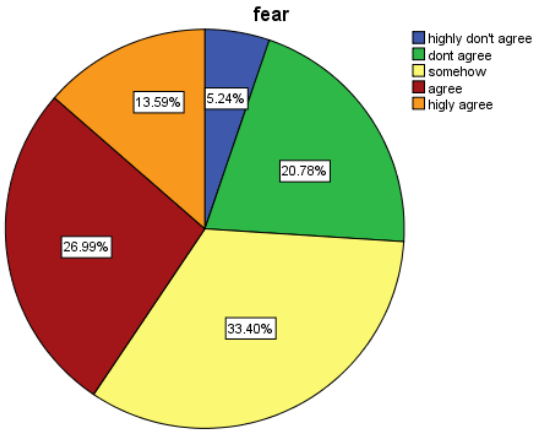

الرسم البياني (5-4) يبين توجهات الموظفين لجملة " هناك خوف شديد عند الموظف"

كما أنّ نمط نقل المعلومات والتجسس وتداول الأخبار كله يُنتج جو من التوتر، لذلك هناك دائماً أساليب خفية يعبّر بها الموظف عن ذاته. تمارس الفئة العليا الهيمنة على المستويات المختلفة، وهذا يُنتج الخوف عند الموظف: خوف على الصلاحيات، وخوف على نقله إلى دائرة أُخرى، وعلى مستوى أعمق نقله إلى مكان آخر أو فرض التقاعد، وفي حالات نادرة فصله من العمل وإخراجه من كل السلك الحكومي، وبالتالي لا يستطيع أن ينتقل إلى مكان آخر. أنتج ذلك حالة من الخضوع والجُبن على حساب الذات، فالموظف مكبل بالراتب الشهري الذي يعيش منه، وهو في قفص حديدي، وهذا الخضوع ينعكس على علاقات الموظفين الداخلية من حيث حدتها ومؤقتيتها.

تقول المبحوثة (10) "كنت قد اعترضت على قرار المدير العام بتكليفي مهام أخرى غير عملي، ورفضت وأصبح الموظفين لا يتكلمون معي، حتى الأصدقاء الذين قضيت معهم عمر في المؤسسة أصبحوا يتحاشوني ولا يريدون التكلم معي، وهذا يعبر عن عمق الخوف الذي يعيشه الموظف". إنّ هذا الخوف يُنتج العلاقات المؤقتية بين الموظفين، والتي تقترن في ديناميكية العلاقة مع الفئة المهيمنة، كما أنها تعبر عن عمق نفي الذات ضمن العلاقات الهرمية وسياسة الإخضاع.

إن تهميش الموظف والفصل القوي بين المستويات الادارية والعلاقة المادية مع المؤسسة وإدراك ضعف المنظومة القيمية تُنتج خوف عند الموظف؛ لكن أكثر العوامل تأثيراً على إنتاج الخوف هو تهميش الموظف وذلك لأنه يشعر أنه تم نفيه ولم يعد له دور. كما أن إدراك الموظف لضعف المنظومة القيمية يزيد الخوف عنده لإدراكه هشاشة النظام. أما العلاقة الطردية بين علاقة الموظف المادية بالمؤسسة والخوف، فهي نتاج محاولة فصل الذات عن المؤسسة ضمن قمع حاجات النظام وعلاقة الإنسان بالوظيفة والمجتمع وتحديدها على الحاجات الماديّة، مقابل نفي المشاعر والحب والمنافسة مما يُضعف الموظف ويزيد شعوره بالخوف (أُنظر ملحق 7(3)).

ترتبط سياسة الخوف بالطبيعة البيروقراطية للسيطرة والهيمنة. فأي" فعل داخل الجهاز البيروقراطي لا يأخذ معنى إلا إذا كان تحت السيطرة" (همل 1982). إنّ الموظف البيروقراطي يشعر بهذا، لذلك هناك خوف دائم من أي فعل أو سلوك، ومع الزمن تصبح صفة ملتصقة به، وجزء من شخصيته البيروقراطية. "البيروقراطيين هم عجلات في ماكنة، هم يتوقفون أن يصبحوا فاعلون أحرار" (همل 1982، 6). أيضاً يتم ممارسة الهيمنة الخفية، من خلال عقاب موظف على شيء بسيط ليكون عبره لغيره، أو التجسس وإعلام الموظف أنه مراقب من خلال مواجهته بحدث بسيط وكأنه يقول له "أنت مراقب"، الإشاعات، وأحياناً الصراخ والصوت العالي والاستنفار، وأحياناً بتحجيم الموظف أنه لا شيء. إنّ الإيحاءات تُنتج خوف عند الموظف أكثر قوة من الأحداث ذاتها، فهي تخترقه، لأنه يدركها كواقع وطبيعة مؤسساتية.

تتجسد حالة الفصل بين الوظيفة والذات بوجود حالة من الاغتراب عند الموظفين، وإن كان كثيراً منهم لا يدركون ذلك، حيث 29% من الموظفين يشعرون بالاغتراب الوظيفي و25% نوعاً ما و46% لا يشعرون بذلك. هذا الاغتراب وُلد وتحول ونمى ببطء على مراحل زمنية والتي لم يشعر بها الموظف. كما يؤدي الشعور بالفراغ الوظيفي والفصل بين المستويات الادارية والعمل الروتيني اليومي وتأثير العمل على الحياة الشخصية إلى الشعور بالاغتراب أيضاً (أُنظر ملحق 7(2)). يقول المبحوث (3) "عندي اغتراب وظيفي حاد، هذا الاغتراب أتى على مراحل زمنية مع الإحباط والتعود، جاء حبة حبة، قضيت عمري بها ولكن

لست منها". كما أن العلاقة مع المؤسسة علاقة مادية ونفعية واستهلاكية، يقول المبحوث (15) "الاغتراب يأتي على عدة مستويات: 1- التخصص- لا يوجد تكامل 2- احترام الذات، حيث الكرامة شيء مبتذل 3- الزمن والذاكرة، ذاكرة فقدت ماضيها وحاضرها، لقد وصلنا إلى مرحلة انهيار قيَمي ... قوالب كاذبة... لم يعد قيمة للصدق والوفاء، هناك بقايا قيم". يظهر الاغتراب في سلوك الموظف، حيث يتصف سلوكه بعدم المبالاة بأي شيء، يأتي إلى الوظيفة ويخرج منها ويقوم بما يطلب منه مع فقدان الرغبة في معرفة أي شيء أو الجدال عن شيء، يقضي عمره في الوظيفة مع فصل ذاتي عنها. عبر أحد الموظفين في الاستبيان "لا يوجد شيء أو حدث أهتم به داخل مكان العمل، الحضور والانصراف وإنجاز العمل". إنّ هذا الاغتراب يُنتج خمول ذهني عند الموظف حيث وافق 41% من الموظفين و31% وافقوا نوعاً ما أن هناك خمول ذهني عند الموظف، وهذا نتاج محدودية الوظيفة من حيث مركزية القرارات وقوة الفصل بين المستويات الادارية وإدراك أنّ الهيمنة للأقوى ونتيجة الزمن الطويل من الفراغ الوظيفي على مستوى الزمن وطبيعة المهمات.

5.4.4- الفصل بين الموظف والوظيفة

من آليات الفصل البيروقراطية تهميش الموظف، وهي ظاهرة حادة وقاسية ومنتشرة في الوزارات، وحسب آراء الموظفين تنتشر ظاهرة التهميش في الوزارات بهذه النسب: يوافق 51% من الموظفين أنه "يتم تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول" و28% نوعاً ما و21% لا يوافقون، فآراء الموظفين تُبين مدى قوة وتمدد انتشار هذه الظاهرة.

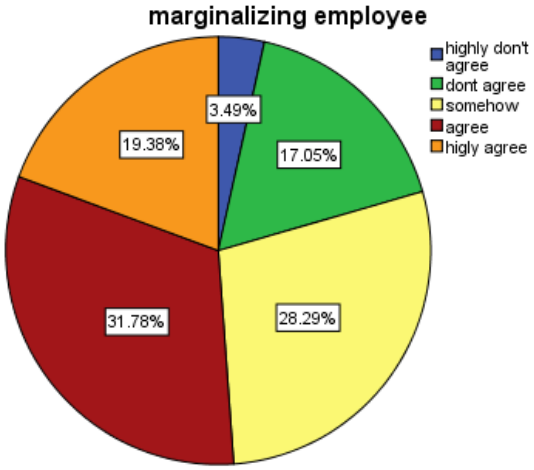

الرسم البياني (5-5) يبين توجهات الموظفين لجملة " يتم تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول"

إن ظاهرة التهميش عاشها الكثير من الموظفين، تهميش بمعنى لا يتم إعطاؤه بريد، ولا يصله أي قرارات، ولا يوجد له دور، ولا يتم إشراكه بالرسائل الالكترونية، يتم فصله عن العمل وإن تواجد في العمل. وهي أداة تعذيب بطيئة للموظف، ولكنها تخترقه بقوة وتكسره، ويصبح كالأسير في المؤسسة ينتظر نهاية الدوام الذي يستشعره بأنه طويل جداً وقاتل. وقد تُنتج لاحقاً موظف لامبال ولا يريد أن يعمل مدركاً أنه اشتغل أو لم يشتغل فالراتب موجود. يقول المبحوث (10) "لقد تم تهميشي وعشت تجربة قاسية، وعندما اعترضت قاموا بإعطائي شغل قديم وملفات كبيرة لإدخالها وليس لها أي بُعد حيوي ضمن العمل. كم تأزمت نفسياً وكنت أشكو لأسرتي وعائلتي وأنقل هذا الجو إلى بيتي. ومررت بفترات اكتئاب حيث إنّ الجميع يتطور ويأخذ درجات ومدراء، وأنا الذي أحارب من أجل هذا الشيء ولعمر طويل في المؤسسة لم أحصل على شيء". أما المبحوث (11) قال: "إن تهميش الموظف فعل إرادي هو الذي لا يريد أن يشتغل". إنّ مسألة التهميش قد تُنتج ردات فعل مختلفة نتيجة الكبت الداخلي والظلم الذي يشعر به الموظف، فيمكن أن تزيد من حالة الخمول واللامبالاة في العمل كحالة من الاغتراب، أو قد تجعل منه شخص عدائي يحاول الظهور بالضحية وتضخيم الأحداث وزيادة حساسيته للواقع المحيط أو أنه قد يعيد صياغة لغته إلى اللغة البيروقراطية.

تتعلق مسألة الفصل بنفي الخبرة وعدم اعطائها حقها وأهميتها، 41% من الموظفين يروا أنه لا يتم تقدير الخبرة الوظيفية، فمثلاً يحدث أن يأتي مسؤول جديد على منصب ويشعر أن ذوي الخبرة يمتلكون قوة وهو لا يقوى على مجادلتهم، فيعمل على تهميشهم لكي يبدأ من جديد، ويحاول إيجاد تضاد ونفور بينهم، ويضع خطة جديدة وموظفين جدد، ويتمسك بالإجراءات البيروقراطية، فكأنه يحدث قطيعة مع ما كان وما سوف يكون. فالذي يخاف من الخبرة دائماً يقمعها، وكأنها بمثابة عملية فصل، وهذا الفصل ما بين العمل والخبرة ضمن التحولات الادارية يجعل الخبرة تأخذ طابع المؤقتية.

يوجد علاقة عكسية بين الخبرة ومتغير "هذه الوظيفة أعطتني أكثر مما أعطيتها"، حيث إن الذين لديهم خبرة 21 سنة فما أكثر لم يوافقوا، والذين لديهم خبرة بين 16–20 سنة وافق 5% منهم، والذين لديهم خبرة 11–15 سنة وافق 14%، والذين لديهم خبرة 6–10 سنة وافق 7% و17% نوعاً ما، والذين لديهم خبرة 1–5 سنوات وافق 19% منهم على ذلك.

كما أن الذين لديهم خبرة أكثر هم أقل موافقة من أن العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الموظفين دائمة التغير، فالذين لديهم خبرة 21 سنة فأكثر وافق 47% على ذلك، بينما الذين لديهم خبرة من 11–15 سنة وافق 68% منهم على ذلك. وقد يكون

ذلك مرتبط بالدرجة الوظيفية حيث هناك علاقة قوية بين الخبرة والدرجة الوظيفية فمثلاً 17% من الذين لديهم خبرة 21 عاماً فأكثر لهم درجة وظيفية مدير عام فما فوق و38% منهم مدراء، والفئة الأعلى في الهرم أكثر دفاعاً عن الجهاز البيروقراطي، لذلك الفئة التي لديها خبرة أكبر هي أكثر دفاعاً عن الجهاز البيروقراطي حيث هي أقل موافقة من الفئات الأخرى أن الاستثناء شيء عادي، وأن عند الموظف خمول ذهني وأنه ينتشر النفاق الاجتماعي والوظيفي بين الموظفين، والعمل روتيني وممل، والراتب هو أهم شيء يربطني في الوظيفة، وهي أقل تقيداً في الإجراءات البيروقراطية.

كما يوجد هناك علاقة قوية بين عدم تقدير الخبرة وتهميش الموظف لعدم رضا المسؤول أو التقليل من شأن الموظف، كلما قل تقدير الخبرة، زاد التوجه نحو تهميش الموظف (أُنظر ملحق 7 (4)). يتم نفي الخبرة عندما يتم إعطاء موظف ذو خبرة كبيرة مهام أقل من مستواه والتي لا تتماشى مع عمره الوظيفي، أو إعطاء شخص صلاحيات لا تتماشي مع خبرته البسيطة. حيث يتم قمع الخبرة من خلال التحكم بالصلاحيات، فمثلاً قام الرئيس محمود عباس بعمل تعديلات قانونية تؤثر على استقلالية القضاء، الأمر الذي أدى إلى إضراب نقابة المحامين ومؤسسات المجتمع المدني ضد هذه التعديلات في بداية العام 2021. في فيديو لنقيب المحامين جواد عبيدات معترضاً على ذلك، وموضحاً الشيء المستفز له أن يكون عمر القضاة سبعون عاماً وعمر رئيس مجلس القضاء الأعلى مفتوحاً، فاعتبر ذلك خارج عن العقل، وأنه يتم التعامل معهم كقطيع من الغنم. حيث تم محاولة السيطرة على القضاء من خلال مأسسة نفي الخبرة ضمن القانون.

تؤثر العلاقات الشخصية على طبيعة البيروقراطية وتُضعف قوتها من خلال إضعاف دور الكفاءات والخبرة، وتسيطر عليها العلاقات الزبائنية ولكن ضمن لغتها. فالأداء مرتبط إلى حد كبير بالعلاقات ورضا الموظف المسؤول. يقول مبحوث (9) "لقد تغيرت مع الوظيفة ... أشعر أني أستنفذت وروحي انقتلت، لا يوجد أي تطور ولا طموح، لا أسعى إلى تطوير نفسي، لا شيء يقاس على الذات، المقياس هو علاقتك مع فلان وعلان". إنّ نفي الذات معناه نفي الفكر والعقل والتجربة والذاكرة ونفي الحقيقة. هناك فصل بين المعرفة والوظيفة، فالموظف يسعى إلى الشهادة من أجل الترقية، وليس في المعرفة في ذاتها وفي كيفية توظيفها، كما أن التدريبات والدورات لا تؤثر كثيراً على عمل الموظف نظراً إلى محدودية أفق الوظيفة البيروقراطية، والتضخم البيروقراطي والسياق العام التي نشأت فيه المؤسسات الحكومية حيث فقدان السيادة في ظل هيمنة الاحتلال على الحدود والمصادر والاقتصاد.

إضافة إلى ظاهرة التهميش، انتشرت ظاهرة النقل التعسفي بشدة في السنوات الأخيرة وأصبحت ظاهرة تجعل الموظف يعيش في خوف دائم. كانت من الإجابات عن ما يزعجك في الوزارة مرتبطة بالنقل التعسفي، فمن تعبيرات الموظفين: "اتخذ المدير العام قرار بنقلي من مكان عملي إلى دائرة أخرى في محافظة أخرى تبعد عن مكان سكني 50 كم، بدون حتى سماعي أو موافقة الوزارة لهذا الأمر، ويتعرض الموظف للتهديدات والذي يوقن أن المدير العام إيده طايله"، "نقل أحد الأشخاص الطيبين وأكثرهم خبرة وعمل وذكاء ظلماً وبهتاناً وبدون أسباب"، يقول المبحوث (5) "لقد تم نقلي من وزارة إلى وزارة أخرى، بدون سابق إنذار، حيث نقلت إلى وزارة لا أمت لها بشيء من حيث التخصص والمجال، وبالطبع الوظيفة أصبحت محددة جداً لمعطياتي الوظيفية، لقد تأثرت كثيراً في ذلك، ولم أجد أحد يقف معي من زملائي الموظفين، تم تبرير ذلك بأن هذا قرار وزير وله الحق في ذلك، هناك هيمنة من أشخاص هي التي تتحكم في تلك القرارات". إن النقل التعسفي يعبر عن آلية عقاب للموظف وتكون أكثر شدة إذا كان النقل لوزارة بعيده عن مكان سكنه وما يؤول ذلك إلى ضياع وقته في المواصلات والتعب الجسدي للوصول إلى مكان العمل، أو أقل من مستواه الوظيفي وكأنه انتقل بالزمن إلى مرحلة سابقة، أو نقل إلى مكان لا يوجد له أي بُعد حيوي فيكون بمثابة النفي.

أما التقاعد القسري فإنه من أقوى آليات الفصل والقمع للجهاز البيروقراطي، والذي يَعتبر أن هؤلاء الموظفين لا يتماشون مع طبيعته، أو هؤلاء حاولوا المساس به. هذا الجهاز يعاقب كل من يمس به، حتى ولو كان ضمن الواجبات والحقوق. هناك الكثير من الموظفين تم إرغامهم على التقاعد بدون سبب في كثير من الوزارات منها وزارة الصحة والقضاء والتعليم. فيما يلي نموذج قصة والتي تعبر عن الكثيرين ممن فُرض عليهم التقاعد القسري وحتى عن عمر صغير نسبياً. حدث أنه تم إحالة المديرة سحر أبو زينة من جنين في عام 2020 لأنها مثلت المعلمين وعبرت عن مطالبهم. أفادت سحر في مقابلة لها عبر وكالة سند للأنباء في تاريخ 2021/12/15 أنه تم إبلاغها رسميا بالتقاعد وذلك كعقوبة لمخالفتها للأنظمة والقوانين، وذلك بامتناعها عن القيام في المهام الموكلة إليها، وتحريض المعلمين وعرقلة العملية التعليمية. وسبب الإحالة أنها شاركت زملائها (الآلاف منهم) في إضراب المعلمين بسبب الأزمة المالية. شعرت سحر باستياء لأنها خدمت 25 عاماً وكانت على أعلى درجة من المهنية والكفاءة، وفي نهاية ذلك تم "معاقبتها" لمجرد رفع صوتها للمطالبة بحق. وفي وقفة تضامنية مع المعلمة المحالة للتقاعد المبكر سحر أبو زينة أمام مكتب التربية والتعليم / جنين في 2021/12/16 في أحد الفيديوهات المنشورة عبر وكالة Jmedia معلقة على لجنة التحقيق قائلة:

بالنسبة للجنة التحقيق بالذات ... لجنة التحقيق كان فيها ثلاثة محاور: المحور الأول– الإضراب وسموه الامتناع عن العمل وقلت أنا مش ممتنعة عن العمل... بعلن الإضراب احتجاجاً على الظروف المعيشية ضمن القانون الفلسطيني. المحور الثاني: الفيديو الي انتشر وكلكم انبسطوا عليه حملوني مسؤولية نشره ... وقال لي الأستاذ س "إنبسطي على حالك بقولوا عنك بدنا منك دزينة، مبسوطة على حالك تطلعي على الإعلام" ... المحور الثالث: عن الإخوة المصورين قالولي ليش ابتتصوري معهم ممنوع تتواصلي مع أي مؤسسة إعلامية إلا بإذن وأنا قلت أني مواطنة فلسطينية ومن حقي أن أتواصل مع شعبي. ...الدور عليكوا اضّلوا حافظين على كرامتكم وضّلوا محافظين على حريتكم... انتوا اخترقتوا حاجز الخوف لأنه التربية والتعليم منعت التواجد وهددت إلي كانوا موجودين امبارح وهددت المدراء ما يطلعوش حدا من المدارس اليوم .. وأقول للمدراء لا تعتقدوا أنكم بمنأى عن هذا الموقف، فإذا ما كان مدير مع مدير في موقف معه ...فهاي نقطة سوداء في تاريخ التعليم....

ممكن النظر إلى هذا الحدث من عدة مستويات، أولاً هي امرأة تعمل منذ فترة طويلة ولم تقترف خطأ من خلال ما عبرت عنه، فلم يؤخذ بعين الاعتبار الخبرة والزمن الطويل في المؤسسة، يصبح الزمن لا معنى له، فالزمن هو حياة الإنسان، في لحظة يتم عمل قطيعة بين عمر الإنسان ووجوديته. جاء القرار فجأة وتم "معاقبتها"، كما جاء بمعزل وفصل عن تقرير اللجنة والتي طالبت سحر بنشره لاحقاً لعدم ادعاء سرية في الموضوع. إنها عبّرت عما حدث معها وانتشرت القصة عبر الاعلام، اللجنة هي من اتخذت القرار مع إزاحة عن جوهر الشيء، إضراب تحول إلى امتناع، التواصل مع الاعلام في قضية المعلمين يحتاج إلى "إذن رسمي" باللغة البيروقراطية. أما بعد قرار إحالة التقاعد تم الضغط على المعلمين والمدراء لعدم الوقوف معها وتهديدهم. هذا الحدث يتم استخدامه كآلية لإنشاء الموظف الخائف الذي يوافق على ما يملى عليه. يفكر الموظف "اليوم هي وغداً قد أكون أنا". لقد تم فصلها من كل الجهاز البيروقراطي وبالقمع لكن ضمن لغة القانون والإجراءات البيروقراطية. إن وزارة التربية والتعليم لم تصدر ولم تنشر أي تقرير عن الحدث، ولم تنشر تقرير اللجنة، وطالما أنها قضية رأي عام، فإن ذلك تعبير عن ضعف موقف الوزارة. إنّ فكرة التقاعد القسري أصبحت تشكل خوف وهاجس عند الموظف الحكومي.

إن مستويات الفصل تجعل الموظف يتعامل مع الجهاز البيروقراطي أنه شيء كبير وواقع خارج عن ذاته وعن وجوديته، وكأنه "شيء". بمعنى "التشيؤ هو تصور الظواهر الإنسانية كما لو كانت أشياء... ويتضمن ذلك فقدان الوعي بالجدلية بين الإنسان، أي المنتِج وبين ما يُنتج، فالعالم المشيء هو بالتحديد عالم أزيلت عنه الصبغة الإنسانية" (بيرغر ولوكمان 2000، 117).

اعترضت سحر على القرار من خلال الإجراءات الرسمية والقانونية وكان هناك وقفة تضامنية معها، إلا أنّ هذا الفعل الجمعي لم يُحدث شيء، لأن هيمنة الجهاز البيروقراطي المعقلن أقوى من أي فعل جماعي، حيث تم إغلاق الملف.

5.4.5- لغة البيروقراطية الفردية

تتعامل البيروقراطية مع لغة الفرد، يدرك الموظف نفسه أنه "فرد" ضمن النظام فلا يوجد جماعة ويكون في حالة من التنبه، ويحاول في نفس الوقت أن يثبّت نفسه في المؤسسة من خلال الطاعة ومن خلال كسب العلاقات التي تعطيه الأمان. يسلك الموظف السلوك الفردي والذي ينتج عنه المصلحة الذاتية والأنانية والنفاق الوظيفي (أُنظر الفصل الرابع)، يتم التعامل مع المؤسسة كأنها شيء مادي، 43% من الموظفين أفادوا أن الراتب هو أهم شيء يربطهم في الوظيفة و23% رأوا ذلك نوعاً ما و34% لم يوافقوا، ويحاول الموظف كسب ما يستطيع من المؤسسة، ويشعر أنه هو الأولى بالسلطة والترقية من غيره ولا يرى أبعد من الذات واحتياجاتها. كما أنّ 80% اعتبروا أنّهم أعطوا الوظيفة أكثر مما هي أعطتهم، وربما يكون ذلك نتاج مقارنة مادية داخل البيئة الوظيفية أو الشعور بالتقيّد فالبيروقراطيين غير أحرار. يقول مبحوث (12) "إنّ علاقة الموظف بالوظيفة علاقة استغلال وإذا أردت أن أعطي نسبة فإنّ 80% من العلاقات هي استغلال ومصلحة على مستوى علاقة الموظف بالمؤسسة أو العلاقات بين الموظفين وبين الناس عموماً".

تُنشئ هذه الطبيعة البيروقراطية الفلسطينية تضاد بين احتياجات النظام والاحتياجات الإنسانية، حيث تتصادم كل منهما مع الأخرى، والفرد هو الذي يعاني من ذلك لأن النظام يعمل تحت هيمنة استعمارية مزدوجة، الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة الاحتياجات الإنسانية، ولأن النظام معقلن ضمن السياق الذي بُني فيه حسب رؤية الخارج، فإنه يُجبِر الفرد عن الانزياح عن ذاته من أجل الحصول على احتياجاته الإنسانية، يصبح هناك فصل بينهم، مما ينتج عنه حالة اغتراب وانفصال عن الحيز العام بما فيه الوطن والنظام، بمعنى آخر يتم هيمنة الخاص على العام، ويصبح التوجه نحو الذات والمصلحة على حساب العام. إنّ الاحتياجات الإنسانية والمتجسدة في راتب الموظف تسيطر على عقليته ومشاعره، ويتبين مدى قوتها عند تأخر الراتب، حيث يصبح كل حديث الموظفين عن الراتب ويعاد تكراره بطريقة مستمرة سواء من خلال علاقاتهم أو تعبيراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، مع عدم وجود ترابط أو تفاعل مع أي حدث عام مثل توسع المستوطنات أو أي حدث فلسطيني على مستوى داخلي والذي يتنافى مع رؤيتهم وتوجهاتهم، فلا يهتم الموظف في الديمقراطية والحب والعدالة الاجتماعية... وهذا يتطابق

مع تفسير فيبر أنه عندما يتعلق مصير الجمهور المادي بالسير المنضبط والمرتب بيروقراطياً لعمل المنظمة الاقتصادية الخاصة يأخذ في الزيادة باستمرار وبذلك تبدو فكرة إمكانية توقيفها في العمل أكثر طوباوية (فيبر 2015، 262). يهيمن الراتب على فكر الموظف مع نفي اي ارتباط له بالحيز العام.

5.5- المناورة والمؤقتية

في السياق الاستعماري عندما تتحكم البيروقراطية في المؤسسة تَفقد فعاليتها، تصبح البيروقراطية جامدة تحاول أن تناور في ذاتها من أجل توسعها واستمراريتها، وأي تحول في هذا النمط البيروقراطي المعاكس تعمل على محاربته. ترتبط آليات المناورة في الغموض والنفاق والكذب والازدواجية في السلوك وتضخيم العمل أو الحدث أو تحجيمهم. أما عن مستويات المناورة فتشمل مناورة على النص، والمعاملات، والإجراءات، والقرارات، ودور اللجان وطريقة عملهم، وتبني سياسة فرق تسد، وهي جميعها تعبر عن الصراعات داخل المؤسسة.

5.5.1- التضخم البيروقراطي

يتصف الجهاز البيروقراطي بوجود تضخم والذي يؤثر على الطابع العام للمؤسسات الحكومية وعلى الديناميكيات الداخلية. إنّ تزايد عدد الموظفين يؤدي إلى زيادة في الفراغ الوظيفي وزيادة الصراعات الداخلية، كما يؤدي أيضاً إلى شعور الموظف بعدم أهميته لأن هناك دائماً بدائل متاحة. يقول المبحوث (14) "إنّ التضخم البيروقراطي يؤدي إلى إنتاج مستويين داخل المؤسسة "المالكين والعبيد"، وتبني سياسة تكميم الأفواه، لا يستطيع التمرد ويهادن من أجل المحافظة على راتبه، وإن تمرد بأسلوب خفي جداً". يقول المبحوث (16) "بالرغم من هذا التضخم البيروقراطي لا يوجد إنجاز على أرض الواقع، وهذا يجعل الرؤيا سوداوية ... موظفين ومؤسسات ودعم مالي يبني دول وهذا لم يُحدث تحولات حقيقية، وإنما تحول على مستوى الذات حيث الخضوع والنفاق والاستهلاك وفقدان القيم". إنّ التضخم البيروقراطي ينفي روح العمل والإنتاجية، ويعزز الصراعات، ويثير الولاءات، وتزداد التقارير، وتتحول الأدوار والصلاحيات.

ينعكس التضخم في تزايد التسلسلات الادارية وتقسيماتها في الوزرات الحكومية، حيث تُشكّل الإدارة البيروقراطية للمؤسسة القسم الأكبر منها، حيث هناك الوزير ومساعديه والمستشارين ووكيل أو أكثر أو مساعد وكيل، ومدير، ونائب مدير.. تسلسلات من أعلى الهرم إلى أدناه. معظم الوزارات فيها شؤون إدارية ومالية وعلاقات عامة ودائرة حاسوب ودائرة قانونية ودائرة التدريب والعلاقات العامة، وصيانة، وأرشيف .... وتشمل الدوائر المتخصصة في مجال الوزارة جزء محدود مقارنة بهيكلية الوزارة. إنّ التضخم البيروقراطي يتمدد ويتوسع بتبني مسميات كبيرة على أرض الواقع واستحداث دوائر وهيئات ومؤسسات جديدة. في عام 2019 تم استحداث وزارة الريادة والتمكين وهدفها تعزيز بناء المؤسسات، وتمكين القطاع الخاص، ودعم الشباب والمرأة. هذه الوزارة يتداخل عملها مع الوزارات الموجودة؛ حيث يوجد وزارة شؤون المرأة ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. أيضاً خلال عام 2020 تم إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية للأقمار الصناعية، وتم دمج وإلغاء أكثر من 25 مؤسسة رسمية غير وزارية، فمن الهيئات التي تم إلغاؤها، هيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي وهيئة العمل التعاوني والمجلس الأعلى للمرور، فمثلا هيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي هو مسمى مضخم إلى درجة السخرية لذلك ألغيت.

من زاوية أخرى، قد يؤدي التضخم الوظيفي إلى إنتاج حالة من الاستسلام والانصياع ونفي الدور. يقول المبحوث (16)

> هناك ظاهرة عدم المواجهة والانصياع للمدير وزيادة المدير لعدد موظفيه، وعند المراجعة، كل الموظفين لا يستطيعون فعل شيء ببساطة لأن المسؤول أو المدير غير موجود. المشكلة في تمدد وتوسع السلم البيروقراطي، مدير مالي، مدير إداري، نائب مدير... تضخم بيروقراطي يجزئ المستويات التي لا تحتاج إلى تجزئة وعلى العكس وجودها يؤدي إلى تعطيل العمل، فكثير من الموظفين عندهم فراغ وظيفي، والذي أنتج خمول ذهني عندهم، وهذا نتاج الخمول السياسي، فالحالة السياسية فرضت نفسها.

يرتبط التضخم البيروقراطي بكيفية تداول المعلومات والأحداث وتضخيمها وتحجيمها، وانعكاساتها في ديناميكية العلاقات الداخلية والعلاقات بين المستويات الادارية، 37% يوافقون و35% يوافقون نوعاً ما، على أن الموظف يضخم عمله، ونفس التوجه بالنسبة إلى أن الموظف يضخم الحدث عموماً، فشيء صغير يصبح كبير من إدراك عقل الموظف له.

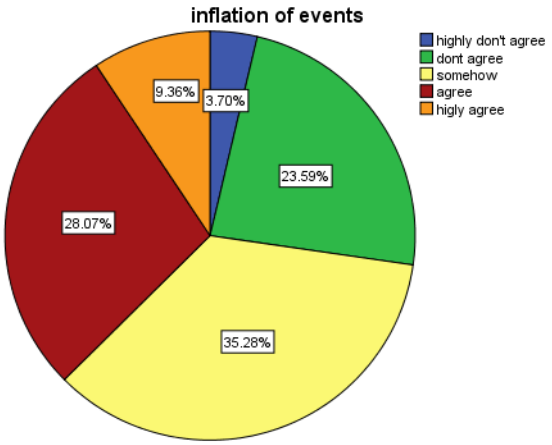

الرسم البياني (5–6) يبين توجهات الموظفين لجملة " الموظف يضخم الحدث (عموماً)"

إن تضخيم العمل وتضخيم الحدث عموماً قد يكون نابع من تخيل الموظف نتيجة الفراغ، أو نتيجة رغبة أو كبت داخلي أو حالة من الانفصام نابع من وجود لغتين متناقضتين (اللغة الذاتية واللغة البيروقراطية). ومن زاوية أخرى، يتم تضخيم أو تحجيم الحدث ضمن الصراعات الوظيفية، على سبيل المثال، يحاول الموظف ارضاء من هو أعلى منه من خلال إيجاد حدث أو تعقيد حدث أو تحويل حدث ما كمحاولة لبناء علاقة مع المسؤول الأعلى وبيان أهميته ودوره في العمل من خلال احتكاكه به وإيجاد نقاش معه. على مستوى آخر يتم تضخيم الحدث من خلال تضخيم النتائج والإجراءات من أجل التثبت أكثر بالجهاز البيروقراطي، وإذا كان هناك شيء سلبي يتم تحجيمه وكمكمته وتبريره من خلال الظروف أو القانون، وهذا السلوك هو من أجل المحافظة على الذات ضمن المحافظة على الجهاز البيروقراطي.

يرتبط تضخيم/ تحجيم العمل أو الحدث في كيفية استخدام المعلومات داخل الجهاز البيروقراطي، فالمعلومات هي مصدر قوة عند الموظف. تداول المعلومات يأخذ أشكال متنوعة ضمن العوامل المحيطة، فمثلاً إذا كانت المعلومة مرتبطة بالترقيات والصراعات على الوظائف، فاحتكار المعلومة تكون من أجل السلطة، واستخدامها للوصول إلى المستوى الأعلى. وقد يتم تحويل الحدث أو المعلومة المنتشرة بين الموظفين نتيجة تناقلها بينهم، وقد يكون استخدامها للاشيء فقط نتيجة فراغ، وقد يحاول الموظف الاحتفاظ في المعلومة نتيجة خوف من إساءة استخدامها أو من أن يؤخذ عليه مأخذ أو شعوره بالقوة والتمايز والفهم في معرفة المعلومة. هذه المعلومات وطرق تداولها بين الموظفين تستنفذهم نفسياً، ويقترن بها التجسس وطرق نقل المعلومات والإزاحة عن جوهرها، تصبح مع الزمن نمط مؤسسي ومجتمعي حيث الشك وفقدان الثقة ونمط معين من الفهم. تنتشر الأخبار

بسرعة في المؤسسات الحكومية، وتؤثر على الموظفين من حيث التعامل مع المعلومات وادراكهم لطبيعة المؤسسة. وقد تكون هذه الأخبار أو الإشاعات مفتعلة من الفئة العليا أو من الأجهزة الأمنية لمعرفة ردة الفعل إذا كانت حادة يتم التراجع عن القرار، وإذا كانت عادية ينفذ القرار وقد يكون أكثر حدة. إن التضخم البيروقراطي انعكس على العلاقات الوظيفية من حيث تضخيم / تحجيم العمل أو الحدث، وعلى آليات استخدام المعلومات داخل المؤسسات وتوظيفها ضمن الصراعات الوظيفية.

5.5.2- المناورة على النص والمعاملات والإجراءات والصلاحيات والمناصب والزمن

من المناورات العميقة في المؤسسات الحكومية هي المناورة على النص ضمن القانون، "تمثل البيروقراطية النموذج الخالص تقنيا للسيادة القانونية" (فيبر 2015، 744)، حيث المناورة تكون على جوهر القانون وأصله، وفي تطبيق القانون وآلياته، كما تشمل الاستثناء، والنصوص القانونية القابلة لعدة تفسيرات. يتم المناورة على النص القانوني من خلال "الاستثناء" وهو منتشر في المؤسسات الحكومية. معظم الموظفين 57% منهم يرون أن الاستثناء شيء عادي في المعاملات الحكومية و25% يوافقون نوعاً ما، هذه النسبة العالية من توجهات الموظفين تبين أن الاستثناء أمر متداول وباستمرار في المؤسسات الحكومية حتى أنه يتم التعامل معه كشيء عادي. هذا الاستثناء يعبّر على قوة المناورة، وهو عبارة عن الخروج عن النص وتجاوز القانون.

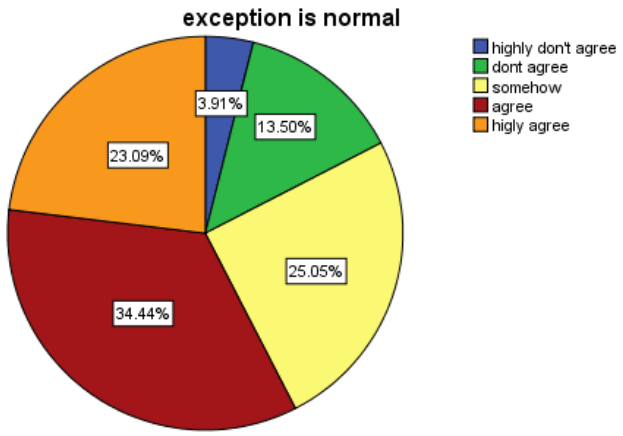

الرسم البياني (5-7) يبين توجهات الموظفين لجملة "الاستثناء هو شيء عادي في المعاملات الحكومية"

يتم المناورة على النص من خلال استخدام جمل قابلة للمناورة والجدال فهي غامضة، مثل "لعمل اللازم وحسب الأصول" ولكن ما هو اللازم؟ وما هي الأصول؟ ويراد بذلك تخليص أي شخص من مسؤوليته. أحياناً يتم فرض قرار مبَرَراً بأنه "لمصلحة

العمل" أو "للصالح العام" ولكن ما هي مصلحة العمل؟ وما هي المعايير للصالح العام؟ فلا يوجد نص واضح ولم يحددها القانون. تشمل المناورة أيضاً في تطبيق القانون من حيث المماطلة في المدة الزمنية والمرور في الإجراءات البيروقراطية حتى يفقد الحدث قوته ويتم نسيانه بحيث لا تتم المحاسبة أو لا يأخذ الشخص حقه، وأحياناً أخرى في تطبيقه أو عدمه فمثلاً يتم تنفيذ القوانين الادارية على البعض وعدم تنفيذها على البعض الآخر. وترتبط أيضاً في التجاوز عن الأخطاء وتمريرها فالعقوبة مقترنة إلى حد ما بالشخص وليس العمل، والناس المدعومين من التنظيم (حركة فتح) لهم قوة في المؤسسة من حيث الصلاحيات والأمان والتجاوز عن أخطائهم، يُحدث ذلك فرق كبير بين الشخص المدعوم حزبياً وغير المدعوم.

في بعض الأحيان يتم البحث عن "كبش الفدا"، فمثلاً يتم تعيين موظف في دائرة حيوية ولا يفقه كثيراً عنها لكي يوقّع المعاملات ويتحمل المسؤولية، أو تعيين مستشار قانوني لكي يوافق ويصادق على المعاملات، أو تعيين موظف من أجل إحداث صراع مع موظف آخر ضمن حسابات شخصية. وأحياناً يكون هناك خطأ وتجاوز، حيث يتم تحميل المسؤولية لموظف قريب من الحدث، والموظف الذي يستشعر هذا الشيء يعيش حالة شديدة من الخوف ويتمسك بقوة بالإجراءات البيروقراطية.

أيضاً تكون المناورة على المعاملات من حيث حجمها، ومن حيث حضورها وغيابها وإيقاعها. المعاملات الموصي بها من الأعلى لا تأخذ وقت، والمعاملات العادية تأخذ إيقاعها العادي وهي تشكل النسبة الأكبر من المعاملات والتي تتراوح بين يومين إلى أسبوعين حسب الوزارة وطبيعة المعاملة ومدى استكمالها. أما المعاملات التي تدخل ضمن اعتبارات وظيفية سواء المعاملات مع الجمهور أو المعاملات الداخلية التي تخص الموظفين فيتم المناورة عليها. يقول مبحوث (12) "يكون ايقاع المعاملة بطيء عندما تدخل الصراعات، أو حين يسيء أحد لشخص ما أو أن يعطي انطباع سيء عنه للمسؤول أو هناك حدث معين حصل مع الموظف وصاحب المعاملة. هنا تأخذ المعاملة فترة طويلة ممكن شهرين أو أكثر وقد تكون بحاجة إلى توقيع فقط، وبعدها يحاول صاحب المعاملة أن يجد أحد أو معرفة أو واسطة لاستكمال المعاملة". إن المعاملات المناور عليها تمشي بإيقاع يقترن بالعلاقات والصراعات الوظيفية الداخلية مثل تأخير معاملة ترقية لأحد الموظفين بسبب موقف أو كره أو انتقام من هذا الموظف.

أما على مستوى حجم المعاملة فتتجسد المناورة من خلال عدم إعطاء المعاملة حجمها الحقيقي من تحجيم أو تضخيم والتي تقترن بالزمن البيروقراطي. هناك حركة داخلية دائمة في النظام البيروقراطي، وقد تكون في الأمور الصغيرة من حيث الحدث أو القيمة حيث يعمل الجهاز البيروقراطي بقوته، في حين أنّ المعاملات الكبيرة قد لا تأخذ حجمها الحقيقي. يقول المبحوث (3) "مرة أتُهم موظف بسرقة شيء يساوي مبلغ بسيط، وتم مسكه. هذا الحدث اشتغلت به البيروقراطية وكان حجم الملف كبير

جداً من تحقيق ومراسلات ولجان وقوانين، وتم فصله نهائياً من الوزارة". تم تشغيل كل الجهاز البيروقراطي وانهمك في الحدث البسيط، في حين أنّ الأمور والأشياء الكبيرة لا تأخذ هذا الحيز وأحياناً تُهمل أو تغلق، أو يتم إخفاؤها ويتم التكتم عليها، وقد لا تمر على المستويات الأخرى. كما أن بعض المعاملات التي لها زمن طويل جداً تعود على السطح مرة واحدة ويتم انهاؤها، وأخرى يتم وضعها على الرف لحين تحريكها أو أخذ قرار استثنائي بها أو اقترانها بتحول علاقات السلطة أو قد يتم إتلافها بعد زمن طويل.

إنّ توزيع الصلاحيات وتحولاتها يعبر عن المناورة والتي تقترن بالمزاجية والاعتبارات الشخصية، 51% يوافقون و32% يوافقون نوعاً ما أن هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات، حيث توجهات الموظفين تبين مدى انتشارها في المؤسسات الحكومية. على سبيل المثال، في بعض الأحيان يعطي المسؤول لموظفيه الصلاحيات نظرياً، ولكن ليس لهم صلاحيات عملياً ويجب الرجوع له في كل شيء، حتى في أصغر الأمور. أيضاً من المفروض أن يكون تعامل المسؤول الكبير مع المدراء المسؤولين عن الدوائر، فيقوم المسؤول بإحضار الموظف الذي وظيفته إدارياً تحت إدارة المدير، كتهميش للمدير، أو إحداث توتر بين المدير وموظفيه. كما أن الأشخاص وظهورهم واختفاءهم مقترن بتحولات الصلاحيات والصراعات الداخلية.

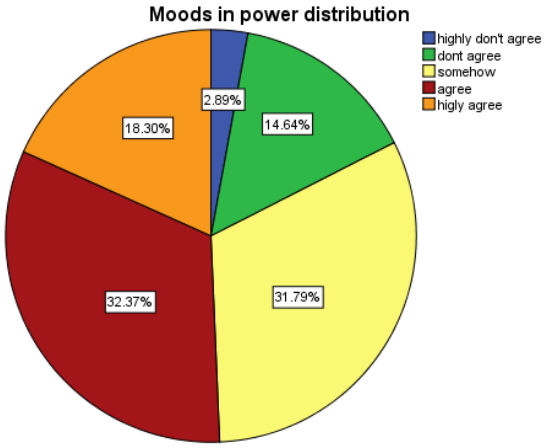

الرسم البياني (5-8) يبين توجهات الموظفين لجملة "هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات"

من تعبيرات الموظفين عما يزعجهم في العمل التالي: "يقوم المسؤول بالتلاعب في الصلاحيات مبرراً ذلك أنه لمصلحة العمل، وينتج عن ذلك رفع أفراد وتهميش أفراد، مع أن ذلك قد يتناقض مع الوصف الوظيفي، إلا أنّه لا يتقيد به"، كتب آخر "إلي في

الوظيفة حوالي 15 عام وقام المسؤول بإعطاء المهام الإشرافية لموظف جديد لم يتجاوز الثلاث سنوات، وكان منطلق ذلك مزاجية لا أكثر"، "أزعجني عدم ممارسة الصلاحيات الممنوحة لدرجة الفئة العليا، وانتقاء بعض الأمور وغفلان أمور أخرى". إن المناورة على الصلاحيات تعكس قوة الصراعات الداخلية، وتقترن بالتهميش، ونفي الخبرة، وإحداث العداء والتنافر بين الموظفين، كما تُستخدم كآلية للعقاب.

ترتبط الصلاحيات بالترقيات الوظيفية، حيث يتم الإعلان عن مسابقة في المؤسسة لتّقدم للترقية الوظيفية وتقوم لجنة متخصصة بحسم الفائز بالترقية. في بعض الأحيان يتم المناورة على ذلك من خلال عدة مستويات مثل ادعاء السرية، الاتفاق بين أعضاء اللجنة، المماطلة...الخ. وهذا يؤثر سلبياً على الموظفين ويُحدث الكثير من الصراعات فيما بينهم. عبر موظف عن ذلك قائلاً: "عند توظيف أو ترقية لشاغر مدير يتم عمل الإجراءات الادارية من مسابقة ولجنة والتقيد في الإجراءات البيروقراطية وبعدها يتم توظيف الشخص المراد على اعتبار أنّه على أساس مهني". وعبّر آخر قائلاً: "بالنسبة لي تعتبر مشكلة كبيرة وهي حصولي على موافقة الوزير بالترقية لدرجة مدير وتم التلاعب وعدم تنفيذها". على مستوى آخر فإن مسألة التكليف لا تختلف عن ذلك، فعند وجود شاغر لوظيفة يتم تكليف الموظف الذي خدم في الإدارة لسنوات طويلة، ويقوم بوظيفة التكليف وبعدها ينتهي الأمر بوضع موظف آخر. عبر موظف عن ذلك قائلاً: "سياسة التدوير وسياسة التكليف كذلك في جزء منها أضحت حق يراد به باطل فقد تستخدم لتحقيق مآرب أخرى"، وعبر آخر عمّا يزعجه أنّ "التكليفات مخالفة للتخصص والقانون وخاضعة لعشوائية إدارة الوزارة". إن سياسة التكليف لموظف ذو خبرة طويلة والتي تنتهي في وضع شخص آخر، تحطم الشخص المكلّف وترهقه نفسياً ويشعر أنه تم خداعه، وأنّ خدمته لفترة طويلة في المؤسسة ذهبت سدى.

إن الجو العام في المؤسسات والتضخم البيروقراطي والعلاقات الداخلية والإيقاع الزمني الخاص بالمؤسسة ومستويات الفصل المتعددة، تُنتج علاقة معينة بين الموظف والزمن الوظيفي، إنّ الموظف يحاول أن يتخلص من هذا الزمن فهو يناور عليه وكأنه زمن غير زمنه. كانت إجابات الموظفين عن أكثر الظواهر المنتشرة في الوزارات هي **الزمن الضائع:** "البطالة المقنعة"، "المحسوبية والتغيب والهروب من العمل"، "كثرة أذونات المغادرة"، "الملل والاستهتار"،"الإفطار الجماعي والإجازات المرضية وأذونات المغادرة"، "الدوام لا الأداء، الدوام لا الإنتاج، الدوام لا الإبداع"، "التسيب خلال الدوام". أما ما يفكر به الموظف أثناء العمل هو التخلص من الزمن وانتهاء الدوام: "أنتظر وأفكر متى سوف تصبح الساعة الثالثة لأذهب إلى المنزل" "متى ينتهي ارتباطي بالوظيفة؟" "أفكر في التقاعد". ويفكر الموظف أيضاً في **الراتب والوضع المالي الخاص به:** "متى سيأتي آخر الشهر وأحصل

على الراتب؟ "أفكر في الوظيفة والمال" "أفكر في العلاوات وتحسين المعيشة" "أفكر كم يوم بقي لنزول الراتب؟" "تأمين مصدر رزق آخر". أيضاً تتمفصل حياة الموظف على الانتظار لزمن طويل لإحداث تغيير في حياته: انتظار تحسين قانون التقاعد، وانتظار الترقية، وانتظار المسمى، وانتظار أخذ الدرجة لكي يبحث عن مكان آخر في الحكومة.

إن المناورة على الزمن تتجسد في فقدان قيمة الزمن على مستوى استهلاك الزمن وضياعه، والتفكير بزمن الراتب أو زمن الترقية أو زمن انتهاء الوظيفة. فهذا الزمن المناور عليه هو على حساب قيمة الزمن الفلسطيني عموماً وذلك يبين سلوك البيروقراطية في انقلابها على ذاتها عندما تعمل من فراغ وتحت هيمنة استعمارية مزدوجة.

5.5.3- المناورة كأداة للصراعات الوظيفية والمؤقتية

يعبّر مفهوم المناورة عن الصراعات الوظيفية، وتتجسد من خلال اللغة البيروقراطية: تكليف، نقل، تدوير، تشكيل لجنة، كتابة التقرير، صلاحيات، مصلحة العمل ...الخ. إنّ السلوك الصراعي يتجسد من خلال كتابة التقارير، والتي تعبّر عن ثقافة مجتمعية هي "ثقافة التقارير". تلعب اللجنة دور جوهري في اللغة البيروقراطية ومسألة المناورة من حيث المناورة على الزمن والصلاحيات والإجراءات والمعاملات. وقد تُستخدم لإنشاء طابع الترهيب لإخضاع وتطويع الموظف، وقد تستخدم كاستمرارية لنزاعات بين الموظفين، فالحسم يأخذ فترة طويلة، أو لتسوية حسابات، أو إماتة أي موضوع أو تمويه قضية ما، حيث تحتاج وقت من حيث تشكيل لجنة والموافقة عليها وعمل دورها وبعدها رفع التقرير، ومصادقة التقرير وأحياناً تحويلها إلى اللجنة الفرعية للإفادة وليس لحسم الموضوع، وقد تكون اللّجنة مسألة صورية لإعطائها الطابع العقلاني.

هذه المناورات نابعة من حاجة البيروقراطية التي تعمل من فراغ، لإحداث صراعات داخلية مستمرة حتى تبقى منهمكة في ذاتها، وكلما زادت التناقضات المجتمعية من حيث هيمنة الاستعمار زادت الصراعات وأصبحت أكثر قوة وحدّة. ويكون الصراع على عدة مستويات: منصب أو ترقية على السلم الوظيفي أو صراع على السلطة والصلاحيات أو صراع على رضا المسؤول والتقرب منه، أو صراعات بمعنى احتدادات على أشياء أخرى مثل دورة، مكتب ونوع العمل، أو صراعات نابعة عن حقد وكراهية وثأر للمواقف وهي كثيرة جداً. أيضاً ينتج الصراع نتيجة موقع الفرد داخل التنظيم السياسي (حركة فتح) وعلاقات القوى والمصالح فيما بينهم والتي تنعكس على الصراعات الداخلية البيروقراطية.

على مدى زمن طويل من هذه المناورات وعلى مستوى الحياة اليومية الوظيفية، يحدث تحول في "الأنا" من فاعل إلى مفعول به، مما يعمق النفاق والكذب: 62% من الموظفين وافقوا أنه ينتشر النفاق الاجتماعي والوظيفي بين الموظفين و26% وافقوا نوعاً ما، وهو مؤشر على مدى وضوح وإدراك هذه الظاهرة في البيئة الوظيفية. فمثلاً عندما يعمل الموظف على ارضاء المسؤول من أجل الوصول إلى هدف ما يصبح الموظف تحت سيطرة وهيمنة المسؤول، ويزيد عمق هذه الوضعية عندما يتم تعيين من ليس لديه خبرة أو موظف جديد في منصب عالي من الهرم، فيصبح إدراك الموظف أن المسألة لا تغدو أكثر من مسألة علاقات، وأنّ التملق والنفاق هو الذي يوصل الموظف إلى أعلى، وليس مسألة العمل. لذلك تقترن الصراعات بوجود نفاق وكذب وإزاحات عن الواقع الفعلي من خلال نقل المعلومات وتوصيف الأحداث وكتابة التقارير، فالنفاق هو جزء لا يتجزأ من المنظومة وهو ضروري للاستمرارية. يصف بعض الموظفين أن العلاقات الداخلية بين الموظفين إيجابية، ولكن بالمقابل يصف الأكثرية من الموظفين أنّ العلاقات تتصف ب "المصلحة وحب الذات"، "الخداع وعدم الثقة"، "التنافس والحدية والغيرة"، "مزاجية"، "انعزالية ومفككة"، "مضيعة وقت" "يوم محسوب عليك"، "لا يوجد صداقة قليل ما تجد صاحب"، "الإشاعات والقيل والقال"، "رسمية"، "الحذرة والعلاء والكراهية"، "التجسس"، "علاقات ظرفية مرحلية،" "نفاق ومزاجية وتنافس غير شريف". يقول المبحوث (1): في كل وزارة هناك جماعة معروفة ب "مسّيحة"، إذا تغيّر الوزير أو المدير العام، يحاولوا أن يسيطروا عليه وإعطاءه الصورة التي هم يريدونها، طبعاً مع النفاق والتبجيل "جلالتك وعطوفتك"، حتى أنهم يعطوه أدق التفاصيل عن الموظفين. وعندما يتغير يشفروه ويتعاطوا مع صاحب السلطة الجديد بنفس أسلوبهم، هؤلاء تكشفهم المواقف المتكررة في الحياة اليومية في المؤسسة". ويقول مبحوث (14): "هناك ظاهرة النفاق الاجتماعي والسلوك الشكلاني، وفي نفوسهم يسبونه مئة مرة، وإذا فقد المنصب سبوه وضربوه في الشارع العام".

هذه الصراعات والمناورات تقترن في سياسة فرّق تسد، وتتم من خلال تهميش فئة وإحداث صراع مع الفئة الأخرى، أو السيطرة على المسؤول من قِبل الموظفين وإعطاءه الصورة التي يريدونها وبالتالي السيطرة عليه في اتخاذ القرارات فيما يخص الموظفين. وهذا ينطبق من أعلى إلى أدنى الهرم. سياسة فرّق تسد تكون من خلال نقل كلام موظف إلى موظف آخر، أو يقوم المسؤول بطرح فكرة عن موظف لموظف آخر حتى يستشعر مدى علاقته به أو يأخذ ذم عليه منه. ويبدأ في محاولة جعل العلاقة متوترة، وهو ما يعبر عن الخوف على السلطة والاطمئنان على السيطرة على الوضع. وأحياناً يتم تبني سياسات قمعية فمثلاً يمنع المسؤول الموظفين من التنقلات، ويضع عليهم قيود حتى لا يعطي مجال للحركة الداخلية.

يقترن الصراع أيضاً بوجود ازدواجية في العمل والمعايير وقد تكون من أجل محافظة الشخص على سلطته من خلال فرض ذلك، وإحداث صراعات على المستوى الموظفين المسؤول عنهم. إن ازدواجية العمل تُحدث صراعات داخلية، فمثلاً عندما يكون لمدير سكرتيرتان تعمل إحداهما على الاستحواذ على العمل، وعدم تعليمه وإظهاره للأخرى للمحافظة على سلطتها. فعندما يأتي أحد للمراجعة لا يستفيد إذا لم تكن موجودة ويقال للمراجع " فلانة غير موجودة ... ارجع وقت آخر"، فيصبح العمل منوط في وجوديتها.

إنّ محاولة التكيّف مع الجهاز البيروقراطي تؤدي إلى إنتاج عقلية بيروقراطية وسلوك بيروقراطي يعزز لغة المؤسسة. من خلال الاستبيان، تبين أن 72% يرون أن هناك درجة من المحسوبية في المؤسسات الحكومية و24% نوعاً ما. حيث مع الزمن ووجود صراعات حادة في الجهاز البيروقراطي تُفقَد المعايير ويتم فقدان منطقية الأمور، وأحياناً يكون ذلك نتيجة التناقضات الحادة التي يدركها معظم الموظفين، بمعنى أنّ المعيار يصبح مستنبط من مستوى مقارن بين الأشخاص في امتيازاتهم، بدون النظر إلى الشيء في ذاته، وهذا يبين قوة البيروقراطية في إحداث تحوّل عميق في القيم الاجتماعية. يبرز ذلك بشكل واضح في تعبيرات الموظفين مثل: "عندما كنت طالبة في الجامعة، عند المغادرة كنت آخذها على حسابي الخاص لكن الزملاء كانوا يأخذونها على حساب الوزارة". " فقدنا منطق الأمور لأن الانانية هي التي تحكم سلوكنا"، "خدمت في الوزارة مدة طويلة، حوالي 15 سنة، وعندما أصبح شاغر مدير جاءت زميلتي التي لم يمضِ على وجودها 5 سنوات وأخذت تطالب وتصارع لأخذ الشاغر، وعندما واجهتها قالت: "الكل بترقّى ما أجت علي". يصبح كل موظف يسعى إلى فرض نفسه والسيطرة ومحاولة الاستحواذ على ما يستطيع من الجهاز البيروقراطي ومحاولة الوصول من خلال العلاقات والمحسوبيات.

في حالات أخرى تؤدي فقدان منطقية الأمور إلى التخبط في التعامل مع المعايير، حيث التركيز على تجاوزات موظفين بسطاء في حين أن هناك قضايا كبرى تمس المؤسسة والمجتمع يتم التجاوز عنها ولا يحاسب الأفراد الذين قاموا بذلك، فالموظف المسؤول يتردد في محاسبة موظف على شيء نظراً لإدراكه للصورة الأشمل، ولكن في نفس الوقت يتنافى مع مبادئه، كما يقترن ذلك بوجود حالة من الخمول الذهني وحالة من الاستسلام نتيجة إدراك الموظف للجهاز بشكل عام، وعلاقته به.

إنّ المناورة تجعل البيئة المؤسسية تتصف بالسيولة من خلال التحولات في المواقف والآراء والصراعات والنابعة من مستويات متعددة وعميقة من المناورات. يفسّر همل أنه "من خلال التذرع بمنطق البيروقراطية، نحن قادرون على جعل ما هو شخصي غير شخصي، وما هو أخلاقي غير أخلاقي، المؤسسة هي أداة للإنجاز، تصبح قوة أخلاقية للتبرئة من المسؤولية الشخصية

(همل 1985، 94). هذه الفوضى في المعايير والترقيات والعلاقات والصلاحيات تجعل العلاقة بين الموظفين علاقة شك وعلاقة مصالح، وعبّر عن ذلك موظف في الاستبيان قائلاً: "إنّ نظام المؤسسة غير سوي لذلك انعكس ذلك على طبيعة الموظفين حيث أصبحوا في حالة عدم توازن نفسي، بالنسبة لهم أصبح الوضع الطبيعي". مع الزمن تصبح المناورة جزء من السلوك البيروقراطي للموظف، حتى ضمن التعاملات البسيطة والعلاقات الداخلية للموظفين، وهذا ما يفسر قول موظف "نحن نناور ونتكلم ونضخّم ولكن في النهاية لا نصل إلى شيء". تعطي المناورة طابع حركي داخلي في المؤسسة ضمن التغيّرات الداخلية، ولكن على المستوى الخارجي تبقى المؤسسة كما هي، فالصراعات تعطيها حالة من الاستقرار والهدوء في مواجهة الخارج.

5.5.4- المؤقتية

تعني المؤقتية أن التغيّرات في العلاقات تتصف بالمتحوّلة والسريعة، وتنشأ المؤقتية من قطع الشيء من جذوره أو الفصل الزمني عنه، أو فقدان المعنى الاجتماعي النابع من الذات الفاعلة، فلم تعد الذات جزء منه. كما تقترن المؤقتية بعدم وجود معايير واضحة ووجود فراغ اجتماعي وسياسي، والذي يؤدي إلى التحول في المواقف والآراء والسلوكيات حسب الأوضاع والأحداث وتبدل الأشخاص مع البعد عن جوهر الشيء. إن قوة المؤقتية في المؤسسات الحكومية تتبين من خلال نتائج الاستبيان: 62% يوافقون و30% يوافقون نوعاً ما على أن العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الموظفين دائمة التغيير، والعوامل التي تؤثر على هذه العلاقات الوظيفية هي: التغييرات الداخلية في الوزارة والنفاق بين الموظفين والخمول الذهني وتغيّر سلوك الموظف بتغيّر المسؤول. وأيضاً 67% يوافقون و23% يوافقون نوعاً ما أنّ الصلاحيات متغيّرة ومرتبطة بصاحب القرار (أُنظر ملحق 7(6)). يقول المبحوث (14): "تقترن التغيّرات الموجودة في الوزارات بثلاث مستويات هي: السياسات العامة وأخطاء لم يتم تصحيحها حتى يبين أنها ليست خطأ والولاءات"، فالمؤقتية تعبر عن التناقضات الذاتية في الجهاز البيروقراطي وتعبر عن سلوك البيروقراطية العام في الانهماك في ذاتها.

إنّ صفة المؤقتية تنعكس في كثرة التغييرات الدّاخلية من حيث التعيينات والتنقلات في الوزارة، حيث 45% يوافقون على ذلك و33% يوافقون نوعاً ما، كما في كثير من الأحيان ترتبط المؤقتية في التغييرات التي تحدث في أعلى الهرم، وما يرتبط بذلك من تغيير وتبديل موظفين. يقول المبحوث (1):

إنّ التغيير في الوزارات سريع ومتقلب وخصوصاً في الوظائف العليا، عادة كل وزير يتخلص من الموظفين في مكتبة ويُحضر جماعته، ونرى ذلك في الوزارات السيادية أكثر من الوزارات الأخرى ... تكون الصراعات في أعلى الهرم كثيرة وكبيرة وحادة، وهو ما يفسّر التغيّرات التي تحدث، فهي صراعات دائمة ومتكررة، حيث يحدث تقلبات ضمن اللعبة وأحياناً حالة من الهدوء لتهدئة اللعبة، هي صراعات تطفو على السطح وتختفي، والحسابات لا تذهب أبداً فكل واحد له كروته الخاصة به، وهناك مصالح مشتركة، والشخص الذي لم يعد يمّشي مصالح الآخرين يخرج من اللعبة

تتجسد المؤقتية من خلال عمق النّفاق في المؤسسات، وتحول العلاقات الوظيفية، والتحوّل في الصلاحيات، ووجود مزاجية في توزيع الصلاحيات حيث تؤثر جميعها على آليات وطبيعة ونمط الجهاز البيروقراطي. جميع هذه العوامل تؤثر على سلوك الموظف وتعطيه صفة المرونة، ولكن أكثر العوامل قوّة هو المزاجية في توزيع الصلاحيات (أُنظر ملحق 7(5)).

إنّ 50% يخافون و29% يخافون نوعاً ما من المستقبل وخصوصاً في ظلّ التقلبات السياسية. إنّ هذه المؤقتية التي يعيشها الموظف والذي هو جزء منها، تُنتج خوف عنده من المستقبل في ظل عدم الشعور بالاستقرار ضمن المعايير المتحولّة والمتناقضة.

إن المؤقتية تجعل كل شيء متحول على مستوى العلاقات والمصالح، وهي تجرد الحياة الاجتماعية لأنها لا تطور شيء على مستوى الزمن، فهي تجرد الزمن من قوته.

5.6- الإزاحة

تعني الإزاحة البعد عن جوهر الشيء نحو شيء آخر والانهماك به وهي تعبر عن مدى قوة اختراق الشيء، وقد تصل إلى حد إحلال شيء مكان شيء آخر. الإزاحة تأخذ أبعاد مختلفة من فكر وثقافة وتعريف المصطلحات وتحوُّل في النص والخطاب وقد تأخذ بُعد مادي على مستوى الحيز أو بُعد شمولي من حيث الإزاحة عن طبيعة المجتمع ككل، وقد تأخذ بُعد ذاتي على مستوى الفرد، وقد تُعبّر عن الانحراف عن القيم وتعبر عن الفساد. إنّ تراكمات الإزاحات أدت إلى تحولات عميقة بين مرحلة ما قبل وما بعد أوسلو نتيجة التطور البيروقراطي خلال فترة زمنية طويلة، نتيجة ما أحدثته من تغيير في البنية الاجتماعية.

نتجت هذه الإزاحات عن عدة إحلالات ممكن إجمالها على المستويات التالية: المعاملات أحلت مكان الناس، الوظائف أحلت مكان العلاقات الاجتماعية والفعل الاجتماعي، الوسيلة أحلت مكان الغاية، الأخلاق الوظيفية أحلت مكان الأخلاق الاجتماعية،

الدور أحل مكان الشخص، المكتب أحل مكان الشخصية، الحوافز أحلت مكان الأفكار، الأوامر أحلت مكان الحوار، الإدارة أحلت مكان السياسة، الإدارة أحلت مكان القيادة. وبالرغم من الصورة السوداوية (كما يصفها فيبر) للجهاز البيروقراطي، إلّا أنه يوجد هناك مقاومة داخليه، وإن كانت خفيه ومحدودة نظراً لهيمنة الأجهزة البيروقراطية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية.

تشمل الإزاحة عدة مستويات: الإزاحة عن الواقع والعيش في المتخيل الاجتماعي من حيث متخيل الدولة ومتخيل الثورة ومتخيل المسميات الوظيفية ومتخيل الفهم. الإزاحة عن الذاكرة الفلسطينية وإحلالها بالذاكرة البيروقراطية، الإزاحة عن البنية الاجتماعية وإعادة ترتيبها ضمن هيمنة الجهاز البيروقراطي، والإزاحة عن مقاومة الاحتلال.

5.6.1- الإزاحة والعيش في المُتخيّل الاجتماعي

تؤدي الإزاحات العميقة على مستوى الدولة والمؤسسة والمجتمع إلى العيش في المُتخيّل الاجتماعي، فعدم القدرة على إدراك الواقع على حقيقته وعدم القدرة

على إحداث أي تغيير ضمن التكبيلات البيروقراطية الحديدية الناتجة عن هيمنة الاستيطان الاستعماري والاستعمار الجديد النيوليبرالي يؤدي إلى الانزياح عن الواقع والعيش في المُتخيّل:

متخيل الدولة: إنّ السعي نحو الدولة أدى إلى العيش في مُتخيل الدولة، يتم استخدام شعار دولة فلسطين في المعاملات الرسمية الفلسطينية على مستوى داخلي، ولكن في المعاملات مع الاحتلال يتم استخدام مصطلح السلطة الوطنية الفلسطينية لأنها لا تقبل بمسمى الدولة. تُعاش الدولة على مستوى الذات وليس على مستوى الواقع الفعلي والحقيقي. إنّ العيش في مُتخيّل الدولة يظهر من خلال الشعارات وتصريحات المسؤولين والمسميات الوظيفية الكبيرة، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية، وبعض الأحداث العامة. على سبيل المثال، ما جاء في تصريح وزير الخارجية والمغتربين أنّ فلسطين من أوائل الدول التي انضمت لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، أو الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها باسم دولة فلسطين مثل "الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية"، "اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية". ومثال آخر على حدث هو رفع قضية على بلفور في محكمة بداية نابلس عام 2020 وتحميل بريطانيا مسؤولية ما حدث للفلسطينيين في النكبة، ولاحقاً موافقة المحكمة على القضية والاحتفال بالقرار، على اعتبار فلسطين دولة وقرارات محكمة بداية نابلس تُلزم المجتمع الدولي. هذا الحدث

فتح مجال الانتقاد على مواقع التواصل الاجتماعي وتم تداول عبارة "يا رب دير بالك علينا إحنا هبايل". إن عيش متخيل الدولة يعطي صورة خارجية متناقضة مع الواقع الحقيقي وهو تعبير عن عمق الوهم المعاش.

هناك البعض وخاصة في السلطة الفلسطينية يجادلون بأن تطوير النظام البيروقراطي الفلسطيني جاء في سياق بناء مؤسسات الدولة، وبالتالي هي خطة نحو الخلاص من الاستعمار والاحتلال وليس تعميقه، وأن أهم منجزات السلطة هي فعلياً بناء المؤسسات البيروقراطية. إن هذا مقترن بفكرة متخيل الدولة، لأن هيمنة الاحتلال أخذت طابع أكثر عمق وشمولية، وأفقدت السلطة القدرة على احداث تغيير تقدمي من حيث المحافظة على حيز الحكم الذاتي واتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تتصف بالتبعية الاقتصادية والإدارية لسلطة الاحتلال، فلا يوجد لها أي قوة للتصدي لأي قرار يُقرّه الاحتلال، ولا تمتلك القوة لإحداث أي تطور تحت الهيمنة الاستعمارية.

متخيل الثورة: على مستوى نقيض الدولة هناك أيضاً العيش في متخيل الثورة، ففي خطاب م.ت.ف وحركة فتح والتي هي المسيطرة على م.ت.ف يتم استخدام مصطلحات الثورة في البيانات الرسمية مثل "إنها لثورة لحتى النصر حتى النصر حتى النصر"، مع شعار البندقية والقنبلة وكلمة العاصفة، مع بيان وصف الحزب "حركة التحرير الوطني الفلسطيني". لكن لم يعد هناك ثورة، وعلى مدار التاريخ الفلسطيني منذ اتفاقية سايكس بيكو وتقسيم بلاد الشام وحتى الآن لم يتم استخدام توصيف الثورة إلا ثورة 1936 وأحياناً يتم توصيف هبة البراق بأنها ثورة، أما ما قبلها وما بعدها مثل الانتفاضة الأولى والانتفاضة الثانية والحروب والعدوان على قطاع غزة ومقاومة الاحتلال في الحياة اليومية وفي أحداث مقاومة مختلفة ومستمرة فلا يتم اعطاؤهم صفة "الثورة". ومع ولادة الجهاز البيروقراطي الذي عمل على دمج وصهر جميع الأحزاب ضمن منظومته ولغته فلم يعد هناك قوة للأحزاب، والتي أُنشأت من أجل مقاومة الاحتلال. أصبحت م.ت.ف تعاني من أزمة الشرعية نتيجة الفشل الذي أحدثته أوسلو، ومحاولتها فرض استمرارية الشرعية ضمن واقع متناقض. أيضاً يقترن متخيل الثورة في عبادة الحزب، إن الحزبية طغت على أي وجود فكري، فالدفاع عن الحزب يفوق أي منطق أو مصلحة وطنية، فهناك دفاع مستميت على خطأ، فحركة فتح ووجودها أهم من مقاومة الاحتلال ذاته.

متخيل المسميات الوظيفية: إنّ العيش في متخيل الدولة ظهر من خلال العيش في المسميات الوظيفية، فكثير من الموظفين يعيشون المسمى الوظيفي، حيث إنّ التضخم البيروقراطي والصعود على المستوى الهرمي الهيكلي يقترن بتبني مسميات تتناسب مع هذا التوسع. هذه المسميات لا تتناسب مع الواقع الحقيقي والفعلي للوظائف، ولكن مع العمر الوظيفي يعيش الموظف دور المسمى ويصدّقه وهنا يصبح التخيل متداخل مع واقعه الوظيفي. ينعكس ذلك على سلوك الموظف من حيث إصدار القرارات، والمظاهر، والتمسك بالإجراءات الرسمية، وطلب موظفين جدد، وإنشاء هالة حول ذاته والتعالي، ويعزز الموظفين الأدنى هذا المتخيل ضمن سلوكهم النفاقي والمزدوج أو نتيجة عدم فهم الواقع المؤسساتي، ولكن عند مواقف ونقاط زمنية محددة يظهر هذا المتخيل بوضوح نتيجة اصطدامه مع الواقع. وهذا يعبر عن ضعف ذاتي واجتماعي وواقع فرض هذا النمط. يقول المبحوث (1) "إنّ الموظف في البداية يدرك أن مسماه "الكبير" لا يتناسب مع ما يقوم به في الواقع، ولكن مع الزمن والحياة اليومية الطويلة يتقمص الدور، مثل اللي عمل الكذبة وصدقها، وإذا سُحب منه المسمى يصبح في حالة من الانهيار لا يستطيع استيعاب ذلك. فمثلاً تم سحب مسمى "عقيد" من أحد الموظفين، لقد تعب جداً فقد كان يمارس سلطة أكد إيمانه وتصديقه بالمسمى، وبالرغم من مُضي فترة طويلة فهو لا يستوعب ما حدث". إن الخروج من متخيل المسميات ليس بالشيء الهين وقد ينتهي الأمر بدخول الموظف في حالات نفسية سيئة.

متخيل الفهم: إن ديناميكية العلاقات الداخلية تفرض العيش في متخيل المسميات على المستوى العام، والذي يقترن في العيش بمتخيل الفهم. كانت كثير من إجابات الموظفين عن سؤال ماذا غيّرت فيك الوظيفة تقترن بمسألة الفهم، فشملت الإجابات: "تغيّرت وفهمت أسلوب الموظفين، تغيّرت أفكاري كلياً أنّ نفسي أولاً هكذا الحياة"، "نعم تغيّرت أصبحت لدي خبرة أكثر لمعرفة الناس وطريقة التعامل معهم وقوة شخصية"، "طريقة التعامل مع الموظفين والمراجعين بحيث اكتسبت قوة تحمل ومرونة ومعرفة الخصال والطبائع البشرية المتنوعة". جزء من هذا التوجه يقترن بالمتخيّل الاجتماعي أن الموظف فهم الناس وأن هذا الفهم جعله أكثر قوة وحرصاً على نفسه، هو متخيّل لأن الموظف لم يرَ أبعد من البيئة البيروقراطية فيظن أن هذا هو العالم والمجتمع، والحقيقة أنها وضعته في أفق ضيق جداً، ولكن يعتقد الموظف أن هذا الأفق كبير وواسع، عندما ينافق الموظف يعتقد أنه فهم كيف يصل وأن هذا أعطاه تميز في نفسه والقدرة على الوصول، أو عندما يسكت من أجل تمرير أمر ما أو من أجل عدم مواجهة أو عدم الوقوع بفخ، يدرك ذاته أنه متنبه وقادر على التصرف. والحقيقة أن الموظف انهمك في جزئية صغيرة في ذهنه

وفي بيئة تتميز بوجود فراغ اجتماعي وإداري، بيئة فاقدة للفكر والثقافة، كما أنّ الشك وفقدان الثقة والخوف والفردانية دائماً تنتج شخصية متعبة تُفقد الإنسان القدرة على الفهم.

5.6.2- الإزاحة عن الذاكرة الفلسطينية وإحلالها بالذاكرة البيروقراطية

مضى على أوسلو وولادة الجهاز البيروقراطي أكثر من 25 عاماً، وهو يعبر عن مرحلة تاريخية طويلة وحاسمة مقارنة مع تاريخ فلسطين منذ الانتداب وتحديد معالم فلسطين الحدودية. إنّ الذاكرة مقترنة بما يعيشه الإنسان من التجارب والخبرة والتفاعل الاجتماعي، هذا الواقع المعاش يُصبح ذكرى لتجسيد كيفية التعايش مع الحاضر وهو ما يؤسس لرؤية المستقبل. كثير من الموظفين قضوا عمر طويل في المؤسسة، فكل وعي الموظف بالبيئة المعاشة مرتبط بالجهاز البيروقراطي، هي عمره وهي التي تؤسس للذاكرة الفلسطينية. عندما سُئِل الموظفين "إذا حدث شيء في المؤسسة (نزاع، صراع) أو شيء إيجابي: هل يُنسى أم يتم استذكاره؟ ولماذا؟ كانت الأغلبية العظمى من الإجابات أنّه يتم استذكاره مُفسرين ذلك أنهم جزء من المؤسسة وهي عمرهم الوظيفي وأنّهم يتأثرون بالأحداث الوظيفية، وفسّر البعض أنه نتيجة الفراغ والصراعات وتضخيم الأحداث يبقى في الذاكرة ويعاد إنتاجه، كما أن طبيعة الشعب الفلسطيني لا ينسى. أنتجت اتفاقية أوسلو ذاكرة مليئة بالصراعات والأحداث والإزاحات الجوهرية. ولم يعد اللجوء والنكبة والنكسة جزء من حياتنا اليومية فهي ذاكرة بعيدة، نستذكرها في مناسبات محددة، وهي بمثابة قمع للذاكرة لأن البيروقراطية تَعتبر الذاكرة الاجتماعية عدو لها، تعتمد على عقلانية تمحو ما قبل وتجعل الحدث والفعل مؤقت والذاكرة محددة على الصراعات الوظيفية، هي ببساطة بلا جذور.

5.6.3 – الإزاحة وتداخل العام مع الخاص

كان الرئيس ياسر عرفات (أبو عمار) شخصية كاريزمية قيادية واستطاع أن ينال ولاء شعبه وكان شخصية مؤثرة على المستوى الفلسطيني والدولي، لكن بعد موته عام 2004 لم يعد هناك سلطة واضحة، فهناك العشائر التي تحكم استناداً إلى العرف والقواعد، وهناك البيروقراطية (والتي عمل سلام فياض على تقويتها– أُنظر الفصل الثاني) والتي تحكم على مستوى القانون، وهناك شخص الرئيس أبو مازن حيث دعم الحزب السياسي له، وجميعهم ينتابهم الضعف على مستوى الفكر والأداء، لذلك

يتحول الصراع بينهم إلى ولاء أعمى. الكل يبحث عن الولاء من أجل الاحتفاظ بالسلطة وعلى مستوى آخر شعور الشخص بالأمان ضمن علاقاته مع السلطة، فإذاً هي علاقة متحولة مؤقتية تعمل على تجاوز التناقضات الموجودة في المجتمع.

على مستوى أشمل هناك محاولة إحلال ثقافة عالمية مكان الثقافة المحلية لتجاوز التناقضات بين حاجة الدعم الخارجي وطبيعة الثقافة المحلية. إنّ التناقضات الإعلامية للبيروقراطيين تسعى إلى إعطاء صورة مثالية عن المجتمع، وأن هناك سقف كبير للحريات وهناك قانون ومحاسبة وشفافية، ومحاربة للفساد، واحترام للمواطن، وكلما زاد هذا النوع والتأكيد من الخطاب كلما كان النظام أكثر قمعاً واستبداداً.

أصبح لقوة العشائر دور يتداخل مع المؤسسة، فهناك تحوّل سريع من مستوى الدولة إلى مستوى العشيرة، ومن مستوى الحزب إلى العشائر ومن المجتمع المدني إلى المجتمع المحلي، وهي تعبّر عن عمق وضعف وهشاشة المجتمع الفلسطيني، وعن فراغ قيادي وسياسي وطبقي. يتميّز السلوك بالتخبط من الجمعية إلى الفردية ومن التعاطف إلى الاستبداد، ومن لغة المجتمع إلى لغة البيروقراطية. ويوضح البطران ذلك قائلاً:

> فلم تكن فلسطين يوما بهذا المستوى من توغل العشيرة في الشأن العام... وسيطرتها النسبية على القضاء، أو إيجادها قضاء موازياً، نجدها تشق منافذ سلطتها الرمزية في مجال التعليم من خلال مجالس الآباء، وعبر نفوذها القوي على مدراء المدارس ومديريات التربية والتعليم، فضلاً عن اختراقها إلى حد ما الأحزاب السياسية وتحقيقها مكاسب إضافية، بحيث يبدو من الصعب على المراقب أو الدارس أحياناً التمييز بين التنظيمات والعشائر (البطران 2020 ،191).

يظهر تداخل العام مع الخاص من خلال آراء الموظفين حيث ما يزعجهم في المؤسسات الحكومية هو شخصنة الأمور والبعد عن المهنية والموضوعية، والتعامل مع الانطباع الشخصي وليس المهني أو الأخلاقي. فحسب رؤية فيبر إنّ عدم الفصل بين العام (دور الدولة) والحق الخاص يحوّل الجهاز البيروقراطي إلى نظام إقطاعي. وعبر أحد الموظفين عن ذلك قائلاً: "مُكوّننا الثقافي أصبح مشوه ... الخاص يتداخل مع العام، صاحب رأسمال ينال الدعم والرعاية والنقابات تأخذ صبغة سياسية غير صادقة". يقول المبحوث (2): "التناقض الحاد يكمن في أن الواقع النظري يتناقض مع الواقع العملي، المصلحة العامة والمصلحة الشخصية ولا يوجد مسؤول غير معني في مصلحته الشخصية، إنّ الأشخاص الحاكمين لا يوجد عندهم أجندة وطنية، ولا يمثلوا الشعب بأكمله". على مستوى آخر يتداخل المستوى الزمني العام مع الخاص حيث يحاول الموظف أن يستغل الوقت العام

لأشيائه الخاصة من خلال مناورته على الزمن. تتداخل عدة مستويات: الحزب مع السلطة، والعشيرة مع السلطة، والمجتمع المدني مع المجتمع المحلي، والفرد مع الجماعة، والزمن العام مع الزمن الخاص، والمصلحة العامة مع المصلحة الشخصية، والحزب مع القبيلة (العشائر) ...الخ، كل المستويات تتداخل فيما بينها، وهو ما يعبر عن تناقضات البيروقراطية الذاتية.

5.6.4- مقاومة الإزاحة داخل الجهاز البيروقراطي

بالرغم من الصورة السوداوية للبيروقراطية إلا أنه يبقى هناك مقاومة وان كانت جزئية وليست بذلك التأثير الملحوظ على النظام ككل، يوجد الكثير من الموظفين –وقد تكون الأغلبية– الصادقين وعندهم طاقة وعطاء وفكر ووعي ومبادئ وأخلاق، ضمن المستويات الادارية المختلفة وان كانت تقل كلما اتجهنا إلى أعلى الهرم، ولكن هؤلاء ليس لهم تأثير ملحوظ على الجهاز البيروقراطي نظراً لشدة مركزيته. فيما يلي بعض أقوال الموظفين وهي تعبر عن مقاومة داخل الجهاز:

يقول المبحوث (17)

> أنا في وظيفتي أقوم في خدمة المواطنين، وإذا كان هناك ضغط في العمل أساعد موظفيني، وفي حال أنني تغيبت لسبب ما أعطي صلاحيات للموظفين للقيام بمهامي حتى لا يتوقف العمل، أنا لا أهتم بالكرسي ولا أقبل أن أكون عبداً له، ولا أسمح لنفسي أن أنافق مع الموظفين في الفئة الأعلى مني. أيضاً أنا أحاول أن أساعد الناس قدر الإمكان ضمن معطياتي وصلاحياتي، فمثلاً إذا كان هناك ورقة ناقصة ممكن التواصل مع الجهة ذو العلاقة حتى أستكمل المعاملة، ولا أسمح بتعطيل المعاملة لأشياء خارجة عن المنطق وتدخل في تعقيدات البيروقراطية.

المبحوث (14) "يوجد صراعات كثيرة في المؤسسة وهي تنتقل على المستويات الأخرى، وهذا الجو يؤدي إلى وجود الإشاعات والنميمة وتحريف المعلومات، ولكن أنا كمسؤول أمنع أن تنتقل هذه الصراعات وهذا الجو إلى دائرتي وأتعامل مع موظفيني بشكل منفصل عن ذلك". المبحوث (11) "أحب وظيفتي وأنتمي إليها، القوة في ذاتي وليس الوظيفة وأعطيها أكثر مما تعطيني، القوة من الذات وليس المنصب". المبحوث (5) "أرتبط بوظيفتي وهذا نابع من انتمائي وحبي للوطن، وليس المؤسسة نفسها، هناك ناس يحبوا أن يعطوا لوظيفتهم، ولكن الوضع أكبر منهم ولا يوجد عندهم فرصة للعطاء، لكن إذا أعطيت الفرصة لهم فهناك عطاء بلا حدود".

يوجد الكثير من الموظفين وهم (النسبة الأكبر) الذين عندهم طاقة للعطاء، ويقاومون على مستوى الذات ضمن حيزهم الخاص للمحافظة على ذواتهم المؤمنون بها، وهذا تعبير عن مقاومة، ولكن تأثيرهم محدود على الجهاز البيروقراطي، ويوجد البعض الآخر في حالة من الازدواجية بين لغة المجتمع ولغة البيروقراطية، ويوجد فئة المتحولين في سلوكهم من أجل مصالحهم الخاصة ولا يحكمهم أي مبدأ أو توجه معين. ويوجد الفئة التي تدافع عن الجهاز البيروقراطي بقوة ونسبتها قليلة جداً (1–4%)، حيث رفضت بشدة أي مساس بالجهاز البيروقراطي والذي انعكس في نتائج الاستبيان، فمثلاً 1% رفضوا بشدة أن القيم الاجتماعية في حالة تراجع، و4% رفضوا بشدة أن الاستثناء شيء عادي، و4% رفضوا بشدة أن هناك فصل قوي بين الفئة العليا وباقي الموظفين و3% رفضوا بشدة أن هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات.

5.6.5– تحولات ما قبل وما بعد أوسلو

ارتبطت هذه الإزاحات مع تحولات أوسلو، حيث التوجه نحو الانفتاح والقروض والاقتصاد الحر وتحول نمط الحياة. أصبح هناك نمط معيشي مختلف حيث الاستهلاك والفردانية والسطحية، وزيادة الضغوطات المعيشية على الناس ومَفصلة الحياة على البنوك من أجل العيش ضمن هذا التحول. اقترن ذلك في تحول قيمة الأرض حيث كانت الأرض هي أساس الصراع وهي تعبير عن كرامة الإنسان، وبعد أوسلو تحولت إلى سلعة ولم تعد الفاعل المحوري للصراع، ولم يعد هناك فعل جماعي فلسطيني لانتهاك الاحتلال للأرض.

أدى تطبيق اتفاقية أوسلو إلى إضعاف الانتماء والتضامن الاجتماعي، وهذا الضعف المجتمعي اقترن بالنفاق والازدواجية في السلوك وضعف القيم، حيث إن ما هو باطن مختلف عمّا هو ظاهر، وما يُنشر على الإعلام يتناقض مع ما هو موجود على أرض الواقع. وكان ذلك نتيجة فرض نظام جديد. "عندما يريد أحد أن يفرض عليك فكرة أو حالة والتي أنت ترى أنها ليست "أنت" إنما "هو"، في حال أنك لا تستطيع الرفض نظراً لقوته فإنك تحاول أن تناور بأساليب خفية من أجل عدم المساس بذاتك" (همل، 1982). وهذه هي البيروقراطية هي "العقلانية" التي تم فرضها ضمن هيمنة استعمارية فأخذ المجتمع مسار منحرف لا يعبر عن ذاته لعدم قدرته على التصدي لقوة وهيمنة الجهاز المفروض والمتحكم به، والجهاز يضغط على المؤسسات والمجتمع من خلال تجزئتهم ليتماشوا مع سياقه وشاكلته، فالتجزئة ليست فقط من الخارج إنما من الداخل أيضاً وعلى مستوى الذات. هذا بدوره أوجد النفاق في المجتمع وأصبح صفة ملاصقة له، فحسب توصيف الموظفين للمجتمع: "شعب منافق سحيج وفاقد القيمة

الأخلاقية"، "النفاق وسب الشخص بنفس الوقت"، "انتقاد رأس الهرم والقيادة وعند الاقتراع نقوم بانتخابهم"، "الفاسد بغيض، ولكن محبوب ومدعوم"، "في التفكير شيء وفي التطبيق شيء آخر". لقد أحدثت أوسلو تغييرات في الموظف الفلسطيني وفي المواطن الفلسطيني بشكل عام، من حيث فقدان الأمل في أفق مستقبلي لما هو على أرض الواقع من معطيات. يقول المبحوث (2): لقد تغيرت مع الوظيفة، لقد قُتلت روح المبادرة الوطنية والإبداع ... يوجد فقدان للثقة بين الناس نحتاج إلى سنوات للرجوع إلى مرحلة ما قبل أوسلو حيث استعادة الثقة، نحن بحاجة إلى إعادة تأهيل فكري من جديد....كلنا شركاء في أوسلو ولكن لا يشعر الموظف أنه شريك، ولكن طالما أنا قاعد في مكتبي وآخذ راتب اذاً أنا شريك في النظام، لقد قضيت عمر وشبابي في المؤسسة وقد تساوَقْت مع الفكرة".

إضافة إلى ذلك، أنتج هذا الوضع حالة من الضياع برزت في تعبيرات الموظفين: "شعب تائه ويبحث عن دور"، "بسبب عدم وجود قيادة قادرة على قيادة المجتمع وتحقيق أبسط احتياجاته فهم لا يتبعون مبدأ معين"، "مجتمع معك معك عليك عليك، مجتمع حافظ مش فاهم مجتمع منافق"، "أخاف من سوداوية المستقبل الذي ينتظرنا".

أنتجت البيروقراطية نظام قمعي نتيجة طبيعتها أولاً فهي لا تتماشى مع الديمقراطية ونتيجة الظروف التي نشأت فيها ثانياً، هذا القمع اخترق الفرد كفرد واحد فأصبح لا يقدر التعبير عن نفسه خوفاً على مصالحه. من تعبيرات الموظفين: "التخوين عندما تقول رأيك لأي جهة"، "نستطيع أن نقول عن الاحتلال أو ما يصدر عنه من قرارات، ولكن لا نستطيع نقد ما يقوم به مسؤول في الوزارة"، "مجتمع يتعرض للاحتلال والاقصاء والضغط والاضطهاد ومع ذلك يمارس هذا الاضطهاد على نفسه"، "نحن نشبه الأنظمة العربية – حالة دكتاتورية ثورية على أسوأ نظام عربي".

إن التناقض في اللغة المحلية مع اللغة العقلانية في سياق استعماري يؤدي إلى انقلاب البيروقراطية على ذاتها، وهذا تجلى في تعبيرات الموظفين التي تبين كيف تنقلب البيروقراطية على ذاتها:

"الكل يريد أن يكون مسؤول"، "الذي يكون وطني وصادق ويعمل بجدارة لا يستحق الترقية أما اللامبالي ولا يهتم يصل إلى هدفه بسهوله"، "التقلبات السياسية والمطالبة بالحقوق ووجود محسوبيات لجهة محددة"، "لا يوجد شفافية ولا نزاهة ولا مكافحة فساد كما يدعون بل بالعكس"، "محاربة الفساد والبحث عن الواسطة والمحسوبية"، "العمل على إعداد الدراسات والمراجع ووضع الأهداف مسبقاً والعمل على عكس ذلك"، "تناقض كبير من حيث ما يتكلموا فيه وما يقوموا به"، "الحداثة والرجوع إلى الماضي ... هناك تناقض كبير وحالة عدم اتزان"، "الوظيفة تعني للفرد المكانة والمعلومات والدخل ولكن كوظيفة بعد سنوات عديدة تتحول إلى

عبودية وروتين"، "الأفعال غالباً تكون عكس القيم"، "كلام وآراء المسؤولين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مختلفة تماماً عن الواقع (كأنه شخص آخر)"، "الفرد ينصح الآخرين بأشياء ولا يتحلى بها"، "تناقض كبير على كافة الأصعدة، الإنسان المناسب ليس في المكان المناسب خاصة في المستويات العليا –عكس عكاس بالعامية"، "الناس عايشة مش عايشة"، "مستوى دخل مرتفع واقتصاد يعتمد على المساعدات الخارجية وسوء توزيع الدخل وتأثير الحكم العشائري بالرغم من مستوى التعليم العالي"، "وقوف الناس مع الأشخاص الاكثر قوة ونفوذا ومالاً وإذا ما فقدوها انقلبوا ضدهم"، "طبيعة الناس في منازلهم مختلفة عن طبيعتهم خارج المنزل"، "المجتهد والكسول والمنتج وغير المنتج واحد". "أهلي يخونون أهلي، أهلي كلما وجدوا قلعة هدموها". إنّ تحوّل المجتمع إلى مجتمع الفرد ضمن الجهاز البيروقراطي أدى إلى تقوية الاستعمار، لأن الفرد لا يستطيع أن يُحدث شيئاً، فالمقاومة مقترنه بالجمعية وليس الفردانية. كما أنّ الفردانية تؤدي إلى الانهماك في الذات، ويصبح الاحتلال شيء بعيد عن الذهن والفكر. إنّ الفردانية وما يُقترن بها من أنانية وماديّة يُضعف الجانب الإنساني وذلك مقترن بالنظام الرأسمالي النيوليبرالي، فكلما قويت البيروقراطية أكثر كلما تجردت من الواقع أكثر وأصبحت أكثر لاإنسانية، وأصبح الإنسان أكثر فردانية.

تتجسد هيمنة الاحتلال في السيطرة على الأرض والاقتصاد وزيادة المستوطنات وبعثرة مناطق الضفة الغربية فهي أشبه بكنتونات. وأهم شيء هو السيطرة على المعلومات، وعلى مستوى آخر السيطرة على النفسية الفلسطينية في كيفية ادراكها للمحتل. أدت اتفاقية أوسلو إلى إخراج الواقع عن سياقه، وتحويل الواقع إلى خدمته وسيطرته، وقلب العلاقة حيث أنتجت الخوف على مستوى المجتمع الفلسطيني، وعلى مستوى فردي وعلى مستوى العلاقة مع الاحتلال، وقد أفاد المبحوث (17): كان المستوطنين قبل أوسلو عندما يمروا من هذه المناطق (الضفة الغربية) كانت دائماً ترافقهم دوريات لحمايتهم منا، أما الآن انعكس الحال أصبحنا نحن من نخاف منهم".

تغدو البيروقراطية الفلسطينية مكبلة بمستويات مختلفة من الأطر العامة والتي تعمل بها، تم نفي العلاقة الندية بين المستعمِر والمستعمَر حيث كانت العلاقة على مستوى ندّي من خلال العيش اليومي في صراع. تم الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا الفصل يعني فصل العلاقة اليومية بينهم، بحيث يصبح المستعمَر بعيداً عن وجودية المستعمِر، ويبدأ بالنسيان على المستوى الواقعي واليومي بوجود عدوه، ويبدأ بأخذ منحى مختلف في ادراكه للواقع ولذاته وأفقه المستقبلي. هذا الاحتكاك حل محله الاحتكاك بالوظيفة والبيروقراطية حتى على مستويات التعامل مع الحكومة الإسرائيلية التي فرضت نمط بيروقراطي مؤسسي مع الحكومة الفلسطينية. كان عدم مواجهة العدو هو تحوير في العلاقة وفي شكل البنية الاجتماعية، البنية الاجتماعية التي أدرك

فيها الناس قبل أوسلو أن القمع والظلم هو نتاج هذه العلاقة، وكان مع كل احتكاك يومي وفي كل حدث يتم تأكيد وتذكير واستبطان هذه العلاقة في بناء تضامن اجتماعي وبُعد ثوري، وكل فعل اجتماعي مشتق من هذه العلاقة. يقول المبحوث (1): "لا يوجد تأثير مباشر للاحتلال إلا لفئة معينة من الناس وهم "الوسطاء"، أما باقي الناس يتعاشوا كأن الاحتلال غير موجود يتذكرونه عند المرور من حاجز، حتى أن الأخبار مثل اعتقال فلان أو هدم منزل فلان لم يعد يكترث لها أحد".

أيضاً تم مأسسة العلاقة الهرمية للبيروقراطية الاستعمارية مع وضع السلطة الفلسطينية في مرتبة أدنى الهرم مع تقوية هذا المستوى الدوني. وأصبحت العلاقة تتطبق ضمن ديناميكية العلاقة بين أعلى الهرم وأدنى الهرم، من حيث إدخال وإعطاء البيانات، وتنفيذ الأوامر، والانسجام مع سلوك أعلى، وعدم معرفة شيئاً عن الاحتلال سواء عن مجتمعهم أو عن قراراتهم، في حين كل معلوماتنا لديهم. يقول المبحوث (15): "الاتفاقيات هي التي لم تضفِ على أرض صلبة، ونحن كنا غير قادرين أن نبني مؤسسات حيث تم وضعنا ضمن سقف محدد وتم تطويره وتقويته، وإذا طلب منا أن نرفع رأسنا فكيف يكون ذلك والسقف محدود، وبيروقراطية بنيوية غير قابلة للتطوير، تم عمل مأسسة ضمن إدارة المتاح". يقول المبحوث (3): "إن الجهاز الاداري تطور على مستوى الأساليب والطرق وأصبح أكثر تنظيماً، وهذا غير إيجابي لأنه ثبّت الناس وأعطاهم قوة فيه، فمثلاً موظف قد يكون له قرار وقوة، وهو لا يفهم شيئاً، ولكن تثبت في مكانه".

إنّ المعاملات لا تأخذ حيز وفاعلية بدون تصديق الاحتلال مثل جواز السفر والتصاريح والتحويلات الطبية...الخ، ولا يقبل الاحتلال أي معاملات رسمية عليها شعار الدولة. لقد مر على اتفاقية أوسلو أكثر من 25 عاماً، ودور كبير للمؤسسات المرتبطة معهم هو إدخال بيانات، بيانات لا قيمة لها بدون مصادقة الاحتلال، وبيانات نعطيها لهم نحن، وأي تحولات وظيفية في الجهاز الأمني لا بد من موافقة الاحتلال. عبر موظف قائلاً: "كل شيء في حياتنا مرتبط بالاحتلال الاحتكار والهوية وجرح الكرامة". كانت نسبة إجابات الموظفين على جملة: "إنّ أثر الاحتلال الإسرائيلي هو قوي جداً حيث من الصعب مواجهته" 48% يوافقون و30% يوافقون نوعاً ما و22% لا يوافقون، ونسبة الموافقة عالية جداً حيث إنّ حوالي النصف يوافقون وحوالي الثلث يوافقون نوعاً ما، وهذا يعبر عن مدى الاختراق لنفسية المستعمَر. يوجد علاقة طردية بين إدراك أن البقاء للأقوى وليس الأفضل وصعوبة مواجهة الاحتلال، كما كلما زاد الخوف من المستقبل زاد إدراك صعوبة مواجهة الاحتلال، حيث هذا الخوف مقترن بعدم وجود رؤيا مستقبلية، وكلما شعر الموظف بحاجته للوظيفة لعدم وجود خيارات أخرى زاد ادراكه صعوبة مواجهة الاحتلال. وعلى مستوى آخر، كلما زادت الثقة في النظام السياسي زاد إدراك صعوبة مواجهة الاحتلال، وقد يكون ذلك لأن هذا الادراك مقترن

بالخضوع للنظام القائم (أُنظر ملحق 7(7)). أماً باقي المتغيرات فلا يوجد علاقة لأنه لا يتم ربط البيئة الوظيفية في واقعها المعاش بوجود الاحتلال أي هناك فصل بينهم.

لم يتنبأ الاحتلال بالانتفاضة الأولى بالرغم من الهيمنة القصوى على الفلسطينيين، إلا أنه بعد دمجهم في الجهاز البيروقراطي أصبحت السيطرة والتنبؤ أكثر ضبط ومعرفة، حيث إنه: "بقدر ما يتحول السلوك إلى مؤسسة يصبح من الممكن التنبؤ به، ومن ثم السيطرة عليه.... وتطبق إجراءات قهرية فوراً بطريقة اختيارية (بيرغر ولوكمان 2000 ،87). تم تحويل المجتمع الفلسطيني من فعل جماعي إلى نظام معقلن مهمين عليه من قبل الاستعمار، يعيد انتاج نفسه ويواصل عمله بانتظام... و"أي نظام معقلن/ رشيد ومرتب للموظفين يواصل عمله بانتظام حتى في أيدي العدو" (فيبر 2015، 262).

5.7 – الخلاصة

أعادت البيروقراطية ترتيب مجتمع الموظفين والمجتمع الفلسطيني، تم فرض هذا النظام البيروقراطي، فعدم تبني هذا الخطاب معناه الخروج من المنظومة البيروقراطية، والتي لا يستطيع الفرد الهروب منها أو التصدي لها لأنه لا يوجد أفق آخر، ولاحقاً مع الزمن يصبح جزءاً منها. تم إنشاء سيطرة وهيمنة على مستوى البنية والإجراءات والأفراد، حيث بُنيت البيروقراطية فلا يمكن تحطيمها. إنّ قوة البيروقراطية هي قوة نفسية، قوتها في بناء العقل وطريقة الفكر، وإن ممارستها تنتج العقلية البيروقراطية بمعنى عقلنة الأمور، كما أن مسألة نفي الذات تؤدي إلى أخذ ما تعطيه البيروقراطية من أشياء متعلقة بالذات كتعويض عن مسألة النفي وعلى حساب المجتمع الجمعي، فهي تُحدث تحولاً في الذات نفسها من حيث التحول نحو الأنانية والفردية والحاجة إلى السلطة. لا يمكن للبيروقراطية أن تُنشأ فكر وأيديولوجية، إن البيروقراطية تحدد الأُفق الوجودي في ذاتها.

نشأت هذه البيروقراطية من فراغ بدون وجود تجربة أو تطور اقتصادي تاريخي ولا مستوى واقعي من حيث البنية والإمكانيات، وضمن فقدان الهيمنة والسيادة على الأرض، وعدم وجود اكتفاء ذاتي يعطي المجتمع حيّز خاص به، فانقلبت البيروقراطية على ذاتها حيث تتضخم وتتضخم وتنتهي بلا شيء. تم إضاعة الزمن الفلسطيني، والذي ينعكس على منحنى التطور المجتمعي الفلسطيني فالوقت ضائع على اعتبارات وظيفية وشخصية في المؤسسات. وقت يساهم فيه الموظف ويدافع عنه من أجل بقاءه واستمراريته فالزمن بطيء لا يُحدث تطوراً. لقد هيمنت اللغة البيروقراطية وحلت مكان لغة المجتمع مما أدى إلى وجود حالة من

الفوضى وازدواجية في المعايير، وأدت إلى العيش في المُتخيل الاجتماعي للمناصب والسلطة ومُتخيل الفهم ومُتخيل الدولة نفسها، وهذا التخيل نتاج عدم القدرة على التعايش ضمن اللغتين المتناقضتين: لغة المجتمع ولغة البيروقراطية تحت هيمنة استعمارية، مع فقدان القوة الذاتية.

إن البيروقراطية الفلسطينية نشأت كجهاز تحت هيمنة الجهاز البيروقراطي الاستعماري والجهاز البيروقراطي النيوليبرالي، وأخذت تتطور ضمن طابعها الحتمي بما ينسجم مع البيروقراطيات المهيمنة. اجتاحت البيروقراطية المجتمع الفلسطيني وأدت إلى التحول من الفعل الجمعي الاجتماعي إلى الفعل المؤسساتي، وفرض اللغة البيروقراطية حيث يوجد شكل هرمي محدد وتمايز اداري وخضوع للسلطة التراتبية، ونشوء نمط سلطوي جديد. إن الهرمية هي التي تحدد شكل المؤسسة من حيث شكلها وبنيتها وديناميكية العلاقات الداخلية بها، حيث تفرض الفئة في أعلى الهرم لغة المؤسسة وهي التي تعطيها الطابع العام. ومنذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية تداخلت العلاقات غير الرسمية في تحديد البنية الهرمية واقترن ذلك بتحويل العلاقات نحو الولاء للأشخاص الفاعلين في الجهاز وتبني لغتهم وسلوكهم واحلال ذلك مكان الانتماء للمؤسسة.

أما الفصل فهو العنصر الجوهري في البيروقراطية من أجل تحقيق السيادة والخضوع للنظام، من حيث فصل المؤسسة عن المجتمع، وأيضاً الفصل بين المستويات الإدارية؛ فكلما زاد الفصل كلما كان النظام أكثر مركزية للقرارات، وأكثر رقابة وضبط على المستوى الداخلي، وهذا يؤدي إلى احداث اغتراب عند الموظف نظراً لتحديد حيز ضيق خاص به. كما أن الفصل بين الذات والوظيفة يؤدي إلى انتاج الخوف والانضباط عند الموظف وتحول مرن في سلوكه، والذي ينعكس على ديناميكية العلاقات الداخلية وتحولاتها ضمن هيمنة الفئة العليا. إن أي مساس من الموظف بالجهاز البيروقراطي يؤدي إلى فصله ضمن الآليات المختلفة مثل التهميش أو النقل التعسفي أو فرض التقاعد.

لأن البيروقراطية نشأت في سياق استعماري فإنها تكون في حالة دائمة من الحركة الداخلية من خلال المناورة في كل تفصيلات العمل البيروقراطي من حيث المناورة على النص والمعاملات والقرارات والإجراءات ودور اللجان والتحكم بالصلاحيات والعلاقات السلطوية. تتصف البيروقراطية بالتضخم الوظيفي وما ينتج عن ذلك من زيادة في العمل الإداري على حساب الدور الواقعي للمؤسسة، والتوجه نحو الصراعات الداخلية، كما أن البيروقراطية لا تقبل أي شيء خارج لغتها، وأي ضعف داخلي يتم حله من خلال لغتها ومن خلال التمدد والتوسع.

إن المناورة تعبّر عن الصراعات الداخلية داخل الجهاز البيروقراطي من حيث تداول المعلومات وتحول السلطات وتضخيم أو تحجيم الأعمال أو الأحداث، وتهميش أو رفع الموظف، ويكون ذلك من أجل المحافظة على الذات ضمن طبيعة الجهاز البيروقراطي المهيمن. ومع الزمن تصبح المناورة وما يقترن بها من كذب ونفاق جزء من طبيعة المنظومة البيروقراطية وضرورة لاستمرارها. إن المناورة تعطي المؤسسة طابع المؤقتية حيث التحول في المواقف والآراء والعلاقات والصلاحيات والعلاقات بين الموظفين والتي تعمل على تجريد الزمن من قوته.

إنّ بناء الجهاز البيروقراطي أدى إلى وجود ديناميكية خاصة به من أجل المحافظة على ذاته في ظل تناقضاته الوجودية. وتم تحديد السقف الخاص به من خلال نوعية الأفراد في الفئة العليا من الهرم وهي التي تفرض لغة المؤسسات وطابعها، فكلما كان الإنسان الخطأ في منصب عالٍ كلما ضاق السقف أكثر وأكثر وأخذ بُعد شمولي على مستوى النظام. توحشت البيروقراطية وانعكس هذا التحول في آليات المناورة والمؤقتية والفصل والإزاحة. وأدت إزاحات كثيرة وبطيئة ومنفصلة ضمن وحدات المعاملات وضمن لغة البيروقراطية الفردانية إلى إحداث تحول كبير في المجتمع على المستوى الجمعي، وأدت إلى تحول نتيجة البعد عن الواقع والعيش في المتخيل الاجتماعي كمتخيل الدولة ومتخيل المسميات ومتخيل الفهم، وإزاحة على مستوى الذاكرة الفلسطينية، وعلى مستوى تاريخي ومجتمعي واقتصادي. ولكن بالرغم من الصورة السوداوية للبيروقراطية إلا أنّه يوجد الكثير من الموظفين لديهم مقاومة لهذا الجهاز ضمن محاولتهم للحفاظ على قيمهم وتقديم ما يستطيعون ضمن الحيز الضيق المعطى لهم وهناك جزء منهم يعيشون في حالة من الازدواجية.

6- استخلاصات

لا يمكن فصل البيروقراطية عن النظام الرأسمالي والنيوليبرالي، فالمفاهيم الادارية مستنبطة من النظام الرأسمالي وممارستها تؤكد وتعيد إنتاج مفاهيمها. وعلى نفس المستوى لا يمكن فصل النظام الرأسمالي عن الاستعمار وتحولاته، حيث بدون الاستعمار ما كان للنظام الرأسمالي أن يتطور. تتماشى فكرة البيروقراطية والاستعمار والرأسمالية مع فكرة "الدولة"، حيث نشأت الدولة القومية الأوروبية من خلال الاستعمار، والعنف، والسرقة، والحروب، ونتيجة لتطور النظام الرأسمالي.

الدولة هي محور ضروري من أجل إدارة وتنظيم المجتمع، وتتمحور النظم الداخلية الاقتصادية والإدارية والثقافية في جوهرها. إن الأنظمة العربية فشلت في تحقيق الدولة نظراً لتبني مفهوم الدولة المنبثق من السياق الأوروبي والاستعماري ضمن تطوراته المختلفة ضمن حقبات زمنية متتالية، والمقترنة بالنظام الرأسمالي والإداري والاستعماري والحداثي مع استمرارية الاستعمار (استعمار جديد واستعمار جديد نيوليبرالي). سعت المجتمعات العربية إلى التحرر، ولكن استخدمت المفاهيم الأوروبية من حيث مفهوم الدولة والبيروقراطية والنيوليبرالية والإدارة، حيث تم إعادة الاستعمار على مستوى الداخل.

نشأت وعاشت م.ت.ف في سياق ولادة وتطور وهيمنة الدول العربية، ومنذ نشأتها سعت إلى بناء دولة والذي انعكس على طبيعة النظام الإداري الخاص بها، وقد أثر ذلك على رؤيتها وسلوكها لاحقاً، وقد أخذت تتطور على نمط الدولة العربية. كان الاعتراف بها في السبعينات كممثل شرعي ووحيد وحصولها على الريع المالي قد أدى بها إلى احتكار السلطة، وتطور الجهاز البيروقراطي الذي هيمن على هدفها التحرري. في نهاية الثمانينات ونتيجة للمأزق الذي كانت تعاني منه، بادرت لعملية السلام وكان ذلك من خلال الفئة المحتكرة للسلطة في أعلى الهرم، وليس نتيجة ارادة شعبية وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية أوسلو.

بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، اتصف الجهاز البيروقراطي منذ بدايته بالفوضى وعاش ظروف متذبذبة نظراً لهيمنة الاحتلال وانزياحه عن الاتفاقية ودخول مبادرات ومفاوضات طويلة، مما جعل الوضع القائم معلق لفترة زمنية طويلة بدون حل. بدأت اللغة البيروقراطية تتصادم مع لغة المجتمع مع وجود توجه ووعي ثوري للاحتلال نشأ مع التجربة التاريخية للانتفاضة الأولى، ولذلك لم يمض بضع سنوات على توقيع اتفاقية أوسلو حتى حدثت الانتفاضة الثانية وقام الاحتلال بتدمير المؤسسات. هذه الانتفاضة ورجوع فكرة المقاومة على الساحة كانت تعتبر خطر وجودي على الجهاز، لأنه في اللحظة التي ولد فيها بدأ

يصارع لإثبات ذاته وتطور وجوده، طبعاً بدعم من الخارج مقترن بتحولات من الداخل، فكان لا بد من تدخل قوي لإحياء الجهاز وإنشاء واقع جديد.

في نهاية الانتفاضة وضمن تدخل ودعم دولي وفرض سلطة ووظيفة سلام فياض من البنك الدولي، عمل فياض على تنظيم وتقوية الجهاز البيروقراطي ومحاولة احتواء الجميع بداخله، وتبني النظام النيوليبرالي ضمن التوجه نحو "الدولة النيوليبرالية"، محولاً المجتمع من فعل اجتماعي إلى فعل عقلاني. أنشأ مجتمع جديد وثقافة جديدة ولغة جديدة، أنشأ الشخصية البيروقراطية وموظفيها، وفرض نظام جديد لممارسة القوة. بعد ذلك أخذ الجهاز البيروقراطي يتجه نحو ذاته وتنظيم داخلي لقوة السقف الذي بني عليه الجهاز، مع تقوية الفئة الحاكمة في أعلى الهرم. توحش الجهاز البيروقراطي وأصبح هدفه الحفاظ على ذاته، ضمن كل المعطيات المحيطة وضمن هيمنة أكبر للاحتلال. اقترن تطور البيروقراطية الفلسطينية مع تطور البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية، أصبحت الضفة الغربية تحت سيطرة استعمارية مزدوجة؛ استيطان استعماري واستعمار جديد نيوليبرالي.

نشأت بيروقراطية فلسطينية تختلف عما طرحه ماكس فيبر، فبيروقراطية فيبر تتصف بالسيادة القانونية، وبشكل هرمي تعتمد التراتبية فيه على الكفاءة المهنية، والفصل بين الدولة والأفراد ورفع الشخصنة عن تسيير العمل الوظيفي، ووجود أهداف واضحة، وهي ليست ملكية خاصة، وتحقيق الأهداف بفاعلية، والضبط والرقابة والسيطرة، ومطابقة بين الشرعية والقانونية.

في حين نشأت البيروقراطية الفلسطينية بنمط خاص بها، حيث أخذت نمط اقطاعي، والتشكيل الهرمي يعتمد بشكل كبير على العلاقات، وعدم وجود أهداف واضحة، والوسيلة تهيمن على الغاية، واختراق الشخصنة لتسيير العمل الوظيفي، وتعتبر ملكية، وضبط وسيطرة من الأفراد الذي يتحكمون بالجهاز البيروقراطي، ووجود السيادة القانونية والتقليدية (الحزب والعائلة والتحيزات المناطقية)، وتضاد بين الشرعية والقانونية.

أسست اتفاقية أوسلو لبيروقراطية استعمارية من خلال احداث تحول في البنية السياسية وفرض الحكم غير المباشر والتحكم في الضرائب والتعامل مع الفئة الحاكمة، وقد أنتجت واقع بيروقراطي استعماري تتطور من أدوات بسيطة إلى أدوات منظمة وقمعية، مثل تطور المعابر، وتطور المستوطنات وتطور علاقاتي مع أجهزة السلطة. تم مفصلة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية على النظام الاستيطاني الاستعماري الذي سيطر على الموارد والمصادر والحيز مع استمرارية الاستيطان وتوسعه. إن الواقع الذي فرضته اتفاقية أوسلو يعبر عن شبح وجوهر الاتفاقية، حيث البيروقراطية أصبحت مسألة وجودية وليست إدارية، وأصبحت

الوسيلة تسيطر على الغاية. أدى ذلك إلى اختراق المجتمع الفلسطيني من خلال إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والتقوقع على الحيز المحدد.

هيمنت البيروقراطية النيوليبرالية على المجتمع من خلال دمج الضفة الغربية في النظام النيوليبرالي. أدى النظام النيوليبرالي إلى احداث تحولات في البنية الاقتصادية حيث خصخصة العام والتوجه نحو صفات "الدولة النيوليبرالية". حيث تجريد الدولة من دورها الاجتماعي وخصخصة العام وإعطاء قوة للجهاز الأمني في فرض النظام. أدى ذلك إلى إعطاء قوة وهيمنة للبنوك من حيث المراقبة والتحكم برأسمال وتحفيز الاستهلاك. أدت خصخصة العام إلى احداث تحول طبقي في المجتمع حيث فئة قليلة تسيطر على نسبة كبير من رأسمال والتي أخذت قوة في المجتمع من خلال قوة رأسمال وأصبح لها تأثير على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي، وقوة في فرض نمطها الخاص على المجتمع.

أدى النظام النيوليبرالي إلى توجيه المجتمع نحو الفردانية والاستهلاك والمادية وإدارة مجتمع المخاطرة (اللايقين) مما أدى إلى احداث تحولات في البنية الثقافية والاجتماعية في المجتمع حيث هيمنة الخاص على العام، وتداخل القطاع العام مع القطاع الخاص، وإعادة تعريف الأدوار الجندرية، وضعف المنظومة القيمية، وتضاد في العلاقات الاجتماعية، والمؤقتية وعدم الإحساس بالزمن، والعيش على قيمة الرموز، وتداخل المستوى المحلي مع العالمي، وإعادة تشكيل الهرمية الاجتماعية.

تم إدارة الضفة الغربية من خلال ثلاثة مستويات من البيروقراطيات المتداخلة والمتشابكة في الضفة الغربية في مرحلة ما بعد أوسلو، هذه المستويات:

أولاً: البيروقراطية الاستعمارية وكانت النتيجة أنها عملت على إدارة المستعمَر واخضاعه للنظام المقنن، من خلال تحولات بطيئة وجزئية ومنفصلة ودقيقة على النظام وعلى مدار فترة زمنية طويلة، بحيث لا يشعر بها المستعمَر ويدركها مع الزمن على أنها شي عادي ويتكيف ويعيش معها. وهي بيروقراطية عنصرية تُذوّب كل سلوك أو حدث أو قرار في ذاتها، تحت فكرة الأمن وقرارات الدولة والاحتياجات الأمنية والقانون؛ بيروقراطية تُجزّء الحقول المختلفة وتُجزء الآليات داخل كل حقل، وهي مراوغة استثنائية لا يوجد نمط معيّن يحكمها، وهي مُناوِرة ومؤقتية ومراحلية وتُؤسس لعلاقات هرمية من حيث إصدار الأوامر وتنفيذها.

ثانياً: البيروقراطية النيوليبرالية والتي أدت إلى تدعيم ما فرضته اتفاقية أوسلو كمحاولة لفصل الوضع الداخلي عن هيمنة الاحتلال، من خلال تدعيم الثقافة النيوليبرالية من مادية واستهلاك والشعور بالخوف، وتوجيه المجتمع نحو الفردانية، حيث يسعى فيه الفرد إلى الخلاص الذاتي من كل المؤثرات المحيطة. هذه الثقافة أدت إلى تجريد الثقافة المحلية منتجة الفرد المجرد،

وقد آلت هذه الثقافة إلى هيمنة البيروقراطية النيوليبرالية حيث شرعنة الصراعات الداخلية على مستوى الصراع بين حركة حماس وحركة فتح، والصراعات داخل حركة فتح، والصراعات بين الموظفين والصراعات بين الجماعات وصراعات بين الأفراد. أصبحت العلاقات غير الرسمية تتداخل مع العلاقات الرسمية ويتداخل المجرد مع اللامجرد، لذلك أصبح أداء المؤسسات وسائطي مع تشكّل جماعات مختلفة متصارعة. أيضاً اقترن ذلك بالعيش بالمتخيل الاجتماعي، نظراً لقوة الجهاز وتشكله حسب التدخلات الخارجية، التخيل الذي نتج من العجز في التعامل مع حقيقة الواقع وفي التصدي لهيمنة الجهاز البيروقراطي ونفي الذات، فالتخيل أصبح من مستوى متخيل الدولة إلى متخيل الفرد لذاته وكل المستويات ما بينهما. أما على مستوى الخارج فعمل على دعم المؤسسات وتقويتها ضمن رؤيته ومنظومته الفكرية محاولاً إحداث فصل عن "فكرة المقاومة"، محدداً دوره على بناء المؤسسات والمجتمع وإحداث التنمية وتمكين المجتمع مركزاً على فكرة "الأمن" ونبذ العنف مع تجريد المجتمع الفلسطيني من قوته السياسية.

ثالثاً: البيروقراطية الفلسطينية والتي تمثّلت في كيفية انعكاس البيروقراطية الاستعمارية والبيروقراطية النيوليبرالية على البنية الداخلية للمؤسسات الفلسطينية. إن العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر هي علاقة معقدة من حيث نبذ المستعمِر وإعادة إنتاج لغته في نفس الوقت، تم إعادة اللغة البيروقراطية للاحتلال حيث يفرض المستوى الأعلى لغته على المستوى الأدنى، وقد تجسد ذلك من خلال المستويات التالية:

الهرمية وعلاقات القوى: عملت البيروقراطية على إنتاج تراتب اجتماعي من خلال المستويات الادارية وفرض اللغة البيروقراطية، مع فرض الخضوع لذلك التراتب الاداري، مع وجود الأشخاص غير المناسبين للمناصب والذين ضيقوا قوة ووجودية المؤسسة وفرضوا سقوفهم، وهذا السقف مع الزمن يضيق أكثر فأكثر من خلال البحث عن الولاء وليس البناء، وقد أدى هذا النظام إلى تداخل العلاقات الرسمية مع اللارسمية.

المؤقتية: العلاقات مؤقتية، والتحركات مؤقتية، والادراك مؤقتي، والاهتمام مؤقتي، والمواقف مؤقتية. إن صفة المؤقتية وضمن تكرارها وتبنيها على مرحلة طويلة من الزمن، تهدم ما قبل وما بعد، حيث تعمل قطيعة مع الماضي، وقطيعة مع المستقبل فلا يصبح هناك رؤيا واضحة.

الفصل: أما عن مستويات الفصل فهي فصل بين المستويات الادارية وتحديداً العليا والدنيا، فصل الذات عن الواقع الوظيفي، فصل الخبرة عن التحولات الصراعية، فصل الفرد عن الجماعة، فصل المعاملات، فصل المؤسسة عن الواقع وفصل الذات عن إنتاج المعنى الاجتماعي.

المناورة: لأن النظام متناقض، ولأن الشعب أصبح متمفصل على هذا الجهاز البيروقراطي، فلا يمكن للبيروقراطية أن تعيش بدون وجود مناورة وخداع، وأحياناً تكون المناورة لهدف شخصي أو جماعي، وأحياناً المناورة تكون للاشيء، فمن قوة هيمنتها أصبحت صفة متجذرة في البيروقراطية الفلسطينية، وهي أيضاً تجسد الصراعات الداخلية داخل المؤسسات الحكومية.

الإزاحة: تجسدت الإزاحة على كل المستويات وعلى تراكمات إزاحية بسيطة جداً، ولكن على مدار الزمن أصبحت إزاحة واضحة لجوهرانية الأشياء؛ الإزاحة عن الذات، والإزاحة عن المجتمع، والإزاحة عن المعايير الوطنية، والإزاحة عن الذاكرة الفلسطينية، والإزاحة عن الواقع الحقيقي من خلال العيش في المتخيل الاجتماعي حيث عيش متخيل الدولة والمسميات الوظيفية ومتخيل الفهم ومتخيل الفرد لذاته.

اجتاحت البيروقراطية المتعددة الأبعاد المجتمع الفلسطيني بقوة وأدت إلى بناء واقع اجتماعي معقد، حيث الخضوع للأجهزة البيروقراطية وصعوبة إيجاد آفاق أخرى. وقد نمت البيروقراطية عبر الزمن ضمن طابعها الحتمي وقد توحشت ضمن طابعها الخاص، وأخذت تصارع لفرض ذاتها في بيئة ينتابها الضعف الشديد، وأخذت دور يتنافى مع دورها المفترض وهو إدارة الدولة وتحقيق السيادة، فلا يوجد سيادة ولم تولد الدولة والمقترنة بالبيروقراطية. وطالما أنها بنيت وأخذت تتطور بنمط معاكس لطبيعتها وبنت علاقات سلطوية من الصعب تحطيمها فقد فرضت هيمنتها وقوتها ضمن شكلها المشوه، حيث هيمنة الوسيلة على الغاية، وفقدان لقوتها وفاعليتها، وتداخل العلاقات الرسمية مع اللارسمية.

بنت البيروقراطية الفلسطينية نظام جديد من علاقات السلطة بحيث من الصعب تحطيمها. أدت إلى بناء نظام طبقي أخذ يتطور مع تطور البيروقراطية مع تهميش أو تحويل في دور الطبقة الوسطى التي جُردت من قوتها، وقد أخذ هذا النظام الطابع التسلطي وأصبح الخضوع للنظام البيروقراطي المقنن والذي فرض الطابع الفردي، وكان ذلك على حساب التكافل والتكامل الاجتماعي والتجربة الجمعية مما أدى إلى الدخول في واقع استعماري أكثر عمقاً وتعقيداً.

تم وضع الضفة الغربية في ثلاثة أقفاص حديدية بيروقراطية متداخلة، بيروقراطية الاحتلال، والبيروقراطية النيوليبرالية، أما البيروقراطية الفلسطينية فقد انقلبت على ذاتها وساهمت في إنتاج واقع استعماري داخلي من حيث الانهماك في الوظائفية

والمراتب والعلاوات والسلطة. تم بناء نظام بيروقراطي متين وعميق، هذا النظام أخذ يصارع من أجل استمراريته ووجوده، محاولاً امتصاص كل التناقضات ضمن بنيته وآلياته. لقد ذاب الاستعمار في أشباح البيروقراطيات الثلاث. وأصبح النظام البيروقراطي يحاول إعادة تشكيل ذاته ضمن الهيمنة الاستعمارية المزدوجة؛ الاستيطان الاستعماري والاستعمار الجديد النيوليبرالي.

الدراسات السابقة

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى في محاولة ربط البيروقراطية مع إشكالية الدولة، الا أن هذه الدراسة ربطت البيروقراطية مع إشكالية الدولة مع إشكالية الاستعمار مع الإدارة البيروقراطية وجميعهم مفاهيم متدخلة ومرتبطة بالسياق التاريخي الأوروبي. أما البيروقراطية الاستعمارية فإنها تتشابه مع دراسات يائيل بردا، الا أن هذه الدراسة انطلقت من الاتفاقية التي أسست لواقع جديد في حين دراسات بردا ربطت البيروقراطية الاستعمارية بمفهوم المواطنة، والحداثة، والتحولات الدولية، وغيرها. كما أنه تم استخدام البيروقراطية الاستعمارية لفهم الديناميكيات الداخلية للبيروقراطية الفلسطينية ضمن العلاقة الاستعمارية التاريخية. أيضاً تم عمل دراسة عملية عن البيروقراطية النيوليبرالية وهو مفهوم جديد نسبياً، وكما استُخدمت البيروقراطية النيوليبرالية في فهم ديناميكيات عمل البيروقراطية الفلسطينية.

الإنجازات النظرية

ناقشت وطورت الأطروحة مقترحات نظرية منذ بدايتها حتى نهايتها. كانت المساهمة الأساسية في وضع هيكل نظري والكشف عن الممارسة البيروقراطية المعاصرة والمواقف الناتجة عنها من خلال تجاوز الأعمال الكلاسيكية للبيروقراطية كما طرحها ماكس فيبر ومن بعده، والاستناد الى منظرين معاصرين وتحديداً رالف همل وبياترس هيبو. هذا المزيج من التحليلات مع الاستناد إلى الأعمال الكلاسيكية الأخرى من القرن الماضي، ومن خلال مراجعة الأدبيات والاسهامات المعرفية المختلفة والبحث العملي والميداني، أدى – ومن الممكن لأول مرة – الى الكشف عن شكل معين للبيروقراطية يصف ويعبّر عن الممارسة البيروقراطية للسلطة الوطنية الفلسطينية على مدى ثلاثين عاماً منذ نشوئها وحتى الآن، وهذا بحد ذاته مساهمة كبيرة في عملية

تحديث وتقوية النموذج النظري، حيث الكشف عن هذه الممارسات والتي تجمع بين الممارسات الاستعمارية والنيوليبرالية، والتي تعبر عن نموذج خاص يصف هذه البيروقراطية من خلال تطوير عملية الفهم لهذا النموذج من الجانب الجديد للحكم ونقده.

تم توضيح وتعزيز المفاهيم وعلاقاتها المتداخلة من خلال الرسوم التوضيحية والرسوم البيانية والتي وضحت وأثْرت النص المكتوب. وهي جميعها توضح طريقة عمل هذا النموذج الأصلي ودورها في فهم النظام العام، مما يجعلها واضحة ومفهومة للدارسين عن السياسة البيروقراطية.

كشفت الأطروحة عن الممارسات لهذا الشكل من السلوك البيروقراطي ومواقفه المختلفة، والمتجذرة في البنية التركيبية والمتداخلة للاستعمار والنيوليبرالية. يأتي وصف هذا السلوك من داخل المؤسسة قيد الدراسة، مما يجعل ذلك أكثر تأثيراً لأنه– كما تم توضيحه– هناك تناقض بين الخطاب الرسمي والواقع الحقيقي، وهناك حالة اغتراب بين الفئة في أعلى الهرم والفئات الأدنى منها، حيث أغلبية الموظفين من فئة الموظفين التابعين والذي تبين من خلال الاستطلاع على توجهات الموظفين والمقابلات المعمقة من جميع مستويات الهرم الإداري.

هناك حاجة الى مزيد من البحث والكتابة فيما يتعلق بحالات أخرى مماثلة في العالم الحديث والمعاصر، ومقارنتها في الحالة الفلسطينية، والتي تجعل امكانية ترسيخ أو تعديل بناء هذه الرسالة. بعض الخصائص الأساسية التي تم اقتراحها مبنية على العمل الميداني وهي الهرمية وعلاقات القوى والفصل والمناورة والمؤقتية والازاحة. وقد تنطبق هذه المفاهيم على حالات أخرى بشكل كلي أو جزئي وربما يكون هناك عوامل أو أبعاد لم يتم اكتشافها بعد، والتي قد تؤكد أو تعدل أو تربك افتراضاتنا النظرية، وقد يظل منحى الرسالة يأخذ شكل بهذا الاتجاه أو اتجاه أخر وهذا ما يمكن أن تبينه الدراسات المستقبلية.

وضعت الأطروحة أول نقطة انطلاق نظرية للإجابة على الأسئلة المختلفة، وهنا ينبغي وكما يأمل المرء– أن يحفز الباحثين في المستقبل على دراسة أمثلة أخرى قابلة للمقارنة للمنظمات والممارسات البيروقراطية النيوليبرالية والاستعمارية وما بعد استعمارية. لأسباب زمانية ومكانية، لم تتمكن الباحثة من اقتراح مواضيع متخصصة مثل هذه الحالات المماثلة، على الرغم من أنها تبدو بديهية. ومع ذلك نأمل ونتوقع أن يكون هناك دوافع للباحثين الآخرين للبحث عن أمثلة في العالم العربي وأماكن أخرى ووضعها جنباً الى جنب مع الحالة الفلسطينية. من أجل استكمال رؤيتنا النظرية من خلال تعديلها وتقديم رؤية متعددة الأبعاد تضيف للنظرية عمقاً وثراء.

الدراسات المستقبلية

إن هذه الدراسة قد درست البيروقراطية على المؤسسات الحكومية المدنية في الضفة الغربية، ويمكن للبحوث المستقبلية أن تتناول البيروقراطية في المؤسسات العسكرية والتي تختلف عن المؤسسات المدنية نظراً لدورها في المحافظة على الوضع القائم الذي انتجته اتفاقية أوسلو، إضافة إلى التدخلات الأمريكية في توجيه وتطوير هذا القطاع.

أيضاً في السياق النيوليبرالي وما آل اليه من انشاء فئة مالكة لرأس المال مع وجود مصالح مشتركة بينها وبين الدولة، فيمكن دراسة البيروقراطية من خلال معرفة قوة التداخل وطبيعة الاندماج بينهم وفي حالات أخرى الصراعات فيما بينهم، ومدى تأثير تلك الفئة على طبيعة تشكل البيروقراطية الفلسطينية في السياق النيوليبرالي. كما يمكن دراسة البيروقراطية الفلسطينية من خلال علاقتها مع الجمهور من حيث تقديم الخدمات ودور الشبكات الاجتماعية في التأثير على الأداء البيروقراطي. وأيضاً ممكن دراسة العلاقات غير الرسمية وكيفية تشكل الشبكات الاجتماعية ضمن علاقتها بالجهاز البيروقراطي الفلسطيني.

على مستوى أخر يمكن دراسة البيروقراطية الاستعمارية للاحتلال وعلاقتها مع القطاع الخاص وقوة الهيمنة الاقتصادية للاحتلال من خلال اختراق الضفة الغربية على مستوى مؤسسات وأفراد، ومدى تأثير ذلك على العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

يمكن دراسة البيروقراطية من ناحية قانونية إدارية ضمن السياق التاريخي للتحولات الإدارية، لقد تأثرت فلسطين بعدة منظومات قانونية؛ منها البريطانية والأردنية والمصرية وقوانين الإدارة المدنية (أثناء حكمها للضفة الغربية وما زالت) والقوانين التي أقرها المجلس التشريعي الفلسطيني، وجميعها أثرت على الطابع الإداري الحالي في الضفة الغربية، لأن هناك الكثير من القوانين ما زالت قائمة حتى الآن.

أما على مستوى دراسات مقارنة، تتشابه حالة فلسطين مع حالة جنوب افريقيا، فقد مرت جنوب افريقيا بنمط متشابه من حيث التأسيس للحكم غير المباشر وإعطاء حكم ذاتي تحت نظام الأبهارتايد، وبعد انهيار هذا النظام والدخول في عملية السلام بين السكان الأصليين السود والحكومة البيضاء (البوير)، تم فرض الاندماج في النظام النيوليبرالي ضمن تدخلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع تجريد الدولة من قوتها. هذا يفتح المجال لدراسات مستقبلية للمقارنة البيروقراطية الفلسطينية مع

بيروقراطية جنوب أفريقيا حيث تتشابهان في السياق وكلاهما ما زالتا تحت استيطان استعماري، كما تم دمجهم في النظام النيوليبرالي.

يتشابه وضع فلسطين الداخلي الخاص مع الدول العربية والتي هي تحت النظام الاستعماري النيوليبرالي، حيث التدخل الخارجي في شؤون الدولة وفرض المفاهيم المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لا يمكن فصل السياق الفلسطيني عن السياق العربي العام؛ لأنها متشابكة مع التاريخ الفلسطيني، وتأثر م.ت.ف بالسياق التاريخي العربي. وعلى مستوى آخر وجودية إسرائيل في الشرق الأوسط كدولة قوية وتأثيراتها على المنطقة. هذا يعطي مجالاً لدراسات مقارنة بين ديناميكية عمل المؤسسات الحكومية في الدول العربية مع الديناميكية الداخلية للمؤسسات الحكومية الفلسطينية.

على مستوى مفاهيمي يوجد إشكالية في فكرة الإدارة وفكرة الدولة، يمكن عمل دراسات تاريخية عن طبيعة الدولة قبل تشكل الدولة القومية الأوروبية، وأيضاً عن النمط الإداري قبل هيمنة نمط الإدارة الخاص والذي اشتقت مفاهيمها من النيوليبرالية. هذا يعطي تصور عن إمكانية التحرر من المفاهيم الاستعمارية ومحاولة بناء مفاهيم جديدة.

7- التأطير النظري- التجربة البيروقراطية في القطاع العام الحكومي في السياق الاستعماري

هذا الإطار النظري يفسر حالة خاصة من البيروقراطية، وهي البيروقراطية التي تولد وتنمو وتتطور ضمن سياق وهيمنة استعمارية. وهذه الهيمنة الاستعمارية تكون على مستوى السياق التاريخي وعلى مستوى الواقع المعاش مما يجعل البيروقراطية تنشأ من فراغ، من حيث فقدان المستعمَرين السيادة والقوة والخبرة الإدارية، وتحديد دورهم في إدارة شؤونهم الخاصة، وعدم المساس بالسلطة الاستعمارية وما قد يؤثر على أمنها وهيمنتها. هذه البيروقراطية قد تتجسد من خلال الحكم غير المباشر حيث إعطاء حكم ذاتي للمستعمرين لإدارة شؤونهم الخاصة، وفصل المستعمِر عن المستعمَر، وهيمنة المستعمِر على الحيز والزمن، والاقتصاد، والحدود، والمعلومات.

إن نشوء البيروقراطية من فراغ بمعنى فقدانها للتطور التاريخي الاقتصادي الخاص بها، وفقدان المعطيات اللازمة لها من حيث وجود حيز ومصادر وقوة عسكرية؛ تجعل البيروقراطية تعمل من لا شيء، فهدف البيروقراطية إدارة الدولة بمعطياتها الاقتصادية، والسياسية وقوتها العلمية والتقنية. كل ذلك يجعل البيروقراطية كجهاز وطبيعة، لها نمطها الخاص أن تنقلب على ذاتها، فهي أشبه بالكائن الحي الذي يولد وينمو ويصارع من أجل الحفاظ على وجوديته ضمن البيئة التي نشأ فيها.

يتجسد ذلك في تضخيم الواقع، وتقسيم كل شيء إلى سلاسل من الانقسامات التي لا تنتهي، والمناورة، والفصل المتعدد الأبعاد بما فيها إحداث فصل ذاتي عند المستعمَر؛ ذلك يؤدي إلى احداث تغيرات دقيقة -ولكن منفصلة عن بعضها-على الواقع الاجتماعي والسياسي للمستعمَرين، والتي تحدث كل يوم على شكل تغييرات غير مرئية ولفترة زمنية، والتي تجعل التحول الكبير في مجتمع المستعمَرين يبدو عادياً. تهيمن البيروقراطية على المجتمع من خلال إحلال البيروقراطية مكان المجتمع، أي إحلال نظام مكان نظام اجتماعي آخر مختلف في لغته وقوانينه وعلاقاته حيث تختلف لغة المجتمع عن لغة البيروقراطية، مما ينشأ عن ذلك حالة من التناقضات والتضادات في المجتمع، والذي ينشأ عنه نظام قمعي من أجل التعامل مع تلك التناقضات، ويكون ذلك على حساب وجودية المستعمَر.

تؤدي البيروقراطية إلى تجريد المجتمع من الجمعية والتعاونية وتحويله نحو الفردانية، وتقسيم المجتمع ضمن إطار "حالات" تأخذ حقوقها من خلال المؤسسات، ومن خلال تقديم المعاملة والمصادقة عليها ومرورها في الإجراءات البيروقراطية. هذا التجريد يضعف مفاهيم الحرية والعدالة والتعاون والمساواة، وحتى إن طُرِحت فهي تُطرح ضمن إطار ولغة البيروقراطية المجردة.

إنّ أي موظف دخل الجهاز البيروقراطي يصبح جزء منه ويسعى دائماً إلى السيطرة والاستفادة منه ما أمكن، حيث يعيش الموظف الوظيفة ويتبنى لغتها البيروقراطية التي تحل مكان التواصل من حيث العمل ضمن إطار القوانين والصلاحيات ومصلحة العمل. وعلى المستوى السياسي تسيطر الفئة العليا من الهرم على المؤسسة، مع التوجه نحو الطابع القمعي المستبد.

إنّ هذا النظام يُحدث تناقضات حادة في ظل أن المؤسسات تسلك سلوك دولة وهي في الحقيقة ليست دولة أو دولة تجردت من دورها الاجتماعي، مؤسسات تسلك بمستوى منفصل عن الاستعمار وهو المسيطر على البيئة والسياق التي تعمل به. هذه التناقضات تنعكس على المجتمع، وتتجسد على مستوى الفهم وتحول السلوك والمفاهيم، فلا يوجد معايير واضحة تحكم الواقع الاجتماعي.

تتميز لغة البيروقراطية بأنها لغة مفروضة ولا ترتبط بأشخاص وإنما في وحدات ومناصب وصلاحيات وحالات، وهي تعبّر عن العقلانية التي تسيطر على العملية الادارية وليس الأفراد، وهي لا تُعنْى بالشخص وإنما بالوظيفة نفسها، فإذا ذهب شخص يحل مكانه شخص آخر، حتى لو كان في أعلى مرتبة، لذلك يتحول الأشخاص وتتبدل الوظائف والمناصب ويبقى النظام البيروقراطي، وعلى مستوى آخر يتعامل الموظف ضمن المنظومة على أنه فرد ويكون في حالة سعي دائم لمصلحته المادية والتثبت في الجهاز البيروقراطي وليس العكس وهو مقترن بالجهاز والعلاقات الداخلية الخاصة به، كما أن لغة البيروقراطية تتنافى مع اللغة الجمعية لأنها تهدد كيانها ووجودها، لذلك في السياق الاستعماري أي تهديد لوجودية المستعمِر، يتم حلّه بتغيير الأفراد في أعلى الهرم الإداري مع بقاء النظام البيروقراطي.

إن لغة البيروقراطية هي لغة مجردة قادرة على التخفي من خلال القوانين والإجراءات وهي تخفي المساءلة الوجودية الخاصة بها. وهي مهيمنة متجردة حتى من الأشخاص القائمين عليها، وهذه اللغة تُفرَض من حيث العلاقات الهرمية من أعلى إلى أسفل أو من خلال علاقة المؤسسة مع الجمهور. ينشأ تضاد بين لغة البيروقراطية ولغة المجتمع، فلغة البيروقراطية لغة متشابهة وهي في اتجاه واحد وهي تنفيذية ولاشخصية، في حين لغة المجتمع هي قصدية وتفاعلية وسببية وتأخذ الذات قوة ومركز فيها، فهي ذات فاعلة. وعندما تنشأ وتتطور البيروقراطية فإنها تحد من تطور التجربة المجتمعية لأنها لغة مجردة وعقلانية وتخضع للتسلسل الإداري والخضوع للنظام، كما تتركز التجربة الجمعية في التصدي لهيمنة الجهاز، وليس في احداث تطور ذاتي.

يسعى الموظف كفرد إلى التدرج في سلم الترقية الهرمي فالتوجه دائماً يكون نحو الأعلى، لذلك يحاول كل شخص أن يكون له سلطته وحيزه الخاص. وعندما تهيمن الفردانية يهيمن طابعها حيث الأنانية وتعظيم الذات والتوجه نحو المادية والانهماك في الذات أكثر وأكثر. كلما اتجه الموظف إلى أعلى أصبح أكثر ارتباطاً واندماجاً في الجهاز البيروقراطي ودفاعاً عنه لأن الفئة في أعلى الهرم لها الدور الأكبر في فرض اللغة البيروقراطية والمحافظة على طبيعة النظام واستمراريته. وهذا يُحدث تمايز بين الفئة العليا والفئات الأخرى في كيفية إدراك النظام البيروقراطي وقوة الاندماج به والدفاع عنه.

إن لغة البيروقراطية هي "لغة المعاملة" في تقديمها وتصديقها، أي شيء فيه تعقيد يزداد تعقيداً عندما يتم تقسيمه على عدة وحدات، تصبح المعاملة منوطة بمرورها بمراحل مختلفة ضمن العلاقات الوظيفية الخاصة بها. هي تتعامل مع أوراق، فأي شخص يوّقع على الورقة يقر على مصداقيتها ضمن مسؤوليته الذاتية والمتشابكة مع الجهاز البيروقراطي. وهي تتعامل مع معاملات مطالبة وتصديق واستلام أوراق رسمية قانونية وتجارية وبنكية واجتماعية وصحية حسب طبيعة المعاملة. وإذا خصت المعاملة عدة أشخاص فإنه يتم عمل نسخ بعددهم مع بيان مكان النسخة الأصلية، فكل شخص تُفصل معاملته كوحدة واحدة. وتهيمن اللغة البيروقراطية في التعامل اليومي بين الموظفين حيث التأكيد على الكتابة والتوثيق والتسلسل الإداري والمثول إلى القواعد والإجراءات. تتصف لغة البيروقراطية بأنها لا تقبل بأي شيء إلا من خلال لغتها، ويتم معالجة الضعف البيروقراطي من خلال أنظمة ودوائر بيروقراطية والتي تزيد التعقيدات الإدارية في المجتمع، فالضعف في المؤسسات يعزو إلى نقص في المعرفة والكفاءات والإدارة والفعالية وعدم وجود الشفافية، فأي ضعف أو أي نقد في البيروقراطية يرجع إلى ذاتها وإلى لغتها.

إن هيمنة اللغة البيروقراطية تؤول إلى التحول من النقد والتطور الذاتي المجتمعي إلى فعل الدور المؤسساتي: حيث تخضع المؤسسات لتراتب إداري وموظفين وساعات عمل وخطة وإستراتيجية، فإصلاح المجتمع وتطويره وحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومكافحة الفساد والدعم الاستثماري والوعي المجتمعي ومكافحة العنف... الخ، كل ذلك لا يتم إلا من خلال المؤسسات، مع انشاء واقع مختلف من العلاقات السلطوية وديناميكية عملها والمقترنة بطبيعة الجهاز البيروقراطي.

إن ديناميكية عمل الجهاز البيروقراطي تتصف بما يلي:

1- الهرمية وعلاقات القوى

إن الهرمية هي العنصر الجوهري في تشكل المؤسسة، وهي التي تحدد العلاقات وتشرعنها وتقوّيها. ويتم شرعنة العلاقات من خلال الوظائف والمناصب العليا. إنّ حيّز كبير من طريقة بناء العلاقات الهرمية يتم استنباطها من العلاقات المجتمعية على

مستوى مناطقي أو حزبي أو عائلي ... الخ، حيث تولد الهرمية غير الرسمية مع ولادة وتطور الهرمية الرسمية، والاعتماد على العلاقات والمحسوبيات وموقع الفرد في الحزب أو العائلة أو القبيلة ... الخ، وليس على أساس المعرفة والتي تعتبر الأساس في تمايز المستويات في الهيكل الهرمي. يقترن هذا النمط في وضع وفرض أشخاص غير مؤهلين في مناصب عليا مما يُعمّق ضعف النظام لأنهم يمتلكون سلطة تتجسد في طاعة الموظفين لهم حسب التسلسل الوظيفي وهو تعبير عن شكل ونظام المؤسسة، وهذا يؤدي إلى احداث فوضى في عملية التوظيف، وإعطاء المناصب للموظفين الذين لا يمتلكون الكفاءة.

يؤدي ذلك إلى انتشار الفوضى وهيمنة المحسوبيات والعلاقات في تشكيل الهرم المؤسسي. ومع الزمن تصبح هذه العلاقات دائمة ومشرعنة ويسعى الأفراد إلى استمراريتها مع الزمن. عندما يتم وضع الشخص غير المناسب في مركز وظيفي، هذا يدمر المؤسسة من حيث القرارات والسلطة التي يمارسها على الموظفين، ودائماً يسعى صاحب المركز إلى الهيمنة وعدم السماح لأحد أن يتطور عن سقفه، فيفرض هو ما يريد مستخدماً صلاحياته بالسلم البيروقراطي ويفرض مستواه. وفي الممارسة اليومية ينتج خوف عند هذا الموظف على مستواه الوظيفي ومنصبه، لذلك يسعى إلى طلب الولاء لإعطائه الهدوء والمتانة.

إنّ التحول إلى هذا النمط يجعل هناك مجالات للصراعات ضمن جماعات، ولأن هذا الولاء مبني على مصالح ذاتية وخوف، فإنّه يأخذ طابع المؤقتية. ويبدأ الموظف في البحث عن أفراد جدد لا يعرفون اللغة البيروقراطية، من أجل صقلهم ضمن حيزه الوظيفي الذي يعتبره خاص، مع فرض القوة والهيمنة، ويقترن ذلك من تحوله من شخصية خاصة إلى شخصية بيروقراطية، وهو تعبير عن تحول البيروقراطية عبر الزمن واحلال أفراد جدد لدمجهم في النظام البيروقراطي والخضوع له.

عندما تنشأ البيروقراطية من فراغ، تصبح أهداف المؤسسات الحكومية عامة ومكررة، مثل تحقيق التنمية، التطوير الاداري، التعاون الدولي، الشفافية .... الخ. فلا يوجد أهداف واضحة، ولا يوجد أسس عملية للهيكلية وذلك لأن البيروقراطية تفقد الحاجات اللازمة لها من وجود قوة وسيادة ومصادر اقتصادية. وهذا يجعل الجهاز البيروقراطي ضعيف ومترنخ لأي تحولات داخلية أو خارجية، ويؤدي ذلك إلى انحراف المؤسسة عن مسارها وإلى فقدانها المعنى للمؤسسة، وإلى هيمنة الاعتبارات الشخصية والعلاقات الداخلية عليها، وعلى مستوى أشمل يؤدي إلى هيمنة الفئة الأقوى (وليس الأفضل) والزعامة المحلية، وينتج عن ذلك حالة من الفوضى على مستوى التوظيف، وعلى مستوى آلية العمل البيروقراطي، ويؤدي إلى إحداث ضعف في تحقيق العدالة الوظيفية، وصعوبة المساءلة، واستبعاد مبدأ فاعلية الإدارة. لذلك كله تتسم الهيكلية بوجود مربعات وتقسيمات كثيرة وحركة تعديلات مستمرة، من أجل استخدامها حسب التوسع الوظيفي وليس من حيث حاجة الهيكلية. إن التمدد والتوسع في الجهاز

البيروقراطي يُنتج فراغ داخلي في المؤسسة ويتم تحويل الطاقات الوظيفية نحو الاستفادة من المؤسسة. ونتيجة هذا الفراغ تُستنفذ طاقة الموظفين في التفكير بالترقيات والعلاوات والصعود على السلم الوظيفي، وما يقترن بذلك من صراعات داخل الجهاز البيروقراطي.

في البيروقراطية يكون كل موظف ضمن حيز المكتب الخاص به، والصلاحيات المخولة له ودوره في تنفيذ مهامه ضمن مستواه الوظيفي، فلا تسمح البيروقراطية لأي اختراق من الأسفل نحو الأعلى من خلال فهم مبادئهم ولغتهم ومصادر قوتهم، فيصبح هناك استشعار بما يحدث، ولكن لا يستطيع الموظف فهم شيء لأنه منفصل ضمن الفصل الخاص بالمستويات الإدارية. كما أن قوة هذا الانهماك في الحيّز المحدد الخاص بالموظف يعتمد على قوة الفصل بين المستويات الادارية ومدى قوة مركزية القرارات.

تعمل البيروقراطية على تجريد المجتمع من الثقافة المحلية، لأن طبيعتها مجردة وعقلانية وتعتمد على القوانين والآليات المجردة، في حين الثقافة المحلية هي اجتماعية وجمعية، وهذا يجعل العلاقات غير الرسمية –والتي تعبر عن الهوية والثقافة والمجتمع – والعلاقات الرسمية متقلبة ومتداخلة. وتأخذ العلاقات غير الرسمية قوة أكثر كلما كان هناك ضعف في المؤسسات التي تُعرّف من خلالها الدولة، وهي ترتبط في إحداث انقسام بين المجتمع والفئة المتحكمة، والتي تتعامل مع ذاتها على أنها هي المؤسسة. هذا النمط العلاقاتي يؤدي إلى فقدان الأمان، وإنتاج قوة مغايرة في المجتمع كردة فعل على هذا التحول وبشكل واعي أو غير واعي، لذلك يحاول كل موظف أن يجد الأمان من خلال شبكة علاقاته، وهذه الشبكات تنتج من ضعف الدولة نتيجة الهيمنة الاستعمارية. تتداخل العلاقات الرسمية (المجردة) مع العلاقات اللارسمية (اللامجردة)، والتي تتطور مع الزمن حتى تصبح جزء من ثقافة المجتمع ويتم التعامل معها كواقع موجود وممارسة اجتماعية عادية. وتطور هذا النمط يؤدي إلى انتشار الفساد، وضعف المنظومة القيمية وانتشار الكذب والنفاق، وهذا التداخل نتيجة وجود تضاد بين الثقافة المحلية وقوة الهيمنة البيروقراطية المجردة، مما ينتج عنه وجود مناورات بينهم وديناميكيات علاقات متحولة.

تتصف القرارات في المؤسسات الحكومية تحت هيمنة استعمارية بالمركزية والفرض (الدكتاتورية) والفجائية والسرية أحياناً. تقوم الفئة العليا بفرض فكرها ومبادئها وقيمها وهي التي تعطي طابع المؤسسة، وتُحدث تحوّل في العلاقات من علاقات اجتماعية إلى علاقات مصالح عابرة تتمفصل على (أو حول) المؤسسة والجهاز البيروقراطي واللغة البيروقراطية. هذا التحول مقترن

بالإشاعات والكذب والمناورة والسريّة والتحول في المناصب. كما أن المسؤول يتعامل مع الوظيفة كأنها ملكية خاصة مما يؤدي إلى البعد عن دوره الإداري، وما ينتج عن ذلك من مزاجية وقمع وظلم.

تسعى البيروقراطية إلى اضعاف النقابات ومفصلة وجودهم على المؤسسات الحكومية حتى لا تهدد وجود البيروقراطية، ولا تعطي مجالاً لإحداث تطور جمعي يهدد السلطة العقلانية للبيروقراطية. تتصف لغة البيروقراطية بأنها لغة أوامر وهناك تسلسل في مستويات القوة، فالمسؤول يُصدر قرار والموظف ينفذ، فهناك فصل بين أصحاب القرار والمنفذين، فتصبح بعيداً عن فهم وإدراك الموظف، ويُطبق ذلك على كل المستويات الادارية المختلفة، لذلك تصبح بلا معنى، فقوة وهيمنة النظام البيروقراطي ترجع إلى مركزية القرارات، فكل شيء صغير يجب أن يوافَق عليه من الفئة العليا، وأي فكرة أو ممارسة تطويرية يتم قمعها لأنها تتنافى مع فكرة المركزية.

عندما تفرض الفئة العليا نمطها على المستويات الأخرى، يتبنى الموظف خطاب الفئة العليا ويعيد إنتاجها. الأعلى يفرض على الأدنى فالأدنى ...الخ، تتعامل الفئة الأدنى بنفس الأسلوب مع الفئة الأدنى منها، وتنتهج نفس السياسة في القمع وممارسة السلطة، وهذا النمط السلوكي في كل المستويات الادارية هو ما يعطي طابع ونمط المؤسسة.

يتغير سلوك المرؤوسين بناء على تغيّر الشخص المسؤول ويتكيفوا على نمطه وهذا يجعل سلوك الموظف مرن يتماشى مع ديناميكية عمل البيروقراطية مع نفي الفهم والاعتبارات الذاتية، وهذا ما يعطي للبيروقراطية القوة لأنها تفرض نمط الخضوع. وينشأ عن ذلك نفسية بيروقراطية تتوجه نحو الذات ومصلحتها مع تجريد الفرد من السياق الجماعي. هذا يؤدي إلى اعادة صياغة السلوك البيروقراطي، حيث يفرض نمط الفئة الأعلى سلوك الموظفين، ويحدد طبيعة ديناميكية العلاقات الداخلية في المؤسسة.

تفرض الفئة الموجودة في أعلى الهرم مهمة تنفيذ الأوامر والموظفين عليهم التنفيذ، والذي يرفض أو يناقش أو يعترض كسلوك متكرر فإنه يُعاقب، وتتم العقوبة من خلال التهميش أو النقل أو التخلص منه، أو استبداله بموظف من أتباعهم أو الموالين لهم، أو استبداله بموظف جديد أكثر طاعة وتنفيذ للأوامر وعنده خوف على الوظيفة ويسعى إلى التثبت بها، ويستوعب النظام في جزئيته ضمن الفترة الزمنية الموجود بها، ويختلف عن الموظف الذي عاصر المراحل المختلفة، فهناك فصل زمني، وهناك إحلال لجيل جديد. فالهرم البيروقراطي يفرض المستويات التراتبية ويفرض معها التنفيذ والخضوع ولا يرتبط ذلك بالفهم، وهذا ما

يحقق التنظيم أو سيادة المؤسسة، ومع الزمن يدرك الموظف قوة العلاقات وهيمنتها في التأثير على ديناميكية العمل البيروقراطي وليس العمل في ذاته.

كلما زاد التناقض في المؤسسة كلما كان أكثر قمعاً ووحشية وطلباً للولاء الشخصي، ويتم املاء الوظائف بناء على مرونة الموظف وإعطاء الولاء للموظف الأعلى. إنّ قوة العلاقات الزبائنية تجعل الولاء للأشخاص يحل مكان الانتماء للمؤسسة، فهناك ظاهرة التكتلات أو الجماعات تساند بعضها البعض فالعلاقات الشبكية تحكم آلية العمل البيروقراطي.

إنّ عدم وضوح الأهداف ووجود قوة وهيمنة للعلاقات غير الرسمية، تجعل الجهاز البيروقراطي يتصف بالفوضى، وينتج عنه ازدواجية في السلوك، وفقدان معايير واضحة للسلوك البيروقراطي، وتفتح مجالات للمناورة والكذب والاستغلال والتكتلات والصراعات الوظيفية.

2- الفصل

يُعتبر الفصل مفهوم حيوي في تجسيد البنية البيروقراطية وفي تحديد آليات عملها، لذلك تتعدد أبعاد المفهوم فهناك فصل المؤسسة عن المجتمع، وفصل بين المستويات الادارية، وفصل الفرد عن الجماعة، وفصل المعاملات، وفصل الذات عن إنتاج المعنى الاجتماعي. إنّ أهم ما يميز الجهاز البيروقراطي هو المستويات المتنوعة من الفصل وهي:

أ- فصل المؤسسة عن الواقع

مع تطور الجهاز البيروقراطي عبر الزمن، يعمل الجهاز على التقوقع على ذاته ووضع قيود وآليات للقدرة للوصول إليه، وكأنه يبني هالة وقوة وفصل بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تتحوصل على نفسها من أي مؤثر خارجي. يقترن ذلك في سلوك الموظفين من حيث إتباع الإجراءات البيروقراطية وتنفيذ الأوامر بدون تبرير منطقي، ولكن كإدراك عند الموظف أنّ هذه هي وظيفته، وهذا الادراك يحرر الموظف من الجدال والفكر والمنطق لواقعه المعاش، حيث فصل الذات عن الموضوع، الواقع شيء والذات شيء آخر، والفعل منفصل عن الذات. وهذا يعبر عن تناقض المؤسسة مع ذاتها لأن وجودها وهدفها هو خدمة الجمهور، وهي تمتاز بالضعف نتيجة السياق العام، مما يجعلها تتعصب على ذاتها أكثر وأكثر، نتيجة خوف المساس بها لذلك تجعل ديناميكيتها الداخلية غامضة وتحددها على حيز المؤسسة. إنّ الفصل بين المؤسسة والمجتمع هو جزء من فرض اللغة البيروقراطية

والتي بطبيعتها تختلف عن لغة المجتمع، فهي لاشخصانية، وهي أشبه بآلة. تأخذ الوظيفة حيّز كبير من الواقع المعاش للموظف ومع الزمن تصبح جزء من هويته، فهي تنتج الإنسان الخاضع والمنفذ للأوامر والتعليمات، ويكون المدافع عنها في نفس الوقت فهو جزء من هذا النظام.

ب- الفصل بين المستويات الادارية

هناك فجوة وفصل بين الفئة العليا والمستويات الأخرى. إنّ هذا الفصل يظهر من خلال التمايزات بين الفئة العليا وباقي المستويات من حيث الاستهلاك والفراغ المكتبي ونوعية الأثاث ووجود موظفي الأمن. إضافة إلى القوة الظاهرية التي تظهرها الفئة العليا من إنجازات ومهمات ومعاملات ضرورية طارئة تشغل بها الجهاز البيروقراطي، والاعلام والاجتماعات وما تعلنه على صفحتها الرسمية أو على مواقع التواصل الاجتماعي. يكون الفصل على مستوى آخر من خلال تحديد حيز التفاعل ورؤية الفئة العليا فهذا يحتاج إلى الدخول في تعقيدات بيروقراطية من حيث كتاب رسمي ومراجعات وانتظار زمن حتى يُسمح للموظف بالتواصل مع هذه الفئة، ومن جهة أخرى فإن الفئة العليا تُبعد نفسها عن المستويات الأخرى من خلال إرجاع الأمور الخاصة بالموظفين أو المراجعين إلى الفئة الأقل قوة مثل مدير.

في بعض الأحيان يسعى الموظفين من الفئة العليا استخدام طرق غير مهنية لمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين وعلاقة الموظفين فيما بينهم. فتكون فئة أعلى الهرم معنية بمعرفة تفاصيل الموظفين بكل المستويات الادارية، وذلك من أجل إعطاء هالة لذاتها وبأنها تعرف كل شيء، وحتى يشعر الموظف أنّه مراقب وبالتالي ينضبط في سلوكه. كلما زاد الفصل كلما زادت حاجة الفئة العليا للسيطرة ومعرفة المعلومات عن المستويات الأخرى في المؤسسة، فهذا الفصل يُحدث نوع من الخوف على المنصب والتأثيرات التي قد يتأثر بها، لذلك تُعنى الفئة العليا بمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين وهذا يعبّر عن قوة تشابك وتعقيد الجهاز البيروقراطي في بنيته وآلياته.

إن الفصل بين المستويات الادارية يقترن بالشعور بالاغتراب، فكلما زاد الفصل بين المستويات الادارية كلما زاد شعور الموظف في الاغتراب. ويكون ذلك لأن هذا الفصل يحدد آلية العمل للمستويات الأخرى ولا يكون لهم دور في المشاركة في القرارات أو الشعور بأن لهم دور، وأن الفئة العليا هي التي تسيطر على المؤسسة وكأن هذا الفصل القوي بينهم يعزز العزلة والخوف وفقدان الحافز والشعور بعدم الأهمية والشعور بالفراغ.

ج- الفصل بين الذات والوظيفة

يفرض الجهاز البيروقراطي مبدأ فصل الذات عن الوظيفة ويُنتِج الخوف الشديد عند الموظف. إن هذا الخوف يجعل الموظف يتنبه لكل فعل وكل كلام، فلا يوجد ثقة بين الموظفين، وهناك خوف دائم نتيجة ادراكه أنه مراقب، وهذا تعبير عن الانهماك في الجهاز، ونفاذ الطاقة الفكرية للموظف في ديناميكية الجهاز البيروقراطي الداخلي. كما أنّ نمط نقل المعلومات والتجسس وتداول الأخبار كله يُنتج جو من التوتر، لذلك هناك دائماً أساليب خفية يعبّر بها الموظف عن ذاته. تمارس الفئة العليا الهيمنة على المستويات المختلفة، وهذا يُنتج الخوف عند الموظف: خوف على الصلاحيات والخوف من فقدان الوظيفة، ينتج عن ذلك حالة من الخضوع والجُبن على حساب الذات، فالموظف مكبل بالراتب الشهري الذي يعيش منه، وهو في قفص حديدي، وهذا الخضوع ينعكس على علاقات الموظفين الداخلية من حيث حدتها ومؤقتيتها، فالسلوك البيروقراطي يقترن في نفسية المسؤول ومزاجيته واسقاط ذلك على الواقع الوظيفي. إنّ هذا الخوف يُنتج العلاقات المؤقتية بين الموظفين، والتي تقترن في ديناميكية العلاقة مع الفئة المهيمنة، كما أنها تعبر عن عمق نفي الذات ضمن العلاقات الهرمية وسياسة الإخضاع. كما ترتبط سياسة الخوف بالطبيعة البيروقراطية للسيطرة والهيمنة. إنّ الموظف البيروقراطي يشعر بهذا، لذلك هناك خوف دائم من أي فعل أو سلوك، ومع الزمن تصبح صفة ملتصقة به، وجزء من شخصيته البيروقراطية. كما أن الإيحاءات تُنتج خوف عند الموظف أكثر قوة من الأحداث ذاتها، فهي تخترقه، لأنه يدركها كواقع وطبيعة مؤسساتية.

ء- الفصل بين الموظف والوظيفة

من آليات الفصل البيروقراطية تهميش الموظف، وهي ظاهرة حادة، تهميش بمعنى حرمانه من العمل ومن معرفة المعلومات، يتم فصله عن العمل وإن تواجد في العمل. وهي أداة تعذيب بطيئة للموظف، ولكنها تخترقه بقوة وتكسره. إنّ مسألة التهميش قد تُنتج ردات فعل مختلفة نتيجة الكبت الداخلي والظلم الذي يشعر به الموظف، فيمكن أن تزيد من حالة الخمول واللامبالاة في العمل كحالة من الاغتراب، أو قد تجعل منه شخص عدائي يحاول الظهور بالضحية وتضخيم الأحداث وزيادة حساسيته للواقع المحيط أو أنه قد يعيد صياغة لغته إلى اللغة البيروقراطية.

تتعلق مسألة الفصل بنفي الخبرة وعدم اعطائها حقها وأهميتها، فمثلاً يحدث أن يأتي مسؤول جديد على منصب ويشعر أن ذوي الخبرة يمتلكون قوة وهو لا يقوى على مجادلتهم، فيعمل على تهميشهم لكي يبدأ من جديد، ويحاول إيجاد تضاد ونفور بينهم، ويضع خطة جديدة وموظفين جدد، ويتمسك بالإجراءات البيروقراطية، فكأنه يحدث قطيعة مع ما كان وما سوف يكون. فالذي يخاف من الخبرة دائماً يقمعها، وكأنها بمثابة عملية فصل، وهذا الفصل ما بين العمل والخبرة ضمن التحولات الادارية يجعل الخبرة تأخذ طابع المؤقتية. يتم نفي الخبرة عندما يتم إعطاء موظف ذو خبرة كبيرة مهام أقل من مستواه والتي لا تتماشى مع عمره الوظيفي، أو إعطاء شخص صلاحيات لا تتماشي مع خبرته البسيطة. حيث يتم قمع الخبرة من خلال التحكم بالصلاحيات. تؤثر العلاقات الشخصية على طبيعة البيروقراطية وتُضعف قوتها من خلال إضعاف دور الكفاءات والخبرة، وتسيطر عليها العلاقات الزبائنية ولكن ضمن لغتها.

إن الصراعات الداخلية تقترن في ظاهرة النقل التعسفي وهي تجعل الموظف يعيش في خوف دائم. وهذا النقل بمثابة العقاب أو النفي، حيث يتم نقل الموظف إلى مكان بعيد أو مكان لا يوجد له أي بعد حيوي أو تسليمه منصب أقل من مستواه الوظيفي.

أما التقاعد القسري فإنه من أقوى آليات الفصل والقمع للجهاز البيروقراطي، والذي يعتبر أن هؤلاء الموظفين لا يتماشون مع طبيعته، أو هؤلاء حاولوا المساس به. هذا الجهاز يعاقب كل من يمس به، حتى ولو كان ضمن الواجبات والحقوق.

إن مستويات الفصل تجعل الموظف يتعامل مع الجهاز البيروقراطي أنه شيء كبير وواقع خارج عن ذاته وعن وجوديته، وكأن الذات منفصلة عن الواقع، وأنّ أي فعل فردي أو جمعي لا يُحدث شيء، لأن هيمنة الجهاز البيروقراطي المعقلن أقوى من أي فعل جماعي أو سلوك فردي.

هـ- لغة البيروقراطية الفردية

تتعامل البيروقراطية مع لغة الفرد، يدرك الموظف نفسه أنه "فرد" ضمن النظام فلا يوجد جماعة ويكون في حالة من التنبه، ويحاول في نفس الوقت أن يثبّت نفسه في المؤسسة من خلال الطاعة ومن خلال كسب العلاقات التي تعطيه الأمان. يسلك الموظف السلوك الفردي والذي ينتج عنه المصلحة الذاتية والأنانية والنفاق الوظيفي، ويتعامل مع المؤسسة كأنها شيء مادي، ويحاول كسب ما يستطيع من المؤسسة، ويشعر أنه هو الأولى بالسلطة والترقية من غيره ولا يرى أبعد من الذات واحتياجاتها.

تُنشئ هذه الطبيعة البيروقراطية تضاد بين احتياجات النظام والاحتياجات الإنسانية، حيث تتصادم كل منهما مع الأخرى، والفرد هو الذي يعاني من ذلك لأن النظام يعمل تحت هيمنة استعمارية، الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة الاحتياجات الإنسانية، حيث يُجبر الفرد عن الانزياح عن ذاته من أجل الحصول على احتياجاته الإنسانية، يصبح هناك فصل بينهم، مما ينتج عنه حالة اغتراب وانفصال عن الحيز العام بما فيه الوطن والنظام، بمعنى آخر يتم هيمنة الخاص على العام، ويصبح التوجه نحو الذات والمصلحة على حساب العام. إنّ الاحتياجات الإنسانية والمتجسدة في راتب الموظف تسيطر على عقليته ومشاعره، فلا يهتم الموظف في الديمقراطية والحب والعدالة الاجتماعية... وهذا يتطابق مع نفي اي ارتباط له بالحيز العام.

3- المناورة والمؤقتية

في السياق الاستعماري عندما تتحكم البيروقراطية في المؤسسة تفقد فعاليتها، تصبح البيروقراطية جامدة تحاول أن تناور في ذاتها من أجل توسعها واستمراريتها، وأي تحول في هذا النمط البيروقراطي المعاكس تعمل على محاربته. ترتبط آليات المناورة في الغموض والنفاق والكذب والازدواجية في السلوك وتضخيم العمل أو الحدث أو تحجيمهم. أما عن مستويات المناورة فتشمل مناورة على النص، والمعاملات، والإجراءات، والقرارات، ودور اللجان وطريقة عملهم، وتبني سياسة فرق تسد، وهي جميعها تعبر عن الصراعات داخل المؤسسة.

أ- التضخم البيروقراطي

يتصف الجهاز البيروقراطي بوجود تضخم والذي يؤثر على الطابع العام للمؤسسات الحكومية وعلى الديناميكيات الداخلية. إنّ تزايد عدد الموظفين يؤدي إلى زيادة في الفراغ الوظيفي وزيادة الصراعات الداخلية، كما يؤدي أيضاً إلى شعور الموظف بعدم أهميته لأن هناك دائماً بدائل متاحة، وكما أنه يؤدي إلى إنتاج مستويين داخل المؤسسة "المالكين والعبيد"، وتبني سياسة تكميم الأفواه، لا يستطيع التمرد ويهادن من أجل المحافظة على راتبه، وإن تمرد بأسلوب خفي جداً. وهذا التضخم يحد من الإنتاجية ويحدث تحول على مستوى الذات حيث الخضوع والنفاق. إنّ التضخم البيروقراطي ينفي روح العمل والإنتاجية، ويعزز الصراعات، ويثير الولاءات، وتزداد التقارير، وتتحول الأدوار والصلاحيات.

ينعكس التضخم في تزايد التسلسلات الادارية وتقسيماتها في المؤسسات الحكومية، حيث تشكل الإدارة البيروقراطية للمؤسسة القسم الأكبر منها، حيث هناك الوزير ومساعديه والمستشارين ووكيل أو أكثر أو مساعد وكيل، ومدير، ونائب ومدير.. تسلسلات

من أعلى الهرم إلى أدناه، وتشمل الدوائر المتخصصة في مجال الوزارة جزء محدود مقارنة بهيكلية الوزارة. إنّ التضخم البيروقراطي يتمدد ويتوسع بتبني مسميات كبيرة على أرض الواقع واستحداث دوائر وهيئات ومؤسسات جديدة.

يرتبط التضخم البيروقراطي بكيفية تداول المعلومات والأحداث وتضخيمها وتحجيمها، وانعكاساتها في ديناميكية العلاقات الداخلية والعلاقات بين المستويات الإدارية. إن تضخيم العمل وتضخيم الحدث عموماً قد يكون نابع من تخيل الموظف نتيجة الفراغ، أو نتيجة رغبة أو كبت داخلي أو حالة من الانفصام نابع من وجود لغتين متناقضتين (اللغة الذاتية واللغة البيروقراطية). ومن زاوية أخرى، يتم تضخيم أو تحجيم الحدث ضمن الصراعات الوظيفية، وقد يتم تضخيم الحدث من خلال تضخيم النتائج والإجراءات من أجل التثبت أكثر بالجهاز البيروقراطي، وإذا كان هناك شيء سلبي يتم تحجيمه وكمكمته وتبريره من خلال الظروف أو القانون، وهذا السلوك هو من أجل المحافظة على الذات ضمن المحافظة على الجهاز البيروقراطي.

يرتبط تضخيم/ تحجيم العمل أو الحدث في كيفية استخدام المعلومات داخل الجهاز البيروقراطي، فالمعلومات هي مصدر قوة عند الموظف. تداول المعلومات يأخذ أشكال متنوعة ضمن العوامل المحيطة، فقد تستخدم من أجل السلطة، أو من أجل التقرب إلى الفئة العليا أو قد تستخدم للاشيء فقط نتيجة فراغ. هذه المعلومات وطرق تداولها بين الموظفين تستنفذهم نفسياً، ويقترن بها التجسس ونقل المعلومات والإزاحة عن جوهرها، تصبح مع الزمن نمط مؤسسي ومجتمعي حيث الشك وفقدان الثقة ونمط معين من الفهم.

ب- المناورة على النص والمعاملات والإجراءات والصلاحيات والمناصب والزمن

من المناورات العميقة في المؤسسات الحكومية هي المناورة على النص ضمن القانون، فالبيروقراطية تعني السيادة القانونية، حيث المناورة تكون على جوهر القانون وأصله، وفي تطبيق القانون وآلياته، كما تشمل الاستثناء، والنصوص القانونية القابلة لعدة تفسيرات.

يتم المناورة على النص من خلال استخدام جمل قابلة للمناورة والجدال فهي غامضة وتخلص الفرد من المسؤولية الذاتية، وهذا مقترن بطبيعة البيروقراطية حيث قدرة الموظف على تحويل ما هو شخصي إلى غير شخصي أو العكس. وتشمل المناورة أيضاً في آلية تطبيق القانون من حيث المماطلة في المدة الزمنية والمرور في الإجراءات البيروقراطية، وأحياناً أخرى في تطبيقه أو

عدمه، وفي التجاوز عن الأخطاء والمقترنة بشبكة العلاقات الداخلية. أيضاً تكون المناورة على المعاملات من حيث حجمها، ومن حيث حضورها وغيابها وإيقاعها.

أما على مستوى حجم المعاملة فتتجسد المناورة من خلال عدم إعطاء المعاملة حجمها الحقيقي من تحجيم أو تضخيم والتي تقترن بالزمن البيروقراطي. هناك حركة داخلية دائمة في النظام البيروقراطي، وقد تكون في الأمور الصغيرة من حيث الحدث أو القيمة حيث يعمل الجهاز البيروقراطي بقوته، في حين أنّ المعاملات الكبيرة قد لا تأخذ حجمها الحقيقي.

إنّ توزيع الصلاحيات وتحولاتها يعبر عن المناورة والتي تقترن بالمزاجية والاعتبارات الشخصية، كما أن الأشخاص وظهورهم واختفاءهم مقترنة بالصراعات الداخلية. إن المناورة على الصلاحيات تعكس قوة الصراعات الداخلية، وتقترن بالتهميش، ونفي الخبرة، وإحداث العداء والتنافر بين الموظفين، كما تُستخدم كآلية للعقاب. إن الجو العام في المؤسسات والتضخم البيروقراطي والعلاقات الداخلية والإيقاع الزمني ومستويات الفصل المتعددة، تُنتج علاقة معينة بين الموظف والزمن الوظيفي، إنّ الموظف يحاول أن يتخلص من هذا الزمن فهو يناور عليه وكأنه زمن غير زمنه. فهذا الزمن المناور عليه هو على حساب قيمة زمن المستعمَر عموماً وذلك يبين سلوك البيروقراطية في انقلابها على ذاتها عندما تعمل من فراغ وتحت هيمنة استعمارية.

ج- المناورة كأداة للصراعات الوظيفية والمؤقتية

يعبّر مفهوم المناورة عن الصراعات الوظيفية، وتتجسد من خلال اللغة البيروقراطية: تكليف، نقل، تدوير، تشكيل لجنة، كتابة التقرير، صلاحيات، مصلحة العمل ...الخ. إنّ السلوك الصراعي يتجسد من خلال كتابة التقارير، والتي تعبّر عن ثقافة مجتمعية هي "ثقافة التقارير". تلعب اللجنة دور جوهري في اللغة البيروقراطية ومسألة المناورة من حيث المناورة على الزمن والصلاحيات والإجراءات والمعاملات. وقد تُستخدم لإنشاء طابع الترهيب لإخضاع وتطويع الموظف، وقد تستخدم كاستمرارية لنزاعات بين الموظفين، فالحسم يأخذ فترة طويلة، أو لتسوية حسابات، أو إنهاء أي موضوع، أو تمويه قضية ما، حيث تحتاج وقت من حيث تشكيل لجنة والموافقة عليها وعمل دورها وبعدها رفع التقرير، ومصادقة التقرير وأحياناً تحويلها إلى اللجنة الفرعية للإفادة وليس لحسم الموضوع، وقد تكون اللّجنة مسألة صورية لإعطائها الطابع العقلاني.

هذه المناورات نابعة من حاجة البيروقراطية التي تعمل من فراغ، لإحداث صراعات داخلية مستمرة حتى تبقى منهمكة في ذاتها، وكلما زادت التناقضات المجتمعية من حيث هيمنة الاستعمار زادت الصراعات وأصبحت أكثر قوة وحدّة. ويكون الصراع على

عدة مستويات: منصب أو ترقية على السلم الوظيفي أو صراع على السلطة والصلاحيات أو صراع على رضا المسؤول والتقرب منه، أو صراعات بمعنى احتدادات على أشياء أخرى مثل دورة أو مكتب أو طبيعة نوع العمل، أو صراعات نابعة عن حقد وكراهية وثأر للمواقف. أيضاً ينتج الصراع نتيجة موقع الفرد في الحزب أو العائلة أو القبيلة وعلاقات القوى والمصالح فيما بينهم والتي تنعكس على الصراعات الداخلية البيروقراطية.

على مدى زمن طويل من هذه المناورات وعلى مستوى الحياة اليومية الوظيفية، يحدث تحول في "الأنا" من فاعل إلى مفعول به، مما يعمق النفاق والكذب، فمثلاً عندما يعمل الموظف على ارضاء المسؤول من أجل الوصول إلى هدف ما يصبح الموظف تحت سيطرة وهيمنة المسؤول، ويزيد عمق هذه الوضعية عندما يتم تعيين من ليس لديه خبرة أو موظف جديد في منصب عالي من الهرم، فيصبح إدراك الموظف أن المسألة لا تغدو أكثر من مسألة علاقات، وأنّ التملق والنفاق هو الذي يوصل الموظف إلى أعلى، وليس مسألة العمل. لذلك تقترن الصراعات بوجود نفاق وكذب وإزاحات عن الواقع الفعلي من خلال نقل المعلومات وتوصيف الأحداث وكتابة التقارير، فالنفاق هو جزء لا يتجزأ من المنظومة وهو ضروري للاستمرارية. هذه الصراعات والمناورات تقترن في سياسة فرّق تسد، وتتم من خلال تهميش فئة وإحداث صراع مع الفئة الأخرى، أو السيطرة على المسؤول من قِبل الموظفين في دائرته، وهذا السلوك يعبر عن الخوف على السلطة والاطمئنان على السيطرة على الوضع، وأحياناً يتم تبني سياسات قمعية لعدم إعطاء مجال للحركة الداخلية.

إنّ محاولة التكيّف مع الجهاز البيروقراطي تؤدي إلى إنتاج عقلية بيروقراطية وسلوك بيروقراطي يعزز لغة المؤسسة. ومع الزمن ووجود صراعات حادة في الجهاز البيروقراطي تُفقَد المعايير ويتم فقدان منطقية الأمور، وأحياناً يكون ذلك نتيجة التناقضات الحادة التي يدركها معظم الموظفين، بمعنى أنّ المعيار يصبح مستنبط من مستوى مقارن بين الأشخاص في امتيازاتهم، بدون النظر إلى الشيء في ذاته، يصبح كل موظف يسعى إلى فرض نفسه والسيطرة ومحاولة الاستحواذ على ما يستطيع من الجهاز البيروقراطي.

إنّ المناورة تجعل البيئة المؤسسية تتصف بالسيولة من خلال التحولات في المواقف والآراء والصراعات، والنابعة من مستويات متعددة وعميقة من المناورات. هذه الفوضى في المعايير والترقيات والعلاقات والصلاحيات تجعل العلاقة بين الموظفين علاقة شك وعلاقة مصالح. ومع الزمن تصبح المناورة جزء من السلوك البيروقراطي للموظف، حتى ضمن التعاملات البسيطة والعلاقات

الداخلية للموظفين، وتعطي المناورة طابع حركي داخلي في المؤسسة ضمن التغيّرات الداخلية، ولكن على المستوى الخارجي تبقى المؤسسة كما هي، فالصراعات تعطيها حالة من الاستقرار والهدوء في مواجهة الخارج.

ء- المؤقتية

المؤقتية تعني التغييرات المتحوّلة والسريعة. إن قوة المؤقتية في المؤسسات الحكومية تظهر من خلال التغيير الدائم في العلاقات الوظيفية والاجتماعية، وهي تعبير عن التناقضات الذاتية في الجهاز البيروقراطي وتعبر عن سلوك البيروقراطية العام في الانهماك في ذاتها. تتجسد المؤقتية من خلال عمق النّفاق في المؤسسات، وتحول العلاقات الوظيفية، والتحوّل في الصلاحيات، ووجود مزاجية في توزيع الصلاحيات حيث تؤثر جميعها على آليات وطبيعة ونمط الجهاز البيروقراطي. جميع هذه العوامل تؤثر على سلوك الموظف وتعطيه صفة المرونة، ولكن أكثر العوامل قوّة هو المزاجية في توزيع الصلاحيات. إنّ هذه المؤقتية التي يعيشها الموظف والذي هو جزء منها، تُنتج خوف عنده من المستقبل في ظل عدم الشعور بالاستقرار ضمن المعايير المتحولّة والمتناقضة. إن هذه المؤقتية تجرد الحياة الاجتماعية لأنها لا تطور شيء على مستوى الزمن، فهي تجرد الزمن من قوته.

4- الإزاحة

تعني الإزاحة البعد عن جوهر الشيء نحو شيء آخر والانهماك به وهي تعبر عن مدى قوة اختراق الشيء. إنّ تراكمات الإزاحات تؤدي إلى تحولات في البنية الاجتماعية نتيجة التطور البيروقراطي خلال فترة زمنية طويلة. تنتج هذه الإزاحات عن عدة إحلالات ممكن إجمالها على المستويات التالية: المعاملات أحلت مكان الناس، الوظائف أحلت مكان العلاقات الاجتماعية والفعل الاجتماعي، الوسيلة أحلت مكان الغاية، الأخلاق الوظيفية أحلت مكان الأخلاق الاجتماعية، الدور أحل مكان الشخص، المكتب أحل مكان الشخصية، الحوافز أحلت مكان الأفكار، الأوامر أحلت مكان الحوار، الإدارة أحلت مكان السياسة، الإدارة أحلت مكان القيادة. وبالرغم من الصورة السوداوية (كما يصفها فيبر) للجهاز البيروقراطي، إلّا أنه يوجد هناك مقاومة داخليه، وإن كانت خفيه ومحدودة نظراً لهيمنة الجهاز البيروقراطي.

تؤدي الإزاحات العميقة على مستوى الدولة والمؤسسة والمجتمع إلى العيش في المُتخيّل الاجتماعي، فعدم القدرة على إدراك الواقع على حقيقته وعدم القدرة على إحداث أي تغيير ضمن التكبيلات البيروقراطية الحديدية الناتجة عن هيمنة استعمارية تؤدي إلى الانزياح عن الواقع والعيش في **متخيل الدولة، حيث** تُعاش الدولة على مستوى الذات وليس على مستوى الواقع الفعلي والحقيقي، ويظهر ذلك من خلال الشعارات وتصريحات المسؤولين والمسميات الوظيفية الكبيرة، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية، وبعض الأحداث العامة. إن عيش متخيل الدولة يعطي صورة خارجية متناقضة مع الواقع الحقيقي وهو تعبير عن عمق الوهم المعاش. أيضاً يتجسد متخيل الدولة من فقدان القدرة في اتخاذ القرارات العامة والشمولية من حيث المحافظة على حيز الحكم الذاتي للمستعمَر لعدم وجود هيمنة اقتصادية وعدم وجود أي قوة في التصدي للاستعمار.

العيش في متخيل الدولة يظهر من خلال العيش في المسميات الوظيفية، حيث إنّ التضخم البيروقراطي والصعود على المستوى الهرمي الهيكلي يقترن بتبني مسميات تتناسب مع هذا التوسع. هذه المسميات لا تتناسب مع الواقع الحقيقي والفعلي للوظائف، ولكن مع العمر الوظيفي يعيش الموظف دور المسمى ويصدّقه وهنا يصبح التخيل متداخل مع واقعه الوظيفي. ينعكس ذلك على سلوك الموظف الظاهري، ولكن عند مواقف ونقاط زمنية محددة يظهر هذا المتخيل بوضوح نتيجة اصطدامه مع الواقع. إن الخروج من متخيل المسميات ليس بالشيء الهين وقد ينتهي الأمر بدخول الموظف في حالات نفسية سيئة.

إن ديناميكية العلاقات الداخلية تفرض العيش في متخيل المسميات على المستوى العام، والذي يقترن في العيش بمتخيل الفهم. جزء من هذا التوجه يقترن بالمتخيّل الاجتماعي أن الموظف فهم الناس وأن هذا الفهم جعله أكثر قوة وحرصاً على نفسه، هو متخيّل لأن الموظف لم يرَ أبعد من البيئة البيروقراطية فيظن أن هذا هو العالم والمجتمع، والحقيقة أنها وضعته في أفق ضيق جداً، وانهمك في جزئية صغيرة في ذهنه وفي بيئة تتميز بوجود فراغ اجتماعي وإداري، بيئة فاقدة للفكر والثقافة، كما أنّ الشك وفقدان الثقة والخوف والفردانية دائماً تنتج شخصية متعبة تُفقد الإنسان القدرة على الفهم.

يعمل الجهاز البيروقراطي على دمج وصهر جميع الأحزاب ضمن منظومته ولغته، وتجريدها من قوتها، والتي أُنشأت من أجل مقاومة الاستعمار، فهي تعاني من أزمة الشرعية، وتحاول فرض استمرارية الشرعية ضمن واقع متناقض، ويقترن ذلك في عبادة الحزب، فالحزبية تطغى على أي وجود فكري، فالدفاع عن الحزب يفوق أي منطق أو مصلحة وطنية.

إنّ الذاكرة مقترنة بما يعيشه الإنسان من التجارب والخبرة والتفاعل الاجتماعي، هذا الواقع المعاش يُصبح ذكرى لتجسيد كيفية التعايش مع الحاضر وهو ما يؤسس لرؤية المستقبل. إن العيش تحت الهيمنة البيروقراطية ولفترة طويلة تضعف الذاكرة الجمعية

فكل وعي الموظف بالبيئة المعاشة مرتبط بالجهاز البيروقراطي، هي عمره الوظيفي. يحدث إحلال للذاكرة المجتمعية بالذاكرة البيروقراطية؛ ذاكرة مرتبطة باللغة البيروقراطية من أحداث وصراعات، ويصبح الاستعمار بعيد عن ذهنية المستعمِر لانهماكه في الجهاز. البيروقراطية هي بمثابة قمع للذاكرة لأن البيروقراطية تَعتبر الذاكرة الاجتماعية عدو لها، تعتمد على عقلانية تمحو ما قبل وتجعل الحدث والفعل مؤقت والذاكرة محددة على الصراعات الوظيفية، هي ببساطة بلا جذور.

لأن النظام ينتابه الضعف، يؤدي ذلك إلى نشوء شبكات من العلاقات غير الرسمية من أجل التصدي لهذا الضعف وشعور الفرد بالأمان ضمن تلك العلاقات، فإذا هي علاقة متحولة مؤقتية تعمل على تجاوز التناقضات الموجودة في المجتمع. إنّ التناقضات الإعلامية للبيروقراطيين تسعى إلى إعطاء صورة مثالية عن المجتمع، وأن هناك سقف كبير للحريات وهناك قانون ومحاسبة وشفافية، ومحاربة للفساد، واحترام للمواطن، وكلما زاد هذا النوع والتأكيد من الخطاب كلما كان النظام أكثر قمعاً واستبداداً.

أيضا يؤدي ذلك إلى تواجد قوى مختلفة مثل قوة الحزب، أو القبيلة أو العائلة أو العشيرة، والتي تتداخل مع المؤسسة البيروقراطية، فهناك تحوّل سريع من مستوى الدولة إلى مستوى العشيرة، ومن مستوى الحزب إلى العشائر ومن المجتمع المدني إلى المجتمع المحلي، وهي تعبّر عن عمق وضعف المجتمع، وعن فراغ قيادي وسياسي وطبقي. يتميّز السلوك بالتخبط من الجمعية إلى الفردية ومن التعاطف إلى الاستبداد، ومن لغة المجتمع إلى لغة البيروقراطية، وهو ما يعبر عن تناقضات البيروقراطية الذاتية. بالرغم من الصورة السوداوية للبيروقراطية إلا أنه يبقى هناك مقاومة وان كانت جزئية وليست بذلك التأثير الملحوظ على النظام ككل، يوجد الكثير من الموظفين –وقد تكون الأغلبية– الصادقين وعندهم طاقة وعطاء وفكر ووعي ومبادئ وأخلاق، ضمن المستويات الادارية المختلفة وان كانت تقل كلما اتجهنا إلى أعلى الهرم، ولكن هؤلاء ليس لهم تأثير ملحوظ على الجهاز البيروقراطي نظراً لشدة مركزيته، ويوجد البعض الآخر في حالة من الازدواجية بين لغة المجتمع ولغة البيروقراطية، ويوجد فئة المتحولين في سلوكهم من أجل مصالحهم الخاصة ولا يحكمهم أي مبدأ أو توجه معين، ويوجد الفئة التي تدافع عن الجهاز البيروقراطي بقوة ونسبتها قليلة جداً (1–3%)،

إن هذا السلوك البيروقراطي يؤدي إلى ضعف الانتماء والتضامن الاجتماعي، وهذا الضعف المجتمعي يقترن بالنفاق والازدواجية في السلوك وضعف القيم، حيث إن ما هو باطن مختلف عمّا هو ظاهر، وما يُنشر على الإعلام يتناقض مع ما هو موجود

على أرض الواقع. وذلك نتيجة فرض نظام جديد شديد الهيمنة بحيث لا يستطيع الفرد التصدي لذلك فيناور من أجل عدم المساس به، ويكون ذلك على حساب الذات. وهذه هي البيروقراطية هي "العقلانية" التي تفرض ضمن هيمنة استعمارية فيأخذ المجتمع مسار منحرف لا يعبر عن ذاته لعدم قدرته على التصدي لقوة وهيمنة الجهاز المفروض والمتحكم به، والجهاز يضغط على المؤسسات والمجتمع من خلال تجزئتهم ليتماشوا مع سياقه وشاكلته، فالتجزئة ليست فقط من الاستعمار وإنما من الداخل أيضاً وعلى مستوى الذات. هذا بدوره يوجد النفاق في المجتمع ويصبح صفة ملاصقة له، وينتج حالة من الضياع حيث الشعب تائه في ظل عدم وجود قيادة قادرة على قيادة المجتمع، وفقدان الأمل في مستقبل لا يوجد له أفق. تُنتج البيروقراطية نظام قمعي نتيجة طبيعتها أولاً فهي لا تتماشى مع الديمقراطية ونتيجة الظروف التي نشأت فيها ثانياً، هذا القمع يخترق الفرد كفرد واحد ويصبح لا يقدر على التعبير عن نفسه خوفاً على مصالحه. إن التناقض بين اللغة المحلية واللغة العقلانية في سياق استعماري يؤدي إلى انقلاب البيروقراطية على ذاتها.

إنّ تحوّل المجتمع إلى مجتمع الفرد ضمن الجهاز البيروقراطي يؤدي إلى تقوية الاستعمار، لأن الفرد لا يستطيع أن يُحدث شيئاً، فالمقاومة مقترنه بالجمعية وليس الفردانية. كما أنّ الفردانية تؤدي إلى الانهماك في الذات، ويصبح الاستعمار شيء بعيد عن الذهن والفكر. إنّ الفردانية وما يُقترن بها من أنانية وماديّة يُضعف الجانب الإنساني وذلك مقترن بالنظام الرأسمالي النيوليبرالي، فكلما قويت البيروقراطية أكثر كلما تجردت من الواقع أكثر وتصبح أكثر لاإنسانية، ويصبح الإنسان أكثر فردانية. تتجسد هيمنة الاستعمار في السيطرة على الأرض والاقتصاد والمعلومات، وعلى مستوى آخر السيطرة على نفسية المستعمَر في كيفية ادراكها للمستعمِر، وعيش المستعمَر في حالة خوف نتيجة نفي الذات. إن بيروقراطية المستعمِر تغدو مكبلة بمستويات مختلفة من الأطر العامة والتي تعمل بها، تنفي العلاقة الندية بين المستعمِر والمستعمَر حيث كانت العلاقة على مستوى ندّي من خلال العيش اليومي في صراع. وهذا الفصل يعني فصل العلاقة اليومية بينهم، بحيث يصبح المستعمَر بعيداً عن وجودية المستعمِر، ويبدأ بالنسيان على المستوى الواقعي واليومي بوجود عدوه، ويبدأ بأخذ منحى مختلف في ادراكه للواقع ولذاته وأفقه المستقبلي. هذا الاحتكاك يحل محله الاحتكاك بالوظيفة والبيروقراطية حتى على مستويات التعامل مع الاستعمار الذي يفرض نمط بيروقراطي مؤسسي. إن عدم مواجهة العدو هو تحوير في العلاقة وفي شكل البنية الاجتماعية، وكان قبل نشوء النظام البيروقراطي الداخلي هناك احتكاك يومي مع المستعمَر، وفي كل حدث يتم تأكيد وتذكير واستبطان هذه العلاقة في بناء تضامن اجتماعي وبُعد ثوري، وكل فعل اجتماعي مشتق من هذه العلاقة.

يتم مأسسة العلاقة الهرمية للبيروقراطية الاستعمارية حيث وضع المستعمرين في مرتبة أدنى الهرم مع تقوية هذا المستوى الدوني والذي يأخذ شكل بيروقراطي داخلي في إدارة المستعمرين لشؤونهم الداخلية. وتصبح العلاقة تتطبق ضمن ديناميكية العلاقة بين أعلى الهرم وأدنى الهرم، من حيث إدخال وإعطاء البيانات، وتنفيذ الأوامر، والانسجام مع سلوك أعلى، وعدم معرفة شيئاً عن المستعمِر سواء عن مجتمعهم أو عن قراراتهم، في حين كل معلومات المستعمرين لديهم. وضمن الجهاز البيروقراطي يصبح التنبؤ أكثر ضبط ومعرفة لأنه مقترن بالبيروقراطية وطبيعتها المهيمنة والمسيطرة. هذا النظام المعقلن يعلو على أي توجه اجتماعي جمعي، لأن النظام البيروقراطي قوي ومهيمن ويعيد انتاج نفسه.

تعيد البيروقراطية ترتيب المجتمع، فعدم تبني لغة البيروقراطية معناه الخروج من المنظومة البيروقراطية، والتي لا يستطيع الفرد الهروب منها أو التصدي لها لأنه لا يوجد أفق آخر، ولاحقاً مع الزمن يصبح جزءاً منها. هذا النظام ينشأ عنه سيطرة وهيمنة على مستوى البنية والإجراءات والأفراد، حيث بُنيت البيروقراطية فلا يمكن تحطيمها. إنّ قوة البيروقراطية هي قوة نفسية، قوتها في بناء العقل وطريقة الفكر، وإن ممارستها تنتج العقلية البيروقراطية بمعنى عقلنة الأمور، كما أن مسألة نفي الذات تؤدي إلى أخذ ما تعطيه البيروقراطية من أشياء متعلقة بالذات كتعويض عن مسألة النفي وعلى حساب المجتمع الجمعي، فهي تُحدث تحولاً في الذات نفسها من حيث التحول نحو الأنانية والفردية والحاجة إلى السلطة. لا يمكن للبيروقراطية أن تُنشأ فكر وأيديولوجية، إن البيروقراطية تحدد الأُفق الوجودي في ذاتها.

عندما تنشأ البيروقراطية من فراغ، أي بدون وجود تجربة أو تطور اقتصادي تاريخي ولا مستوى واقعي من حيث البنية والإمكانيات، وضمن فقدان الهيمنة والسيادة على الأرض، وعدم وجود اكتفاء ذاتي يعطي المجتمع حيّز خاص به، تتقلب البيروقراطية على ذاتها بمعنى أنها تتضخم وتتضخم وتتاور على ذاتها وتنتهي بلا شيء. إن وجود هذا النظام يضعف زمن المستعمَر ويجعل الوسيلة تهيمن على الغاية، والوقت يضيع على الاعتبارات الوظيفية والشخصية في المؤسسات، ويكون ذلك على منحى التطور المجتمعي للمستعمَر حيث يأخذ اتجاه معاكس في تجذير هيمنة البيروقراطية أكثر وأكثر، وتحل لغتها مكان لغة المجتمع مما يؤدى إلى وجود حالة من الفوضى وازدواجية في المعايير، وتؤدي إلى العيش في المُتخيل الاجتماعي للمناصب والسلطة ومُتخيل الفهم ومُتخيل الدولة نفسها، وهذا التخيل نتاج عدم القدرة على التعايش ضمن اللغتين المتناقضتين: لغة المجتمع ولغة البيروقراطية تحت هيمنة استعمارية، مع فقدان القوة الذاتية.

إنّ بناء الجهاز البيروقراطي يؤدى إلى وجود ديناميكية خاصة به من أجل المحافظة على ذاته في ظل تناقضاته الوجودية. ويمتاز هذا الجهاز بتحديد الشكل الهرمي على مستوى البنية، وتحديد السقف الخاص به من خلال نوعية الأفراد في الفئة العليا من الهرم وهي التي تفرض لغة المؤسسات وطابعها، فكلما كان الإنسان الخطأ في منصب عالٍ كلما ضاق السقف أكثر وأكثر وأخذ بُعد شمولي على مستوى النظام. تتوحش البيروقراطية وينعكس هذا التحول في آليات المناورة والمؤقتية والفصل والإزاحة. حيث تؤدي إزاحات كثيرة وبطيئة ومنفصلة ضمن وحدات المعاملات وضمن لغة البيروقراطية الفردانية إلى إحداث تحول كبير في المجتمع على المستوى الجمعي، وتؤدي إلى تحول على مستوى الذاكرة الجمعية، وعلى مستوى تاريخي ومجتمعي واقتصادي، وهذا تعبير عن قوة الهيمنة الاستعمارية عند تحويل العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر إلى علاقة بيروقراطية، فهي جهاز متشابك وشديد التعقيد وشديد الهيمنة والسيطرة.

المراجع العربية

الكتب

الأيوبي، نزيه .2010. **تضخم الدولة العربية – السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.** ترجمة أمجد حسني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبو سعد، إسماعيل. 2012. "السياسة التعليمية والمنهاج الدراسي في إسرائيل: العرب الفلسطينيون وإرث الحكم العسكري" في **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وارثه**، تحرير مصطفى كبها، 180– 222. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.

ادجار، أندرو وبيتر سيدجويك. 2009. **موسوعة النظرية الثقافية: المفاهيم والمصطلحات الأساسية.** ترجمة هناء الجوهري. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

اشتيه. محمد. 2011. **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية.** عمان: دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية.

أوين، روجر. 2004. **الدولة والسلطة والسياسة "في الشرق الأوسط".** ترجمة عبد الوهاب علوب. ط1. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

باومان، زيجمنت. 2016. **الحداثة السائلة.** ترجمة حجاج أو جبر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

بسيسو، فؤاد. 1989. الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب (1920–1948). **الموسوعة الفلسطينية**، بيروت، مجلد (1)(2): 598– 735.

براند، لوري. 1991. **الفلسطينيون في العالم العربي– بناء المؤسسات والبحث عن الدولة.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

بندكت، أندرسن. **الجماعات المتخيلة – تأملات في أصل القومية وانتشارها.** ترجمة ثائر ديب. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بوخريسة، بويكر. 2014. **ماكس فيبر – الدولة والبيروقراطية.** عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

بويمل، يائير. 2012. "وظيفة نظام الحكم العسكري: الظاهرة والخلفية والنقاش حول الغائه" في **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وارثه**، تحرير مصطفى كبها، 12–48. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.

بيرغر، بيتر وتوماس لوكمان. 2000. **البنية الاجتماعية للواقع.** ترجمة أبو بكر أحمد باقادر. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

بيك، أولريش. 2013. **مجتمع المخاطر العالمي– بحثاً عن الأمان المفقود.** ترجمة علا عادل وهند إبراهيم وبسنت حسن. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

تشترجي، بارثا. 2013. **الفكر القومي والعالم الاستعماري.** ترجمة عدنان حسن. بيروت: قدمس للنشر والتوزيع.

تزو، سو. 2010. **فن الحرب.** تقديم وتعليق أحمد نصيف. حلب: دار الكتاب العربي (كُتب في القرن الخامس قبل الميلاد).

جابر فراس. 2010. "خصخصة فلسطين". في **وهم التنمية – في نقد خطاب التنمية الفلسطيني**، إعداد أيلين كتاب وآخرون. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.

جميل، مسيف وعصمت قزمار وإسلام ربيع. 2020. **الانفكاك الاقتصادي الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية.** رام الله فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

حداد، توفيق. 2015. "إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية" في **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، الجزء الثاني، ص313– 346. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حسين، أحمد. 2007. "إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية" في **المدخل إلى إصلاح القطاع الأمني في فلسطين"**، تحرير رولاند فريدريك وأرنولد ليتهولد، ترجمة ياسين نور الدين السيد. جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

حوراني، فيصل. 2003. **جذور الرفض الفلسطيني 1918– 1948**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

الخالدي، رجا. 2018. **تنافسية القطاع الخاص: تحليل من منظور اقتصادي سياسي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) رام الله.

خلة. كامل محمود. 1982. **فلسطين والانتداب البريطاني 1922–1939**. ط2. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

خمايسي، راسم. 2012. "دور الحكم العسكري في تخطيط الحيز وتقييد عملية التمدين لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل" **في الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وارثه**، تحرير مصطفى كبها، 80–101. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.

الرياحي، إياد وناهد سمارة. 2014. **قبل الأزمة بقليل– سياسات إغراق الضفة الغربية بالديون**. جامعة بير زيت– رام الله: مركز دراسات التنمية.

الرياحي، إياد. 2013. "البنوك والمسؤولية الاجتماعية" في **التنمية والتمويل في فلسطين**، إعداد إياد الرياحي وتحسين عليان وفراس جابر، ص8–34. رام الله: مرصد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية.

سعيد، ادوارد. 1994. "**غزة – أريحا" سلام أمريكي**. القاهرة: دار المستقبل العربي.

سيجف، توم. 1986. **الإسرائيليون الأوائل– 1949**. ترجمة خالد عايد وآخرون. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

شحادة، رجا. 1990. **قانون المحتل– إسرائيل والضفة الغربية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الشعيبي، هالة. 2013. **بروتوكول باريس الاقتصادية – مراجعة الواقع التطبيقي**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس.

شلحت، أنطون. 2017. "من أين وإلى أين؟ إسرائيل والمسألة الفلسطينية" في **مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية**، تحرير جميل هلال ومنير فخر الدين وخالد فراج، ص 59–82. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الشلق. أحمد زكريا. 2014. **مقدم كتاب مصر الحديثة**، بقلم أفلين ايرل (اللورد كرومر)، ج1، ترجمة صبري محمد حسن. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

شنحاف، يهودا ويائيل بيردا. 2012. "الأسس الكولونيالية لحالة الاستثناء: مقارنة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بتاريخ البيروقراطية الكولونيالية" في **سلطة الإقصاء الشامل تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، تحرير ساري حنفي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شوفاني، الياس. 1996. **الموجز في تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

صالح، محسن (محرراً). 2008. **صراع الايرادات (السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007)**. إعداد حسين ابحيص ومريم عيتاني ومعين مناع ووائل سعد. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صالح، محسن. 2015. **دراسة في التجربة والأداء: السلطة الوطنية الفلسطينية 1994–2013**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صايغ، فايز. 1965. **الاستعمار الصهيوني في فلسطين**. القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية.
صباغ، زهير. 1990. "مرحلة الصدمة والنضال ضد الحكم العسكري 1948- 1967" في **فلسطيني 1948- نضال مستمر**، تأليف جبريل محمد وواصف نزال وزهير صباغ، 21-75. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
طبر، ليندا. 2012. **المساعدات الإنسانية: تفكيك مقاومة الاستعمار نحو إحياء البدائل التضامنية**. بير زيت: جامعة بيرزيت- مركز دراسات التنمية.
عاشور، أحمد صقر. 1979. **الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن**. بيروت: دار النهضة العربية.
العروي، عبد الله. 2011. **مفهوم الدولة**. ط11. المغرب: المركز الثقافي العربي.
العروي، عبد الله. 1981. **مفهوم الدولة**. ط1. المغرب: المركز الثقافي العربي.
عنبتاوي، خالد. 2018. **تحولات الحكم العسكري في الضفة الغربية**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار.
غازيت، شلومو. 2019. "خمسون عاماً على الحكم العسكري في المناطق". في **ستة أيام وخمسون عاماً**. ترجمة أطلس للدراسات والبحوث. غزة: مركز دراسات الأمن القومي.
غدنز، أنتوني. 2005. **علم الاجتماع**. ترجمة فايز الصياغ. ط1. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
غليون، برهان. 2015. **المحنة العربية – الدولة ضد الأمة**. ط4. بيروت: المركز العرب للأبحاث ودراسة السياسات.
غيرتز، كليفورد. 2009. **تأويل الثقافات: مقالات مختارة**. ترجمة محمد بدوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
فانون، فرانتس. 1972. **معذبو الأرض**. ترجمة سامي الدروبي. ط1. بيروت: دار القلم.
فرسخ، ليلى. 2010. "الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة" في **نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري**. بيرزيت: مركز دراسات التنمية –جامعة بير زيت.
فوكو، ميشيل. 1990. **المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة علي مقلد. القاهرة: مركز الإنماء القومي.
فيبر، ماكس. 2015. **الاقتصاد والمجتمع- الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات – السيادة**. ترجمة محمد التركي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
قاسم، عبد الستار. 2010. **من أوسلو العار إلى غزة الحصار**. الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
قفيشة. معتز. 2000. **الجنسية والمواطن في فلسطين**. رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.
كلاين، نعومي. 2011. **عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث**. ترجمة نادين خوري. ط3. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
كوتش، ريتشارد. 1998. **مبدأ 80/20**. مركز الخبرات المهنية للإدارة.
لومبا، آنيا. 2007. **في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية**. ترجمة محمد عبد الغني غنوم. سوريا: دار الحوار.
ماتيوز، بوب ووليز روس. 2016. **الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية**. ترجمة محمد الجوهري. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
ماير، كارل وشارين بلير بريزاك. 2010. **صناع الملوك- اختراع الشرق الأوسط**. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: سطور الجديدة.
مصطفى، مهند وأسعد غانم. 2012. "التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل فترة الحكم العسكري" في **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وارثه**، تحرير مصطفى كبها، 49- 79. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.

النتشة، رفيق وإسماعيل ياغي وعبد الفتاح أبو علية. 1991. **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

نخلة، خليل. 2004. **أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة**. ترجمة ألبرت أغازريان. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

هارفي، ديفيد. 2013. **الوجير في تاريخ النيوليبرالية**. ترجمة وليد شحادة. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

هارفي، ديفيد. 2005. **حالة ما بعد الحداثة – بحث في أصول التغيير الثقافي**. ترجمة محمد شيا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

هاندل، أريئيل. 2012. "أين، وإلى أين، ومتى في الأرض المحتلة – مقدمة لجغرافية كارثية" في **سلطة الإقصاء الشامل تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، تحرير ساري حنفي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هلال، جميل. 2002. **تكوين النخبة الفلسطينية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

وايدنر، دونالد. 1962. **تاريخ إفريقيا: جنوب الصحراء**. ترجمة علي أحمد فخري وشوقي عطا الله الجمل. القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

المقالات والدوريات وأوراق العمل

إبحيص، حسن. 2015. "أداء الأجهزة الأمنية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية". بيروت: **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**. Retrieved in 15/4/2022: https://www.alzaytouna.net

أبراش. إبراهيم. 2008. "الدولة الفلسطينية في المواثيق الدولية". **الحوار المتمدن**. ع 2200.
Retrieved in 5/9/2023: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125768

أبو طاقية، هالة. 2016. "تطور التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي (1994–2012)". **الجامعة الإسلامية غزة**
Retrieved in 15/4/2022 :http://hdl.handle.net/20.500.12358/28433

الأشهب، نعيم. 2015. "مأزق القيادة الفلسطينية والمجلس الوطني". **المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات**. Retrieved in 23/3/2019: https://www.masarat.ps

اشتيه1، محمد. 2018. "منظمة التحرير الفلسطينية: التأسيس والهيكلية والمراحل التاريخية". **موقع منظمة التحرير الفلسطينية**. Retrieved in 25/8/2019: http://www.plo.ps

اشتيه2، محمد. 2018. "المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية". **موقع منظمة التحرير الفلسطينية**.
Retrieved in 25/8/2019: http://www.plo.ps

الأشقر، يوسف. 2021. "قراءة قانونية في السياسات الإسرائيلية – الأمريكية تجاه السلطة الفلسطينية بشأن أموال المقاصة". **القانون من أجل فلسطين**. Retrieved in 15/9/2021: https://law4palestine.org

البطران، مشهور. 2020. "السلطة والعشائر: من يحكم من اجتماعياً". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع122، 191–198.

تراكي، ليزا. 2014. "المتخيل الاجتماعي الجديد في فلسطين بعد أوسلو". **إضافات**، عددان 26–27: 48– 59.

جابر، فراس. 2018. "فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟". رام الله: **مرصد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية**. Retrieved in 1/9/2021: http://www.almarsad.ps

الحاج، عرفات. 2020. "الحكومة العسكرية الإسرائيلية: كيف تحكم الفلسطينيين وتشكل حياتهم؟". اسطنبول: **مركز رؤية للتنمية السياسية**. Retrieved in 1/6/2021: https://vision-pd.org

حباس، وليد. 2021. "تدخلات الإدارة المدنية الإسرائيلية الاقتصادية في الضفة الغربية". رام الله: **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)**. Retrieved in 1/9/2021 : https://www.mas.ps

الحروب، خالد. 2020. "سلطة أوسلو: بين " الكيانية الفلسطينية" و"البيروقراطية الفلسطينية". **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. Retrieved in 1/7/2021: https://www.palestine-studies.org

الحوت، شفيق. 1994. "اتفاقات عرفات-رابين ومصير منظمة التحرير الفلسطينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. 5(18): 14-25.

حوراني، فيصل. 2012. "السعي الفلسطيني لتأسيس دولة 1918-1948". منظمة التحرير الفلسطينية. **مركز الأبحاث**، ع 249-250.

الخالدي، رجا. 2019. "ما بعد الأزمة المالية الفلسطينية: معادلة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل". **العربي السفير**. Retrieved in 15/4/2022: https://assafirarabi.com

الخالدي، رجا وصبحي سمور. 2011. "النيوليبرالية بصفتها تحرراً: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع88: 74-93.

الخفيف، محمود ومسيف مسيف ومعتصم الأقرع. 2014. "تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي". **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)**. نيويورك: الأمم المتحدة. Retrieved in 1/9/2021: https://unctad.org

خليل، أسامة. 2013. " من أنتم؟: منظمة التحرير الفلسطينية وحدود التمثيل". **الشبكة**. Retrieved in 29/11/2022: https://al-shabaka.org/briefs/%D9%85%D9%8E%D9%86

روحانا. نديم. 2014. " المشروع الوطني الفلسطيني: نحو استعادة الإطار الكولونيالي الاستيطاني". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع97، 18-36.

السليم، فاطمة. 2014. الفينومينولوجيا وعلم اجتماع الحياة اليومية. Retrieved in 29/11/2022: http://dralsulaim.blogspot.com/2014/12/blog-post_56.html

السخنيني، عصام. 1974. "ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن 1948-1950". **شؤون فلسطينية**. ع 40: 56-83.

الشريف، ماهر. 2018. " الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أين؟ ". **موقع حزب الشعب الفلسطيني**. Retrieved in 1/7/2021: http://www.ppp.ps

الشريف، ماهر. 2014. "خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية". **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**. Retrieved in 7/1/2019: https://www.palestine-studies.org

الشيخ عبد الله، خالد خليل."الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" **"**. Retrieved in 5/9/2023: http://ppc-plo.ps/ar/print.php?id=63

صايغ، يزيد. 1997. "الكفاح المسلح وتكوين الدولة الفلسطينية". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. 8 (32):10-27.

صبيح، صبيح. 2017. "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: تهجين المشروع الوطني مقابل التمويل الدولي". جريدة العودة. ع 51. **المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)**.
Retrieved in 5/1/2021: http://www.badil.org

عثمان، أشرف. 2015. "الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية". **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**. مجلد (3)، ع11: 39-62.

عبد الحميد، مهند. 2019. "أحجية التنسيق الأمني.. وعلاقات القوة". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. ع118: 77-82.

عبد الشافي، حيدر. 1999. "حوار مع حيدر عبد الشافي عن المفاوضات وشجون الوضع الفلسطيني". حاوره رياض بيدس. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. 10(40): 64- 82.

عبد الرحمن، حسام عيسى. 2019. "أزمة الدولة الوطنية- العربية: تحديات التراث السياسي التقليدي والحداثة في حقبة ما بعد الاستعمار". **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**.
Retrieved in 25/12/2022: https://www.mominoun.com/articles

العجلة، مازن. 2019. "المساعدات الدولية والعربية.. إلى أين". **مركز الأبحاث**.
Retrieved in 20/5/2021: https://www.prc.ps

العروي، عبد الله. " نهاية الدولة الوطنية والمستقبل لسلطة القبيلة". **الغربال انفو**، 2020/8/2
Retrieved in 20/9/2020: https://alghirbal.blogspot.com

فرسخ، ليلى. 2009. "مقارنة التجربة الصهيونية الاستعمارية بتجربة جنوب أفريقيا البيضاء". ندوة عقدها **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار**. Retrieved in 20/9/2019: https://www.madarcenter.org

قاسم، فوزي أنيس. 2021. "الميثاق الوطني بين الأمس واليوم". **ملتقى فلسطين**.
Retrieved in 30/9/2021: https://www.palestineforum.net

قطان. فيكتور. 2011. محكمة راسل بشأن فلسطين وقضية الفصل العنصري. **الشبكة**.
Retrieved in 15/12/2022: https://al-shabaka.org

كيالي، ماجد. 2019. "تحولات السياسة الفلسطينية في نصف قرن". منظمة التحرير الفلسطينية. **مركز الأبحاث**.
Retrieved in 1/8/2021: https://www.prc.ps

المصري، هاني. 2017. " قراءة في عقل الرئيس محمود عباس". **المركز الفلسطيني للأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات**. Retrieved in 1/2/2022: https://www.masarat.ps

هايك، فريدريك. 2020. "نوعان من الفردانية". ترجمة رأفت فياض. **مجلة ودنرلاست**.
Retrieved in 9/3/2022: https://www.wonderlustmag.com

هلال، جميل. 2017. "حيثيات وتداعيات تفكك الحقل السياسي الفلسطيني". **إضافات**. ع 40: 17- 28.

ويمر، أندرياس. 2019. " لماذا القومية تعمل.. ولماذا هي هنا لتبقى؟ ". ترجمة علاء الدين أبو زينة. **الغد**.
Retrieved in 1/6/2021: https://www.alghad.com

تقارير ودراسات مؤسسات

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. 2013. " **إدارة سياسات الاقتصاد الكلي في الحالة الفلسطينية بين النمو وغياب عدالة التوزيع**". نابلس. Retrieved in 1/4/2020: https://www.fespalestine.org

أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة). 2019. "**تسييس الوظيفة العامة في فلسطين**". رام الله- فلسطين. Retrieved in 1/5/2021: https://www.aman-palestine.org

أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة). 2019. "**واقع موازنة قطاع الأمن ضمن الموازنة العامة الفلسطينية**". سلسلة رقم 158. Retrieved in 1/4/2020: https://www.aman-palestine.org

أمان (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة). 2009. " **تقرير الفساد ومكافحته**". رام الله- فلسطين. Retrieved in 1/5/2021: https://www.aman-palestine.org

الأمم المتحدة. 2014. "**أصول مشكلة فلسطين وتطورها (1989-2000)** ". الجزء الخامس Retrieved in 1/5/2021: https://www.un.org

الأمم المتحدة. 2014 (ب). "**المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل**". Retrieved in 1/5/2021: https://www.ohchr.org

الأمم المتحدة- أوتشا- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2016 .OCHA. "**جدار الضفة الغربية**". Retrieved in 12/2/2019: https://www.ochaopt.org

الأمم المتحدة. 2019. "**تقرير أممي: 48 بليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي بين عامي 2000-2017**". Retrieved in 12/12/2019: https://news.un.org/ar/story/2019/12/1044661

بيتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. 2017. "**جدار الفصل**". Retrieved in 12/2/2019: https://www.btselem.org

بيتسيلم -مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة .2019. "**المستوطنات**". Retrieved in 12/2/2019: https://www.btselem.org

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. " **تقرير الفقر المتعدد الأسباب 2017**" Retrieved in 1/4/2020: http://www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. "**الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين**". Retrieved in 25/2/2021: http://pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. "**الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019** " Retrieved in 1/4/2020: http://www.pcbs.gov.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2019. **مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2018.** Retrieved in 1/4/2020 :https://www.pcbs.gov.ps

مرصد. 2017. **ضريبة المقاصة.** Retrieved in 1/4/2022 :http://www.almarsad.ps/Beta/?p=1100&lang=ar

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2014. "**المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية: قصة فشل حتمي**". تقدير موقف.
Retrieved in 1/4/2020: https://www.dohainstitute.org
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). **موسوعة المصطلحات– المندوب السامي**
Retrieved in 20/12/2020 :https://www.madarcenter.org
مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2019. "**قراءة قانونية بشأن القانون الإسرائيلي الخاص بتجميد أموال من العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية 2018**" Retrieved in 20/12/2020: https://www.mezan.org
مؤسسة باسيا. PASSIA. د.ت. "**المناطق "ج"**". Retrieved in 12/2/2019: http//www.passia.org
مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1993. "**اتفاقية أوسلو مع حيدر عبد الشافي**". مجلة الدراسات الفلسطينية. 4(16): 84– 91.
وكالة وفا – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. "**تاريخ التعدادات في فلسطين**"
Retrieved in 23/ 1/2022 :https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=20210
وكالة وفا – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. "**الحكومات الفلسطينية**"
Retrieved in 23/1/ 2022: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3637

الوثائق

صك الانتداب 1922. الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين. جامعة الدول العربية، القاهرة 1957.
Retrieved in 2/3/2019: http://www.palestineinarabic.com
وثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة". برنامج الحكومة الثالثة عشر، آب/2009.
Retrieved in 25/12/2021: http://palestinecabinet.gov.ps
وثائق اتفاقيات أوسلو. وكالة وفا
Retrieved in 2/1/2019: http://info.wafa.ps
رسائل الاعتراف المتبادل. 1993. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد 4، ع 16، 183.

الأفلام والفيديوهات

وزارة العمل. 2021. فيلم وثائقي عن "**انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق العمال الفلسطينيين**".
Retrieved in 1/7/2021: https://www.youtube.com/watch?v=IMyydU2eo-c
نقيب المحامين "**هل تتعاملون معنا كقطيع غنم**". فلسطين Ultra، 2021/1/26.
Retrieved in 25/2/2021: https://ultrapal.ultrasawt.com
مقابلة مع الأستاذة سحر أبو زينة – مديرة مدرسة عربونة جنين، وكالة سند للأنباء، 2012/12/15
Retrieved in 25/2/2021 https://www.youtube.com/watch?v=Z-YJa-6G8Fo
وقفة تضامنية مع المعلمة المحالة للتقاعد سحر أبو زينة أمام مديرية التربية والتعليم / جنين، 2012/12/16 . Jmedia.
Retrieved in 25/2/2021: https://www.youtube.com/watch?v=_hLuWiariQM&feature=emb_logo

تقارير إخبارية

مساواة – المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء." كفى استهتاراً بعقول الناس وتهديداً للأمن القومي". 2020/5/14.
Retrieved in 25/2/2021: http://www.musawa.ps

وفا – وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. "دعوى قضائية في المحاكم الفلسطينية ضد بريطانيا بسبب "الانتداب" ووعد بلفور" 2020/10/22. Retrieved in 25/2/2021: https://www.wafa.ps

دنيا الوطن. "الريادة والتمكين– أول وزارة جديدة يتم استحداثها بالحكومة فما مجال عملها؟". 2019/4/20.
Retrieved in 25/2/2021: https://www.alwatanvoice.com

زبون، كفاح. 2018. " اتفاق أوسلو دولة فلسطينية عالقة في المعبر المؤقت". جريدة الشرق الأوسط. ع 14534
Retrieved in 24/8/2021: https://aawsat.com

أمنستي. "قتل امرأة فلسطينية على حاجز قلنديا يؤكد ضرورة تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني". موقع منظمة التحرير الفلسطينية. 2019/9/19.
Retrieved in 25/1/2021: https://www.un.org/unispal/

المواقع الالكترونية

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح).
Retrieved in 1/4/2020: http://fatehorg.ps/

سلطة النقد الفلسطينية – حقائق وأرقام
Retrieved in 1/4/2020: https://www.pma.ps

دائرة شؤون المفاوضات
Retrieved in 1/4/2020: https://www.nad.ps

صفحة الفيسبوك الرسمية لدكتور محمد اشتية – رئيس الوزراء
Retrieved in 25/2/2021: https://ar-ar.facebook.com /

صفحة المنسق– الإدارة المدنية الإسرائيلية
Retrieved in 3/8/2020: https://ar-ar.facebook.com/COGAT.ARABIC

لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين
Retrieved in 1/4/2020: https://www.elections.ps

المجلس التشريعي
Retrieved in 1/4/2020: http://www.pal-plc.org

المجلس الوطني الفلسطيني
Retrieved in 1/4/2020: https://www.palestinepnc.org

المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب
Retrieved in 1/4/2020: https://www.ppfi.ps
هيئة مكافحة الفساد
Retrieved in 25/2/2021: https://www.pacc.ps
وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق يهودا والسامرة
Retrieved in 25/2/2021: https://www.gov.il
وزارة الخارجية والمغتربين، قائمة بالاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين حتى أيلول/ 2020.
Retrieved in 25/2/2021: http://www.mofa.pna.ps
وزارة الريادة والتمكين
Retrieved in 25/2/2021: https://www.palestineeconomy.psr
معجم المعاني – كلمة الفصل
Retrieved 30/11/2021: https://www.almaany.com

English References

Books

Adorno, Theodor. 1991. *The Culture Industry*. London and New York: Routledge.

Aggestam, Karen and others. 2009. "The Arab State and Neo-liberal Globalization" in *The Arab State and Neo-liberal Globalization: The Restructuring of State Power in the Middle East*, edited by Laura Guazzone and Daniela Pioppi, pp 325-350. U.K: MPG Books Group.

Al-Haj, M. 1995. *Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany, NY: State University of New York.

Anzovin, Steven. 1987. *South Africa: Apartheid and Divestiture*. New York: Wilson Company.

Assche, Kristof Van and Anastasiya Shtaltovna and Anna- Katharina Hornidge. 2013. "Visible and Invisible Informalities and Institutional Transformation in the Transition countries of Georgia, Romania and Uzbekistan", in *Informality in Easter Europe- Structures, Political Cultures and Social Practices*, edited by Cristian Giorando and Nicolas Hayoz, pp89-118. Germany & U.S.A: Peter Lang.

Baudrillard, J. 1988. *Selected Writings.* Cambridge: Polity Press.

Belk, Russel W. 1984. "Three Scales to Measure Constructs Related to Materialism: Reliability, Validity, and Relationships to Measures of Happiness", in *Advances in Consumer Research,* edited by Thomas Kinnear, pp291-297. Vol 11. UT: Association for Consumer Research.

Berda, Yael. 2023. *Colonial Bureaucracy and Contemporary Citizenship*. U.K: Cambridge University Press.

Berda, Yael. 2017. *Living Emergency: Israel's Permit Regime in the Occupied West Bank.* Stanford University Press.

Berda. Yael .2012. *The bureaucracy of the occupation: the permit regime in the West Bank 2000- 2006*. Jerusalem: Van Leer Institute and Hakibutz hameuhad publishers.

Berman. Marshall. 1982. *All that is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity*. New York: Simon and Schuster.

Bocock, Robert. 1993. *Consumption*. London and New York: Routledge.

Burns, T. and G. M. Stalker. 1961. *The Management of Innovation.* London: Tavistock Publications.

Bulhan, Hussein Abdulahi. 1985. *Frantz Fanon and the Psychology of Oppression*. London: Plenum Press.

Cahana, Aelad and Yonatan Kanonich *.2013 .The Permit Regime: Human Rights in West Bank Areas Known as the "seam Zone".* Translated by Maya Johnston. Jerusalem: Centre for the Defence of the Individual (HAMOKED).

Calhoun, Craig. 2008. "The Imperative to Reduce Suffering: Charity, Progress, and Emergencies in the Field of Humanitarian Action", in *Humanitarianism in Question: Politics, Power, Ethics,* edited by Michael Barnett and Thomas G. Weiss, 73-93. Ithaca: Cornell University Press.

Dardot, P. and Laval, C. .2013. *The New Way of the World: On Neoliberal Society*. London: Verso.

Davis, Helen Miller. 1947. *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*. Durham (V.S.A): Duke University Press.

De Tocqueville, Alexis. 1940. *Democracy in America*. Translated by Henry Reeve. Vol. III. London: Richard and John Taylor.

Egwu, S. G. 2007. "Beyond the Revival of old Hatred in The State and Conflicts in Africa". in *Introduction to Peace and Conflicts Studies in West* .Ibadan: Spectrum Book.

Elder, Jr. 1991. "Lives and Social Change", in *Theoretical Advances in Life Course Research*, edited by W.R Heinz, pp58-86. Weinheim: Deutscher Studien Verlag.

Evans, Peter B., and William H. Sewell. 2013. "Policy Regimes, International Regimes, and Social Effects" in *Social Resilience in the Neoliberal Era*, edited by Peter A. Hall and Michèle Lamont, pp 35-68. New York: Cambridge University Press.

Fairclough. N. 1995. *Media Discourse*. London: Arnold Publishers.

Gellner, Ernest. 1983. *Nations and Nationalism*. England: Blackwell.

Giorando, Cristian. 2013. "The Social Organization of Informality: The Rationale Underlying Personalized Relationships and Coalitions" in *Informality in Easter Europe- Structures, Political Cultures and Social Practices*, edited by Cristian Giorando and Nicolas Hayoz, pp 47-66. Germany & U.S.A: Peter Lang.

Giorando, Cristian and Nicolas Hayoz. 2013. "Introduction: Exploring Informality in Eastern Europe through Different Disciplines" in *Informality in Easter Europe- Structures, Political Cultures and Social Practices*, edited by Cristian Giorando and Nicolas Hayoz. Germany & U.S.A: Peter Lang.

Gordan, Neve. 2008. *Israel's Occupation*. London: University of California Press.

Graeber. D. 2015. *The utopia of rules: On technology, stupidity, and the secret joys of bureaucracy*. London: Melville House Publishing

Haddad, Taufiq. 2016. *Palestine Ltd: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory*. First ed. London: I.B Tauris Co.

Herbst, Ph. G. . 1976. *Alternatives to Hierarchies*. Leiden: Martinus Nijhoff.

Hibou, Be'atrice. 2015. *The Bureaucratization of the World in the Neoliberal Era*. Translated by Andrew Brown. U.S.A: Palgrave Macmillan

Hummel, Ralph. 1982. *The Bureaucratic Experience*. 2nd edition. New York: St. Martin's press.

Jaques E. 1982. *The Form of Time*. New York: Crane, Russak.

Kasser, Tim. 2002. *The High Price of Materialism*. England: The MIT Press.

Kanonich, Yonaton. 2017. *Through the Lens of Israel's Interests: The Civil Administration in the West Bank* .Translated by Maya Johnston. Yesh Din Volunteers for Human Rights. Yesh- Din Organizations.

Kellner, D. 1992. "Popular culture and the construction of postmodern identities", *in Modernity and Identity,* edited by S. Lash. and J. Friedman. Oxford: Basil Blackwell.

Kovziridze, Tamara. 2008. "*Hierarchy and Interdependence in Multi-level Structures"*. PhD thesis of Philosophy of Political Science. Brussels: Brussels University Press.

Lugard, Frederick. 1922. *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. U.S.A: The Cornell University Library

Lefebvre, Henri. 1971. *Everyday life in the Modern World*. Translated by Sacha Rabinovitch. U.S.A & London: Haper & Row.

Illouz, E. 2007. *Cold Intimacies*: *The Making of Emotional Capitalism*. Cambridge: Polity Press.

Lukes, Steven. 1973. *Individualism*. New York: Harper and Row.

Magdoff, Harry. 1982. "Imperialism: A Historical Survey" in *Introduction to the Sociology of Developing Societies*, edited by Hamza Alavi and Teodor Shanin, pp 11-29. London: New York: Monthly Review Press.

Marquard, Leo. 1962. *The People and Policies of South Africa*. 3rd ed. London: Oxford University Press.

Marris, Peter. 1996. *The Politics of Uncertainty: Attachment in Private and Public Life*. London: Routledge.

Martin, Brendan. 1993. *In the Public Interest: Privatization and Public Sector Reform*. London: Zed Books Ltd.

Matthews, Weldon. 2006. *Confronting an Empire, Constructing a Nation. Arab Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine*. London, Network: I.B. TAURIS.

Michels, Robert. 1915. *Political parties: A sociological study of the oligarchic tendencies of modern democracy*. Translated by Eden Paul and Cedar Paul. New York: The Free Press.

Nkrumah, Kwame. 1965. *Neo-Colonialism, the Last Stage of Imperialism*. New York: International Publishers Co. INC.

Parsons, Nigel. 2005. *The Politics of the Palestinian Authority: From Oslo to Al-Aqsa*. New York and London: Routledge.

Rothstein, Theodore. 1910. Egypt's Ruin. London: William Brkndoh and Son, Ltd.

Ruegg, Francois. 2013. "Social Representations of Informality: The Case of Roma", in *Informality in Easter Europe- Structures, Political Cultures and Social Practices*, edited by Cristian Giorando and Nicolas Hayoz, pp 297-317. Germany & U.S.A: Peter Lang,

Scharpf, F. W. (ed.). 1993. *Games in Hierarchies and Networks. Analytical and Empirical Approaches to the Study of Governance Institutions.* Campus Verlag.

Samman, Ghada, 2006. "*Frantz Fanon: Colonialism and Dualism: South Africa as a case Study*". Master thesis. Palestine: Birzeit University.

Smith, B.C. 2003. *Understanding Third World Politics- Theories of Political Change and Development*. 2nd edition. China: Palgrave Macmillan Ltd.

Sulkunen, Pekka. 1997. "Introduction: The New Consumer Society, Rethinking the Social Bond". In *Constructing the New Consumer Society*, edited by Pekka Sulkunen and John Holmwood and Hilary Radner and Gerhard Schulze. U.S.A: Palgrave Macmillan.

Tartir, Alaa. 2015. *Criminalizing Resistance, Entrenching Neoliberalism: The Fayyadist Paradigm in the Occupied Palestinian West Bank*. PhD dissertation. London: The London School of Economics and Political Science.

Tilly, Charles. 1985. "War Making and State Making as Organized Crime" in *Bringing the State Back,* edited by Peter Evan and Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol. U.K: Cambridge University Press.

UNESCO. 1990. Africa *under Colonial Domination 1880-1935 (General History of Africa. VII.)*. Edited by A. Abu Boahen. Abridged edition. California: Heinemann Educational Books (Nigeria) Ltd.

Veracini, Lorezo. 2010. *Colonialism: A Theoretical Overview*. U.K: Palgrave Macmillan.

Weeks, J. 1985. *Sexuality and its Discontents, Meanings, Myths and Modern Sexualities,* London: Routledge.

Weintraub, Jeff. 1997. "The Theory and Politics of the Public/private Distinction" in *Public and Private in Thought and Practice*, edited by Jeff and Krishan Kumar, pp1-42. Chicago and London: The University of Chicago press.

Whyte, L. and A. G. Wilson (eds.). 1969. *Hierarchical structures*. New York: American Elsevier.

Retrieved in 1/11/2019: https://www.thefreedictionary.com/separation

Wynne, Braim. 1996. "May the Sheep Safely Graze? A Reflexive View of the Expert- Lay Knowledge Divide" in *Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology*. Scott M Lash, Bronislaw Szerszynski, Brian Wynne (authors). London: Sage Publication.

Articles

Al-Qadi, Nasser. 2018. "The Israeli Permit Regime: Realities and Challenges". *The Applied research Institute – Jerusalem (ARIJ), Beit*-lehem. Retrieved in 15/8/2021: https://www.arij.org

Bentwich, Norman. 1939. "Palestine Nationality and Mandate". *Journal of Comparative Legislation and International Law*. 21(4):230-232.

Berda, Yael .2013. "Managing dangerous populations: Colonial legacies of security and surveillance". *Sociological Forum,* 28(3): 627-630.

Berman, Bruce. 1984. "*Structure and Process in the Bureaucratic States of Colonial Africa". Development and Change.* Vol.15: 161-202.

Bozeman, Barry and Scott Patrick. 1996. "Bureaucratic Red Tape and Formalization: Untangling Conceptual Knots". *American Review of Public Administration*. 26(1): 1-17.

Chen, S and A. Lee- Chai and J. A Bargh. 2001. "Relationship orientation as a moderator of the effects of social power". *Journal of Personality and Social Psychology*. 80: 173-187.

Christopher, A.J. 1982. "Partition and Population in South Africa". *Geographical Review*, 72(2), 127-138.

Claws - Centre for Land Warfare Studies. 2018. Maneuver Warfare and Firepower application in the Future. India: *KW publishers*.

Comptroller. 2020. Annual audit report 70c. "Staff officers in the Civil Administration in the Judea and Samaria area*".* Jerusalem: *State Comptroller's Office*.

Retrieved in 30/12/2020: https://www.mevaker.gov.il

Dienfenbach, Thomas and John Sillince. 2011. "Formal and Informal Hierarchy in Different Types of Organization". *Organization Studies*. 32(11): 1515-1537.

Doyle, Aaron. 2007. "Trust, Citizenship and Exclusion of Risk Society". *Research Gate*.

Retrieved in 1/12/2020: https://www.researchgate.net/publication/242698985

Dyer, Smith. 2006. "The Form of Time: A Special Theory for the Human Sciences". *International Journal of Applied Psychoanalytic Studies*, 3(4): 336-347.

Ghoshal, Sumantra. 2005. "Bad Management Theories Are Destroying Good Management Practices". *Academy of Management Learning & Education*. 4(1): 75-91.

Haque, M. S. 2008. "Global Rise of Neoliberal State and Its Impact on Citizenship: Experiences in Developing Nations". *Asian Journal of Social Science*. No 36: 11-34.

Haque, M. S.1999. "The Fate of Sustainable Development under the Neoliberal Regimes in Developing Countries". *International Political Science Review*. 20(2): 199-222.

Hayek, Friedrich. 1989. "The Pretense of Knowledge". *The American Economic Review,* 79(6): 3-7.

Hui, C. Harry and H. C. Triandis. 1986. "Individualism- Collectivism: A Study of Cross-Cultural Researchers". *Journal of Cross-cultural Psychology*. 17(2):225-248.

Jansiz, Ahmad. 2014. “The Ideology of Consumption: The Challenges Facing a Consumerist Society”. *Journal of Politics and Law*. 7(1): 77-83.

Lawler, Peter. 2014. “The Problem of Democratic Individualism”. *Russell Kirk Centre*. Retrieved in 23/12/2022: https://kirkcenter.org/essays/the-problem-of-democratic-individualism/

Levinson, Chaim. 2011. “*Israel has 101 Different Types of Permits Governing Palestinian Movement”. HAARETZ*. Retrieved in 12/2/2019: https://www.haaretz.com/1.5222134

Lyman, Princeton. 1996. “South Africa's Promise”. *Foreign Policy*. No 102, p105-119.

Mansour. A. 2018. “The Conflict over Jerusalem: A settler-colonial Perspective”. *Journal of Holy Land and Palestine Studies*. 17(1): 9-23.

Mark, Shaw. 1998. “Organized Crime in Post-Apartheid South Africa”. *Institute for Security Studies*. Retrieved in 28/07/2021: https://media.africaportal.org

Merton. R. 1940. “Bureaucratic Structure and Personality”. *Social Forces*. 18: 560-568.

Mottaz, Clifford. 1981. “Some Determinants of Work Alienation”. *The Sociological Quarterly*, 22(4): 551-529.

Muno, Wolfgang. 2010. ‘Conceptualizing and Measuring Clientelism’. Hamburg: *German Institute of Global and Area Studies*. Retrieved in 30/12/2022: https://www.academia.edu/3024122/Conceptualizing_and_Measuring_Clientelism

Oyserman D. and H. Coon and M. Kemmelmeier. 2002. “Rethinking Individualism and Collectivism: Evaluation of Theoretical Assumptions and Meta-Analyses”. *Psychological Bulletin*, 28(1): 3-72.

Parkinson, C. Northcote. 1955. “Parkinson’s Law”. *The Economist* Retrieved in 20/11/2022: https://www.economist.com/news/1955/11/19/parkinsons-law

Realo, Anu and Kati Koido and Eva Ceulemans and Juri Allik. 2002. “Three Components of Individualism”. *European Journal of Personality*. 16: 163-184.

Richins, Marsha .2004. “The Material Values Scale: Measurement Properties and Development of a Short Term”. *Journal of Consumer Research*. 32(1):209-219.

Richins, Marsha and Dawson Scott. 1992. “A Consumer Values Orientation for Materialism and Its Measurement: Scale Development and Validation”. *Journal of Consumer Research*, 303-316.

Samman, Maha. 2020. “From moments to durations: the impact of Israeli checkpoints on Palestinian everyday life in Jerusalem”. *International Journal of Urban Sciences*. Retrieved in 1/8/2021 :https://doi.org/10.1080/12265934.2020.1777892

Selby, Jan. 2013. “Cooperation and Colonization: The Israeli- Palestinian Joint Water Committee”. *Water Alternatives*, 6 (1): 1-24.

Selznick, Philip. 1943. “An Approach to a Theory of Bureaucracy”. *American Sociological Review*. 8(1): 47-54.

Shulruf, B. and J. Hattie and R. Dixon. 2003. “Development of New Measurement Tool for Individualism and Collectivism”. New Zealand: *NZARE/ AARE Joint Conference.*
Retrieved in 1/7/2019: https://www.aare.edu.au/data/publications/2003/shu03265.pdf
Shrum, L.J and Nancy Wong and Farrah Arif and Sunaina Chugani and others. 2013. “Reconceptualizing materialism as identity goal pursuits: Functions, processes, and consequences”. *Journal of Business Research*. 66:1179-1185.
Singer. Joel. 2021. “The Israel-PLO Mutual Recognition Agreement”. *International Negotiation*. No 26:1-25
Sjoberg, Lennart. 1999. “Consequences of Perceived risk: Demand for mitigation”. *Journal of Risk Research.* 2(2):129-149.
Soares, Conceicao. 2018. “The Philosophy of Individualism: A critical Perspective”. *International Journal of Philosophy & Social Values*. 1(1): 10-34.
Staples, Robert. 1975. “White Racism, Black Crime, and American Justice: An Application of the Colonial Model to Explain Crime and Race”. *Phylon*, 36 (1): 14-22.
Stiglitz, J. E. 2004. “*The Post Washington Consensus Consensus”*. A paper represented in a Conference in Barcelona “From the Washington Consensus towards a new Global Governance”.
Retrieved in 28/9/2021: https://policydialogue.org
Tamari, Salim. 1996. “Comments on “*Adaptation” in the West Bank and Gaza”*– a discussion paper by Jill Tansley. Retrieved in 30/8/2019: http://prrn.mcgill.ca/prrn/papers/tamari1.html
Tawil- Souri. Helga. 2017. “Checkpoint Time”. *Qui Parle.* 2(26): 283-422.
Vale, Peter and Sipho Maseko. 1998. “South Africa and the African Renaissance”. *International affairs*. 74(2): 271-287.
Winder, Alex. 2018. “The Insidious Power of Permits”. Book Review of Living Emergency: Israel’s Permit Regime in the West Bank by Yael Berda. *Jerusalem Quarterly.* No 75: 144-148.
Wolfe, Patrick. 2006. “Settler Colonialism and the Elimination of the Native”. *Journal of Genocide Research. 8* (4): 387-409.

Reports & Definitions

The basics of philosophy site. “**Individualism**”.
Retrieved in 1/7/2019: https://www.philosophybasics.com
Britannica. “**Iron Law of Oligarchy**”
Retrieved in 1/9/2020: https://www.britannica.com
Britannica. “**Panopticon**”
Retrieved in 1/9/2020: https://www.britannica.com

Great thinkers organization. “**Alexis De Tocqueville(1859-1805)** ”
Retrieved in 3/9/2022: https://thegreatthinkers.org/tocqueville/introduction/
Palestinian paper- Aljazeera documentary
Retrieved in 1/9/2020: https://www.aljazeera.com
peace now. “**settlements**”.
Retrieved in 1/3/2022: https://peacenow.org.il/
World Bank Report No: ACS18545. 2016. “***West Bank and Gaza: Public Expenditure Review of the Palestinian Authority***”. Retrieved in 5/5/2021: https://openknowledge.worldbank.org
Santander Trade Markets. “**Nigerian Economic Outline**”.
Retrieved in 2/8/2021: https://santandertrade.com
Human Rights watch Organization. 2010. ***Separate and Unequal: Israel's Discriminatory Treatment of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories***. U.S.A: Human Rights Org.
Retrieved in 2/8/2021: https://www.hrw.org.
Webster Dictionary **Definition Laissez- faire**
Retrieved in 1/7/2019: https://www.merriam-webster.com

BIRZEIT UNIVERSITY

ملحق رقم (1) **برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية**

هذا البحث هو أطروحة دكتوراة للطالبة غادة السمان بعنوان "البيروقراطية الاستعمارية في الضفة الغربية/ رام الله"، في برنامج الدكتوراه في العلوم الاجتماعية في جامعة بيرزيت. تم أخذ الموافقة الرسمية من الجهات المسؤولة لتوزيع الاستبيان مع إرفاق الأوراق الرسمية. أرجو منكم التعاون وتعبئة الاستمارة بصدق وتركيز، مع بالغ الشكر.

بيانات عامة (الأرقام مقربة إلى أقرب 1 صحيح)

النوع	أ- ذكر 48%	ب- أنثى 52%			
سنوات الخبرة	(1-5) 15%	(6-10) 18%	(11-15) 30%	16-20 18%	(21 أو أكثر) 19%
الدرجة	(5 أو أقل) 14%	(3-4) 38%	(1-2) 10%	مدير 32%	مدير عام أو أكثر 5% / عقد 1%
المؤهل العلمي	توجيهي أو أقل 3%	دبلوم 9%	بكالوريوس 65%	ماجستير 22%	دكتوراه 1%
العمر	29 أو أقل 13%	(30-39) 40%	(40-49) 32%	50 فما فوق 15%	
الدخل	أقل من 2000 شيكل 5%	(2001- 3500) 36%	(3501- 5000) 32%	(5001-6500) 21%	أكثر من 6501 6%

2- العمل

أنا راض عن عملي	نعم 50%	وسط 42%	غير راض 8%	
أنا أحب عملي وأنتمي له	نعم 71%	وسط 24%	غير راض 5%	
أعرف وصفي الوظيفي جيداً	نعم 91%	لا 9%		
بشكل عام يتماشى المسمى والوصف الوظيفي مع ماهية العمل الفعلي	نعم 77%	لا 23%		

3- القروض

هل لديك قرض من البنك	نعم 48%	لا 52%			
القرض لغرض الحصول على	بيت 49%	سيارة 21%	مشروع 4%	أرض 4%	أخرى 22%

ملاحظة: أخرى تشمل: تعليم، علاج، زواج، اصلاح، تسديد ديون، استثمار، مصاريف.

سوف ينتهي القرض خلال الفترة	ثلاثة سنوات أو أقل 33%	(4-6) 32%	(7-9) 10%	(10-12) 8%	(13- 15) 5 %	16 سنة فما فوق 12%

القسم الأول

#	الجملة النسب مئوية	موافق بشدة	أوافق	نوعاً ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا أعرف
H	**أولاً: الهرمية وعلاقات القوة**						
H1	ان القرارات في المؤسسات الحكومية تتصف بالمركزية الشديدة	%22	36%	%32	%7	%2	
H2	أشعر في فراغ وظيفي على مستوى المهمات والزمن	7%	21%	%24	36%	12%	
H3	يتم تهميش الموظف لعدم رضا المسؤول	19%	31%	28%	17%	3%	1%
H4	التفكير بالترقيات والعلاوات يستنفذ طاقة الموظفين	25%	34%	27%	11%	3%	1%
H5	يستخدم موظفي الفئة العليا طرقاً غير مهنية لمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين وعلاقات الموظفين فيما بينهم	13%	23%	28%	26%	5%	5%
H6	أثق بالنظام السياسي الفلسطيني (عكسي)	7%	23%	36%	17%	12%	5%
H7	يتم تقدير الخبرة الوظيفية للموظف (عكسي)	4%	20%	34%	27%	14%	1%
H8	هناك خوف شديد عند الموظف	13%	27%	33%	20%	5%	2%
	ثانياً- الإزاحة						
O1	القيم الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في حالة تراجع	39%	38%	18%	3%	1%	1%
O2	هناك درجة من المحسوبية في المؤسسات الفلسطينية	36%	35%	24%	3%	1%	1%
O3	"الاستثناء "هو شيء عادي في المعاملات الحكومية	23%	33%	24%	13%	4%	3%
O4	ليس المهم العمل بجد لتحقيق الأهداف، في النهاية هي مسالة علاقات	15%	29%	27%	22%	7%	--
O6	البقاء للأقوى (من حيث علاقات القوة) وليس للأفضل	28%	31%	25%	12%	3%	1%
	ثالثاً – الفصل						
#	**الجملة**	**موافق بشدة**	**أوافق**	**نوعاً ما**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**	**لا أعرف**
S1	أشعر باغتراب وظيفي	10%	18%	25%	38%	7%	2%
S2	هناك فصل قوي بين الفئة العليا وباقي الموظفين	17%	28%	31%	19%	4%	1%
S3	الراتب هو أهم شيء يربطني في الوظيفة	18%	25%	23%	26%	8%	--
S4	لا أفكر في ترك الوظيفة، لأنه لا يوجد خيارات أخرى في البلد	27%	37%	18%	13%	4%	1%

S5	أتقيد بالإجراءات البيروقراطية بشدة سواء مع الموظفين أو المراجعين	7%	22%	35%	28%	6%	2%
S6	عملي بشكل عام روتيني وممل، ولا يعطي إلا مجالاً قليلا للإبداع	10%	19%	21%	35%	15%	--
S7	جو العمل يؤثر على حياتي الشخصية	11%	22%	33%	25%	9%	
رابعاً– المؤقتية							
T1	العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الموظفين دائمة التغيير	16%	46%	30%	7%	--	1%
T2	التغيرات الداخلية من حيث التعيينات والتنقلات كثيرة في الوزارة	13%	31%	32%	21%	1%	2%
T3	أخاف من المستقبل وخصوصاً في ظل التقلبات السياسية	16%	33%	29%	17%	4%	1%
T4	الصلاحيات متغيرة وترتبط بصاحب القرار	17%	50%	23%	9%	1%	--
T5	يتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول	15%	38%	27%	17%	2%	1%
خامساً – المناورة							
M1	يوجد خمول ذهني عند الموظف	16%	24%	30%	23%	6%	1%
M2	الموظف يضخم عمله	10%	27%	35%	23%	4%	1%
M3	الموظف يضخم الحدث(عموماً)	9%	27%	35%	23%	4%	2%
M4	هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات	18%	32%	32%	14%	3%	1%
M5	ينتشر النفاق الاجتماعي والوظيفي بين الموظفين	34%	28%	25%	10%	2%	1%
أخرى							
S8	هذه الوظيفة أعطتني أكثر مما أعطيتها	3%	6%	11%	51%	28%	1%
O5	أثر الاحتلال الإسرائيلي هو قوي جداً حيث من الصعب مواجهته	15%	31%	29%	15%	7%	3%

القسم الثاني

أولاً – المادية							
#	**الجملة**	**موافق بشدة**	**أوافق**	**نوعاً ما**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**	**لا أعرف**
Y1	العلاقات المادية في المجتمع مهيمنة وتؤثر على المكانة الاجتماعية	29%	45%	20%	6%	--	--
Y2	ما أمتلكه يعكس مدى نجاحي في الحياة	10%	30%	27%	26%	6%	1%

Y3	أحب الاحتفاظ بأشيائي، وألا يشاركني بها أحد	11%	24%	35%	25%	5%	--
Y4	أستمتع في الانفاق على الأشياء، حتى لو كانت كمالية	10%	25%	26%	33%	6%	--
Y5	حياتي ستكون أفضل إن استطعت امتلاك بعض الأشياء غير الموجودة عندي	18%	37%	26%	15%	3%	1%
Y6	من طبيعتي أن أحسب كل شيء	18%	34%	31%	13%	4%	--
Y7	أنا راض عن حياتي (عكسي)	24%	43%	28%	3%	2%	--
ثانياً – الفردانية							
D1	أحب أن أكون مستقلاً في حياتي وألا أعتمد على أحد	57%	35%	7%	1%	--	--
D2	أهم شيء عندي هو تحقيق أهدافي	30%	48%	17%	5%	--	--
D3	بالنسبة لي من المهم أن أؤدي المهمة بشكل أفضل من الآخرين	26%	49%	15%	9%	1%	--
D4	أعتبر نفسي فريداً– مختلفاً عن الآخرين في نواح كثيرة	18%	28%	31%	21%	1%	1%
D5	لا أسمح لأحد التدخل في خصوصياتي	34%	39%	22%	5%	--	--
D6	علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط ولا أعطي اعتبار واهتمام لأحد	8%	12%	17%	45%	18%	--
D7	أحب أن أكون مسؤول عن أشياء مهمة	21%	43%	27%	8%	1%	--
ثانيا ب (الجمعية)							
L1	أعرّف نفسي ضمن الجماعة	20%	55%	17%	6%	1%	1%
L2	أبذل جهدًا لتجنب الخلافات مع أعضاء مجموعتي	23%	56%	15%	5%	1%	--
L3	قبل اتخاذ قرار، دائماً أتشاور مع الآخرين	19%	46%	29%	5%	1%	--
L4	أفضل العمل الجماعي على أن أقوم بالعمل بمفردي	19%	40%	26%	12%	3%	--
L5	أهتم بمشاعر الآخرين عندما أتكلم أو أفعل أي شيء	43%	44%	12%	1%	--	--
ثالثاً– الاستهلاك							
C1	أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبر عن ذاتي	30%	54%	14%	2%	--	--
C2	أفضل المولات الكبيرة عن السوق المحلي (وسط البلد)	11%	19%	27%	33%	8%	2%
C3	العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب	28%	42%	25%	5%	--	--
C4	إذا أعجبني شيء جديد أشتريه وأتخلص من القديم	7%	18%	27%	40%	7%	1%
C5	إذا أعجبتني سلعة محددة، أظل أفكر بها حتى أشتريها	11%	18%	25%	38%	7%	1%
C6	أشتري أشياء بالرغم من أنني لا أقدر عليها	4%	8%	12%	54%	22%	--
C7	أتأثر كثيراً في الإعلام والدعايات	3%	7%	23%	50%	17%	--
C8	انتقاء الماركات تعطي الإنسان طابع الفخامة والحضور	5%	11%	19%	34%	30%	1%

رابعاً – اللايقين							
R1	أشعر بالضغط من كثرة متطلبات الحياة العصرية	27%	30%	31%	10%	2%	--
R2	تضيع لحظتي الحالية وأنا أفكر في المستقبل	11%	23%	29%	30%	7%	--
R3	أثق في تقارير الخبراء (الاطباء، الاقتصاديون...)	6%	15%	44%	25%	9%	1%
R4	أثق في الأخبار الاعلامية	3%	6%	35%	39%	16%	1%
R5	أشعر بعدم الأمان (عموماً)	12%	22%	37%	23%	5%	1%

الرجاء الإجابة على الأسئلة

القسم الأول

1- حدث أزعجك داخل الوزارة إدارياً أو حصل معك----------

2- التناقض الذي تراه في المجتمع الفلسطيني: ----------

-

3- هل تغيرت مع الوظيفة ؟ وماذا غيرت فيك؟----------

القسم الثاني

1- اذكر ثلاثة أمنيات تتمناها في حياتك والتي تعطيك السعادة؟----------
---

2- لأي مدى ترى المجتمع متوجه نحو الفردانية؟ ----------
-

3- لأي مدى هناك فقدان احترام بين الناس؟ ----------

4- لأي مدى هناك تضحية في المجتمع (مثلا الأم لأبنائها، الأخ لأخيه، للقريب..للوطن)؟ ----------
---

5- لأي مدى ترى اهتمام الناس ببعضها إيجابياً وسلبياً ----------
---

أي فكرة أخرى: ----------

ملحق (2) – دليل مقابلة "البيروقراطية الفلسطينية"

البيروقراطية الفلسطينية

أنا الباحثة غادة السمان– مرشحة دكتوراه في برنامج العلوم الاجتماعية في جامعة بير زيت. أُجري هذه المقابلة لغرض البحث العلمي، وسوف تستخدم هذه البيانات لأغراض البحث الأكاديمي فقط.

نظرة عامة

سيتم السؤال عن تطور الأداء البيروقراطي منذ نشوء السلطة الفلسطينية وحتى الآن، ومدى الثقة في النظام السياسي وأثر الانتماء السياسي للإداريين على الأداء البيروقراطي.

أولاً: الفصل

سوف تكون الأسئلة على عدة مستويات: مدى الفصل بين فئات الموظفين، فصل الذات عن الوظيفة، فصل المؤسسة عن الواقع.

ثانياً: الهرمية وعلاقات القوى

تشمل الأسئلة أولاً: طبيعة العلاقات بين الموظفين من حيث مدى التضامن وأيضاً وجود صراعات، العلاقة بين الفئة العليا والمستويات الادارية الأخرى، ومدى تأثير الفئة في أعلى الهرم على المستويات الأخرى من حيث التوقعات والمخاوف والخضوع والتغيير في السلوك، ومدى مركزية وسرية القرارات، وآليات اتخاذها.

ثانياً: مدى وجود حيز لحرية التعبير، ومدى التضخم البيروقراطي وأثره على العلاقات الوظيفية، وأيضاً طبيعة المعلومات المتداولة وآلية تناقلها والتعامل معها.

ثالثاً: المناورة

تشمل أسئلة المناورة عدة مستويات: الزمن البيروقراطي وإيقاعه المقترن في العلاقات الوظيفية. المناورة على المعلومات، المناورة على النص من حيث تفسيره وتطبيقه، والمناورة على الصلاحيات من حيث إقرارها وتوزيعها.

رابعاً: الإزاحة

مدى المفارقة بين الهيكلية والواقع الوظيفي، انتشار ظاهرة "الاستثناء" في المعاملات الوظيفية والتي تعبر عن مدى التجاوزات القانونية، الحدث الحقيقي وكيفية تفسيره، ومدى البعد عن القيم الاجتماعية، وأيضاً كيفية إدراك الاحتلال ومدى قوته (مدى الاختراق) على المجتمع الفلسطيني.

خامساً: المؤقتية

تشمل معرفة مدى التغيرات ضمن تحولات العلاقات الوظيفية والصلاحيات والصراعات والمصالح.

أخرى

تشمل أسئلة عامة عن مدى تعريف الموظف لنفسه كجزء من المؤسسة، وطبيعة علاقته بها ورؤيته لذاته، والتأثيرات التي أحدثتها الوظيفة فيه، ورؤيته للمستقبل على مستوى الذات والمؤسسة والمجتمع الفلسطيني.

ملحق (3) – دليل المقابلة – البيروقراطية النيوليبرالية

البيروقراطية النيوليبرالية

أنا الباحثة غادة السمان– مرشحة دكتوراه في برنامج العلوم الاجتماعية في جامعة بير زيت. أجري هذه المقابلة لغرض البحث العلمي، وسوف تستخدم هذه البيانات لأغراض البحث الأكاديمي فقط.

أولاً: المادية

تهدف الأسئلة إلى معرفة مدى هيمنة المادية على الحياة الاجتماعية وتأثيرها على تحولات المعايير الاجتماعية، مثل هيمنة المظاهر المادية وتأثيرها على المكانة الاجتماعية، وكيفية إدراك النجاح والسعادة، ومدى حب الاستملاك، ومدى قناعة الفرد ورضاه عن حياته.

ثانياً: الفردانية

تهدف الأسئلة إلى فهم الفردانية من خلال فهم مدى الاستقلالية، والتفرد والسعي إلى التطور الذاتي. أيضاً مدى الانهماك في الذات من محاولة الانغماس بها وفرضها، وتبعات ذلك على العلاقات بين الناس من حيث الحساسية والأنانية والشعور بالوحدة. تشمل أيضاً المعنى المغاير للفردانية وهي الجمعية حيث محاولة فهم مدى التقيد والانتماء للجماعة من حيث الارتباط والانتماء والانسجام والقيام بالواجبات الاجتماعية والاحترام واستشارة الآخرين وتعريف الذات من خلال الجماعة.

ثالثاً: الاستهلاك

تهدف الأسئلة إلى معرفة الطبيعة الاستهلاكية من حيث آليات اختيار الأشياء، ومدى ومستوى الرغبة الدائمة في الاستهلاك، حركة الاستهلاك (مدى إحلال الجديد مكان القديم). أيضاً ربط الاستهلاك في محاولة البحث عن نموذج يقتدى به، وأثر الاعلام على تحفير ثقافة الاستهلاك.

رابعاً: مجتمع اللايقين

_تهدف الأسئلة إلى معرفة مدى الانهماك في تأمين المستقبل، الخوف من مشاكل العصر مثل الوحدة والمرض..، ومدى الثقة في الخبراء في تفسير الواقع الاجتماعي وأيضاً مدى الثقة في الاعلام.

ملحق (4) – الاستبيان الأولي

الاستبيان الأولي في الميدان

أعزائي الموظفين والموظفات،

أرجو تعبئة الاستمارة أدناه، وهي لغرض بحث أكاديمي عن الوظيفة العمومية من ناحية فلسفية واجتماعية في السياق الفلسطيني.

بيانات عامة

أ–معلومات عامة

- النوع: أ– ذكر **44%** ب– أنثى **56%**
- العمر: 1– 29 أو أقل 25% 3– (30–39) 39% 4– (40–49) 24% 5– (50–59) 12%
- الدرجة الوظيفية: مدير عام فما فوق **6%** ، مدير **26%**، (1–2) **11%**، (3–4) **28%** ، 5 أو أقل **27%**، العقود **1.8%**
- المؤهل العلمي: 1– توجيهي أو أقل 1.7% 2– دبلوم 14% 3– بكالوريوس 69% 4– ماجستير 15%
- الدخل: 1– (أقل من 2000 ش) 6 % 2– (2001–3500) 43% 3– (3501–5000) 28% 4– (5001–6500) 16% 5– أكثر من 6501 6%
- مكان السكن (المحافظة): 64% رام الله، 12% نابلس، 6% جنين، 6% طولكرم، 4% القدس، أخرى 8 %

ب– العمل

- أنا راض عن عملي: 1– نعم 50% 2 – وسط 37% 3– غير راض 13%
- أنا أحب عملي: 1– نعم 58% 2– وسط 35% 3 غير راض 7%
- أعرف وصفي الوظيفي جيدا: 1– نعم 88% 2– لا 12%
- بشكل عام يتماشى المسمى والوصف الوظيفي مع العمل الفعلي: 1– نعم 60% 2–لا 40%

ء – القروض

- هل لديك قرض من البنك: 1– نعم 45% 2– لا 55%
- القرض لغرض الحصول على: 1– بيت 55% 2– سيارة 22% 3– مشروع 4% 4– أرض 4% 5– أخرى 15%
- سوف ينتهي القرض خلال الفترة: 1– (ثلاثة أو أقل) 32% 2– (4–6 سنوات) 27% 3– (7–10 سنوات) 9% 4– (11 سنة فما فوق) 32%
- بعد انتهاء القرض – هل تفكر في أخذ قرض آخر: 1– نعم 15% 2– لا 85%
- هل تفكر في القرض كثيرا: 1– نعم 78% 2– وسط 9% 3– قليل 4% 4– لا 9%

الاغتراب

#	الجملة	موافق بشدة	وافق	نوعاً ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا_أعرف
A	**القوة (الماكرو) (العام)**						
A1	أنا أثق في النظام السياسي الفلسطيني	5%	31%	32%	17%	9%	6%
A2	ان القرارات في المؤسسات الحكومية تتصف بالمركزية الشديدة	17%	36%	32%	10%	3%	3%
A3	ان الاحتلال الإسرائيلي هو قوي جداً حيث من الصعب مواجهته	12%	22%	17%	32%	14%	3%
A4	ان المناضلين (مثل الأسرى) لهم قوة لتغيير الواقع	11%	33%	31%	16%	5%	4%
A5	البقاء للأقوى (من حيث علاقات القوة) وليس للأفضل	30%	39%	22%	5%	2%	2%
A6	السياسيون يتحكمون في حياتنا	32%	40%	17%	6%	2%	3%
A- القوة (مايكرو) (مصغر)							
A7	أنا أؤمن بنفسي كشخص مهم في المؤسسة	25%	47%	20%	4%	4%	-
A8	حتى في الأمور الصغيرة، يجب أن يعود القرار لشخص أعلى لإقرار الجواب النهائي	18%	34%	20%	21%	6%	1%
A9	الناس يقومون بنفس الوظيفة بنفس الطريقة البسيطة في كل يوم	13%	45%	23%	15%	2%	1%
A10	أتمنى الهجرة إلى بلد أخرى	22%	12%	13%	27%	24%	2%
B - المعنى (ماكرو)							
#	**الجملة**	**موافق بشدة**	**أوافق**	**نوعاً ما**	**لا أوافق**	**لا أوافق بشدة**	**لا أعرف**
12B	هناك تضامن اجتماعي في مجتمعنا	4%	23%	47%	18%	7%	1%
13C	هناك درجة عالية من المحسوبية في المؤسسات الفلسطينية	40%	30%	23%	4%	1%	2%
14C	"الاستثناء "هو شيء عادي في المعاملات الحكومية	24%	41%	16%	12%	4%	3%
15B	كل شيء نسبي، ولا يوجد قوانين محددة للامتثال لها	9%	33%	30%	22%	4%	2%

المعنى (المايكرو)							
16B	ليس المهم العمل بجد من أجل تحقيق الأهداف، في النهاية هي مسألة علاقات	21%	29 %	14%	24%	10%	2%
17B	من الصعب أن تثق بأحد في هذه الأيام	33%	27%	26%	14%	1%	--
18B	بالنسبة لي الغاية تبرر الوسيلة	5%	19%	17%	39%	20%	1%
19B	الحياة كما أعيشها، لا معنى لها	5%	12%	18%	47%	16%	2%
20B	أنا أحب حياتي ومستمع بها	15%	40%	35%	10%	--	1%
C – الذات							
21C	الراتب هو أهم شيء يربطني في الوظيفة	26%	19%	25%	27%	3%	
22C	عملي بشكل عام روتيني وممل، ويعطي مجالاً قليلا للإبداع	20%	26%	28%	23%	2%	1%
23C	عملي ممتع وفيه تحدي	6%	22%	30%	29%	12%	1%
24C	ليس لدي سيطرة على قدري	1%	8%	17%	50%	22%	2%
25C	لا يوجد لدي أمل في المستقبل	3%	6%	16%	45%	29%	2%

الانتماء الوظيفي

#	الجملة	موافق بشدة	وافق	نوعاً ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا أعرف
D	**الانتماء الفعال**						
D1	أنا أشعر بالانتماء إلى وظيفتي	14%	54%	20%	10%	2%	–
D2	قيمي تتماشى مع قيم المؤسسة	9%	39%	32%	12%	6%	2%
D3	أنا افتخر عندما أعرف نفسي أنني جزء من المؤسسة	16%	47%	23%	11%	3%	
D4	أوافق على أي وظيفة في المؤسسة شريطة أن أبقى بها	5%	17%	16%	5%	13%	1%
D5	لا أشعر أنني مرتبط عاطفيا بالمؤسسة	8%	15%	32%	36%	7%	2%
D6	أحب أن أبقى في وظيفتي في المؤسسة حتى التقاعد	15%	31%	30%	15%	5%	5%
D7	إن هذه الوظيفة أعطتني أكثر مما أعطيتها	4%	10%	12%	55%	19%	–
D8	في أي نقاش خارجي، أدافع عن المؤسسة فأنا جزء منها	16%	43%	26%	9%	5%	1%
E – الانتماء المعياري							
E1	إن وجودي في المؤسسة هو ضروري، وأيضاً من رغبة مني	15%	46%	22%	12%	4%	1%
E2	يوجد لدي خيارات محدودة جداً إذا فكرت ترك العمل	8%	28%	31%	23%	7%	3%

E3	لا أفكر في ترك الوظيفة لأنها تعطيني امتيازات قد لا أجدها في مؤسسة أخرى.	6%	34%	28%	26%	5%	1%
E4	لا أفكر في ترك الوظيفة، لانه لا يوجد خيارات أخرى في البلد	13%	26%	31%	23%	5%	2%
F- المستمر							
F1	أشعر أن لدي التزام أخلاقي اتجاه المؤسسة	27%	49%	21%	3%	1%	
F2	تعملت وتربيت أن الاخلاص والانتماء شيء أساسي للعمل .	46%	42%	9%	1%	1%	1%
G1	أنا أدعم المؤسسة بالقدر التي تدعمني به	17%	35%	28%	15%	4%	1%
G2	أحياناً أتمنى ترك المؤسسة وعدم الرجوع لها	13%	18%	28%	31%	9%	3%
G3	إن جو العمل يؤثر على حياتي الشخصية	12%	30%	33%	17%	8%	-
G4	إن نظام المؤسسة لا يتغير ويبقى كما هو	20%	31%	30%	16%	2%	1%

التواصل والعلاقات الداخلية والتغيرات

#	الجملة	موافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	لا أعرف
M1	بشكل عام أثق في زملائي في العمل	7%	41%	41%	7%	4%	-
M2	أنتبه لما أقول، لأنه ينتقل الكلام بسرعة في الوزارة	%33	%34	%24	%7	%2	-
M3	إن العلاقات بين الموظفين متغيرة جداً، فمن يكون صاحبك قد ينقلب عليك	%27	%28	%31	%11	%2	%1
M4	درجة التغيرات الداخلية في الوزارة كثيرة	%16	%33	%39	%9	%1	%1
M5	أخاف من المستقبل وخصوصاً في ظل التقلبات السياسية	%13	%30	%34	%17	%4	%2
M6	أخاف من المستقبل لأن لا أحد معني بأحد	%16	%26	%28	%27	%2	%1
M7	لدي أعداء في الوظيفة	%5	%8	%23	%37	%17	%10
M8	أستفيد من الدورات التدريبية في تحسين عملي	%13	%38	%33	%8	%5	%2
M9	تستطيع أن تقول ما تريد وما تفكر به لمديرك	%12	%27	%28	%9	%4	-
M10	تثق في المعلومات التي تسمعها في الوزارة بين الموظفين	%2	%10	%48	%25	%12	%4

الرجاء ملئ الفراغ بكلمتين أو أكثر :

1- تقييم ووصف المؤسسة: ----------

2- أكثر الموقع الالكترونية التي يزورها الموظفين:----------

3- أكثر شيء يفكر به الموظف في فترة الدوام ----------

4- أكثر الظواهر منتشرة في الوزارات ---------- ---------- ---------

5- نسبة الطاقة الفكرية للموظف في العلاقات الداخلية: ----

6- العلاقات بين الموظفين تتصف: ---------- ---------- ----------

7- حدث أزعجك داخل الوزارة: (الفكرة) ----------

-

8- مشكلة حصلت معك: ----------

-

9- إن القرارات وآليات اتخاذها وتنفيذها تتصف: ---------- ---------- -------

10- أحب وزارتي لأنها: ----------

11- أمنيتي في المؤسسة أن:----------

12- لا أفكر في ترك الوظيفة لأنه---------- :،---------- ، ----------

13- نسبة إنتاجية الموظف في مديريك: -------

14- مدينة رام الله تتصف: ----------، ---------- ،----------

15- مقولة ترددها دائماً في العمل: ----------

16- لماذا يحدث أحياناً تأخيرات في المعاملات---------- ، ----------،---------

17- معاملة عادية تحتاج إلى حوالي ----- يوم حتى إنهائها

18- ما يخيفني من المستقبل هو----------:

19- في وقت الوظيفة ما أكثر شيء تفكر ب----------

20- أشعر في حالة طوارئ عندما----------

21-عند تأخر الراتب أشعر .----------

22- اذا حدث شي في المؤسسة (نزاع، صراع) أو شيء ايجابي: هل ينسى الحدث أم يتم استذكاره؟ ولماذا

ملحق (5) – قرار الاحالة على التقاعد للأستاذة سحر أبو زينة – وزارة التربية والتعليم

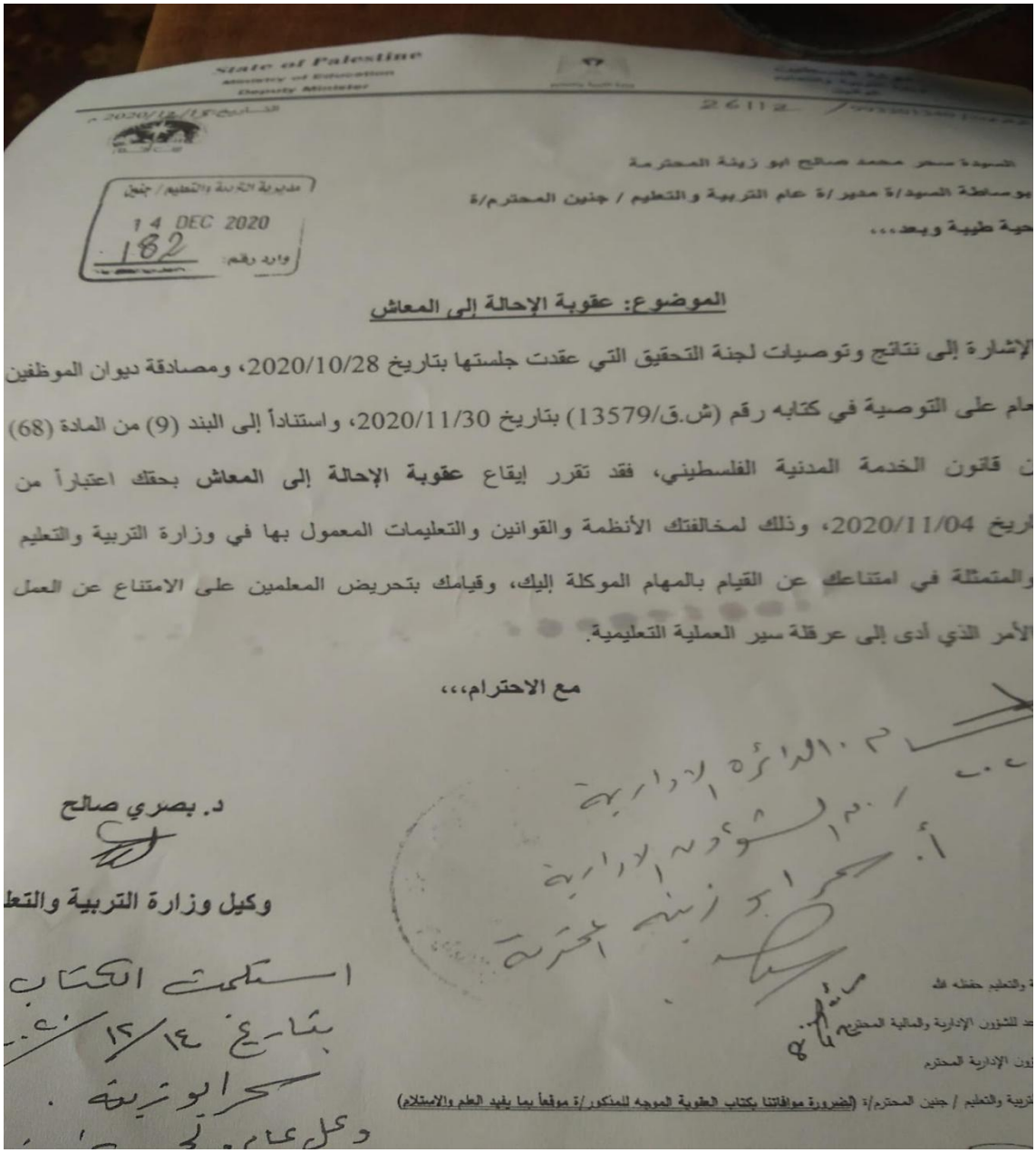

State of Palestine
Ministry of Education
Deputy Minister

مديرية التربية والتعليم/ جنين
14 DEC 2020
وارد رقم 182

السيدة سحر محمد صالح ابو زينة المحترمة
بوساطة السيد/ة مدير/ة عام التربية والتعليم / جنين المحترم/ة
حية طيبة وبعد،،،

الموضوع: عقوبة الإحالة إلى المعاش

الإشارة إلى نتائج وتوصيات لجنة التحقيق التي عقدت جلستها بتاريخ 2020/10/28، ومصادقة ديوان الموظفين عام على التوصية في كتابه رقم (ش.ق/13579) بتاريخ 2020/11/30، واستناداً إلى البند (9) من المادة (68) ن قانون الخدمة المدنية الفلسطيني، فقد تقرر إيقاع **عقوبة الإحالة إلى المعاش** بحقك اعتباراً من تاريخ 2020/11/04، وذلك لمخالفتك الأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها في وزارة التربية والتعليم والمتمثلة في امتناعك عن القيام بالمهام الموكلة إليك، وقيامك بتحريض المعلمين على الامتناع عن العمل الأمر الذي أدى إلى عرقلة سير العملية التعليمية.

مع الاحترام،،،

د. بصري صالح

وكيل وزارة التربية والتعل

استلمت الكتاب
بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٢٠
سحر ابو زينة

ة والتعليم حفظه الله
عد للشؤون الإدارية والمالية المحترم
ون الإدارية المحترم
تربية والتعليم / جنين المحترم/ة (بضرورة موافاتنا بكتاب العقوبة الموجه للمذكور/ة موقعاً بما يفيد العلم والاستلام)

ملحق (6) – التحليل الاحصائي للبيروقراطية النيوليبرالية

تم اعتبار متغيرات ليكرت متغيرات رقمية واستخدام تقنية الانحدار (Regression analysis). ومن نتائج الدراسة على العينة العشوائية المكونة من 528 موظف وموظفة في المؤسسات الحكومية في رام الله وباستخدام تقنية الانحدار البسيط، تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة التالية:

1- يوجد علاقة بين الخوف من المستقبل وإدراك الهيمنة المادية والعكس صحيح

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخوف من المستقبل وإدراك الموظفين للهيمنة المادية حيث قيمة Sig= 0.00 وهي أقل من 0.05 وقيمة F= 34 وقيمة adjusted R-square= 0.06، واستناداً إلى قيمة Beta فإن المتغير المستقل يفسر حوالي 25% من المتغير التابع، والعكس صحيح حيث كل منهما يؤثر على الآخر.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.283	.123		26.606	.000
	fear from future	.201	.034	.249	5.839	.000

a. Dependent Variable: Materialistic relations are dominant

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.200	.214		10.274	.000
	Materialistic relations are dominant	.308	.053	.249	5.839	.000

a. Dependent Variable: fear from future

2- يوجد علاقة بين إدراك الهيمنة المادية وضعف المنظومة القيمية

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك الهيمنة المادية وضعف المنظومة القيمية حيث قيمة Sig= 0.00 وهي أقل من 0.05 وقيمة F= 66.25 وقيمة adjusted R-square= 0.112، واستناداً إلى قيمةBeta فإن المتغير المستقل يفسر حوالي 33% من المتغير التابع.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.690	.178		15.129	.000
	Materialistic relations are dominant	.356	.044	.337	8.140	.000

a. Dependent Variable: decline in values

3- يوجد علاقة بين إدراك الهيمنة المادية والعلاقات سريعة التغير والتقلب

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك الهيمنة المادية والعلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب حيث قيمة Sig= 0.00 وهي أقل من 0.05 وقيمة F= 105,32 وقيمة adjusted R-square = 0.168، واستناداً إلى قيمة Beta فإن المتغير المستقل يفسر حوالي 41% من المتغير التابع.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.272	.165		13.773	.000
	Materialistic relations are dominant	.416	.041	.411	10.263	.000

a. Dependent Variable: relationships are volatile

4 -يوجد علاقة بين الفردانية وإدراك أن العلاقات متغيرة ومتقلبة

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لثلاثة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي: "أحب أن أكون مستقلاً" و"أنا فريد ومختلف عن الآخرين في نواح كثيرة " و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط"، وبين متغير "إدراك أن العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب"، حيث قيم الدلالة الإحصائية sig= 0.001 0.007 و 0.000 على التوالي وجميعهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.086، وقيمة F= 16.87، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.371	.276		8.598	.000
	like to be independent	.192	.057	.145	3.388	.001
	I am unique	.101	.037	.121	2.686	.007
	life taught me to take care of myself only	.143	.034	.190	4.255	.000

a. Dependent Variable: relationships are volatile

5- يوجد علاقة بين الفردانية وعدم الشعور بالأمان

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأربعة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي: "أحب أن أكون مستقلاً" و"من المهم أن أؤدي المهمة بشكل أفضل من الآخرين" و"عدم السماح لأحد التدخل في خصوصياتي" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط"" ومتغير عدم الشعور بالأمان، حيث قيم الدلالة الإحصائية sig= 0.015 و0.016 و0.014 و0.000 على التوالي وجميعهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.050، وقيمة F= 7.68، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.992	.357		5.581	.000
	like to be independent	.181	.074	.111	2.431	.015
	do things better than others	.135	.055	.113	2.427	.016
	don't allow interfering in my private life	-.144	.058	-.119	-2.458	.014
	life taught me to take care of myself only	.156	.041	.171	3.750	.000

a. Dependent Variable: feel insecure

6- يوجد علاقة بين الفردانية والانهماك في المستقبل

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأربعة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي: " أهم شيء تحقيق أهدافي" و"أعتبر نفسي فريداً" و"عدم السماح لأحد في التدخل بخصوصياتي" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط" ومتغير " الانهماك في التفكير في المستقبل" حيث قيم sig =0.001 و0.004 و0.013 و0.000 على التوالي وجميعهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.094، وقيمة F= 14.29، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.844	.278		6.637	.000
	Most important achievement of goals	.212	.062	.159	3.410	.001
	I am unique	.140	.049	.133	2.881	.004
	don't allow interfering in my private life	-.144	.058	-.115	-2.493	.013
	life taught me to take care of myself only	.170	.044	.179	3.881	.000

a. Dependent Variable: present moment is wasted in thinking of the future

7- يوجد علاقة بين الفردانية والمادية

(7- أ) - يوجد علاقة بين الفردانية وإدراك هيمنة العلاقات المادية

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأربعة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي: "أحب أن أكون مستقلاً" و"أعتبر نفسي فريداً" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط" و"أحب أن أكون مسؤول عن أشياء مهمة" ومتغير "العلاقات المادية في المجتمع مهيمنة"، حيث قيم sig = 0.000 و0.004 و0.012 و0.002 على التوالي وجميع قيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.092، وقيمة F= 14، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه، ولكن أكثر العوامل تأثيراً هي حب استقلالية الفرد وتفسر حوالي 25% من هيمنة العلاقات المادية بين الناس.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.412	.284		8.500	.000
	like to be independent	.332	.056	.253	5.916	.000
	I am unique	.109	.038	.132	2.867	.004
	life taught me to take care of myself only	.085	.034	.114	2.508	.012
	I like to be responsible on important thing	-.135	.044	-.142	-3.084	.002

a. Dependent Variable: Materialistic relations are dominant

(7–ب) – يوجد علاقة بين الفردانية وإدراك أن الامتلاك يعكس النجاح في الحياة

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لثلاثة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي: "أهم شيء تحقيق أهدافي" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط" و "من المهم أن أؤدي المهمة بشكل أفضل من الآخرين"، ومتغير "ما أمتلكه يعكس مدى نجاحي في الحياة"، حيث قيم sig= 0.013 و0.008 و0.001 على التوالي وجميع قيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.086 =، وقيمة F= 17.1 =، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.508	.255		5.904	.000
	Most important achievement of goals	.161	.065	.121	2.484	.013
	do things better than others	.158	.059	.129	2.682	.008
	life taught me to take care of myself only	.146	.042	.154	3.470	.001

a. Dependent Variable: what I have reflects my success in life.

(7–ت) – يوجد علاقة بين الفردانية وحب الاحتفاظ بالأشياء وعدم مشاركتها الناس

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لثلاثة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي " أهم شيء تحقيق أهدافي" و"أنا فريد ومختلف عن الآخرين" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط "، ومتغير "أحب أن احتفظ في الأشياء وألا يشاركني فيها أحد"، حيث قيم sig= 0.002 و0.000 و0.001 على التوالي وجميع قيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R– square= 0.105 =، وقيمة F= 21.07 =، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.508	.231		6.516	.000
	Most important achievement of goals	.177	.057	.141	3.132	.002
	I am unique	.161	.045	.160	3.533	.000
	life taught me to take care of myself only	.140	.041	.153	3.385	.001

a. Dependent Variable: like to keep my things and not to share them anyone.

(7- ث) - يوجد علاقة بين الفردانية والاستمتاع في الإنفاق على الأشياء حتى ولو كانت كمالية

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرين (اللذين يعبران عن مفهوم الفردانية) وهما: "أنا فريد ومختلف عن الآخرين" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط " ومتغير "أستمتع في الإنفاق على الأشياء، حتى لو كانت كمالية"، حيث قيم sig= 0.000 و0.001 على التوالي وجميع قيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.107، وقيمة F = 31.58، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.736	.167		10.419	.000
	I am unique	.271	.047	.256	5.766	.000
	life taught me to take care of myself only	.139	.042	.146	3.291	.001

a. Dependent Variable: enjoy buying things even they are luxuries

(7-ج) - يوجد علاقة بين الفردانية والاعتقاد أن "الحياة ستكون أفضل إن استطعت امتلاك بعض الأشياء غير الموجودة عندي"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لخمسة متغيرات (التي تعبر عن مفهوم الفردانية) وهي: "أحب أن أكون مستقلاً" و"من المهم أن أؤدي المهمة بشكل أفضل من الآخرين" و"أنا فريد ومختلف عن الآخرين" و "لا أسمح لأحد التدخل في خصوصياتي" و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط"، ومتغير "حياتي ستكون أفضل إن استطعت امتلاك بعض الأشياء غير الموجودة عندي"، حيث قيم sig= 0.010 و0.001 و0.000 و0.010 و0.015 على التوالي وجميع قيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.109، وقيمة F= 13.32، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	1.677	.342		4.900	.000
	like to be independent	.185	.071	.117	2.598	.010
	do things better than others	.189	.056	.164	3.394	.001
	I am unique	.181	.048	.182	3.768	.000
	don't allow interfering in my private life	-.148	.058	-.124	-2.569	.010
	life taught me to take care of myself only	.100	.041	.111	2.434	.015

a. Dependent Variable: life is better if I can owe things that I don't have

(7-ح) – يوجد علاقة بين الفردانية ومتغير "من طبيعتي أن أحسب كل شيء"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير "أهم شيء عندي في الحياة هو تحقيق أهدافي (الذي يعبر عن مفهوم الفردانية) ومتغير "من طبيعتي أن أحسب كل شيء"، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.050، وقيمة F= 28.46، وقيمة Beta 0.227.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.344	.221		10.592	.000
	Most important achievement of goals	.287	.054	.227	5.335	.000

a. Dependent Variable: my nature to count for everything.

(7-خ) – يوجد علاقة بين الفردانية والرضا عن الحياة

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير "لا أسمح لأحد التدخل في خصوصياتي" (الذي يعبّر عن مفهوم الفردانية) ومتغير "أنا راض عن حياتي"، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.034، وقيمة F= 19.20، وقيمة Beta = 0.189 (علاقة عكسية).

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.925	.178		16.462	.000
	don't allow interfering in my private life	-.190	.043	-.189	-4.383	.000

a. Dependent Variable: life satisfaction

8- يوجد علاقة بين الاستهلاك والشعور بالضغط من متطلبات الحياة

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين "العلاقات الإنسانية بين الناس سريعة التغير والتقلب" و"أتأثر كثيراً في الإعلام والدعايات" (واللذين يعبران عن مفهوم الاستهلاك) ومتغير "أشعر بالضغط من كثرة متطلبات الحياة العصرية"، حيث قيم sig = 0.000 لكليهما وقيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.115، وقيمة F= 34.49، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.046	.216		9.481	.000
	relationships are volatile	.266	.050	.224	5.381	.000
	affected by media	.266	.046	.239	5.754	.000

a. Dependent Variable: feel pressure from life demands

9- يوجد علاقة بين الاستهلاك والتوجه نحو الفردانية

(9-أ) - يوجد علاقة بين الاستهلاك وحب الاستقلالية

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين وهما "أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبّر عن ذاتي" و"العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" (والذين يعبران عن الاستهلاك) ومتغير "أحب أن أكون مستقلاً"، حيث قيم sig= 0.000 و0.005 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.069، وقيمة F= 20.22، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.312	.188		17.662	.000
	care about choosing things as expressing myself	.197	.039	.217	5.000	.000
	relationships are volatile	.093	.033	.123	2.840	.005

a. Dependent Variable: like to be independent

(9-ب) - يوجد علاقة بين الاستهلاك وتحقيق الأهداف

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين وهما "أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبّر عن ذاتي" و"إذا أعجبتني سلعة محددة أظل أفكر بها حتى أشتريها" (والذين يعبران عن مفهوم الاستهلاك) ومتغير "أهم شيء عندي في الحياة تحقيق أهدافي"، حيث قيم sig= 0.000 لكليهما وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.128، وقيمة F= 39، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.344	.206		11.390	.000
	care about choosing things as expressing myself	.294	.048	.255	6.128	.000
	keep thinking of the commodity until I buy it	.162	.030	.221	5.307	.000

a. Dependent Variable: Most important achievement of goals

(9–ت) – يوجد علاقة بين الاستهلاك وأداء المهمة بشكل أفضل من الآخرين

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير "أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبّر عن ذاتي" (والذي يعبر عن الاستهلاك) ومتغير "من المهم أن أؤدي المهمة بشكل أفضل من الآخرين"، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.060، وقيمة F= 34.79، وقيمة Beta= 0.25.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.639	.221		11.933	.000
	care about choosing things as expressing myself	.312	.053	.250	5.898	.000

a. Dependent Variable: do things better than others

(9–ث) – يوجد علاقة بين الاستهلاك واعتبار الشخص مميز لذاته

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للثلاث متغيرات وهم: "أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبّر عن ذاتي" و"إذا أعجبني شيء جديد أشتريه وأتخلص من القديم" و"إذا أعجبتني سلعة محددة أظل أفكر بها حتى أشتريها" (والذين يعبرون عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير "أعتبر نفسي فريداً"، حيث قيم sig= 0.000 و0.002 و 0.003 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.133، وقيمة F=26.87 ، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	1.243	.269		4.614	.000
	care about choosing things as expressing myself	.325	.062	.220	5.242	.000
	buy new commodity and get rid of the old	.152	.049	.152	3.072	.002
	keep thinking of the commodity until I buy it	.136	.046	.148	2.989	.003

a. Dependent Variable: I am unique

(9-ج) – يوجد علاقة بين الاستهلاك وعدم سماح الفرد لأحد أن يتدخل في خصوصياته

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين وهما: "أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبّر عن ذاتي" و"العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" (والذين يعبران عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير "لا أسمح لأحد التدخل في خصوصياتي"، حيث قيم sig = 0.000 و0.014 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.090، وقيمة F=26.53، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2.253	.248		9.068	.000
care about choosing things as expressing myself	.325	.052	.266	6.216	.000
relationships are volatile	.106	.043	.105	2.462	.014

a. Dependent Variable: don't allow interfering in my private life

(9-ح) – يوجد علاقة بين الاستهلاك و"علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط ولا أعطي اعتبار واهتمام لأحد"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات التالية: "أفضل المراكز التجارية الكبيرة (المولات) عن السوق المحلي" و"العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" و"إذا أعجبتني سلعة محددة أظل أفكر بها حتى أشتريها" و "أشتري أشياء بالرغم من أنني لا أقدر عليها" (والذين يعبروا عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير "علمتني الحياة أن أهتم بنفسي فقط ولا أعطي اعتبار واهتمام لأحد"، حيث قيم sig= 0.001 و0.002 و0.004 و0.000 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.194، وقيمة F=31.09، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.403	.235		1.714	.087
prefer malls on local market	.151	.045	.148	3.345	.001
relationships are volatile	.177	.056	.133	3.165	.002
keep thinking of the commodity until I buy it	.148	.052	.147	2.876	.004
buy things I can't afford them	.236	.060	.204	3.931	.000

(9-خ) – يوجد علاقة بين الاستهلاك و"أحب أن أكون مسؤول عن أشياء مهمة"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير "أهتم باختيار الأشياء لأنها تعبّر عن ذاتي" (والذي يعبر عن الاستهلاك) ومتغير "أحب أن أكون مسؤول عن أشياء مهمة"، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.091، وقيمة F= 53.67، وقيمة Beta= 0.305.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.151	.222		9.688	.000
	care about choosing things as expressing myself	.389	.053	.305	7.326	.000

a. Dependent Variable: I like to be responsible on important things

10- يوجد علاقة بين متغير "العلاقات متغيرة ومتقلبة" وضعف النظام القيمي في المجتمع

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير "العلاقات الإنسانية بين الناس سريعة التغير والتقلب" ومتغير "القيم الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في حالة تراجع"، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.058، وقيمة F= 32.30، وقيمة Beta 0.244.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	3.134	.177		17.692	.000
	relationships are volatile	.250	.044	.244	5.684	.000

a. Dependent Variable: decline in values

11- يوجد علاقة بين الاستهلاك والتوجه نحو المادية

(11-أ) – يوجد علاقة بين الاستهلاك والعلاقات المادية مهيمنة في المجتمع

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير "العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" (الذي يعبر عن الاستهلاك) ومتغير "العلاقات المادية مهيمنة في المجتمع"، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.168، وقيمة F=105.32، وقيمة Beta= 0.411.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.381	.159		14.931	.000
	relationships are volatile	.407	.040	.411	10.263	.000

a. Dependent Variable: Materialistic relations are dominant.

(11–ب) – يوجد علاقة بين الاستهلاك و "ما أمتلكه يعكس مدى نجاحي"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات وهي: "العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" و"إذا أعجبني شيء جديد أشتريه وأتخلص من القديم" و"انتقاء الماركات تعطي الإنسان طابع الفخامة والحضور" و "ما أمتلكه يعكس مدى نجاحي في الحياة" (الذي يعبرون عن مفهوم الاستهلاك) ومتغير "العلاقات المادية مهيمنة في المجتمع"، حيث قيم sig= 0.003 و0.000 و0.014 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.104، وقيمة F=20.49، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.668	.227		7.342	.000
relationships are volatile	.164	.055	.131	2.975	.003
buy new commodity and get rid of the old	.212	.049	.205	4.297	.000
brands selection gives luxury	.107	.043	.114	2.475	.014

a. Dependent Variable: what I have reflects my success in life.

(11–ت) – يوجد علاقة بين الاستهلاك و"أحب الاحتفاظ بأشيائي وألا يشاركني بها أحد"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات وهي: "أهتم باختيار الأشياء التي تعبر عن ذاتي" و"العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" و"إذا أعجبتني سلعة محددة أظل أفكر بها حتى أشتريها" (الذي يعبرون عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير "ما أمتلكه يعكس مدى نجاحي في الحياة"، حيث قيم sig= 0.012 و0.001 و0.000 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.096، وقيمة F=19، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.222	.302		4.047	.000
care about choosing things as expressing myself	.158	.063	.109	2.525	.012
relationships are volatile	.178	.053	.147	3.339	.001
keep thinking of the commodity until I buy it	.184	.041	.199	4.535	.000

(11–ث) – يوجد علاقة بين الاستهلاك ومتغير "أستمتع في الانفاق على الأشياء، حتى لو كانت كمالية"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات وهي: " أهتم باختيار الأشياء التي تعبر عن ذاتي" و"أفضل المراكز التجارية الكبيرة (المولات) على السوق المحلي" و"إذا أعجبني شيء جديد أشتريه وأتخلص من القديم" و"إذا أعجبتني سلعة محددة أظل أفكر بها حتى أشتريها" (الذي يعبرون عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير "أستمتع في الإنفاق على الأشياء، حتى لو كانت كمالية"، حيث قيم sig= 0.012 و0.000 و0.000 و0.000 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.282، وقيمة F=49.95، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	.533	.259		2.059	.04
	care about choosing things as expressing myself	.151	.060	.099	2.535	.012
	prefer malls on local market	.188	.042	.193	4.528	.000
	buy new commodity and get rid of the old	.186	.050	.178	3.712	.000
	keep thinking of the commodity until I buy it	.268	.044	.275	6.077	.000

a. Dependent Variable: enjoy buying things even if they are luxuries

(11-ج)- يوجد علاقة بين الاستهلاك و"حياتي ستكون أفضل إن استطعت امتلاك بعض الأشياء غير الموجودة لدي"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين وهما: "العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" و"أتأثر كثيراً في الإعلام والدعايات" (الذي يعبرون عن الاستهلاك)، ومتغير "حياتي ستكون أفضل ان استطعت امتلاك بعض الأشياء"، حيث قيم sig =0.001 و0.000 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.083، وقيمة F= 24.03، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.195	.224		9.801	.000
	relationships are volatile	.179	.051	.149	3.487	.001
	affected by media	.269	.048	.240	5.645	.000

a. Dependent Variable: life is better if I can own things that I don't have.

(11-ح) - يوجد علاقة بين الاستهلاك و "من طبيعتي أن أحسب كل شيء"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لأربعة متغيرات وهي: "أهتم باختيار الأشياء التي تعبر عن ذاتي" و"إذا أعجبني شيء جديد أشتريه وأتخلص من القديم" و"إذا أعجبتني سلعة محددة أظل أفكر بها حتى أشتريها" و"انتقاء الماركات تعطي الإنسان طابع الفخامة والحضور" (الذي يعبرون عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير "من طبيعتي أن أحسب كل شيء"، حيث قيم sig = 0.0000 و0.008 و0.016 و0.013 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.056، وقيمة F= 8.49، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.208	.278		7.934	.000
	care about choosing things as expressing myself	.260	.063	.180	4.093	.000
	buy new commodity and get rid of the old	-.142	.053	-.142	-2.666	.008
	keep thinking of the commodity until I buy it	.119	.049	.129	2.424	.016
	brands selection gives luxury	.110	.044	.122	2.506	.013

a. Dependent Variable: my nature to count for everything.

(11- خ) - يوجد علاقة بين الاستهلاك و"أنا راض عن حياتي"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين وهما: " أهتم باختيار الأشياء التي تعبر عن ذاتي" و"العلاقات بين الناس سريعة التغير والتقلب" (اللذان يعبران عن مفهوم الاستهلاك)، ومتغير"أنا راض عن حياتي". حيث قيم sig= 0.0020 و0.018 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.014، وقيمة F= 4.58، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Odel		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.269	.261		8.687	.000
	care about choosing things as expressing myself	-.128	.055	-.104	-2.326	.020
	relationships are volatile	.108	.045	.106	2.366	.018

a. Dependent Variable: life satisfaction

12 - يوجد علاقة بين إدراك المخاطرة والثقة في النظام السياسي

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الثلاثة" (والتي تعبر عن مجتمع المخاطرة) وهي: " أثق في تقارير الخبراء" و"أثق في الأخبار الاعلامية" و"أشعر بعدم الأمان" ومتغير "أثق بالنظام السياسي الفلسطيني"، حيث قيم sig= 0.018 و0.000 و0.001 على التوالي وقيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.089، وقيمة F= 16.57، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.301	.260		4.994	.000
	trust experts reports	.140	.059	.127	2.374	.018
	trust media news	.231	.064	.194	3.610	.000
	feel insecure	.157	.045	.152	3.456	.001

a. Dependent Variable: trust political system

13- يوجد علاقة بين المخاطرة والفردانية

(13-أ) - علاقة بين المخاطرة والاستقلالية

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين (والذين يعبران عن مجتمع المخاطرة) وهما: "أشعر بالضغط من كثرة متطلبات الحياة العصرية" و"أثق في الأخبار الإعلامية" ومتغير "أحب أن أكون مستقلاً في حياتي"، حيث قيم sig=0.001 و 0.003 على التوالي وقيمهم أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.033، وقيمة F= 9.68، وقيم Beta مبينه في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	3.805	.159		23.914	.000
	feel pressure from life demands	.094	.027	.150	3.448	.001
	trust media news	.093	.031	.131	3.014	.003

a. Dependent Variable: like to be independent.

(13-ب) - يوجد العلاقة بين المخاطرة وتحقيق الأهداف كأولوية في الحياة

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير -والذي يعبر عن مجتمع المخاطرة- " تضيع لحظتي الحالية وأنا أفكر في المستقبل" ومتغير "أهم شيء عندي في الحياة تحقيق أهدافي"، حيث قيمة sig= 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.045، وقيمة F= 25.48، وقيمة Beta = 0.216.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	3.539	.102		34.603	.000
	present moment is wasted from thinking of the future	.161	.032	.216	5.049	.000

(13–ت) – يوجد علاقة بين المخاطرة والحياة علمتني أن أهتم بنفسي

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرين–والذين يعبران عن مجتمع المخاطرة– " تضيع لحظتي الحالية وأنا أفكر في المستقبل" و"أثق في الأخبار الاعلامية" ومتغير "علمتني الحياة أن أهتم بنفسي"، حيث قيم sig = 0.000 لكليهما وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.080، وقيمة F= 23.02، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.507	.261		9.594	.000
	present moment is wasted from thinking of the future	.224	.045	.215	4.964	.000
	trust media news	-.198	.054	-.158	-3.661	.000

a. Dependent Variable: life taught me to take care of myself only

(13–ث) – يوجد علاقة بين المخاطرة ومتغير "أعتبر نفسي فريدا"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمتغير – والذي يعبر عن مجتمع المخاطرة– "تضيع لحظتي الحالية وأنا أفكر في المستقبل" ومتغير "أعتبر نفسي فريدا"، حيث قيم sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R–square= 0.043، وقيمة F= 23.05، وقيمة Beta = 0.207.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.809	.132		21.278	.000
	present moment is wasted from thinking of the future	.197	.041	.207	4.801	.000

a. Dependent Variable: I am unique

ملحق (7) – التحليل الاحصائي للبيروقراطية الفلسطينية

تم اعتبار متغيرات ليكرت متغيرات رقمية واستخدام تقنية الانحدار (Regression analysis). ومن نتائج الدراسة على العينة العشوائية المكونة من 528 موظف وموظفة في المؤسسات الحكومية في مدينة رام الله وباستخدام تقنية الانحدار البسيط، تبين أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة التالية:

1- يوجد علاقة بين الفصل بين المستويات الادارية وحاجة الفئة العليا للسيطرة

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفصل القوي بين الفئة العليا وباقي الموظفين ومتغير "يستخدم موظفي الفئة العليا طرقاً غير مهنية لمعرفة تفاصيل العمل وتوجهات الموظفين وعلاقات الموظفين فيما بينهم"، حيث قيمة sig= 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.272، وقيمة F= 182.973، وقيمة Beta= 0.523.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.285	.144		8.945	.000
	hierarchal separation	.545	.040	.523	13.527	.000

b. Dependent Variable: knowing details.

2 – يوجد علاقة بين الفصل بين المستويات الادارية ومتغيرات أخرى، ومتغير الشعور بالاغتراب

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفصل القوي بين الفئة العليا وباقي الموظفين و"أشعر في فراغ وظيفي على مستوى المهمات والزمن" و"العمل روتيني وممل" و "جو العمل يؤثر على حياتي الشخصية" ومتغير الشعور بالاغتراب، حيث قيمة sig = 0.000 لجميعهم وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.471، وقيمة F= 111.12 وقيم Beta كما هو مبين في الجدول أدناه، حيث أكثر العوامل تأثيراً على الشعور بالاغتراب هو الفصل بين المستويات الادارية.

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.174	.156		-1.120	.263
	Vocational vacuum	.302	.035	.309	8.511	.000
	hierarchal separation	.348	.037	.338	9.436	.000
	work is routine	.187	.033	.205	5.635	.000
	work environment affect me	.171	.034	.171	5.106	.000

a. Dependent Variable: work alienation

3- يوجد علاقة بين عدة متغيرات والخوف عند الموظف

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التالية وهي: تهميش الموظف، وادراك ضعف المنظومة القيمية، والفصل الهرمي بين المستويات الادارية واعتبار الراتب هو أهم شيء يربط الموظف في الوظيفة، ومتغير "هناك خوف شديد عند الموظف"، حيث قيم sig= 0.000 و0.000 و0.001 و0.000 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.263 =، وقيمة F= 44.72 =، وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	.629	.222		2.837	.005
	marginalizing employee	.277	.045	.277	6.122	.000
	hierarchal separation	.122	.048	.122	2.553	.011
	salary most important	.149	.038	.169	3.883	.000
	decline in values	.183	.049	.153	3.708	.000

a. Dependent Variable: fear

4- يجد علاقة عكسية بين تقدير الخبرة وتهميش الموظف لعدم رضا المسؤول

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقدير الخبرة وتهميش الموظف لعدم رضا المسؤول، حيث قيمة sig = 0.000 وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.133 =، وقيمة F= 79 = وقيمة Beta= 0.367 =.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	2.233	.146		15.308	.000
	appreciating work experience	.375	.042	.367	8.892	.000

a. Dependent Variable: marginalizing employee

5- يوجد علاقة بين عدة متغيرات، ومتغير "يتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التالية: "هناك مزاجية في توزيع الصلاحيات" و" ينتشر النفاق الاجتماعي والوظيفي بين الموظفين" و"الصلاحيات متغيرة وترتبط بصاحب القرار" و"العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الموظفين دائمة التغيير"؛ ومتغير يتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول، حيث قيم sig = 0.000 و0.013 و0.001 و0.000 على التوالي وجميعها أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.335 =، وقيمة F= 63.476 = وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
1	(Constant)	.585	.206		2.836	.005
	Moods in power distribution	.297	.053	.299	5.563	.000
	Hypocrisy among employees	.122	.049	.126	2.496	.013
	powers are changeable	.191	.055	.159	3.454	.001
	work relations changing	.183	.050	.151	3.690	.000

a. Dependent Variable: change behavior according to the boss

6- يوجد علاقة بين عدة متغيرات ومتغير "العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الموظفين دائمة التغيير"

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التالية: "التغييرات الداخلية من حيث التعيينات والتنقلات كثيرة في الوزارة" و"يتغير سلوك الموظف بتغير المسؤول" و" يوجد خمول ذهني عند الموظف" و" ينتشر النفاق الاجتماعي والوظيفي بين الموظفين"؛ ومتغير العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين الموظفين دائمة التغيير، حيث قيم sig= 0.000 و0.004 و0.000 و0.002 لجميع المتغيرات على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.267، وقيمة F=45.20 وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
	(Constant)	1.673	.155		10.795	.000
	many job changes	.206	.035	.244	5.885	.000
	change behavior according to the boss	.109	.037	.134	2.925	.004
	Hypocrisy among employees	.162	.037	.206	4.425	.000
	lethargy of mind	.104	.033	.142	3.123	.002

a. Dependent Variable: work relations changeable.

7- يوجد علاقة بين عدة متغيرات وصعوبة مواجهة الاحتلال

تبين أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التالية: "الثقة في النظام السياسي" و"البقاء للأقوى من حيث علاقات القوة وليس الأفضل"، "ولا أفكر في ترك الوظيفة لأنه لا يوجد خيارات أخرى في البلد" و"أخاف من المستقبل خصوصاً في ظل التقلبات السياسية"، ومتغير "أثر الاحتلال الإسرائيلي هو قوي جداً حيث من الصعب مواجهته"، حيث قيم sig = 0.000 و0.026 و0.004 و0.008 على التوالي وهي أقل من 0.05، وقيمة adjusted R-square= 0.086، وقيمة F= 12.131 وقيم Beta مبينة في الجدول أدناه.

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.645	.260		10.163	.000
	fear from future	.130	.049	.122	2.680	.008
	leaving the job - no choice	.139	.048	.137	2.912	.004
	existence for the stronger	.114	.051	.110	2.239	.026
	trust political system	-.223	.048	-.215	-4.667	.000
a. Dependent Variable: confronting occupation						